

٢١٧٢  
ع. ٢

أجوبة العباسي، أحمد بن محمد - ١١٥٢ هـ. جمعها  
الأدوزي، أحمد بن إبراهيم - ١١٦٨ هـ. بخط داود  
ابن إبراهيم سنة ١٢٤١ هـ.

٢٧٠ ق ٣٠ س ٢٠ × ١٥ سم

نسخة جيدة، خطها مغربي حسن .

٧٠٧٣

الأعلام (ط ٤) ١ : ٨٨ ، ٢٤٢ المعسول ١٨ : ٤١٤

١ - المذهب المالكي، فقه المذاهب الإسلامية

٢ - المؤلف  
٣ - الجامع ج - النسخ

٤ - تاريخ  
٥ - النسخ ه - أسئلة وأجوبة

فقهاء

و - أجوبة أحمد بن محمد العياشي

١١٤٤٩  
٢١٤١١/٦١٢

V. V. K







بصلة والسلاح والخيول  
الكتاب مسلك من ابواب  
كلية والصنوع والادوية وال  
والخيل والاطلاق والمقنود  
البيوع وما شئت كلهم في التطبير

وهو وراعيه والصلوات  
وما يتعلق بها الانكحة  
الصلاح والحضنة والنفقة

والثياب ونحوها الصلح الى اهل  
والافراد الغصب والتعدي العكالة ومساكن الفضل  
الشبهة ومساكن من الشفعة الكيلز والملاكية والضرر الاستحقاق  
والعمل التبركة والمزارعة والمعارضة وشيء من الوصاية العارية  
الوديعة والغراض ومساكن من الطبقة والصرف في الاجارة والخص  
والمساكن والمساكن الطبقات والصرف في الفضل وما يتعلق به في الشئ  
حالات الدماء والعنف وما يتعلق بهما الشفعة وما يتعلق به الوصاية  
وما معها الميراث وما معها **اذت**

**المحرلة وخبره** **فمن كتب** حق الفضل الذي ليرى موكره على الغراء حيث  
وجهر الباع اليها قبل حصول موافقة هذه الاياد وهي تيسر في كل سنة  
عنة وآوان تتفق ضلوع الاحسان فاذ الامكن قبل ان يتعذر  
خذ ارا من نعمة الامكن على قدر تقوى التبتة المتواضعة وتلاصة  
على قدر الزنوع المصايب وأعلم بان افضل الطاعات صلاة في اول اول



[illegible]

حمد الله ورضي عنه واخيه  
ابراهيم عليه السلام  
والسلام عليكم

نصف سینه پیرایه  
طراز به مقصود  
چهار

فمما  
بالحج  
الوقت

...















في نفسه وجوده في الموضوع ولا يتغير الانتفال عند تحلوا وجود الجسم  
في الحقيقة وجوده في نفسه امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
عند انتفال في الحقيقة الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
تعلق امر في وجوده في الحقيقة الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
وذلك في الحقيقة الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
في الخارج والاعتبار في ان كان موجودا في الخارج والاعتبار في ان كان موجودا  
لها في الخارج اذ هو من جهة التي هي في الخارج والاعتبار في ان كان موجودا  
او وجوده في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
فلا اعمت في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
حيثما يتغير في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
بمصلحة وان لم تكن في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
حادث ومغناه في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
الارادة الصلاحية والتجيز في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
بما يقع من الكليات في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
علم الله تعالى انه يتوحد في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
صلا في العلم الله انه لا يوجد بالعكس في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
تعلق بمصلحة في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
معازر لبيان في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
الوقوف المسمى على الوجه في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
الخلاصات منها في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
وتجيز في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
وما يقع في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
العقل في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
فان في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
بتعلق في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
باعتبار في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
ان كذا من مواضع العقول في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
والباقي في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
علمه في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة

اذن

اذ ليس في الاعراض عن الاشتغال بزالك ما يقو به العقول وقد يكون في ذلك  
غير من اهل الكلام فيهم يتفقون فيه ويوافقون ويتفقون ويتفقون ويتفقون  
ذلك الشمس اذ لم يكن عليها غير من انفسها في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
وتلك اهل المعقولة غطت على فلو علم انوارها كما يتصور في الشمس امر في وجوده في الحقيقة  
باعتبار في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
انما يتصور في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
الامر في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
والامر في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
تصور الامر في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
وهذا علم في كل شيء في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
فان الشيخ في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
قد تضمن في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
علمه في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
بعض في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
والتعلق في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
له علم في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
ان الكثرة في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
هو العارف في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
في المعقولة في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
والحقيقة في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
مشاهدة في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
علم صفة في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
واما الرضى في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
بالفرض في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
بالواجب في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
بما في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
واما في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
ذلك في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة  
ان الله تعالى في الخارج الصفة امر في وجوده في الحقيقة امر في وجوده في الحقيقة







الحبيب محمد

الوجود بدليل وجوب الواجبات الشرعية على كثير من التكاليف بدون  
العلم بوجودها فلا يشترط في الوجوب العلم بالوجوب لأن العلم بالوجوب يتو  
فق على الوجوب ضرورة لأن العلم تابع للمعلوم فلو توفى الوجوب على العلم  
به لزم الدوران في اشتراط العلم بالوجوب ثم العلم بالوجوب وهو حاصل  
تفسير العلم أو اختصاره اختصارا كثيرا مع مية كنه العقل والنفس و  
لزوج وهل هو واقع على شيء واحد أو على أشياء متباينة قال الشيخ  
أبو العباس الحلي حقيقته **المرج** ثم النفس بجهلها كذا في العقل بينا  
غير العقل **المراد** في الفروع كنه من حقائقها ما حاله من العقل  
**والجواب** وبالحكمة فالمراد في هذه المسئلة مشتبه وهو كنه النفس مشتبه  
حتى حكى ابن رشد عن الغزالي عن ابن دقيق العيد أنه رأى أستاذا بالتحقيق  
الحكمة في حقيقة النفس وفيه ثلاث تباينات فقول فساد وكثرة الخلا  
في ثبوته بكثرة الجهات **ام** والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل من  
العلماء قال لا أخفى لي في شيء من معاني الآلهة إلا الله فاذن لي منه  
أنني من لم يعرفه ذلك قال له يا نبي ربي **جواب** رضي الله عنه  
يعرفه مناهج الأخلاص فذ قال المشايخ في الإكرامة الإخلاص أبز لدن وهم  
معناه ورتبنا سمع هذا من لاهم له بالمقام فينبوهم أنه لا يترى معرفة  
معناه مني ويوجب هذا التوهم أن يعترضه أن لا يتسلسل لو كاه منشرح  
الصدر بالتوحيد فليس القلب بالابتن عارفا بالثبوت على الآراء لا يتلف  
بكلمة الأخلاص وما يعرف معناه إلا بالخوند أعجميا لا يعرف موضوعها  
أفراد أو تركيبا أو عاميا لا يتصل إلى حقيقة ما فيها من عموم السلب وخصوص  
ص الاستثناء على ما ينبغي أن لا يكون مؤمنا ولا يستفيع به في قلبه من المعرفة  
**وهذا خطأ عظيم** فإن المطلوب أن لا هو معرفة الحق والتصدق به **وقول**  
المشايخ لا يترى معي معناه صحيح ومعناه أنه لا يترى معرفة الوحدةانية  
وذلك أنك معناه ستورا عرق ذلك المعنى منك أو لا **وقول** أهل جمالية  
أن لم يعرف معناه ولم يعرف في شيء الرسول والمرسل لا يتصرف له في الاستطلاع بنصب  
معناه أن الماهل وهو من لم يعرف الوحدةانية ولا يعرف في شيء الرسول والمرسل لا  
يتصرف له في الاستطلاع بنصب ليس معناه أن لم يعرف معني العقلية ولا  
يجس نبسها لا يكون مشكلا وإن كان عارفا بالثبوت وبرسولة ص الله عليه  
وسلم **ثم** الحال أن المطلوب الرقفا بلقوام وإرشادهم وتعليمهم  
بتدريج بما فيه طول جدا فإنا نطالع بالثبوت الحسن ممكن وأن في الجيش

المع

شئ

المعيرة الكثر على ما يقف عوار المسالين **وسئل** عن مجموع الشيخ المغيرة فذ  
عليه السلام أن غاي فلا سبيل الومع المذكور في الشرع من روجنه بغير ملاذ  
والله تعالى اعلم **وسئل** عن مسئلة أهل الزوايا إذا جاءتهم عليهم ففقد  
ومبها منبقة للجميع وأرادوا أن يفسموا كيف تقسم عليهم هل على التدرج  
أو على الجال أو على الكوائين يتن من ذلك سبيل **جواب** رضي الله عنه  
فسم ما ذكرت على المختص به من الرؤوس أو الأموال أو كل شيء فذ ابن عرفة  
قائلا في موضع الغارم النعتة تلي في المنصب والمفارض والود أربع أنما مقنادة  
مذخول عليها **وقال** سمعون في رفاق توفى لهم لصوص فيصالحهم بضم على مال  
عليهم جميعا وعلى من غاب وإهل الأمتعة أنه أن عرق من سنة تلك التبرة أن  
ذلك يخلصم فانه يلى من حضر ومن غاب وعلى أصحاب الضم ما يوجب **ام** وقد  
كروا به الحنابلة يأخذ على حقيقة المارة أن ما يأخذ على عدد الرؤوس وقد راجع  
والدواب لا تسووا الجميع في النفع وفي المسئلة كذا في طويك الذي لا تسعه البطا  
فة قليل أجمع في محاله والله تعالى اعلم **وسئل** عن نصب المنكر هل يلى من  
أن يمتك غمنا خفي في المنكرات أو لا **جواب** رضي الله عنه أنما ينصب نصيب نفسه لنظام  
المنكر من طهر منه بلا يخشى من ومن أخفى شيئا والمنكرات والله تعالى المنكر  
حسبهم وليس على من نصب للنطق البحث غمنا خفي والله اعلم **وسئل** عن  
يقول أن الصلوة هو الذب يذهب الجوع أعني به إذا حضر بذهبت ولو لم يحضر  
لا يذهب وكذا جميع الأشياء كالحزب والتجارة إذا اعتقد أنه لا يستب لا يحصل  
له شيء وإذا قلنا لا يعتقذ ذلك ما ذابعت في جميع ذلك وما يحصل  
لمعتقذ ذلك هل يجوز أن يقول إذا خفي الصلوة يحضر فيه القوة أو لا  
**جواب** رضي الله عنه لا أثر للاستبالات المذكورة في صحة وانما هي عادية  
أجرى الله العقيدة أن يخلق ما أراد عند هذا لا بقا والى الله اعلم **وسئل**  
عن آراء الصلوة على خير الخلق أجمعين سبنا محمد صلى الله عليه وسلم بعد ما أراد الصلوة  
صلوة القصر من يوم الجمعة هل يخلق على السيادة في كل مرة أو لا يخلق في كل  
على السيادة في غير الجمعة أو يخلق عليه مطلقا في كل يوم وليتلف ففقد اقتضى بغير  
الطهارة بأسفها بعدة تحضر يوم الجمعة **جواب** رضي الله عنه الأولى  
والموكدة في السيادة مطلقا والله اعلم إلى نص على ذلك الشيخ ابن عطاء الله  
**والامام** الحلي في السيادة مطلقا في كل ذلك وغيره من لا يخص كثيرا وهو  
المعولة عليه أنما أجرا **وسئل** عن الملاحظة بهذه الأزمنة هل هي  
موجودة أو معرومة **جواب** رضي الله تعالى عنه اقتضى التحقق في المقار شون

كيف تقسم  
الخلافة على  
أهلها

انظر ما يلى من  
نصيب نفسه لنظام

ف

فما أراد الصلوة  
على خير الخلق في كل  
على السيادة







وقد بينا ما يقتضي بعدها الاكبر والعلامات **ولقد صرح** الامام العلامة  
الصلوات عليه السلام بقوله هذا حين كان الله في نوح علي من وليه  
ربما حكم بعض على وليه ولا يقبل شهادته ان شجر عنده **واما** اذا صار  
من وليه ربما اعاد عليه لتحصيل هو انه على حاله فان ذلك الواجب  
ينبغي حراما **بالحجة** اكثر خطم الشرع في زماننا اشهاد شريعة على من قبل  
ت خيسمية **ام** **بشريعة** **الاشهاد** **خطم** **بشريعة** **محمودة** **بشريعة**  
**لنقلت** **فقط** **لربهم** **وعلى** **الامم** **انتم** **والتعبد** **والتعبد** **والتعبد** **والتعبد**  
العالم والجلد والجلد **ف** **قال** **هذا** **التفسير** **المدكور** **لحكم** **الفضلة** **عنه** **ان**  
محرز ابن الفلاس من ابن الهيثم **و** **المسئلة** **اضطراب** **تحت** **وروايت**  
كثيرة **والله** **اعلم** **بما** **في** **الكتاب** **اصبح** **الفلا** **الجلد** **ان** **احكامه** **تصدق** **ويحفي**  
صوابها بل اكثر اذ يدل المتفقد من ان ينفذ من احكام الفضلة على حاله فان  
متح اد الغضاء في الاحوال الثلاثة **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول**  
على قطع الخصام **الفصل** **على** **قطع** **الخصوم** **والنزاع** **وذلك** **مصلحة** **تذهب** **للمكاف** **وقال** **الشيخ**  
ابو الفضل العفلاء **الفصل** **في** **مصلحة** **الخصم** **بمسئلة** **الخصم** **لما** **شرته** **لها** **وسماعت**  
فمنها **ويستشعر** **وعنده** **انما** **يدنيه** **غالب** **الاحكام** **الخصم** **ويخرج** **من** **الخصم**  
الفضية ما يبرح بد دعواه ويبرين ذلك حتى يعتقده سماعا **ان** **الحق** **مجرد**  
البنه ولو سمع من الاخر كما سمع من الاول زال معتقده الى اخي كلامه المنقول  
في الدور **ف** **ان** **لا** **معنى** **في** **بالتصديق** **المبعوث** **في** **الحضر** **والخصم** **عنده**  
ك واسمعوا منها على فلا عورة النزاع المعلومه فلا تظن لثم صواب الحكم  
فلا مضوء وان بانه جور **ف** **ان** **اشكل** **بالضلع** **و** **وصية** **رشد** **الله** **على**  
الله عليه وسلم لتيسرنا على رضى الله عنه فلا اذا جلس بين يديك الخصم **ف** **هذا**  
تفصيل حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول **ام** **ف** **ان** **ابعد** **عنكم** **وانفق** **وما** **ان**  
عظمتك من اصل يرجع كل حكم اليه ويعتمد عليه **وهذا** **ان** **رجعتم** **قبض** **النزاع**  
زلة وقهرها **والا** **قال** **الحرب** **او** **الخلا** **على** **البقي** **اما** **الحكم** **اذ** **انقاد** **الى** **البراز**  
مفود **عنده** **من** **الاشهوة** **له** **ولا** **غرض** **سوى** **فيهم** **قد** **انك** **كما** **مغنى** **عن** **نسيها**  
والطواى **به** **على** **كل** **نوع** **والا** **تتسلل** **النفذ** **ابرا** **فلا** **يفي** **على** **احد** **لما** **علم** **من**  
قبلا **د** **متوء** **الخط** **وليس** **الخط** **كل** **لما** **ينته** **وكيف** **يفلسون** **على** **ما** **ذكره** **الامام**  
الفلا في عياض عن ابن الخطاب **ف** **ما** **عرفه** **وذكر** **دينه** **وعلمه** **وقال** **يكتب** **على** **احكامه**

تعدنا بعد

حز

حكمت بقول ابن الفاسم حكمت بقول اشهب ويقول في اليد علماء ومفهاة  
اذ هبت اليمع فجاء النضوا على مد رجع التي وكلان يكتف الغصية ويقول لصاحب  
اذ هبت وحلف به على كل من عنده علم بالفجر وان نزع التي بغير علمه  
كان لاذ الشكك عليه امر وفوق ويقول لا يثبت الله تعالى له وفهت اثبت  
على ان يثبت له جرت **ام** **ف** **ان** **رايت** **علماء** **امثال** **اهل** **الفقه** **الثالث**  
واين رايت خضا يرجع الى الحاكم عليه بما كتب له بغير ريقه بالحرف ويخو  
معد **ف** **من** **اغرب** **ما** **يسمع** **ذلك** **ما** **نفله** **الغزالي** **واجب** **خروفا** **مستقلة**  
الربع مائة فاض به معرض خيسمين كلامه وما علمه من الطروس واجشاد  
في اندية القوارع مع ما به ثبوت المسئلة في الخلاء بين اهلها وكيفية وقوعها  
**ف** **نقل** **هذا** **يقولون** **بعض** **من** **يقف** **احق** **بالسجن** **من** **الشراف** **الحرف** **كر** **ان** **النعام**  
في الفري بغض الحق انك في نصيب يتشتر وهو يرضى بالدينه غير الله تعالى كما هو  
قفا على عده تعد طورا **وهذا** **كلما** **مذاكي** **لرغبة** **ذ** **عليه** **ورد** **الخط** **ط** **بعدة**  
منه **الكم** **والسلام** **في** **احمر** **من** **يكر** **الكم** **ليس** **مرا** **الحض** **الوقت** **من** **نسخ** **مفود**  
خصمه **تا** **علم** **والاسوال** **من** **يعتبر** **وانما** **لهم** **في** **ذلك** **مفود** **سوى** **مفود** **بل**  
لضرورة لمزلة **فمن** **خير** **في** **عليه** **من** **ابتلى** **بنازلة** **ان** **يعلم** **ويخلص** **ويجربها**  
على المنهاج **دون** **اجا** **ولا** **تقريب** **وبراعى** **حق** **الجلالين** **فلا** **يسيل** **الى** **التمكين**  
والنسخ على الاطلاق **وانما** **يلزم** **بالبراز** **الصكوك** **عنده** **في** **يشبه** **او** **ينسخ** **ما** **دعت**  
اليه **حاجه** **ويذكر** **به** **منه** **لصهي** **له** **فيكون** **ذلك** **على** **يد** **عيني** **الخصم** **كما** **قال** **البعث**  
تسير **ممر** **التعقيب** **في** **مثل** **هذا** **ان** **احمر** **الكم** **وسئل** **عن** **حقيقة** **الصدق**  
الملاطفي **التي** **الجنوز** **شهادة** **اقر** **لها** **للاخي** **وعن** **وجود** **الملاطفة** **في** **زماننا** **ان**  
هذا **او** **تعد** **في** **بيد** **بالكلية** **حسبها** **امتنى** **به** **بعض** **الشهادات** **ويجيب** **ب** **باب**  
قال الشيخ الخطيب **الصدق** **في** **الملاطفة** **هو** **المختص** **بالقول** **الذي** **يلطف** **كل** **واحد**  
منها **ما** **جند** **ومعنى** **الملاطفة** **الاحسان** **والبر** **واكرامه** **قال** **له** **التمسيهات**  
**قال** **ابن** **في** **حون** **الصدق** **في** **الملاطفة** **هو** **الذي** **يقول** **فيه** **ان** **الصدق** **في** **كل**  
**تعد** **ومر** **نفسه** **يصدق** **ومر** **اداريه** **الزمان** **صدق** **ف** **نشت** **في**  
**تملة** **يصدق** **ف** **وهذا** **الذي** **قاله** **بغير** **وقل** **ان** **يوجد** **اخر** **بعضه**  
الصقات **قال** **اولى** **تفسيره** **بما** **التمسيهات** **ام** **ودعوى** **النفط** **عن** **غير**  
جميعه **اذ** **يلزم** **من** **اجتنى** **بالقوة** **ذلك** **فلا** **اشهد** **بها** **وعرق** **معناها** **وهو**  
معتبر **في** **شهادته** **وجب** **العمل** **بمقتضاه** **في** **كل** **زمان** **ومكان** **والله** **اعلم**

من الشبهة  
لا يمكن ان  
وانما له عليه  
في الصكوك











يستند اصله شاملا جميع ما جرى من ماضي ولاحق فليعلم ان هذا الكتاب لا ينفصل  
بوجود بعض فوارقها فحينئذ تفوت تلك الغرسة الشريفة فلا ينفع  
شيء مما كان ينبغي من قبل في الايمان وكذا العمل الصالح في ايمان هذا حينئذ  
اذ لم تنفع امنت من قبل او كسبت في ايمانها حينئذ لم تنفع الاية لولا ان  
هذه في اخرى الغرسة بل علة النشر ونظير قوله ومن يستنكف عن  
عبادتي ويستهزئ بي مستهزئ اليه جميعا قال في هذا الذي عني ابن المنير  
بقوله ان هذا الكلام في البلاغة يقال له **المعنى** يؤم بانه يفض  
لايات ربك لا ينفع نفسها لم تنكف مؤمنة من قبل ذلك ايمانها من بعد ذلك  
ولا ينفع نفسها كانت مؤمنة لاكن لم تعمل في ايمانها فلا فائدة في ذلك ما  
تعمله من العمل الصالح بعد ذلك **فقال** ويظهر التقدير من هذا اهل  
السنة فلا ينفع عند ظهور الايات اكتساب الحنيف لا غلق باب التوبة ورفع  
الصالح والعبادة وان كان ما سبق قبل ظهور الايات في ايمان ينفع صاحبها  
في الجملة **فقال** وقد طفت بفضل الله بعد هذا التقدير على ايات تشبه  
هذه الاية وتلاست هذا التقدير من غير ابي ابي وان يري وهو قوله تعالى  
ولقد جئناكم بحيث فقلنا لا علم على هذه ورحمة لغوف يومنون هذا ينفي واما  
تلاويله يؤم بلاه ولا يولد يقول الذين نصوصه من قبل فذلك رسال ربك بل كيف  
لنا من شعيرة في شيعتنا لانا ان نرد فنعمل غير التي كنا نعمل فده خسرنا وانعسر  
الاية فلا نعلم من ان الايمان المحرر قبل كسب فواعده الساعة نرفع وان  
الايمان المفار لا يعمل الصالح انفع واما بعد حصوله فلا ينفع شيء **فقال**  
**ام** ملخصا نغلق الشيخ الحافظ ابن حجر في باب طلوع الشمس من مغربها  
في كتاب الرافق **وقال** الشهاب السمين هو الفعرب اخبر بن يوسف بن عمر  
الدامي بن محمد الحلبي المقيم في النخول لزال القاهرة شهاب الدين ارمي ابل  
حيلا الوان قبل افراده وله تفسير الفراء في الاعراب القبة في حيلة شمس  
اب حيلان ونا فشه فيه كثير او شمس الشمس والشمسية وغيرهما نحو  
في سنة **٢٦٦** فاجاب الناس لان المعنى في الاية انه اذ اتى بعض الايات  
لا ينفع نفسها كرامة ايمانها التي اوقعتها اذ ذلك ولا ينفع نفسها سبق ايمان  
نظما ولم تكسب فيه خيرا فقد علق الايمان باحد الوصفين اما بقي سبق  
الايمان فقد واما سبقه مع نفي كسب الخير ومعصية الله لا ينفع الايمان  
السبق في اخرى او السابق ومع الخير ومعصية الله فيسبق فيسبق فيسبق  
الاية لمزج اهل السنة ويكون فيه فليدليل المعنونة لعلها عليهم نغلق

الحكمة

الحكمة ايضا **وقال** التفتازاني **وقال** اجبت عن النسيك ان الاية من قبل اللغز  
التفتازاني لا ينفع نفسها ايمانها ولا كسبها الايمان لم تنكف امنت من قبل او كسبت  
فيه فتوافى الايات والاحاديث الشاهدة بان محمدا الايمان لا ينفع ويورث الخلا  
لهم العزاة ولو بغير حين وبلا ينفصل الاية حيث وردت تحسر الذين اخلقوا  
ملوغة واية من الرسوخ في الطرابة عند انزال الكتاب حيث كل ثوبه وصرقوا  
عند يوم بانه الايات لا ينفع التلصق على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك  
العمل بما فيه وفريسي ذلك **فقال** ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسها ايمان  
نكف ولا كسبها وهذا العمل الصالح لم تنكف امنت من قبل او لم تعمل العمل الصالح قبل  
قل خسر العباد نغلق الدمايين والشمسي **وقال** السلس فقد اشترى الى قبل  
للمقاربة فيه واند وارجح **واما** التي افشروا فقال ابن شهاب فان كانت معارضة  
اكثر فمذهب القرافيس سقوط الوجوب **وقال** هذا الذي يفيد على معارضة  
فان قد ربحا على ربحه فقد اختلف فيه العرافون على قولين ويستحب في ملك  
ان يملك فعمل بعد ما يخام **ام** **وقال** الشافعي الامام الحافظ المشهور  
ابو عمر الليثي يفتح اليم وتشد يد القاري المعنونة كل ضبطه ابو زيد  
الثعالبي والولشيري وزاد تشديد لغز في فري الزاء بفرقة وضبطه ابن  
الاخر والشيخ زروق يفتح اليم وسكون الفاء **وقال** الشافعي اختلف المالكية  
فيمن جرى له استب يفتي المالكية بالتمليك هذا يفتي حاكم ملك ام او هو  
المعبر عنه لمن ملك ان يملك حق يملك ملكا ام لا حتى يملك التداوي في السلس  
المعبر عنه لمن يملكه وهو فلا ربح على ربحه ائنه وهذا ينقض وضوءه  
**وقال** المنجوي كمن يسلس وهو فلا ربح على ربحه ائنه وهذا ينقض وضوءه  
أما **واما** الاحتباء المحقق بالحب قبلما يجتمعون وهم التي الهادي افترق وليس ذلك  
يضمنه وليس لمن بد مرض الا ان افتد ار على المطلوب التداوي **وقال** ان كسبت  
هذا ارايت في التداوي يتعين ان يجتمع عن نجس وعلى مريضه ان يداخه في الصلاة  
من ليتك له معية بهذا الشان من الشيليا وغيرهم وان كانت معهم الاجل  
زات بصناعة الطب او العمل او غيرهم فلا يعمل على شيء في ذلك وانما يعمل  
على نجس معية وقد بينه ان لا التماس في هذا عجب كلامه في ذلك وهو فيصول  
الطب هو اذى الكتاب **وقال** المشافعي الفراء في جرح يفتي الكتاب بالان فيه  
وقال علي بن قيس تاملوا ما نغل في الاجوبة عما اورد في الفعنة بل في كلامه ابن  
منير وابن الحاجب لعمري كما قاله فيه الطيبي واليه يرجع كلام التفتازاني  
كما قال **واما** كلام الشهاب السمين فقد غلوه وسلموه كذا الك في جرح

الاية



















بأنهم هو ومن حضر أخذه منه ويظهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عن قول صاحب الرسالة إذا استطاع الإمام وتجدد لشعوره فليست بعد من السنة  
من خلقه ما حكت في صلاة في لم يتجدد عزرا أو شمله أو هذا في صلاة  
المستوفى الذي قال فيه صاحب المختار وبسجود المستوفى بقدره أو فليسا أن لم يلق  
ركعة في هذه العرف بين البعدي والغلي في ذلك أو في رأي فيه ترك ثلاث سنين  
أو دونها يجب لنا تنبيه فيه ما جاور **فأجاب** رضي الله عنه وبقر في الغلي  
أنه تعلف بالصلوة في البعدي قبل الغلي من لذة الجزاء والصلوة بخلاف البعدي  
فلا يلزم بيمين الغلي ما موع مذكر ركعة بطلت صلواته بل بطلت على أحد القولين  
أن آخره لتمام صلواته بنفسه عزرا أو جهلا لتمام الصلاة أو لا جعلان وقال الأجهو  
رأي لترجيح هذا القول وصرح به الزرقاني لا سطوا **فأما البعدي** في بطلان الصلاة  
بتركه لأن الصلاة خرج بالتسليم عند تمام الصلاة وتخلل منه وضوءا أو ما منه به علم  
يكن تركه إذا كان مخالفا على الإمام وإن كان مخالفا به ولو بعد طوله كما لعني ولكن  
أنه ما حكم تداخيره أي السجود البعدي مدة عن الصلاة هل هو مكره وهو الظاهر  
أو لا والله تعالى أعلم **وسئل** عن قولهم الغرض بالصلاة الأولى هل العدة وعشره سواء  
أو لا **فأجاب** رضي الله عنه ضاهي المحتج يعنى الجماعة والعدة وعشره في نذر  
الصلاة الأولى وهي وهو واضح لأن التعلل في دفعه بالأزمة والأزمة يؤيده ما ورد  
أن الله وملائكته يصلون على الصلاة الأولى وواحدة على ما يليه وقالوا بعد  
الصلاة جماعة في المسحقة أفضل من إيفاء جماعة غير غير **وردة** أن أحدكم  
إذا توضأ فاحسن التوضوء واتى المسحوق بالبريد الصلاة لم يخط خطوة إلا  
رفع الله له بها درجة وحط بهل عنه خطيئة **أم** قالوا أو كان عند شيخ  
التعلق صلى بمكانه جماعة أو بعد أقل من كان العدة و صلى فجاءه أجر من صلى جماعة  
**فأجاب** مياركة حاشيتهم وما ورد في الحديث من يكون صلاة الجماعة أفضل صلاة  
العدة يستمع وعشرون درجة مغفرة بها إذا ترك الصلاة في الجماعة اختيارا أو أملا  
أن تعذر قبله أجر من صلى في جماعة كما ورد في حقه في له وردت مغفلة عنه من  
أونوع جاتا أجره صلاة **أم** وعلى ما ذكره من تعذر عنه الصلوة الأولى قبله أجره  
بما صد ذلك كله وادع لنا والسلطان من حشر **وسئل** عن الأسرار في الصلاة  
تحت أوه سورة إذا أتى به موضع الجمع أو العكس **فأجاب** رضي الله تعالى عنه  
فيعرفه راجعت المسئلة إذا لم اذ في هذا التمام في وقت من آخرتها **فأجاب**  
الشيخ أو في الأسرار في الصلاة وحده فلا سنة في كل ركعة ومثلها سورة إلا أنها  
مؤكدة في الصلاة في سنة خفيفة في الشورة بسعة أن خلاصة الصلاة ولو ركعت  
وبه السورة أو تركت في الشورة بغيره فلا سجود عليه لأنه سنة واحدة

الخالفة

وقوله إذا كان الإمام رأيك فيك أحسن  
المسحوق فلا يفتي خالفا له أم لا منه إن لم يتركه  
سنة هيب وإن كان فمعيلا وصلى العدة راجعا إلى  
وجه يعجز عن الصلاة وكذا ما في معناه على كل حال  
يستعمل من المجلس والمجلس يستعمل على كل حال  
التي هي عليه **أم** كل واحد من هؤلاء

أن خالفه ركعتين **أم** وكذا يقال في الجهر وقال الأجهو هذا يشترط إذا ترك الجهر في العمل  
معه أو فيه وفي الشورة أم لا ترك ذلك في الشورة بغيره فلا سجود عليه لأنه سنة  
واحدة غير مؤكدة **أم** وقال الأجهو خلاص كلامه الموافق ومن وافقه أن الجهر  
جميعه في محله سنة واحدة وكذا في السر لا إرادة واحدة منهم في كل ركعة سنة ولما  
نقل كلام ابن وهبان قال ما ذكره من موافق كلامه بغير شيء من إجماع الأمة وإن الجهر في الشورة  
سنة كالمسرة فيهما ولو كان كما ذكره ترك الجهر في الصلاة كلها ترك سنة  
مستعدة فيتمتع الصلاة بترك السجود له إذا حال ولم تترحم ذكره بل كله مع كل حال  
أو صحيح في محله **فأجاب** أن السجود لترك السنة قد يكون مطلوبا حيث ترك البعدي  
الترك بدل أنه ترك كل ركعة كترك الجهر في الركعة أو الصلاة أو العدة أو العدة  
كترك الجهر في السجود في ركعة واحدة **أم** المراد منه ملخصه وقد اطلعت **فأجاب** أن  
رأيه كترك جهر في محله أو بطله وسورة ولو ركعتين السورتين أو سورة فقط  
في ركعتين ويجوز ما ذكره على القول بأن الجهر ليس جميعه سنة وكذا على أن جميعه  
سنة لأنه ترك ما لا بد من كماله ما لا بد من كماله كتركه بسورة ركعة فقط **أم** وكتب  
أجماع **فأجاب** في المحتج ويخطبتين قبل الصلاة إلى السجود وعلى الوجوب فيقبل هو شرط  
وفيل الأول المشهور أنها شرط فلا ترك لم تصح الجماعة ويعبر عنه الوقت أن  
ظنوا بغير خطية فلا خرج الوقت ولم يعينه وأصلوا ظهر الزرع **فأجاب** وقال الأجهو  
حشرون أنها سنة من حفيضة صلاحها بلا خطية لم يعين **فأجاب** على بطلانها قال الظاهر  
أنها كالعدة على ما قرر من المعدم شيء على كالعدة من حفيضة بطلان الإمام المذكر  
**فأجاب** المحتج أو على الظاهر ثم قدح قال الأجهو أو على مسامحة الظاهر في جملة أو بعد  
أو مع العصر كذا في فخرج وطنة فوجدكم لم يطلعوا فقل أنه إعداد تنقل غير ملك  
فتنا ملوا ذلك سيرا **وسئل** عن يفتي عليه الاستبراء فلا يؤمن إلا بالجد  
الغوى هل يجب عليه ذلك ولو كان فيه الضرر حتى ذكره في فيه أم أقان جعله  
بلا خفيها رتبا وجد شيئا بعد ذلك ونظمت في سيرة أن يبيت في ما يفعل من كل ذلك  
علاوة تلك الحالة في جمل الأحوال وطل فيه قول بغيره الوجوب أم أو من لم يبلغه إلا  
ستبرأه إذا لم يملك على أنه صلى بالجماعة أو على أنه صلى بغيره وضوء أو لا **فأجاب**  
رضي الله عنه فقال ابن مروزف إذا كان المحرث أنما يبيت في أو فلات الصلاة علم أنه من  
التسليم فلا يلتفت إليه كما قاله مالك في العتمة في المرأة التي ياتيه الفرج كلها  
أرادت الوضوء ويذهب إذا علمت **وسئل** الأجهو عن يحش بنزول بفضة  
فيحش بنزلة يحدده وتارة لا **فأجاب** أنه لا يلتفت كذا في حيث كان يحش بنزول  
كثيرا بل لا يحصل له كذا يوم ولو مرة **فأجاب** سهل ابن رشير عن يستنجي ثم يتوضأ

من يحش بنزول  
في ذلك أو بنزول  
في فلة ذي في







الحديث  
الشيخ رحمه الله

السنة ستون سنة كانت له عدا في أفلا من كثره أو لا ثم تكون مستحاضة  
من غير استظهار رقت غسل وجوبه كماله انقطع عنها في أيام التلخيص ان علمت  
انه لا يكون وقت الصلاة بل يكون أو شئت أو لم تعلم شئت فدان علمت بعود  
وفتيه ولو ضروري لم يجب عليه غسل **مسألة** في غسل التلخيص ما لم يحل الدم بعد  
طهر تدرج وهو خمسة عشر يوما وأما ان جاءه بعد فانه جبري يكون حيفا  
ان لم يميز لا انقطع حج النجاسين بل مرة المذكورة وسواء تدرج خمسة عشر  
يوما أم لا وإذا كان حيفا فلا بد فبعد **مسألة** في احتساب ثلاثه أيام  
استظهرنا رآ على أكثر عاداتهم ما لم يعلم ونص في خمسة عشر يوما وهو  
واضح انه لا بد من ثلثه في كل يوم وتسلو ولا أوردت أيام الدم  
أو نعت كماله حاضرت يوما وطهرت يوما أو حاضرت يومين وطهرت يوما  
أو عكسه وكان ذلك قبل الحيض الناح ليقب أيام الدم فتعلق عاداتهم  
واستظهرنا رآ على مستحاضة رقت غسل كماله انقطع عنها وتجا وتضوع  
وتوطأ كماله نفع به النجاسة والله تعالى اعلم **وسئل** عما هو الأفضل في  
التسبيح في الصلوات هل الجمع أو التبعي **باب** رضي الله عنه  
والذي في كثير الصلوات المبرورة بشي من الله والحمد لله والله أكثر ثلثين  
لكل منهم واختار بعض الشيوخ تعريفا ونحو المدة بالالله وحده لا  
شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير والله اعلم **الحمد لله** تعالى وحلي  
لله على سيرة من واهبه **وبعض** في فضل الخلافة في صلاة من يدا به على الوصي  
المشروع وحقه جاهد به العارفين والسنن فيها أو في الطهارة أو كليهما في جميع  
وتشخيص القول بالصحة واضح على تفصيل فيه لبعض **والفقيه** بالذات الوصف  
عن عالم به معتبر فيه **باب** نواز الشيخ ابن هلال التي جمعتها أبو الحسن الحلي  
**وسئل** عما أشي بوضوئه وغسله وصلاته على ما وصفوا ولم يعرف في العلم ربح ولا  
السنن والقضايل هل تجزئه صلاته مع عدم معية الإحكام أم لا فإن قلت بعدم  
الأجزاء قلنا لا يفعل من صلا عليه إلا ما ذكرنا أعواما هل يعبد كل عام  
بغير عليه بذلك **باب** ان كان المرحور يدا به الطهارة والصلاة على الو  
حجم المشهور ولم يجلد بالك بشيء فصلا بد صحيحه ويكره ان يتعلم وأعلى  
دما عليه وان لم يعرف العارفين من السنن إذ قد اشبه ذلك كماله **ونقل**  
الامام الحطاب عند قول المختص وبعلا جز عن ركن أو علم **باب** في التسبيح  
يشترح الرسالة اختلفت في صلاة في لم يميز بين العارفين والسنن بحمله على  
فولكن وعلى الذي يختلف في صلاة الا يتعلم به **وقال** الشيخ زروق والمشهور

في  
الأفضل  
التسبيح  
في التعريف

حز

صحة صلاته ونصر الشيخ زروق في أول باب صحة العمل بالصلوات وقد تقدم  
الخلافا فيمن عمل بما لا يعرف فوضا ولا شقة وراى الشيخ انه يجوز ان كان  
وصفه عن عالم **باب** وقال في التحقيق وقد اختلف العمل على العمل والقول بان  
الصحة التي في هذا مشتملة عليها ومنها ما هو جبري ومنها ما هو سنة ومنها  
قبضه ولم يميز هذا **باب** في معرفة كلامه ان في صلاته على غير ما رتبته ولم يعلم شيئا  
من قدر الصلوات والسنن ولا قضايلها ان صلاته بحجة مجزية وهو الصحيح ان كان  
قد اخذ وصفه عن عالم **باب** وقيل بطلان هذا القول بغيره في كراهة  
واكد الذي قلنا جنتنا التي معية الصحة **باب** في فضل الشيخ الزروق عند النص المتقدم  
وكان من شرطه ان يميز النص من غيره من مسائل المختص ولا يزد على ما شاع  
او يكون مضاهيا لما في المحتج به الشبهة أو لا **باب** وصحة الامام كونه  
علما فيهم بما يلى مداه صلاته **باب** مثل هذا لما زب فانه عده في مواضع الاما  
معرفة العلم بالانصاح الابه في فرائض أو بعده ولا يراى بالغة هنا معية احتكام  
السنن فدان كلاما من جعل احكام السنن فحجة انه اسلمت ما يقصد هذا  
فما تشرف صحة الصلاة على معية كيفية الغسل والوضوء واليشتترط تعيين  
الواجبات من السنن والقضايل **باب** لا بين ما يمتنع من لم يعرف في تمييز العارفين من غير  
الا انه يوجب بالصلوة كعادته كرا ابو جعفر فقال الشيخ صلاته بحجة لان جبري  
صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم الصلاة كماله بجميع قرآنه وقضايلها نص عليه  
ابن رشد وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا كتابا ينمونه اصله علم بالمر  
هو يسوى بفعل ما رآوا **باب** وانما خض ابا محمد ان كتابا ينمونه في معية  
الصحة زيادة ايضاح اسمها الوضوء وفرو جرت ما نصه وجد بحجة ابو عبد الله  
الفصلان توضحا بالرسالة وصل بالجلاب وزك باين الحاجب وضرب التلخيص وجم  
بالحليل واقفي بالمعونة من اخينا سيير على التلمساء **باب** وأشار بما ذكر عن ابن رشد  
لما في قتلاويه فانه سئل هل صلى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم الصلوات  
الخمسة على نحو ما نصيب اليوق من تكبير وفراية العاتمة والشورى وركوع وسجود  
وطهائير وغير ذلك ام لا فان كانت بجميع اقوالهم وابعادها وهبها لزم  
ان يكون ذلك كماله فوضا **باب** كل ما جاز به جبريل والله تعالى النبي صلى الله عليه  
وسلم على وجه البلاغ وطريقه العرض **باب** الصلوات المبرورة تشتمل على قر  
أيض وشنن واستحبابات صلاتهم ونجزة الجميع وأيضا ولا تحيل الا بسننهم  
وقضايلها واشك ان جبريل عليه السلام لم يصلها بالنبي صلى الله عليه وسلم  
حين في صفت عليه الا بشره ليعلمه بمواقيتها الا على احتمال اخرها ورمي  
ترائيك بالستيعار شتمها وقضايلها واعلمه حين صلاها بما هو منها

صلاة  
الجار  
من غير

في  
كلام  
الفصل  
الذي  
الله



فرض مما ليس بعرض وما يدور عليه ما ليس بعرض منها ليكون سنة فيها  
 وما لا يدور عليه منها ليس سنة انما ذلك مستحب فيها ومفعله او خير  
 ومن تركه من غير رغبة في فعله لم يلزم فيه شيء ذلك صلى الله عليه وسلم قولا  
 ومفعلا واحدا والشرع انما هو في اجزاء اجزاء في سجدات السجود والسنن  
 اجزاء فيها سجود السجود وان العباد لا يسمون فيها قولا بل في ما قاله السائل  
 المذکور من ان اجزائها عليه السلام فلو كانت في الصلوات بالنبى صلى الله عليه وسلم  
 بفرائضها وتخصيصها وتخصيصها وتخصيصها وتخصيصها وتخصيصها  
 فيها اذ شرع في الدين السنن والعبادات كما شرع في غيرها والعبادات  
 وقولها اجزاء عند النص المتقدم قوله عن علم اي حصة وحكما والمراد بالعلم  
 الحقيقى كظاهره واما الحصى فالمراد به الاثنية بالصلوة على الوجه الذي تنص  
 فق حصى عليه سواء ميز بين سننها وفضلها والامر بالركعة وقول  
 بقا في قوله على من لا يصح الصلاة الا بد من فرائضه وقبلة وكيفية غسل ووضوء  
 مجزأ حقيقيا قبالا لصلته فليعلم ان الصلاة كلها قرآن او سنن او بعض  
 سنة بخلاف ما عليه حكما فصحة خلقه كمن اتى بها على الوجه الذي تنص به  
 وان لم يميز بين سننها وفضلها وقضايلها على المشهور كما قال زروق حيث  
 علم انها فيه واخذ وصفا على علم بحكم صلواتها كما رأيت من اهل العلم  
 بقول ما رواه وانما بطلت اعتقاد انها كلها قرآن او بعضه في فرض كل  
 كونه لفضيلة كقوت يعتد به في ضيقه ورتبها على ان يجب عليه ان يرجع من  
 فرضي بغير عارفة الارض بغيره ورتبته وان لم يرجع بطلت **واما قول**  
**الشيخ الخرايبي** وفي ما يغيب قرآن الغسل وسننه وفضلها وفضلها وفضلها  
 سننه وفضلها وفضلها وفضلها وفضلها وفضلها وفضلها وفضلها وفضلها  
 في غير ابراهيم **وقول** فانني يعني الوضوء ومسئونه غير معين احدها  
 من الاضطرار لم يميز اياها ولا يقبل شهادته فيه فلو كان **واما من** يعقله  
 معتقدا قرآنيه جميعا ولم يعني في فرض ولا سنة ولم يعلم ما ينوي به ان اخل  
 ببعض اجزائه محكي العوج عن الاشياخ بطلان صلاته قال وحده باق  
 كذا في الحق والحق والصوم وسائر العبادات وهو جميع ما مقلد اثني خلاص  
 الله ورسوله عليه السلام وليست بين اهل العلم عليه خلاف اذ هو بغير مغيرة  
 القرض من السنة بتأويل الاحكام فمن ترك في صلواته بطلت عليه  
 ان لم يجزله وكذا السنن فالاول حمل مطلقا وقد قالوا يحمل المطلق على المفيد

لانها ايامة العباد  
فرض بعد الصلاة

المراد بالعبادات  
التي هي مشهورة

ان كان

على المفيد ان كل المفيد واجزا وانما ان تعذر ثلث الفوائد وثلاثة قسرها  
 للمطلق **والمرجوع** هذا الاول واما الثاني فيما عليه من الزيادة وبينه  
 والثالث على العلم وكتبت عن محمد والله يغني لنا والصلوة **والسؤال**  
 ان شاء الله لا بد من موطن عن الجوار ونصدا اختصارا **والسؤال** ان شاء الله  
 له الحجة عامة الوقوع والمجمل وهي انما تكلمنا ذات ليلة فضاء  
 جوابت الصلاة التي بلغ بنا الصلاة طلب حكم ما صلا الا سنة حسنة يترى  
 الله من بقلوبه وعلى ما يترى المحلة بالاحكام مثله يتعاطون لمطاراة تلك  
 نواحيه وصلاة والناس الذين راى كمالهم بحسب المطلق فمعه فعل ذلك  
 واتى به على وضعه غير عاري من ذلك من جهة العبادة مفتحة بالخذل  
 صب على علم ومن ذلك ان ذلك مطلقا كالشيخ زروق في شرحه الوعلية التي  
 التواكلا **تت** في حصة من ذلك في الوضوء عن العوج في ما رتبها بغير  
 عليها خلوص العزم عن توهم التراجع في بعضه ورتبها على ان لا ينسب من اخذ  
 الوضوء ولا في الغالب انه في المحلة ولا ينسب ان في بعضها على الصحة وعلى  
 العسل في بل كان عليه الزمان وهو غير ايسر ان يكون بعض الاوصاف في محله لا يعلم  
 به وهو من العرايف ولم يدر وقت **والمراد** في ما رتبها في الاية كذا ان كان  
 عرفة الغالب الا ان من منعه هو طهرا **وقد** قال سيم سعيدا في مواضع  
 في اول باب الغسل في شرح الرسالة وفيه من سنن الوضوء وفضلها وسنن  
 الغسل وفضلها وسنن التيمم وفضلها لا يجوز شهادته ولا اقامته في  
 من صلى خلفه بعيدا **ابراهيم** من جعلي وكنت على ثقة بشرتيب العارضة للعبادة  
**وعامة** الصلوة التي ينو لو تلازم الا ما في الدنيا من هذا الوصف ولا شعونا  
 كتبت الله الامانة وراتج الا يفلان في قلوبكم **السؤال** ان جوابه مفعول عليه  
**وسئل** عن بلورة معترفة حصونك متسعة بعضها من بعض ومسجدها  
 منقرضا لا متصل بالمحزون المذكورة واعلم اهل المحزون كثيرة لا يفدرون ان  
 يغفروا صلاة الجمعة ويبدعون ولا عند من صور صلوات منصل حالية بالمحزون  
 المذكورة لتغلف ابوابك يستامنون فيه والعقد وبيتا شرار باب المحزون  
 ولا يفدرون على استنصاره بعضه لبعض على انفراد المحزون وانفراد المسجد  
 والمحزون هذا يجب الجمعة في ذلك الموضع على ارباب البلاد او اجب لنا  
 جوابا شاميا ملك الاجر **باب** رضى الله عنه **الحديث** تعالى على السور  
 على سيرنا محمدا الى وبغز من شروحي الحقيقة كما عند تستغنى وتلا من

ان كان



ان في شره  
لغة الجمع  
في كل بلد

بهم الغيبة بأن يفتهم الافلامه صيغا وشدة والدفع عن انفسهم الامور الكثيرة  
 لا الطلادة وقد الك مختلف بحسب الجهات وكثرة الخوف والعش وقلة طاعتها  
 واحدة لغيره ان تلك الجماعة بقدره فتصور لها وانما المراد من يستقل بنفسه  
 بدفع من يقصره كما مر ويتأخذ بقضه بقضاء المعاش الحاجية فيستقل  
 ط اتصال بينا بينوت من يحب عليهم ولو حشا كغيره فيها بحيث يستغنى  
 بعضهم ببعض في ضرورياتهم والادب والدفع عن انفسهم ولو كان الاتصال من بعض  
 الجواليب ويعتبر البناء ولو ضربت جان انتفى ذلك لم تجب على من يكمل غيره  
 العدد كذا وراجل الجبال ونحوها ويستمر في الجماعة التي تغلق فيه الجمعة  
 ان لا يكون منبعضا عن بلاد الغيبة في حال الشج والجماع شرا وانما لا يمتنع  
 الد وشرط فلوان في الجماع من البيوت لا تصح فيه فالهذه المنتفى **ام** ونقله  
 ابن عمر في وقال ابن نافع وكثيرا ما يقع بالغربة يكون الجماع خارج الغيبة فلا  
 ن كان غريبا بلان الجماعة تغلق فيه والافلا ونقله صاحب الذخيرة عن منة  
 نه يشتري في الجماعة التي تغلق فيه الجمعة ان لا يكون منبعضا عن بلاد الغيبة  
 قد اتفق مالك والشافعي على ذلك وقال القتيبي ابو حنيفة ما جاز اقامته على  
 في المشاهدة الغيبة من الغيبة وقد ذكر ذلك الباق في المنتفى فقال المنبهي في  
 الحوتية وما ذكره ابن نافع مخالفا لما ذكره سنده لانه لم ينقل الصحة المورا  
 ضع القرينية الامراء خفيفة وتردد الابي في كنهها في المساجد المنفصلة لا  
 لبعيرة وعدم نهى عن عبادة السلال واما الحسن المنبهي اهل الغيبة عن الصلاة  
 في ذلك المسجد البعيد مغلق ولعل ذلك لعدم وفوقه على نصرة المسئلة  
 وقد تغلق النص فيهم ومن جعل حجة على من لم يجمع **ام** باختصار **ام** اجتنى  
 ابو الحسن الضعيف بعد حجة الجمعة في المساجد المنفصلة البعيدة وجعل  
 الاتصال بالاجنة المحلة والكرفات وملق الازيلان وموافق البهائم في  
 الاتصال ونقل ذلك في المرونة وذكر ان ما شك فيه من المواضع تلك تغلق  
 فيه الجماعة او لا بلان اهلها يصلون ظهر اذهى المرتبة في الصلاة الذمة  
 فلا ينقل عنها الا يتغير في حال المنبهي والمسجد الذي يسه ويمن بينا  
 الغيبة ازيد من ما يثنى في راجع من كل ناحية لا تصح فيه الجماعة بخلاف  
**ام** و اجوبة يسير عيسى ابن من اتصال الجماعة بالغربة وان نزل عنك  
 بسيرة وخمس من راعا في ذلك انبصال لان جماعا فامته في **ام** وقال  
 النقي او يشرط في الجماعة ان يكون منبعضا بالبلد او في حكم المتصل من  
 بلان به بلان في حقه ابتداء بل اكثر من اربعين بالبلد والبلد اربعة اخر في

ان

لم ينج فيه **ام** راجع تمام الكلام على ذلك كما له في نقله طول فجد اجرد في ذلك  
 في التصنيف رضى الله تعالى عنهم والله تعالى اعلم **وسئل** عن قرية قرب مدرسة  
 ارا اهلها ان يجمعوا العشاء بين ليلة التي يطل لتسلك المدرسة رتبة الدخول  
 معهم وان لم يكونوا معذورين فان قلتم بالجواز فهل يعتبر فيهم كونهم اقل او لا  
 وكيف ان كان الامام معز سبلا على القول بوجوب انصرافهم فهل يحتج فيهم  
 بخروجهم لحوائجهم وهو متصل بالمسجد خارج وكيف ان عادة المشيخ  
 قبل الشج او بعد الحاجة فخرج سريعا او نحو ذلك المحل لا يستطعن وان يكونوا  
 لئلا ينع الغطاء **قال جاب** رضى الله عنه اعلم او لا ان المشهور منع الجمع  
 لغير تنب في حال الذخيرة هل يجوز الجمع لغير تنب حتى المازر المنب  
 اهل الغاصم والجواز لا شطب بناء على الاشتراك في الوقت ويقعد حريش ابن  
 عباس رضى الله عنهم جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين في غير  
 حق ولا سعي ويروى من غير سعي وامر **وقال** ابو الحسن في شرح ابن المكارم  
 ج المشهور لا يجوز الجمع الا من ضرورة كماله **وقد** لا شطب كراهته في  
**ونقل** البلج وابن رشد عنه الجواز من غير كراهة واذا وقع التبعي على المشهور  
 من ان الجمع جائز فقل بقله ارجح من تركه وهو قول النخعي والاشعري او تركه  
 ارجح وهو ظاهر ما لا يشد **وقد** نقلنا عن اكثر من ان الجمع ارجح هو ما لم  
 يجر الخ فتركه موضع **ام** ابن عمر في المشهور جواز العشاء بين بسيرة  
 لفضل الجماعة وعلى المشهور جواز راجعا او مترجوخا طريقا الاول للنخعي  
 مع الطر والطريق الشاذ لا يشد **وقد** **قال** ابن العربي لا يطمس الى الجمع  
 ولا يعلل الاجماعه مطمينة النفوس بالسنة كما انه لا يقع عنه الا اهل  
 الجلاء والمزارة **وسئل** لا يجوز الجمع لجماعة منفصتين بمدرسة ونحوها من  
 لا مشقة عليهم صلاة كذا لو منبعضا لعدم احتياجهم الى الانصراف من مكانهم  
 التي غير اذ الجمع انما هو لظهور ضرورة الانصراف **وقال** ابو الحسن في الشافعي  
 ا ان جمعا تبعدا لم يكون خارجا عنهم فيجوز حينئذ كما يجمع المعتكف او  
 الغريب بلان المسجد تبعدا لهم وكذلك اهل مدرسة يفي بالمسجد **قال**  
 شريح القرينان يجمع جازر المسجد وان في **وسئل** الشيخ ابن هلال في امام  
 مسجد جمع بالناس ليل في التخي وخرج من المسجد المنبذة للصلاة فخرج مجلس  
 في الحرم يشبه التي يفر في هذا الصبيات وهي متصلة بالمسجد لا ان  
 مشي في الطين على سطح خرمشة اخرى وفي في المسجد مثل فامته او اكثر  
 يسير وفي هناك حتى غاب الشفق او ناع هناك هل يمكن له يجمع المسجد

هل الجمع راجح  
او مترجوخ

هل الجمع  
حكم الجمع  
في الصلاة



فتبطل الصلاة اذ لا تبطل بسميته هناك **فاجاب** التبتل الصلاة  
اذ لم يبق الا ما في المشجر **سئل** سئل عيسى عن امام سفيان في الصلاة  
هل تدان جميع الناس بين المغرب والعشاء ليلة التي اولا **فاجاب** لانه  
يجمع بهم فكل واحد يجمع بين سجدة بجوار كذا لانه ابن هلال **وانما** عود الامام للمسلم  
بعد الشفق فلا يضرب مطلقا وكذا قبله الحاجة فيرجع **انما** الكلام في جلوس  
سبه فيه بعد الجمع للمغيب الشفق **فقال** الشفق زروق قلوه فعدوا  
بعد ما جمعوا للمغيب الشفق اعدوا والعشاء وقيل لا يبعد وتناشدا  
ان فعدة الحمل اعدوا **والاول** وهو يعينه ترجيح الاول **كلام** ابن عمر في  
تجريح النشاء فانه قال في اعدا دنع ان جمعوا ثلثا لشهارة في اكثرهم  
ابن الجهم وسلم الغنيش والشيخ **وقال** ابن هلال مكشوف المسجد بعد الجمع  
ليش بصواب فانه مكشوف فيه للمغيب الشفق في اعدا العشاء ثلثة احوال  
بعد ما اعدوا **كلام** الغنيش من سماع اشهب **وقال** الشافعي ابو جعفر طان  
ابو جعفر انما يجمعون للرفق بعليهم اعدا العشاء **وحيز** ابن عمر في اعدا العشاء  
هنا هو ابن الجهم وفيه نظا **فقال** الزرعي اراك ابن التلباد **وقال** الشافعي ابو  
محمد ان في اكثرهم اعدا **واختلف** في الحمل ما هو فيقول المراء به جله اله  
ثومين **وقيل** الحمل هو الامام وهو المراء به وفي هذا قول الشيخ الكراء  
في مشيخ الرسالة فلا على الشارح **قال** ويؤخذ من هنا انه اختلف اذ اجمع به  
الامام وهو معتكف لا يمكنه الانصراف **والشيخ** هو لا يجمع به ويستعمل  
**ام** **وقال** في توضيح واجل التبعية استحب بعضهم للامام المعتكف ان يستعمل  
من يصل بالناس **وقال** هذا كلام صاحب التهذيب وجوب استخلافه **وقال**  
ابن عرفة عن عبد الحق ان كرامة المعتكف اما مع جميع ما موما ونقل ابن  
عبد السلام استحب ان يتم امدلا اخر **قال** الامام غير المعتكف الذي يبيت به  
المستحب كالمعتكف في ذلك الحظ والله اعلم **وسئل** نص السؤال على شيخنا  
الامام امدح الله باشرار الحفاد وادام وجوده لعين الحق وبه الصواب **وقال**  
ابن شمس مع فتحة نفع الخلق وهذا ينبغي على الناس نظارا ولا ينكر  
الامر لا يصر له ولا بصيرة السلف النافع وانكهي البركة والرجاء **انما** يعرف  
ايها المرجو الملتزم رحي وهرب والحالة ليس تعقد وتحقق **قال**  
حكم الماء الذي لم يصب فيه حديث او غيبه فصدت سحابة في الك هل هو طاهر  
هل طاهر ولو تغير بعض اوصافه او هل حكم المراء حكم التراء **ام** **او**  
ما معنى قولهم عند قول الشيخ خليل حشمس على احتمال الكراهية سواء

نفس

شمس يعقل ما عدل او اعلمه فيكره الوضوء من المواد وقت الصلوة والبركة  
المشمس ما في من غير ما عدل او ليس المراء كما جهم **وقال** في رفق  
بعد ان فرغ من غسل وجهه هل يتماذى على وضوء يد ما لم يشغله غير البخور  
او يقطع الرضوة وينتفي انقطاع الدعاء للقول بوجود طهارة المسجد قبل الشروع  
في الوضوء **وقيل** في صلاة باليد عمرا في غير محل الدعاء او الحرفة او  
لشروع او التخليل او زاد تكبير في حيزا في الجميع او صلى على النبي صلى الله عليه  
وسلم في غير التمشيد او زاد الكثرة للمعالي الكراهية ولا سجدة عليه  
سجدة **ام** **قال** في المشيد الغنوت في الفضل هل قوله من فية الغنوت  
يصح في الا اذا مشهور وعليه فتكره في الفضل او يمنع كذا زعم بعض من  
لا يعتد بقول ابي داود وجب الله سكتي الجفان والصلوات على علي **باب**  
رضي الله عنه وعليه السلام ورحمة الله تعالى وبركاته وقد مررت على اسبكتك  
مرور مستعجل ولم يمسها كلام طويلا في الا فيمنع الا ان استمعها في الكس  
استاء في لياضي فاقول **انما** الاولى فلا يضرب تغير المطلق بغيره كالمحذ  
والناس سواء من عليه الماء او صنعت منه او راف فغيره بغيره في او تمنع  
في او لم يده فيه لتبين او غير ذلك التغير او كثر على الحق **قال** ان لم يتعلق  
به ما يضرب من طاهر او نجس **اما** الرماء طيبس حكمه حكم التراء فلا يرفع الحز  
قرا حكم الحيز بما تغير به ولا يمتنع به اذ ليس من اجزاء الارض **وانما** قوله كشمس  
على انه تنبيه بالكراهية فيشترط فيه ان يستعمل في تحين طهارة او غير هذا  
كذلك او شره وان يكون تنبيهه بغير حيز كالمحذ به انما منطبع وهو ما  
يمتد تحت المظلة وتكون القوة كبركة في جبل حديد ولم يكن من نقيه ولا مغش  
بما يمنع انحصار الزهومة **وقال** كراهية بالشروط المستفحة سواء شمس  
يعقل ما عدل او غير كراهية في جبل حديد **وقال** فيما دى الراف على وضوءه وانما  
وقطعه بتي لم يملك **وانما** الذكر المذكور فلا ينبغي الا ضرورة وحصول تنبيه  
لاكن لا تبطل به الصلاة ما لم يفضل عبثا فتبطل او يتغير لا يتغير فتبطل  
عند ابن الفلاس ما عند اشعب وابن حبيب **والخلاف** فيما عدا التنبيه  
**واما** الغنوت **فقال** في الرسالة ومن دى صلاة صلاة كمتى ما دى في على نحو  
وتشويلا فارة وفرة سورة الثانية **واما** في غير هذا **ام** **والله اعلم** **وسئل**  
عن حكم صلاة متوضعا خلق امام منبسط من المشهور في ذلك **باب**  
رضوا الله تعالى عنه **وبعد** فقد في الامام مالك اما صفة المتوضعين



وقبله وآخره والاول مني على ان التيمم لا يرفع الحرك وهو المشهور والاول  
 مني على ان يرفع يده وقصصه والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة  
 ووجبت وضوءه بها **سئل** عن قول الشيخ خليل  
 كما فتوا به بعض شراح الرسالة او علم في النساء حلا مله او غير هذا وليس  
 النساء في ذلك سواء وكل في ذلك تفصيل بين الحوامل وغيرهن فما جدد اشكت  
 افاض الله علينا بركاته وبارك لنا في هذا السلف على تبيينه وبركاته  
 وعلى المحرم طالب الشيخ محمد العبد في السلف ورحمة الله وبركاته **سئل**  
 في تفسير ما ذكرت هو ماء البض يجمع في الوعاء الذي يكون فيه الوالد جلا في  
 بين اول الحمل ووسيلة وواحدة وهو يخرج في الحوامل عادة قرب الولادة  
 عند شحم الحية طعنا في ثقب في السلف عليك نفسك ورحمتك والله اعلم  
**سئل** عن صوت الميتة المنتوف هل في لبس الثياب المنسوجة منه  
 رخصته لا سيما بعض السفير يكثر فيه موت الغنم **جواب** رضي الله  
 عنه **سئل** بعد غسل الميت في موضع الموت الغنم **جواب** رضي الله  
 اذا انتفج قبل يجوز الانتجاع بد **جواب** بقوله اذا انتفج فهو نجس يجوز  
 الانتجاع به الحسن لا يصلي به ولا عليه **سئل** قال الشيخ سئل عن الميت يعفو  
 ب ويمثل جوابه رحمه الله تعالى كنت اجيب الناس حين موت الغنم بمسنة  
 تسع وعشرين دالعا والناس لا يجسونا الجزع حاشهم البها والبهائم  
 يا اذ ذلك يجوز للضرورة وينبغي للناس مما لوكة الجزع المكف **سئل** ونفد  
 والقد اعلم **سئل** عن الضبي الذي يكاد الطعنة اذ ابله ثوب والرشد  
 يجوز فيه صب الماء عليه حتى يخرج الى الارض ما يعرف بينه وبين الارض لا يكله  
**جواب** رضي الله عنه في المذونة يغسل قليل البول وكثيره ويؤن  
 الغلغلة والجارية سواء ويغسل وان لم ياكل الطعنة **سئل** بنقل الشيخ السواف  
 عند قوله ويؤن وعذرة من اذ مني والله تعالى اعلم **سئل** عن علي بن النضر  
 بن ثعلبة شك هل تسهي أو لا يسجد قبل السلام فله سئل ان تبين له انهم  
 يسجدوا قبله يسجدوا ايضا بعد السلام للسمود الذي فعلوه قبل السلام انصح  
 صلاتهم أو لا **جواب** رضي الله عنه ان يسجدوا قبل السلام لشك في نفي  
 يوجب فضلا ثم سجدة والله تعالى اعلم **سئل** عن قوله لا يفيض الوضوء  
 يمتد في خرج بلا لذة هل يجوز مثل ذلك في الصلوة وهل هو نجس أو لا  
**جواب** رضي الله عنه نعم لا يفيض الوضوء ولا يظن الصلوة بذلك

هل يجوز صوف  
الميتة

أجزاء

في  
قوله بالناس  
فكيف هل تسهي

في  
لم يفيض الوضوء  
يمتد في خرج بلا لذة

او

وهو نجس لكنه يبقى عنه ان كثر منه ذلك **سئل** عن مسرحت ابطيه  
 بكفه فهل يفيض الوضوء بذلك **جواب** رضي الله عنه فبلاذ كرم يفيض الوضوء  
 ضروهمين الا ان يغير صلبه وانما يفيض غسله اليد من الايدي والسنن  
**سئل** عن شتر في الغسل ولم يفرغ الوضوء حتى وصل رجله وترجعه  
 حتى نوصا هذا في الوضوء طول أو لا أو لا يكل رجله في الغسل ثم يتوضأ  
**جواب** رضي الله عنه ما ذكرت ليس بطول فقد قال الشيخ زروق في  
 خير الرجلين في الوضوء لتمام الغسل اليه **سئل** في الغسل بالموالات  
 ما ذكره في شرا والعبادة لا تطفح العبادة لا سيما واعد الغسل فريت  
 حدة ان عمل على مفتض الشبهة بل هي عبادة أو حرة **سئل** المراد منه فلهذا كان  
 اعد الغسل فريبا حدة انما يجل بالموالات فلهذا وضوء أخرى في محرم اخلاله بمسوا  
 ات الغسل ونقطة ايضا في قولنا شرا ابن عكرش فبان مسست الذختر  
 اثداء الوضوء او اثداء الغسل فلهذا ما فعلت في الوضوء ثم كمل الغسل الله  
 اعلم **سئل** عما اذا واقف القبر اغم من تحطير الميت من غسله وكعبه خول  
 وقت كراهية الصلاة عليه هذا افضل ترك الميت حتى تزول وقت الكراهية  
 او يذ من ويصلي على القبر بعد ذلك **جواب** رضي الله عنه فلا يذ قبل الميت  
 ثم يصلي على قبره وانما المطلوب تدخير الصلاة ثم وقت الكراهية اذا لم ينف تغير  
 وتخير الصلاة على الميت حين لا يكون ان وقع في عدة من أم لا وان خيف بالتغير  
 تغيره صلى عليه وقت تدخير وعند طلوع الشمس وغروبها لا خلاف وان خولق الميت  
 موربه ودفن قبل ان يصلي عليه اخرجه من قبره للصلاة عليه ما لم يغش عليه التغير  
 فانه خيف ذلك لو اخرجه لم يلبث الصلاة حينئذ على القبر ما لم يخل حتى يذهب  
 الميت بعينه أو غير ذلك **جواب** في ذلك راجع بيانا ذلك في شرح المنحة وغيره  
 هذا والله اعلم **سئل** الصحيح عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل  
 أحدكم أحلاه فليغتسل معه وفي رواية اغتسلوا الكفلة موتكم فانه يغتسل  
 يتبطل طهونه ويتزاورون في قبورهم **سئل** الا يغتسلوا يتبطلون بذلك في قبورهم ولو  
 قيل ان الميتة مات بعد الغسل لم يكله الله فلو رد من حشرهم جعله عزرا لا أنهم  
 يقومون في القبور التي يكفون فيها في قبورهم ثم يجرؤ من هذا بقدر ذلك  
 انك تداقه **سئل** في ذلك الا جهره الكراهية ان الأذى لك صلاة العشاء ليلة  
 الميت مستحب لانه ليس من جملة تطلبت غير ها ولا يشفق به طلبة الأذى ان  
 في وقتها فيشود لها بوفيقها **سئل** ما تكثره الا ان المراد  
 بالسليلين ما يخرج بلا غير بل يخرج من غير اخيه او كمن يفر على امساك

ما يفعل بالميت  
وقت كراهية الصلاة  
عليه

لتأخير











اللهم صل على  
الحبيب محمد

فلما مر خفيفا بعد الجوارح ما مضى لولا ابتلاع ما خرج من فيه او لم يكن كذا فادرا  
على طرحة ذلك **وقيل** لا يعطى ولو كان مظلوما لم يعطى ونقله ابن عرفة بالمعنى  
فقال ابن شهاب بن ابي سلمة جرح في سنية غلبة لغزو واختلافه فضا به فمولا  
**اهم** والله اعلم **وسئل** ما الحكم في النكاح في الجارية من حيلة تارة لم يقع كثير بين  
لنا نجل صيد ذلك **سئل** **باب** رضي الله عنه يوجب لكل المتخلى ولو ايسر  
من حيلة تارة يتحرى فوي كحبه يبيد او رجل بشدة سلال مع ذلك دوا كسنة  
التحرى كذا الدخ او بعور او قبله او اتصل بالذخ كذا في الذبحة المحمة او مريض  
والمترادف للصحة التي لم يقنطامرضا التي لم يصطبها مرضا او امة غير الفوى كحر كذا  
الا رتعدش والاعتداد الامديدا او رجلا او فقيرا او جرة فلا خيرة به بخلاف مده وقص  
معا قيعتبر والله اعلم **وسئل** به دفع الزكاة في شري اماع مسجد هذا يجوز ام لا  
**باب** رضي الله عنه لا يجوز دفعه في هذا فيملا ذكر والله اعلم **وسئل** عن رجل جاء  
من مسيرة ايام ثلاثة التي موضوع يطلب فيه الزكاة لياخذها ويرجع بها الى اهله  
الذين تركهم في مسيرة ثلاثة اذ عني حاجت شريفة هذا يصرف به دعواه والحال  
ان موضوع الوجوب فيه مستاكين مثله هذا يجوز اعطاه او كان هو اخرج منه  
بفيل **وكذا** رجل شريف جاء من مثلك المسافة يطلب الزكاة كذا اول وقد عوا  
كلا اول هذا يجوز اعطاه او لا بتران بصله فطلة الشرف الى حاله ليل فيه اكل  
الميتة لكونه في اهل البيت اجب لنا بما هو المشهور في ذلك **باب**  
رضي الله تعالى عنه **وسئل** عن رجل فقيها في الشريعة يملك العقيق اذ اجلة من بلد فوق  
مستافة الفقى لبلد الى كذا فانه يعطى منها وليس من نقلها في اقل السبوري  
والعبريت بان من نقلها في بلاد البرز و كان اكثر من لفيله يقول يعطون  
كله لبلد وهو الصواب **وكذا** ما بين نلج تبعد الشيخه الشيخ ابن عرفة  
**اهم** ويصدق به دعواه البقي والمسكنة **واما** اعطاء الشربة الصدقة فيعيبه  
از بعد افعال المنع مطلقا الى رواية عن مالك ولا يصح ومقرق وابن الماجشون  
وابن نافع **قال** ابن عبد السلام وهو المشهور وعليه مذهب المختص والجمهور  
في التصوع دون الواجب لرواية اخرى عن امام مالك وابن الفاسم **وسئل**  
والجمهور من الواجب دون التصوع اذ اهنه في الواجب وهو بلعقل الجلب  
ابن الفصار والجمهور مطلقا للابح **وعلى** المنع بقال ابن مروزف اذ لم يعطوا  
ما يستفونه من بيت المال واضرر بهم الفقراء اعطوا من الزكاة واعطاه وطمع  
حينئذ افضل من اعطاه غيرهم **ام** قطعا هره وان لم يصلوا ابا حق الى ابا حبه  
اكل الميتة ونقل السيور في حاشية النسخة عن ابا حبه الى ابا حبه

من جاز في ذلك  
والشيخ في ذلك  
الزكاة

الا ان يكونوا بموضع يتباح فيه اكل الميتة **وقيل** عليه ما يعطونه منها اذا  
يلقوا الى حاله يتباح لهم في هذا اكل الميتة **قال** الزرقاني وكلهم ابا حبه  
هزه انه لا يتصدق من حرمة الى حل الا عند الضرورة **وقال** ايضا نقل كلام  
الشيخ في الظاهر او القاصين ان لا يتصدق من حرمة الصدقة عليه التلابة بل المختص  
الملك يكون اكل الميتة **ويشترط** حمل ما للحمل اية المنقول عن الشيخ ابن مروزف او  
عليه ابا حبه الى ابا حبه بان يعطى اضرار الفقير به بوضو له اكل الميتة **وقال**  
الشيخ الفاضل ابو الشافعي في عتبة الرقيع **وقال** اعطاه الصدقة للشربة  
المستاكين بعذر النسب الشرب الحر ثم فقد اضطر في قول الامام مالك في ذلك  
مشرقة نقل عنه انه قال اكل الصدقة والى سيرة في عتبة الصلاة والسلف في مزة  
في الصدقة التي ممة عليهم انما هي الزكاة الواجبة لا التصوع **وقال** ابن  
الفاطم وهو رواية اصعب عنه في النسبة **وقال** ابو بكر ابا حبه قد حلت له  
الصدقة كلها بقرضه وعلقه **وسئل** **باب** في الاحاديث النبوية جوازها انما  
خرجت عن سبب وهو الزكاة الواجبة **فتصرح** في القول عن واحد فولي الامام  
مالك **وقال** ابن الفاسم **وسئل** عن رجل اكل من الصدقة لفسخ المراقب عنهم  
الا ان المراد منه **قال** التوضيح القول بلا اعطاه مطلقا لا بقرضه لا بقرضه  
منعوا به زمانه حقه من بيت المال ولو لم يخر اذ لم للصدقة ضاع بقرضه **اهم**  
لغات المشائين وتباصيلهم كثيرة وفيها ذكرنا اشارة الى هذا فليست راجع  
والله اعلم **وسئل** عن مساكين اذا طلبت بعضهم القشر وسقت البقر هل  
يقتسم بينهم او هو للمساكين له او لا **قال** ابن عرفة في حقه التلابة كثيرة  
للاستحباب والابلا **باب** رضي الله تعالى عنه وبقرضه المختص وذات  
ايشار المصطفى في الزكاة فقال الامام مالك **ابا** وجد الاضاف كلها او ثل اهل  
الحاجة منهم وليس به ذلك فتمت مسقط والله اعلم **وسئل** عن مشكلة الاخوان  
اشترى كذا املا كذا واشتغل كل واحد بحرفة هل يجوز لكل واحد منهم للاخر  
او لا **باب** رضي الله عنه ان كان الاخر من اهل الزكاة جاز ان يبيع له  
منه حقه بين اهلها ان لم يقصد به غرض يسوء والله اعلم **وسئل** **باب**  
رضي الله عنه بما نصده **وسئل** عن رجل اكل من الصدقة الواجبة على البائع او الواجب المتصدق على  
بعده **ابا** **قال** تسقط زكاة ما اكلته الدوا حبه حال درسطه ولما اكلته  
في حال اشتريه **وسئل** عن رجل اكل من زكاة كذا **وقال** مالك ما اكلته في الشغل به **ق**  
بقرضه لافي بحيث زكاته في تحري ذلك ويجوز ان حتى تيرا الدمة بقرض

في سب



ويجوز للناس ان يدفع زكاته لغيره او صغيره المختار حتى ان لم يدفع به  
 غارا عن نفسه ولا دفعه الابن من زكاة ابيه شيئا ما دام معه في البيت  
 ونفقته ويجوز دفعها للصبي ان كان ذاك او غيره ففراة ان يتخلف في بيتها  
 من ماله عند الميراث ان لم يمتزح حقها في دفعه منه امرته او يهبه له او يخرج  
 عن ماله بوجه ما لا يستدفع به ذلك مبادرته الى دفعه ما ورثه منه ولا  
 يجوز ان تدفع الزكاة للاخيرة اجرة له واما ما دفعه لشخصه من ثمن ثوبه  
 من اداء المفضضة استيفاء له استندامة القمل له والله تعالى اعلم **وسئل**  
 كروا من اذنة في بيتها فلا زكاة على من لم يبلغ حصته النصف منه والله تعالى اعلم  
**فصل** في اهل البيت ما لا بد من اهل البيت او يوجد به لا بد من وجود  
 النعم والخوفا ونحو ذلك فيقول على التذكية والظهار **فقال** انما  
 في اهل البيت من اهل البيت في قوله وعملوا في الغريب ما اخبر فيه  
 كتاب الجهاد **فقال** سمعنا والمخرج مداوة جرحه بعلم العلاج ان كان  
 ذكرا الى ان قال واما ان جرحه يعل وهو ذكرا او اجبره اليه عليه تركه  
 هو على التذكية **فقال** ايضا ولا بأس بذلك ما وجد ببلد الحرب من يجمع  
 كراهه فيه لا يؤكل ما وجد بارض الجوس من الموم **فقال** ايضا زفاف  
 عرابي الفاسم وما وجد في كتبه قديمه ويبلغ الزفاف **فقال** ابن مروز في النقول  
 دالة على ان اكل طعام مع من لا يؤكل مع من لا يؤكل مع من لا يؤكل مع من لا يؤكل  
 لو تحفظوا في الجاسة به شيء من ذلك عيلا عليه ولو تحفظت الظهارة بذكر الى  
 من الغالب على اهل الكتاب الظهارة **فقال** الدليل **فقال** ابن خزيمة في  
 هذا الكتاب في اليهود والنصارى **فقال** خلقوا في الجوس والقرية على حكم  
 الكتاب وان اختلف فيه **فقال** زروق لا يؤكل ما ذكاه الجوس في اهل حكم  
 يخلقه بشيخ الخنزير فلا يجوز لنا اكله وهذا اذا تحقق واشك فيه وان لم  
 يتحقق ولا شبهة عليه استعمله مع الغالب كالمحقق وان لم يثبت في شيء من ذلك  
 قبل اكله مع انما **فقال** الموقوف على من لا يؤكل مع من لا يؤكل مع من لا يؤكل مع من لا يؤكل  
 الميتة لم يؤكل ما غلب عليه **ابن** عرفة كذا نقلوه والاضحى عند اكله

فصل في  
حكم الاكل اذا  
شرب كمن اكل  
كله

مطلقا

مطلقا لاحتمال عدم نيته اكله **ام** **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 على ذبيحة ما لا علمنا انهم يستعملون الميتة كغير النصارى او شككنا في ذلك  
 لم نذكر على ما علمنا عليه **ام** **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 الدجاجة ما لا يشهور ان تؤكل **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 وهو ميتة **فقال** ابن عرفة مع ابن عبيد السلولي **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 مفاة ابن العربي ونحوه لا بأس به **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 به ووجهه **فقال** ابن عرفة مع ابن العربي **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 مذكي عندهم حل لكانوا ان تترك ذكاته عند ذكاته **وسئل** **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 انما نضه كمن ترك التسمية عند الذبح **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 فان تركه حل ما لم يتركها او غلب منها وان لم يؤكل على المعروف وناسك يبيع  
 من العرف بين النسيان والعير هو منه هبة **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 يبيع منه من جلد على التبريم ثم افرق **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 ستمه وحرم الاكل مع التبريم يستحق بالشئ وهو نذير عبد الوهاب  
**والثالث** انها واجبة مع الذكوة فقط مع النسيان ومنع من حملها على  
 الكراهة وهو اختيار الابهر وابن الجوزي وهو مفضل المعروف **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 صاحب الاكل من مالك نضا **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 التسمية غير انك تؤكل **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 ان ترك التسمية مستحبا به لا تؤكل **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 ابن بشير وان تركه ناسك لم يضر اكله **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 الناس لا يعق عنه سواء كان متعزرا او متهاونا او جاهلا او متهاونا لا تؤكل  
 ذبيحته باطلاق **فقال** المتعز على المشهور **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 وبه التوضيح انه كالمعتد لانه جعل في الشئ الذي يعرف بين الجاهل والعاقل  
 مدي غير المشهور به جعله **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 والتسمية انما هو اكله المذكي مسلما فان كان ذكرا لا يعتبر به ذكرا  
 به نية ولا تسمية **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
**ام** والله اعلم **وسئل** **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 الله عنه وعلى المعروف المذكي كور من يوم يفرضه مع الفضل او بعدة ولا يتعد  
 تتعد من مضات الله تعالى **وسئل** **فقال** ابن شمس في غلات الكتاب  
 الهوا الى ما ذكره في الصلابة في الشيخ ابن العربي انه منع في عارضة الاحو

فصل في  
حكم الاكل اذا  
شرب كمن اكل  
كله



الا حوزي له بيع كل ما ذبح في ايام النحر الثلاثة ولو لم تقصد به الضحية بل قصد به  
الخارج بمجرّد النحر للبيع بعد فصد اداء سنة الضحية بالشاة الواحدة هذا لا يخفى  
**فاجاب** بقوله وقع الضحاة في هذه المسئلة فيل للشيخ المفيد من العلم العلامة  
ابن حجر الله سبحانه بسبب محرم من مطهر الجرار في ليلة النحر اذ اذ ذبحه مع سبب  
صالح ابن العالم بسبب اذ ذبحه من هلال السجدة بسبب ان شجنته رجمة الفد بجيز ذلك  
ويقلد من ارام الضحاة الاجزاء بلاد الضحية ومنه سبب صالح المذكور وعزرا  
لواحدة ابن هلال حبيب وكلف عليه الشيخ ان يطالع على كلام ابن حبيب ان يثبت  
لذبحه رجوعه لتعلقه وبقي الامر على ذلك حتى ذكرته ملاذكي بعض الطلبة ان  
مذبحه في القارضة قال في قوله وجه وهو سبب الذرعية **ام** والله اعلم **واما** الضحاة  
في الاجزاء او من يذبح امراته او يعلم اولادها بالاجرة في الضحية فعلى السور ان كان  
لواحد يعطيه والاحية لم يذبحه او لم ينصفه في الحرمه او وجه من وجوهها فلا يجوز  
ذلك ان كان مكرمة لا يذبحه ولا يعطيه مقلداً بغير حجة **والقول** في سبب جاز  
ان يعطى في الضحية للعلم ويختص به ومن يذبح الانسان لا يجزى ان ياكلها على علم  
بلا حرج في اعطاء من يذبحه ان يذبحه في البرية **والقول** في سبب جاز في جمع  
المطهر ولم يوجد الا ان لا يشيخ في ذل الوقت في ذلك الوقت ان خطاه  
الشرع كان مع امكان التبدل لا مع تعدد كما ان الصلاة لا تصح الا بطهارة الملاء  
واذا تعدد الملاء امر الله تعالى بالنسب الذي لا يجوز مع وجود الماء الذي هو الاصل والربع  
التيسر لعد مدي غير خلاف ذكره في الخمسة كتاب الاجرة **ام** كتابا وجد معقروا الشرح  
سبب اجرة من على الهشتون **فقال** ان عرفه وبه حقيقة في شاة واخرى تنظر  
وكراهية نفل ابن رشيد عن مالك في سبب اجرة من سبب اجرة وابن حبيب بل نذر  
في النذر سنة **فقال** ابن عرفة ابن حبيب عن ابن شهاب لا يشيخ في ذل الوقت ان خطاه  
التحريم صلى الله عليه وسلم عن الذبح للجان **فقلت** ان قصد به اخذها صحتها  
بانتفاعها بل لمذبح كره وان قصد التفرغ به بها حرق **واما** الابن كان ابن عرفة  
يقول ان صنع الطماع للجن المؤمن فلا بأس بأكليته **وقال** كانت بيد دار قليلة الماء  
قد كثر ذلك من اباس به والحق الشيخ اب عبيد الله الطريفي فقال له الطريفي انه  
اذ اكله في المرسى وطبخ الحوت بضع منه شيئا باركان البيت **ام** كتابا جمع سبب  
على العمل عن ابن هلال **ام** اذ ذبحه على ارضه عليه النحر لزوجته **واما** حجة  
التشوي ان كان الحلي لرجل في وجبه او امته او ابنته او شقيقه ذلك من يجوز له  
استعماله **فقال** في قولهم يجوز له ان يذبحه في ايام النحر الثلاثة او في ايام النحر الثلاثة  
يجوز له استعماله كما في اوزجيه ولبا اوزجيه عتقوا او نحو ذلك وهو واضح

وهذا

وهذا على الاطلاق خلافاً لجمهور العلماء او خلافاً لغيره في ذبحه **وقوله**  
ايضا لا تصد وعليه السبب ورحمة الله وبركاته **وقوله** فقد وردت على محبة  
اشيئة منيعة بعقوبة السبيل وقبحه وانه وعلمه واشهر ان  
ازجيه على ذلك فاقول انما ذبحه العتق فيمنع فيه القفار والاعمال ويمنعها  
على المشهور في الخطايا بغير حلال فذبحه عن بعض اهل البيت وهو هذا  
اي من اهل المذهب لا يعينون مفا لت الحبيبة من انما انجبت الاعلى في ملك لها  
عن خارجي مسكنة واملا به بل تجب على من كثر اذ اذ ذبحه اليها او عند  
محتاج من ذبحته او كتب محتاج اليها وبيع ذلك اذ ذبحه العتق قبل ما  
**والله اعلم واختلاف** هل تجب على من لا يذبح ولا يشيخ في ذل الوقت ان خطاه  
في الميسر فيمن لا يذبحه لا يملك غير ذلك في ذل الوقت ان خطاه في ذل الوقت ان خطاه  
**وقال** في موضع غير لا يشيخ في ذل الوقت ان خطاه في ذل الوقت ان خطاه  
في سبب المواتية انما لا يخلقي هذه صفة **فقال** الاجرة والقول في  
جوزك هو الذي يوافق قول المصنف فيما تقدم الا ذبحه في ذل الوقت ان خطاه في ذل الوقت ان خطاه  
ويوافق كلام المصنف هذا اذ يصدق على من يملك ما يحتاج اليه من عتق وما ذكر  
معه انه جاز عن قوته وفوت عليه ما يحل الصاع **فقلت** ونحو قول ابن  
الحاجب والمشهور وجوبها على من عتق فوث يومه معها ونحوه في التلخيص  
**والضاح** في المسئلة تحويل وفيما ذكرنا كراهية ان يشاة الله **وسئل** عن النصاب  
في الكبوت وقد رايت فيما نسب لسبب محرم من عبد الله بن يعقوب ستة غراب  
واربعة عشر اصواغاً بصلع الاربعاء وعن النصاب في العتق **فقال** رضي الله  
عنه ونصاب الكبوت عشر غراب بصلع النبي صلى الله عليه وسلم ونصاب العتق  
مائة اشدرهم شريعي كل درهم خمسون وخمسة ختم ومطلق الشعيروا الله اعلم  
**وسئل** ونصه اختصاراً بغير السلام انما تل عنه فلان بركة حب الطر جاز  
ما كان منه ارض محروثة وغيره هل يجوز ذلك ان لا انة التي غلبت على طينة انما كان  
ما كان ارض محروثة وغيره **فقال** **فقال** رضي الله عنه نفل المصباح في كتاب  
اشيئة الفرد بين ما نصه سئل اخبرني ناضر عن الطر جاز فقال فيه ان كذا كذا  
يشون اذ اجمع منه خمسة اشيق في مملوك وان جمعت في المملوك غير المملوك  
فلا ذكاة فيه **وقال** عن بعض من الخمسة الاوسق تعتبر من لبد اذ اذ ذبحه  
خلافاً ليشون وان مشقة السخا اذ ذبحه تنفق وجوب نصف العتق فيه وهو  
فيما شرح حسن **ام** في مسلك التبيين لعداء التلخيص في ذل الوقت ان خطاه في ذل الوقت ان خطاه  
في مملوك محروث **ام** وانما اطفال الانجبت فيما جمع في الموات والسطح عليه في حرم محرم العتاي

مقدار النصاب  
في الكبوت



**مسألة** أي اليقين وتأنيده على أن يكون **مسألة** أي طلب المزعوم  
عليه ان يخلق عليه عتد وهو من أن يكون له الك أم **مسألة** أي طلب المزعوم  
لا يخلق له المضمون المذكور ان يخلق عليه من هو رقيقه عتد او غيره اذ لا يخلق العتد  
على نفسه بذلك فلا يرى ان يخلق على غيره وكنت **مسألة** أي طلب المزعوم  
وطلب باليمين خمسين من اقراره ولم يجد في يخلق معد من واية هله ان  
يخلق وخره خمسين يمينا ام **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق عليه عتد او غيره  
خمس مائة ان لم يخلق عليه شيء من غير واشتد خمسين يمينا وخره **مسألة** أي طلب المزعوم  
دعوى التثبت الا بقرائن قلائيم من غير ذلك ومن ذلك دعوى قتل عتد واستش  
وقد الك المضمون المزعوم عليه ذلك فانه يكشف عن أمره ويكشف فانه لم يوجد  
شيء وظلال حكمه استحقاق وخره خمسين يمينا وخلق سبيله وكنت **مسألة** أي طلب المزعوم  
عن مسئلة **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق عليه عتد او غيره وكنت **مسألة** أي طلب المزعوم  
فردا على من وجبت له ورضى ان يخلق صا حبه قلا حله مقلع نزاع عن الرضى  
بعد له الرضى عند الشيطان وغيره فلا ابو عجره وهو متعلق عليه **مسألة** أي طلب المزعوم  
الاجهون عند قوله ولا يمكن منهم ان نكل والله تعالى اعلم **مسألة** أي طلب المزعوم  
رجلا انه لم يزل في امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
تلت متعلقة به فلو اجب ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
لديهم من امره فلو ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
ستحقق عليه صدق المشكك فله ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
**مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
في اليقين خلقه والصدق في المشكك فله ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
بين كانت القداوة ينسبها هذا بل في اخرها ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
سرفية او نحوها الامكان الجارية بعرفه ام **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
في الاخ المذكور ما ذكرت وكنت **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
وغيرها وان شئت ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
وغيره ثم ادعى عليه رجل ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
لن يخلق له الشوق للبيع هذا بل في اخرها ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
عنه لا يمين على السمسك الا ان ادعى عليه انه باع ما على نفسه او سرقته وكنت  
**مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
**مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
رضي الله عنه يثبت الحالف ان زوج المذكورة فمن حلف لا يزوجه منه  
والله اعلم **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم

مسألة أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
كنت وكران ذلك بغيره لا يمين وبعده ان لا يدينه عنه الا بقرائن  
ولا يقع عليه اليمين ولا يدينه عنه الا بقرائن لا يمينه بسلف ولا عاربه  
عنه في يمينه

من حذر الا انك وهو متيقن انها سرفتها ولم يتبين الامر هل هي التي سرفتها  
ام اهل طلفت عليه ام **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
فان يتبين ان غيرك اخذك حنث وان لم يتبين شيء اصله فلا حنث عليه **مسألة** أي طلب المزعوم  
من الا حنث من فلا يدينه الله والله اعلم **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
مع ربه حتى اجله الفلح ثلاثا جيلات بعد ابايته في الحلف فغيره رتد  
الوثايق ثم بعد ذلك بثلاثة اشهر اراد ان يخلق هذا الذي **مسألة** أي طلب المزعوم  
رضي الله عنه ان نكل المزعوم عليه في اليمين فلا يمين منه بعد ان نكل بنفسه  
واقطع ان نكل الا فارب فلا يدينه الله والله اعلم **مسألة** أي طلب المزعوم  
**مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
وقام رث الملك وفلاحه معقم وخلق لهم باليمين ما الصنعة ارضه فقتله او يقتله  
ملاذ ايل مدية اليمين التي خلق به **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
خليل انه تلى مد الكفارة ان حنث وهو مقيم بل ان يكون عرق اليمين الطلاق  
قيل في ربه حنث البقية بعباس وكذا هذا البلاد على ما يقضي به ولا يزال سبي  
عيسى الحالف باليمين تلى مدية الى ربه ويلزم له حالة الغضب فلا يستقيم  
عيسى ايضا **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
والدار مشتركة مع اخيه **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
ولكن اليمين ان كانت عرج وضيقة فبعضها سحرولة ونفل المازولة في  
ذكره عن الشيخ الشريف في حرم زوجته واطلع على مله المشككة في الحلف وا  
تبع مع زوجته على تقليد قول الحالف المشهور انهما يشركان وتقليد  
قالبس لفظ في الموضوع ان يتبع ضالته فليست مل ذلك كذا في احتلاله من الحنث  
والا فلا يقنوي والحكم لا يكونان بغير المشهور كما علم به عليه والله اعلم اخر ما  
العباس **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
عليه اليمين هل يثبت عليه وان كان حلالا كذا في الام **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
اما اليمين فلا يتنوع على المذكور الا بقرائن ابايته والله اعلم **مسألة** أي طلب المزعوم  
فبعض من الا في حلفه عشرة ثم بعد ذلك اراد المقلع ان يخلق الذي اعطى له  
عشرة هل يكون ذلك عرجا يمين فمن آتبي ان يعطى العتد المذكور وهو حرم  
ام **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
سدي لا غنة عليه اشركه فلا عتد به وانما العرجا في السرفلة ان يمين  
المنكر ويضرب ثم يخلق وخره وكنت اجرا **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
اي حرام زوجته فلتا ان اعطى اخذ لعلان معين هله في حلفه ان اعطاه  
له وكذا ان اعطاه غير الا في فلاح او حنثا عتد ام **مسألة** أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم

مسألة أي طلب المزعوم ان يخلق له امره فاجب ان يخلق له امره مع ارادته طوارا يخلق ولم  
حالة الضيق



اللهم صل على  
الطيب محمد

وهذه النسخة من حيث  
بين انفسها حلقها  
هو الامور من سلبه

حلقها بالمراد  
ان يحلق على كذا

من حلق منه الحلق  
لم يوافق في كونه

في اتفق بقوله  
حيوان غيره بالسم

فقول من حلق  
يحلق اليه

اليمن اذا كانت بآلة الفاضل انما ذكرها في الزاوية ونحوها في قوله في شر  
كذلك المسمى عليه بمثل حجة لزم الحكيمة كما نقل عن ابن كثير والله تعالى اعلم  
نص عليه ابو الحسن الضعيف على ان اليمن اذ وجدت في اليمن حلقها بالمراد  
البلد ان في حجة ان يقول لا اخلف وينتفع غيره **مسألة** بنقل الشيخ مباركة  
في اذ املت المشتري فخلق في لا يطبق به العلم في الصغار شغفت اليمن اصلا  
والله اعلم **مسألة** بما نصه الاخلف من حيث انه في اخلف الصلاح  
في دعوى الشرف او الغضب عليه بل يثبت من اذ عني ذلك عليه **مسألة**  
خليل كذا عني على صلح والمراد بالصلح من لا يتعلم بمثل ذلك وليس المراد  
الصلح العرفي وهو الغالب في حقوق الله تعالى وحقوق العباد بحسب الامكان  
وانما الخلاف في حلق بمقتول المحل الذي لا يفي في حق غيره واشهره ان الزر  
فانه وعد حلقه الحضر لغاية ان كل دعوى لا تثبت الا بعد كس بلا يمن  
بغيرها والغضب اي والشرف من باب التبرج وهو انما يثبت بعد كس  
انفي تله **مسألة** عن رجل اخرج العقود وانتهى الفاعل في شر وطدها بل  
مده اليمن بعد حلق في شهوده **مسألة** في حلق الفاعل في شر وطدها بل  
اليمن على نفي العلم بعينه شهوده على احد القولين التي افضى عليه في الحزم  
والله اعلم **مسألة** عن حلق بالمرجع او لا يحلق على احد بل لا فاقمت اليه جماعة  
ان يحلقوا على رجل انهم في ذلك بالقتل وتكلم عليهم الحلق بالمرجع فلهذا  
قال ان فاعل العرفية على الحلق في ذلك **مسألة** في حلق الفاعل في شر وطدها بل  
اخذ المدة على عليه المدة كور يشهد المذكر والله اعلم **مسألة** عن رجل جعل عليه  
فاض اليمن وطلقه المدة بها وتكلم عليه ثلاثة مساجد طلت ثنتي  
اذ عني عليه بنكولة عن اليمن اوله كلامه ولو تخلف عليه اكثر **مسألة** رضي  
الله تعالى عنه ان امتنع من حجة عليه اليمن منها بنفسه اخذ به ذلك  
وان طلت بالكلية لم يوافق بنكولهم اذ ذلك ليس بشرع والله اعلم **مسألة**  
**مسألة** رضي الله عنه بما نصه من انهم يقتل رغبة غيرك بالشيم وكان  
في حلق افلا ربه عليه لا سيما ان كان سبب الامتناع المشقة حنة بينه وبينه  
لا النفي الموجب **مسألة** في حلق الحلق في ارتكاب النكاح فيهم بالواجب التي  
جوع للموجب في كل نكاح لا انما في الهوى فانه حرام والله اعلم **مسألة** عن رجل  
عليه اليمن وقال لمن وجبت له لا اخلف لك حتى يحضر المتنازع فيه **مسألة**  
رضي الله عنه القول من طلت تعيد اليمن الواجبة ولا يحل في وجبت عليه  
بقوله

بقوله لا اخلف حتى يحق الملاء والله اعلم **مسألة** في حلقها بالمراد  
بعلية اليمن على نفي الدعوى اذا كان متصفا وان حلف ان لا ياتي به حلقها بالمراد  
مده والله اعلم **مسألة** في حلقها بالمراد بالمتكفي ومات الا في وترك او لا في  
فان الحلق بسبب ما يقع بين الافلا ربه في الشبهة والمباينة ففقد الا ذلك بموت  
الحملين عليه فلا يثبت بعد الموت بحدوث الاولاد **مسألة** في حلق بعلية اليمن  
على بعد ثنتي في حلقه بعلية حنت وانما له زوجته الا بعز زوجها وقيل تلي مده  
طالفة بل يثبت وقيل رجعية **مسألة** في حلقها بالمراد فلو ان الله ان جعلت كذا  
لقد انقضت كذا فلو انك في زوجة واكتفى لك رجله وحل برأعي عقد يمن  
الحلق بالله تعالى او التعليق اصل مختلف فيه **مسألة** في حلقها بالمراد عقد اليمن  
في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
انما راس رتبة التي هذا الخلاف في كلامه على من دعوى امراته الى ما يدعي عموما  
الرجل انما في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
يريد به الصلح فحق رجل البات فقامت ولم يبق واحدة ولا اكثر **مسألة** في حلقها بالمراد  
الفاطمه فلو انك في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
يقتضي عن هذه المسئلة في نكاح رجل ينزل عنه نكاحا كثيرا فيقول بالله تعالى او الصلح  
على ثلاث او الايمان باللازمة او على المشي التي مقتضى ان جعلت كذا ان كنت يا  
يا امرأة ان الصلح في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
يقول ايضا معنى ذلك ان حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
يصح في البز والمخت **مسألة** في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
الا حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
واحدة في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
الحلح من بعض الفقهاء ان قال لها والله ان اعطيت حلة في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
حلت الا بغير وجهه فقلت حنت في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
بها في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
ومر فاني الرجل وامرته بالثلاث ولم يبرأ عني عقد يمن الحلق بالله تعالى  
بل في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
به افضى بغير وجهه في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
من في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
فان حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
عن ابن الحارثي في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد  
في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد في حلقها بالمراد











الحبيب محمد  
عليه السلام

الحما نسبة ان يبعثه لزوجها بلا جميعه مع النكاح وحصل البيع كما ينبغي فلا  
بش وانما ينبغي بما يدل على الرضى وان اراد كتمان عليه بالبيع العاشر  
فلا يجوز ولو رضى وكتب **وسئل** عن تزوج امرأة بوجودها قليلة البيع  
جدا مع ان زوجها اشترى مع خاله الذي انكحها له سلا مشا في جميع العيوب  
الطاهرة ولم ينعى كيف تخدع الصوف وغيره في اشغال النساء هل يلى مد  
جميع الصراف في بيعه به على خاله او **اجاب** رضى الله عنه ويعتقد ان  
يشتت الخيال بغير العيوب الاربعه مما يبعد عينا غرقا ان بشرط السلامة  
ان اطلع على ذلك قبل البناء قبل ان يقدو وعليه جميع الصراف او يشارك  
ولا يشك عليه وان اطلع على ذلك بعد البناء زدت له اداق مثلها ورجع  
عليه بما زاد المسمى عليه **وسئل** ما مده في شرح قوله وبغيره ان شرط السلا  
مد **وسئل** عن ارسل جماعة للمظنة فقال لهم الولي ان كان مستكينا وتلك  
طريق المستكينة قنيلارك الله بفعل الخطباء الشرط ثم ذهب بالمعلم شعير  
وكما عند الولي فلا حرجه وحفه فلكل الناس ذلك قلنا ثم تبين انه سارق  
فلا يبي الولي من جلانته له ذلك ما الحكم في المعلم المنكر هل علم الولي غرقه او لا  
**اجاب** رضى الله عنه الله في الخطا طب المدة كورة المعلم المنكر على الولي الم  
كر على الوجه الموصوف وكتب **وسئل** با حله عليه بمانعه وبع  
قسطا في الخلع با ين ليس برجعتي فلا تنج فيه الرجعة **وسئل** في السالة والخلع  
طرفة لاربعه فيها الخ **وسئل** في المختار وبانت **وسئل** ان طرفة  
ثلاثا وما ان ثبت فلا تحل له الا بقر زوم قلنا كانت سعيقة في حجر المقدم عليه  
وخلاعت رذ المال وبانت **وسئل** ان كانت كثيرة وثبت ان الخلع لا ضرر يظهر  
المال البقاء مالها كذا وكذا ولزم الطلاق البائن والله تعالى اعلم **وسئل** عن تز  
وج في مرض متونه هل لها دينها عليه ام **اجاب** رضى الله عنه ويعتقد  
المريض المتزوج بالمرض المحرق ومات قبل الفسخ في ثلثه الاقل منه ووضد اذ المثل  
والله اعلم **وسئل** عن تزوج امرأة ثم طلقها ودفع بعض ما يوجبها ليهل  
اليان يبقى مفعلا ارماد بيع لا يهله من الشروط وهو ثلاثة مثاقيل وزعم الخ **وسئل**  
انه يلى مد ان كان يمسك في ذلك في دين الزوج او **اجاب** رضى الله عنه  
وه اجوبة الشيخ قد جحد **وسئل** عن سعيه ما نصه لا شك ان الهدية المشتركة  
طه لها بالزوج او لوليها من معنى الصراف لكس العرف جاز بان مسمى  
الصراف يقر مسمى الطرية **اه** وقال الشيخ القوري في اجوبته حكمها اي  
لشروط حكم الصداق والخمس منه ولا يشق على الزوج مقدارها اي عند  
الغزو يلهي زيدة على الصراف المسمى **وسئل** عن مسددا  
منها البقي فانه الله توجده في كوك انحة أهيل بلادنا اليوم يستونها

بأنه الزوج غرق  
في شرط عليه

معينه

معينة ذات ثلاث سنين واربع ذكر لنا عنه بعض ساداتنا الفضلاء ان الله  
زوج فيها الفجة يوم العقد ايقع الزوج هل ذلك صحيح او انما يوتون عنهم  
**وسئل** عن بيع التوكيع اذا ثبت هل يلى في المتاع به رذ الغل او حكيم حكيم  
العاشر **وسئل** من استغل اصول زوجته وفامت نطقت الغل من تخلف  
مد عليه هل الخيلة في المكيل او حكيم حكيم في استغل حبة الاخوات اجبت لمن  
يسمى تزوج والطلاق عليه سيم درجة المدو بركانه **اجاب** رضى الله  
عنه وعلى اعيان الطلاق والرجعة واليه كذا على الدوام **وسئل** فانه كان غرق في  
البقي حلت عليه والافدة على جواز النكاح بعد ما يغى وان لم يوهى ولو  
به الذمة والواحد منها اولى بالجواز وللزوجة الوسطة من الاثنان واذا ذكر  
سقطا فلا حرج بالجواز **وسئل** وسقط الاثنان يكون منه الجيد والردى والمتو  
سقطا فيراعى الوسطة ذلك فيكون لها وسقط الوسطة في الاثنان **وسئل**  
يعق الشراخ ويعلم ذلك بالقيمة اشر القاسم وكون القيمة يوم عقد النكاح  
لا يتاثر مع كون السرد الوسطة في الشراخ كما في التهديف فلعن ماذي عنه  
غيره **واما** بيع التوكيع فلا خلاف فيه على قولين هل يحجر بيعات فيصح  
ان حازة المشتري تحت البائع او يسلط ذلك لانه لم يخرج من بيعه الهبة فقال  
يسم عيسى **والله** به العتوى عند أهل النوازل **اجاب** الاقرار بالخذب على  
الهبة **اه** وعلى ذلك تجزى المستغل به **واما** في لزومه الغل وجوبه او غير  
فلا واجب فيها المكسفة في الثمار ان علمت او فميتت ان جعلت والكراد  
في الارض حيث يحجب الكراة **واما** حيث لا يكرأ الارض بل الدراع والذنا  
نير وانما ندفع شرا كذا لا واجب ما يستلويه الجيوب في الثمن عند ارباب كل  
سنة كما قاله النخعي **وسئل** عن سبعة اليه ابو عمر ان العلاء في التعليل ونقله سيم  
عيسى **وسئل** عن الجدة اب سيم محتر من سعيد فقال الواجب في الارض الكراة حيث  
تكرى وان لم تكثر كذا في بعض الجبال بقيمة نصف الغلة وقت الدراع في كل سنة  
بعد اسقاط البدن والنصف الاخر للعالم بعمله وان كان غرضا **اه** والله اعلم  
**وسئل** عن جعفر بن نبلته وقال يسجد مهن في ماله بيلدة كذا الارض وغيره  
حسما فسيم لا واد الذكور محسب حلف بناته ولم يترك لهن ما يرجعن اليه من  
حد امشهاد بملادي ولهن علفه من اولاد اولاد كذا **اجاب** الحسن الفيلق ولو كان  
الامر كذا وصفا **اه** **اجاب** رضى الله عنه ويعتقد ان قسم الابن لاولاده الذي  
كررو ما يغى على الجهار تير على منه لا واد الذكور واولاد كذا كذا بغيره بل  
لجهاز على بناته وثبت ذلك كذا بشرط وطه كذا بغيره بل التبرع على علمه بل بخلاف

من مشا الغل  
فلا يكره ان  
والغرامة الارض

من مشا كذا  
نير



الشيخ رحمه الله

العطية للمنايا على أن لا يرث شيئا فيما خلف من ماله جلا نفعه أن كان الشرط في العقد  
وأن وقع بغيره جازت وتطل الشرط انقضى بطلان العقد لا بطلان العقد  
**وسئل** عن رجل تزوج امرأة بملأه بالانعة والاحسوة نحو ثلثين على ما ذكر  
مرضها أو وجع حتى الموت فقال لها ان برأيتك بثلثي من مائة عشرة اشهر  
اج او اكثر فمدا نوابها فوجد في كل طرفة واحدة بثلثي من مائة ومات في ذلك اليوم  
هل ترثه ام لا **جواب** رضي الله عنه في رجل فداها بالطلاق في مرضها موثقة  
كل شديده فيه فترث به العدة وبغيره ولو كان الطلاق بالبراءة العدة اثناء او من  
يوم الاقرار واستلذه الموت وانقضت فيه لا يقبل هذا لان لم تكن بيعة مقبولة بثلث  
اكثر من مائة عمل بمقتضاها ان في شروحه قوله والاقرار به فيه كل شديده والعدة في  
الاقرار والله اعلم **وسئل** عن طلق للاحق اخته بالشرع والشرع عليه كسرا  
درهم هل تلك الشريعة تنزع من الصراف ام لا **جواب** رضي الله عنه قال الشريعة  
أبو الحسن الصغير كل ما يعقل لوق المراه اقبل عقد النكاح وهو صراف في حجة  
او غير شتر طبعه ام لا **الم** المراد منه قال الشيخ الفوري حكم ذلك حكم الصراف والاحتياط  
منه ولا يشترط على الزوج مفاد الزكاه في الصراف المستمى **جواب** بانه فبقى وليها  
ذلك وقصر فيه مصلحتها كذا في الاصلها اخذ منه بعد رشدها والله  
اعلم تعالى **وسئل** قاجار بما نصه وقصر في المصلحة في انقضائه عترة  
الاقرار ان اذ عت ما امكن وان اذ عت ما لا يمكن غلبا ويمكن نادرا في حقيقتك ثلاث  
مرات في شجر سبل النسوة فان شاهدة انما تحبب لثقل هذا العمل به وهذا يملك  
مع تصديقها ام لا فوالله على المشهور **وسئل** ابن العمري ان تصدق  
في اقل من ثلاثة اشهر وجرى به العمل بغيره الى الفدية وكتب **وسئل** قاجار  
بما نصه اذ ادفع الى رجل شروطا ليتزوج امرأته شتر لم يقع النكاح زكاه الى الذاب مع فلا  
د بعد ولا شطرت به البيعة يعمل به وما لم تشر عليه بيعة يملك منكره والله اعلم  
**وسئل** عن تزوج امرأة قولت بغير مضي نحو شجر **جواب** انما النكاح على  
الزوج المتزوج في مقبوض فيجوز تزوجها من غير احتياج الى الطلاق في المذكر وانما  
الصراف في المحتج له المستمى بالزكاه الا ان تعلم مقبوض وكذا العدة اي المتزوج به العدة  
عالمه بالبحر فانه المستمى في الزكاه فقال الشيخ عند الحق الا ان تعد راسب  
تلا ملة سفلت كونها عترة فلا يرجع عليه بشيء ايا قلها الصراف كذا ملة وفلان  
الشيخ الملازوني ذكره **وسئل** الشيخ ابو الفضل العفلا عن تزوج امرأة وانت بولي  
اقل من ستة اشهر بعث العدة في عترة ذلك وقصر في بيعة شتر نكاح الصراف **جواب**  
لهذا الصراف وهي محمولة على انها لم تغرق في اقرت بانها غرت لم يكن لها الأربع دينار  
يروان لم يثبت ذلك قبل الصراف كذا ملة ان في ملة والله اعلم **وسئل** عن رجل

افراد الميراث بالطلاق

درهم

ميراث

في حرم داره ليلته ومضى من شرم خروجه خشن وثلاثون يوما ولم تظهر موته واجبا  
وقدم اقراره على زوجته بطلان هذا الميراث انما هو فقلته واراها واخي اخطاه في داره  
ويكون له في ثوبها النكاح الك أو الغريب بحقيقة وعقد ثبوت وفلان والطلاق  
عليه **جواب** رضي الله عنه وعليه السطاع فامنه كونه الشؤال مقفود لزوجته  
ان شرطي بالطلاق بعينه حتى يظهر امرا لا يموت او مضي اميد التعميم وحكم بقوته  
**وسئل** عن اقراره في التعميم بطلان العقد او غير ذلك وقيل على العمل به فقل  
ذلك كما قال **جواب** عن ثبوت عقد النكاح في ثبوت موته **جواب** **وسئل** عن رجل  
التي مقفود دنياه فدل على المدة والعشر بطله وارثه حينئذ قضاة اقبلها  
بطله بالموت خلا الابا من رها وجوع بلا خلا بغير اقراره على الموت خلا  
والله اعلم تعالى **وسئل** عن زوج اخيه مع حضور الشفيق شتر بغير الدخول  
عليه ومضى العلم وفعت المشاحنة بين الزوجين فقام الاخ الشفيق يزوم في حجة  
الزكاه او يخط بغير الوقوع **جواب** رضي الله عنه الولي من له على المراه يملك  
او ابوة او عصية او ابنة او كفا له او سلطانة او ذوا السطاع فاحسبه الامام نحو  
عليه ان زوج اخ لام مضي قاله الشيخ ابن عرفة **جواب** في عدم الاعتدال  
خوة الام اذا قبل العقد بحضور الشفيق فقل الامام اجده عند قوله وان في ملاوي  
او كذا ان غلب الزكاه فان قبل العقد بغيره فقل الزكاه فقل الزكاه فقل الزكاه فقل الزكاه  
كله بقوة ان لا لا تملك به هذا الامر بترد او امضاه وفي هذا يستفاد الامر للملك ونكاح  
بشكك عنه فبهر اربعة منه رضي به قلا كذا في الحرام هذا حينئذ وهذا الشرقة  
وان كانت دنية في المحتج ومع هذا فقل دنية مع خلاف لم يجر والله اعلم **وسئل**  
عن رجلين في الاقرار سكن احدهما باحوال من كسب مثلا والثناء والثناء في التثنية  
وخرج رتبته في شجرة المشقة بسوس وانقطع خبره وشهد شاهرا ان  
بعدم عليه من هو اقرب منه ذرجه بالارث يسوي اليه سكن عمره وحكم له الفل  
في بقوته وموته في شوم خروجه وارث ماله شتر بعد مرق رجب او اذ كان سكن  
بمراكش فاموا على عظم المذكر بشهادة رجلين بمكة والخطم المذكور بعد  
مضي سنة خروجه وبغير زكاه العترة المشارة اليه هل بمن حكم له بطلان بارث  
له الطعن في شهادته المذكرين او لا في شتر كان ارثه **جواب** رضي الله عنه  
وبغير ملة مقفود من المجمع يحل على المشتون بعد ارتفا عليه فليكن حكمه المذكر  
القدح في شهود المذكرين فان ثبت حيلته في حكمه مال المقفود قبل ثبوته  
ان يملك الا ملة في ماله ويجمعه ويؤكد به من يرضاه وان كان في ورثته من يرضاه ليراث  
اهلا فامنه له وكتب **وسئل** قاجار بما نصه على من اراد الشتر وج  
ان يوقع عترة على العترة الجدي شتر على بان بغيره الاك مشا على بيعة للزوج من غير

حكم المقفود

حكم حسن فلا يرد

حكم من اراد الشتر



الفرع على  
الحبيب

أمره على  
وجبه أفيد

الحجاس  
الوجه

المنقار  
المنقار

جعل من نيل الزوج بل ان اراد دفع الجمل لم يثبت له على شرط النكاحية  
مع اخوة هذا من غير ان يباع للزوج اضلا ولا قرقا في المفع بين دفعه وتلاجه والبد  
اعلم **وسئل** عن تزوج امرأة وهي على كسبة فقيرة هل لها مقل بعز او لا  
رضي الله عنه وفي تزوج امرأة وقد دخل بها وهو فقير وقد علمت بفقرة  
فانها تشتت في ان على زوجيتها هل لها المفع بعد دفع الصدق او لا **وسئل**  
في المقتضى لا بعد الوقت وقوله ايضا ان علمت بفقرة والله اعلم **وسئل**  
عن زوج طلق في وجبه ثلثا واراد ان يدفع ما وجب له عليه من صدق هل له  
ان يحل يسهل كما يستلزم جيب الخروج في داره من طليها وكسوة الصوف  
رضي الله عنه اما الكسوة فلكل من المتقلا وضيق كسوة فتلقى  
والثمن **وسئل** عن ان تكن من بيت غدا بالاشغال الشاقة هل لها ثلث  
الكسوة ولا ترد لها بمضي اشهر ثلثة قبل الطلاق **واما ما دفع الزوج من**  
**الطلاق** والحلي للزوجته ثم يقع العرق بطلاق قبل ان كان ذلك منه بترعا وهذا  
بانه فقه لها وليس له ان يملكها وان اراد على ان يدفع فقه لها فيجب لها من  
المهر خلق على ذلك وكانت الزوجة مخيرة بين رد ذلك له وحسبه **وسئل**  
حسبه من المهر كما زعم الزوج والله اعلم **وسئل** عن رجل اشترى عبيدا  
خلال زوجته وباعهم قبل طلاقها وزوجته هل لها سعة طلاق ذلك العبيد او لا  
رضي الله عنه ويجز فقه له سعة المذكورة قلها فيه سعة ثلثه فقه لها  
فقه في الطلاق **وسئل** عن رجل اشترى زوجة من رجل كان من قبله  
دته باشتداد اهلها في الاشغال الشاقة فقه لها ثلث من المهر في المهر في الزوجية  
ولو اشترى الزوج باسم نفسه وكتب الشراء على نفسه للبعاء وضاع في المهر  
هذا القول به في السداد **والا** فله قول قول المشتري به انه اشترى به له وكتب محضر  
فيما بين سعيد **وسئل** عن رجل اشترى ابنة خيرة من ابنته على كرازة وطلبه  
في التلاخ بقوله من افاد بيمينه ان فلانا مقل وضاد كان جميع ما ياد بها بينه  
الاما فله من بيمينه انه لا يملكها بارث او حبة او صرفة عليه او كرازة له قبل النكاح  
وغيره وان لم يقد وض عليه فيكون له خاصة والمقل وضه فيما يتوار فلا يسهل  
**وسئل** عن رجل اشترى ابنة خيرة من رجل اشترى به له وكتب محضر  
عرفه ان قال احدها مال يملكه ليس من المهر كذا هو في ميسرات او جارية ضيف  
مع يمينه ولو قال به مقل من المهر فله في المهر كذا هو في ميسرات او جارية ضيف  
الله اعلم **وسئل** عن المقل في المهر انما يملك منه هل تترش له ام لا **وسئل**  
رضي الله عنه وفي الرسالة والطلاق ثلثة المهر في المهر كذا هو في ميسرات او جارية ضيف  
ذلك والله اعلم **وسئل** عن امرأة طلقها زوجها في المهر كذا هو في ميسرات او جارية ضيف

طه

المهر  
بها جمل وزعت ان دخل بها يوما وقال لها قد وقع عقد النكاح يشاهرا  
وانت زوجتي وراودها عن نفسها فجالت له لا علمي بذلك فقال لها اذا حضرت  
للقعد فلا يصح عد في علمك بد تزوجت انما صدق وطلو عنه بقا راودها بس  
فجالت منه فلما طلقها عد في صدقها اشتكت على بعض جيرانها بذلك هل يشهد  
عندها المحرمات كرت او لا والمهر على علمه انكر ذلك هل عليه المهر ام لا **وسئل**  
رضي الله عنه يقول قول المذكورة فيما ادعت من القدر بقدر ظهور عد في الصدق لطلو  
ذلك شبهة تدفع عنها المحرمات والله اعلم **وسئل** عن رجل تزوج امرأة في بلد وله  
اربع واربعة وكلاهما المشاهدة بينهما وبين الزوج ويلقن في الزوج فمهورا ومشاراة  
بينهما وبين الزوج وكانت نكاحا بذلك هل للزوج منع في الخروج من ارضه ومنع من  
اراد دخول داره عليها من نساء البلد والتكلم معها مخافة ان يرسلن اليها من ا  
ع او الاخ ويبيع لهما ما وجب عليه بشرع الله ام لا **وسئل** رضي الله عنه وقيل  
فليدفع الزوج للزوجته المذكورة ما لها بشرعها ويقسها بمهر ويمنع من ارضه  
لا يملكها لا يملكها شئ ان لم تكن مأمونة لم يخرج لزيد او لغيره وان اتهمها بفساد  
دفعها عليه قضى لها بالة قول المهر في المهر مع امينة من جهته بشرط كون  
الزوج حاضرا بالليل وان كان غائبا عنها فليمنع لها ان يات بها بمينة للدخول عليها  
فان ابن رشيد ويلى في الرجل ان يلدن لامرأته ان تدخل عليها دون زوجها من  
النساء ولا يكون ذلك في الرجل الا في ذهاب المهر منه خاصة **وسئل** عن رجل طلق  
على انه لا يمنع اخاه وعملها وخاله وانما اخيهما ولا يبلغ بمهر الدخول لها وخرو  
جه لم يبلغ الا بتبين في التحف اذ لا حث في غيرهما والله اعلم **وسئل** عن طلاق  
زوجية طلاق بنت بطلها ورجل ثمن ماتت وتركت ورثتها مات الزوج فله  
ورثته على ورثتها بارث موزونهم من مخرجهم ان الطلاق في حيث لم يكن بشا هريس  
كلا دفع وانها مازالت في عصمة يمينك انما ذلك ام لا **وسئل** رضي الله عنه اما  
النكاح الذي ثبت به الطلاق فمعلوم لكن اذا كان الزوج مع زوجته بطلها بشرعها  
شرا الا في الزوج للموت وشهد عليه بمهر مونة بطلها فله شطو ذلك انما عينا بعد زون  
بغيبته فكل طلاق في الرضا عن الرضا الفاسم بشرته ولو كانت هي المينة لم يترها  
ليعوانت الا بخلاف اليه في الاولى مونة بخلاف الثانية انما لم يمدد في شرا الزوج المستحق  
والله اعلم **وسئل** عن امرأة مات زوجها واذا عي ورثته انما لا سعة له لطلو  
مقلها زوجها مع انها شرا في الرزق وتغلبه وتطحن وتطحن الطحون والصوق وتلتف  
المهر حاة من المهر في ذلك الدار فقيت عنها زوجها شرا او كسرة وتنفى المهر  
لدارها السعانية في ذلك المهر ام لا **وسئل** رضي الله عنه المرأة التي ثبت انها

الزوج  
الزوج

السعدية  
السعدية







اللهم صل على  
الحبيب محمد

أو اتفق الزوجان والولي على كتمه دون ابطاء الزوج الشهود لم يكن نكاح  
سري وأما لو وصى الزوج الشهود بغير العقد على كتمه فليس نكاح  
سري وأما الشهود بلا شهادته فغيره اشهدت بقاؤه لم تكن له نية فليس  
العقد أو فيه وإنما لم يثبت بغيره وأما ما روي في استئصاله لا وجوبه الله أعلم  
**وسئل** عن رجل شهد شاهدان عليه بالطلاق في زوجته ثلاثا وانكسر  
بجلفا وترك شهادته **جواب** رضي الله عنه وبالله التوفيق وحلفا بشاهدين  
في طلاقه وعنف الطلاق فإن نكح خبيثا وإن طلق في دين الله والله أعلم **وسئل**  
عن رجل رجلا أن يزوجه بنته فزوجه ثم وقع المثل فمقت المشاهدة بين الزوج  
بطلت الزوجية قلنا إذا أبوها أن يفتي صرافها هل له شبهة للوكيل أو لا  
عليه ما علمه الضمان حقا أو حلالا وهو وافي وكتب **وسئل** عن امرأة  
خطبت لزوجها السعادية ثم لم يمتنع إذا لم تكن تحت طيب ولا تحت ذم في المثل و  
ما انقضى لنفسه بعد ثبوتها في المثل من اعتساف فيلزمه أو لا وهل لها فسخ  
مع أنها أخذت ديتها الثابت لها عليه والحالة التي عليه في صور ثلاث  
نحوه آخر ما يلي في التبتية إذا كانت هل لها كراه المثل أو الدخول مع  
الشقة في المثل **جواب** رضي الله عنه نعمت تكون السعادية لم يحد  
في المثل ويشقى فيه وإنما يثبت من متعلق مؤثر فيه مما هو ملزم له مؤثره  
بغير فضاء ذيونه فإن بقي بغيرها شيء ولو فليأكله وارث منه فزوجه **وال**  
بسته لها الكراه على خذمتها أن لا يدخلها على السعادية عزله وكتب **وسئل**  
عن تزوجه امرأة وتبصر في أملاك أبيه لمؤنة قرار أدت استيفاء غلله  
ملا كلة من أملاك أبيه أملاك الكاه لا وهل لها سعادية وكثرة متعلق زو  
جها في أملاكه أم لا **جواب** رضي الله عنه أن استعمل المذكرة السؤال  
ملا في بلا موجب ونشبهة فقلية الغلة والأفلا والمذكورة أن كانت تشقى  
وتتحد كسائر الشقاء فلهما سعادية بغير تحيلها والأفلا والله أعلم **وسئل**  
عن الزوجين سكناء أرضها وعينها امرأة ثم إن حلا جزرا استأجنته القدرة  
اليهم كواحد منهم ويأني الجزر بشعير وشيء من الخمر وعرض الجزر أن يشر  
وقال له يستهها مع أنه يقول ذلك حين الاتفاق شيء أنها لم ترد **جواب**  
أن يتأسسها بذاك قلنا في الزوجان أنهما عملا أكثر مما عمل من طبع  
وعين ولحن وغيرهما ما الحكم في ذلك **جواب** رضي الله عنه يتأسس

عن زوجة الشيخ  
سماية درازة محمد

عن استعمل أملاك  
زوجته عزرة الغلابة

المزور

المزكوران من قبل فضل رجع به أو لم يتبرع به **وأما** المرأة فبزوجها وليها إلى أن  
يقا من كراه كفو لها والله تعالى أعلم **وسئل** عن تزوجه عند أخوته وأولادها  
ودخل بها ثم بقر سبعه اشهر فلم أخوته مدعين أنها لم تبلغ وأرادوا فسخ  
النكاح وأدعى الزوج بلوغها وخبره علامات البلوغ انبثات الشقي ما الحكم  
في ذلك **جواب** رضي الله عنه لا خلاف للآخر والفعل لهذا دعوى البلوغ عن  
العقد أو بغيره إن لم يثبت نكح المبرز أن شهورت نكح من النساء أن بالضميمة  
أشهر البلوغ بغير النكاح أن في ملاح ذلك في شراح المختص والله أعلم **وسئل** عن تزوجه  
وزعم أن الزوج لا يفتي الجماع منها لا التصديق الحمل والنكاح وأخبر رجلا من خبر  
أنه بذلك وأخبر به الرجل والرجل وقال له فدل له أن يهلك حتى يثبت به ذلك هل له  
فالدخول أو هو العاجز لا لعنه الله أو غيره وسكت الزوج مدة وبقيت عنده أكثر  
من شهرين وقال فثبت أن ملاذي من الرشق التي ثبتت به الحمار وأدعى أن له رد  
به وإنما سكت المرأة المذكورة حيث قال له رسول الله هذا أصغر حتى يثبت به ذلك  
وتسلي كيف يكون أمرها وأدعى والد له عدة الرشد ليتفاهم عنده بغير علمه يكون  
كما لا يروا ذلك رضي الله عنه وزعم الزوج أنه لم يعلم أن ذلك مما ثبت به الحمار له  
الرجس فيما يملك المثل مقد يفوق مغارة الدخول التي يوجب عليه الضراق  
ولو لم يحدد الوطء به تحليم ولا أمكن أصلا **جواب** قلنا زعم أنها قالت لا تطع في أكثر  
من حرة التي رايت وأدأفلنا بشعير الضراق هل يرجع به على أبيها أو كسالة  
هكذا **جواب** رضي الله عنه نوجب الرقعة للزوج لا لا اجتهاد ولا تجبر  
عليه أن كلات خلفة فلا الم يحصل من المذكور ما يدل على رضا بعيب الرشق فله الفياض  
به والفعل له بغيره ثم إن رد به بقله صراف عليه **جواب** رضي الله عنه ومع الز  
في قتل البناء بقله صراف والله تعالى أعلم **وسئل** عن امرأة متزوجة ومضى خمسة  
اشهر وعشرون يوما فولدت وأدعى الزوج أنه ابن زنى هل يحتلج إلى العقد  
وهل لها الصراف أم لا **جواب** رضي الله عنه وبغيره فالولد ينسب عن الزوج  
بلا علم إذا ولد له المذكورة كمالا للمرة المذكورة من يزوج العقد لغيره المانع البش  
عني على بغيره لأن أهل أمه الحمل ستة اشهر أو انفق منها خمسة أيام وهل  
كذلك إن نقصت ستة أيام أو أقل عليه الأكثر وهو الصحيح **جواب** رضي الله عنه  
فإن عرفت من نفسه وتزوجت عالمة بالتحقيق فليس لها الأربع دينار منه وأما الصراف  
كفد لها والله أعلم **وسئل** عن زوج أدعى على زوجته حبث الرشق وأنشئت  
هل تحلق هو أو أبوها أن كلات سبعه اشهر أو يفتي النساء ما الذي به العمل هنا  
الزمن لأنها غير ملزمة **جواب** رضي الله عنه في التحقيد لا ميب

الفتور المزوجه مدعى  
البلوغ لدى العقد

نوعت الزنا للزوج  
بلا حجة ولا خبر

فدل أمر المثل



المزينة

فصول

المعراج

هذا المراسلة طبع  
المستطيل في سنة ١٢٠٢



المرسل على  
الحسين

في حديث لرايحيه  
طلبت نصير دينها

أول ما يترجم شاهدين **باب** رضي الله عنه أما الطلاق فلا يثبت إلا بعينين  
مقبولين وإن لم يكن إلا واحد **باب** وإن نكر الزوج خلق على نفسه كمال علمه المتحقق وأما  
أن يثبت الطلاق ولم يقع التلازم إلا على اللفظ فهو يثبت بشاهد واحد والله  
أعلم **باب** وعن تزويج امرأة النكحها له عتقها وبقيت عنه عتقها من غير  
سنتين ثم هربت من دارها إلى دار غيرها المذخور وبقيت النكاح وهذا  
لما ثبتت فلا يثبت حتى وعدها فلا يثبت للزوج لا بتر من نصير دينها فملك  
والأصل طلاقها ولم يترط الزوج بالطلاق وقال لها ملكي فملكته لم يكن فيه  
ما يفي بالترين فلا الواجب في ذلك **باب** وما الحكم في نفقة هذا المثل هل  
تسقط على الزوج بغيره إليها ولم ترفع أم **باب** رضي الله عنه وقد المتح  
ووجبت تسليمه إن تعين والأصل طلاقه منع نفسه من الرق والوفاء  
بغيره والسبق الذي تسليمه ما حل لأبعد الوقت إلا أن يتحقق ولو لم يجر هذا على الظاهر  
تسقط نفقة الزوجة التي تحت من محل طلاقه زوجها فلا أدل ولا يحد على  
زوجه بنفسه أو بغيره أو يحكم بصف ولو لم يحد على متعها ابتداء ولم يحد  
والله أعلم **باب** عن امرأة هربت لدار زوجها اختها وبقيت عندها زمانا ثم  
أرادت أن تزوجه قبلت فتزوجها ثم قامت مدعية أنها مكرهة على  
التزويج هل تصرف أم لا **باب** ما الحكم في طلاقها وطلاق اختها  
في مجلس واحد قد حل عليها قبل انقضاء عتقها **باب** رضي الله عنه  
فإن الأخت إنما تحل بطلاق اختها السابقة طلاقا بلا ثبوت أو بغيره عتقها  
حيث كثر الطلاق رجعا حل بل أنت الأولى بطلاق الثانية صح أن يثبت عليها بيع  
وأما عتق الأكره فلا يبرأ من أبنائها والله أعلم **باب** عن تزويج  
بمجلس الشهود هل له أن يزوجها أم حرمت له **باب** رضي الله  
عنه وفي الرسالة وإن قال برية أو خلية أو حرام أو حليلي على غلبي فبطل  
في التزوج هل يخل بها ويؤتي في التزوج لم يخل بها ثم تزوج الطلاق ببرية أو خلية  
أو حليلي على غلبي إنما كان لغرض تليف ولا يلزم الطلاق بها عند كثر  
نكاح غير عزيم حيث لم يفصر بها طلاق والتفسير بذلك هو الراجح كما  
والله أعلم **باب** عن الرجل المتزوج في صدقة النساء وكيف أن قدر  
الله طلاقها وأرادت دينها ولم يجد أجلة هل يملك بالطلاق أم لا وهل  
يحسب الشروع المدفوع للزوجة أو وليها أم الصراق أم لا وهل  
الله عنه لا يجل أجل الصراق بالطلاق والمشرط لا يجل من الصراق المستحق  
المعلوم والله أعلم **باب** هل للرجل أن يتكلم مع أخت زوجته أو لا

فلا يعرف

أجل الصراق  
بالتطلاق

فلا يعلق الطلاق إلا بالزوج **باب** رضي الله عنه يملك نفقة في الشهوات ولو أنكر ذلك  
فلا يجب لها **باب** رضي الله عنه وبغير فقد صرح الشيخ زروق بكون أخت  
الزوج في الأجنبية يجر من غيرها ما يجر منهن وبغيره انتهى عنها والله أعلم  
**باب** عن بنت صبي مات أبوها وأبنتها أمها لدار أخوها ثم  
فعلت بها أمها ابن أخيه فلما علم أمها أنها تنشد وزوا على تزويجها لبيتم صبي  
فلا يملكها آخر ولا حضرت به البلوغ ولا فصر وأبناك الأسير الناس خوف  
المعرة عليهم وشهدوا الكنع بين كتمان الفلاح أن ذلك إنما يكون بحيل  
خديعة لا يكون نكاحا صحيحا ولا يلي فيها حتى تبلغ الصبيته فبما أختها تزوجه  
فلا أن بلغت فاستنطقه وأذاك النكاح وانطرت الرضي وهربت من الواجب  
في جميع ذلك والمالة هكذا **باب** رضي الله عنه أما على مدعي المرونة وال  
بذلك فلا تزويج البتة حتى تبلغ وأما على ما جرى به العمل ومشي عليه خليل  
فتزوج بقدر شرويه وهي أن ينجس بسلها وان يكون بغيره وان  
تبلغ عشر سنين وان يكون لها ميل للرجل وان تاذن بالقول لولي العفة وان يثبت  
صراق مثلي وان يجر بها مثلها وان تاذن بالقول لولي العفة وان يثبت  
ذلك عن الفداء وان ترضى بذلك **باب** في المتح التي الأيتمة كيف قسمها وهل بلغت  
عشر أو ثمانين وأذنت نطقا كما ذكره في قوله أو يضيعة ثم قال وأما  
أن تدخل وطال قبل أن يدخل أو لم يدخل فبيع على المشهور ولما لا أيضا يفسح  
أبدا ويشهر أبو الحسن أني تنقذ في شرويه والله أعلم **باب** عن بنت  
هل يجوز نكاحها قبل البلوغ أم لا وإن فلان لم يجز له شرويه يفسحها أم لا  
**باب** رضي الله عنه وبعد من ذهب المرونة والرسالة أن تزوج البتة حتى  
تبلغ وأما على ما جرى به العمل ومشي عليه الشيخ خليل فتزوج قبله بشرط عتق  
فلا يفسح عشر **باب** في المتح التي الأيتمة كيف قسمها وهل بلغت  
العشر وأذنت نطقا كما ذكره في قوله أو يضيعة ونفقه في التوضيح من قسم ثم  
قال فيه وأما في أن تدخل وطال فبطل نكاح الشيخ المسواق في نكاح كثر زوجها قبل  
البلوغ وصق أو ولي أو حاكم ولم تكن محتاجة فلا يجوز نكاحها بوجه وبغيره  
فحل الدخول وبغيره ما لم يطل ذلك بعد الرقول هو المشرع وقاله المتح  
أيضا وإن منع أو بقيت لم تزوج به بل تزوجت ففسح ولو بغيره وطول ولو  
أجاز له يقدم أو يترك بعد منع إلا أن طلق ففسح ولو بغيره وطول ولو  
وقال الشيخ أبو الحسن الصغير لا يقع الفلاح إلا بعت هور مدعي مالك أو بها  
محبة العمل وقال الشيخ ابن عرفة لا يقع في حكمه فضاء إلا ما وافق المشهور  
ومدعي المرونة والله أعلم **باب** عن رجل تزوج امرأة دخلت إليه ومشت

في تزويج  
اليتيم

في حكمه الفضا  
الأمه وافق المشهور



الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن

عنهم بدارك حتى تزوجها بغير وليها الغيب اليك هل تلي من العدة أم لا  
بسبب ما ذكرنا وهل يقسم نكاحها أم لا **قوله** رضي الله عنه وبغير  
فصل البعد عن العدة من النكاح فلهذا والنفاد في عليتها ما شاء عند بعض  
المفسرين أن تطهر اليه المرأة ليتزوجها ويمنعها ما وليها أن تكون أو غير  
لا فلا يقسم المخلص إلا بتزويجها منه فهو أشد من العدة بطل التزويج  
النفال فيه الشيخ ابن هلال يعلق النكاح وان ثبت الوطء وحده أو البريق  
المكسوة من كراهة معصية لا يشرع ولا يقال إن هذه شبهة لأنها إنما عقده  
أنه المستفاد ولا يقال إن هذا الاستبراء من سوء الظن بأنها بقاء وقيل  
يوجب ذلك وهو المكسوة بغير طهر الاستبراء وإن حملها كما بعد أي ذهب بها  
لم يعد إلى أن قال عن الزرع بل وبغير نكاح على كل حال إذا تزوجها هذه الأ  
تستبرأ أو أن يصد ونما مذهبنا في ذلك فيل أن هذا كثر من إيراد الشيخ أبو زيد  
العلوي **قوله** والتميز بينه وبينها **قوله** بغير طهر **قوله** في حقها  
لله أعلم **قوله** عن رجل تزوج امرأته بمكنت عن سبعة أشهر قبلت النبي  
وانتشر الزوج ذلك الولد وقال لها هذا الولد لم يكن ولعي وطهرتها فاعتدل أن  
لغيره بل للعدن ما أحق به ذلك **قوله** رضي الله عنه وبغير طهر الولد لم ينف  
بالزوج ولو ولد لسنة أشهر فأخرى سبعة ولا يقبل منه نفيه المرأة المذكورة  
فمن شرط العدن أن يستبرأ بمكنته وإن لم يطل بغيره وثلاثة أشهر لسنه أشهر  
فأكثر من يوم الاستبراء ويمنع من العدن أيضا وطهرتها أي ما بعد علمه بزوجها  
أو قبلها ولا خير بعدا به بلا عذر البتة واليوسفين غير علمه بوضع أو قبل ثم  
للمزكورة صراحة وبقيتها وغيرها من حقوق الزوجية ما دامت بينهما  
لله أعلم **قوله** عن عمة نكاحا على بنته ليرجل وهي حاملة في غير  
بالنكاح الصحيح قبل ذلك العقد مقسوخ أم لا **قوله** رضي الله عنه أن  
ثبت أن المذكورة طاهر يوم عفة النكاح عليها فحقوا النكاح فلا بأس والعدن  
أعلم **قوله** هل للشبهة سبعا ينظر قبل البلوغ بعد الاحتساب أو لا  
**قوله** رضي الله عنه وبغير طهر فكل سراج في المال معلوم بغير علم صغير أو  
أو كسرا وكنت **قوله** عن رجل طلق امرأة أهله وأخطأها له عقيقة النساء  
وهو لم يذكرا صدا فطروا غيرهما والعقيقة التي يعطون أهل هذا العقب يسوي  
النساء كمن توفي ولم يش بها والآن قال أبوها بطلت صرافها هل يسمع  
كلامه أم لا **قوله** رضي الله عنه إذا كنت العدة أن ما يحلها أو لا عند  
هل توطئة للعفة الشرعية التي يتوعدون إليها ليلة النكاح وأنه لا الزام  
بشهر بما يقع قبله وإنما ذلك إمارة إلى ميل كل جهة التي أخرى وإن تميز

قوله

الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن

عنهم بدارك حتى تزوجها بغير وليها الغيب اليك هل تلي من العدة أم لا  
بسبب ما ذكرنا وهل يقسم نكاحها أم لا **قوله** رضي الله عنه وبغير  
فصل البعد عن العدة من النكاح فلهذا والنفاد في عليتها ما شاء عند بعض  
المفسرين أن تطهر اليه المرأة ليتزوجها ويمنعها ما وليها أن تكون أو غير  
لا فلا يقسم المخلص إلا بتزويجها منه فهو أشد من العدة بطل التزويج  
النفال فيه الشيخ ابن هلال يعلق النكاح وان ثبت الوطء وحده أو البريق  
المكسوة من كراهة معصية لا يشرع ولا يقال إن هذه شبهة لأنها إنما عقده  
أنه المستفاد ولا يقال إن هذا الاستبراء من سوء الظن بأنها بقاء وقيل  
يوجب ذلك وهو المكسوة بغير طهر الاستبراء وإن حملها كما بعد أي ذهب بها  
لم يعد إلى أن قال عن الزرع بل وبغير نكاح على كل حال إذا تزوجها هذه الأ  
تستبرأ أو أن يصد ونما مذهبنا في ذلك فيل أن هذا كثر من إيراد الشيخ أبو زيد  
العلوي **قوله** والتميز بينه وبينها **قوله** بغير طهر **قوله** في حقها  
لله أعلم **قوله** عن رجل تزوج امرأته بمكنت عن سبعة أشهر قبلت النبي  
وانتشر الزوج ذلك الولد وقال لها هذا الولد لم يكن ولعي وطهرتها فاعتدل أن  
لغيره بل للعدن ما أحق به ذلك **قوله** رضي الله عنه وبغير طهر الولد لم ينف  
بالزوج ولو ولد لسنة أشهر فأخرى سبعة ولا يقبل منه نفيه المرأة المذكورة  
فمن شرط العدن أن يستبرأ بمكنته وإن لم يطل بغيره وثلاثة أشهر لسنه أشهر  
فأكثر من يوم الاستبراء ويمنع من العدن أيضا وطهرتها أي ما بعد علمه بزوجها  
أو قبلها ولا خير بعدا به بلا عذر البتة واليوسفين غير علمه بوضع أو قبل ثم  
للمزكورة صراحة وبقيتها وغيرها من حقوق الزوجية ما دامت بينهما  
لله أعلم **قوله** عن عمة نكاحا على بنته ليرجل وهي حاملة في غير  
بالنكاح الصحيح قبل ذلك العقد مقسوخ أم لا **قوله** رضي الله عنه أن  
ثبت أن المذكورة طاهر يوم عفة النكاح عليها فحقوا النكاح فلا بأس والعدن  
أعلم **قوله** هل للشبهة سبعا ينظر قبل البلوغ بعد الاحتساب أو لا  
**قوله** رضي الله عنه وبغير طهر فكل سراج في المال معلوم بغير علم صغير أو  
أو كسرا وكنت **قوله** عن رجل طلق امرأة أهله وأخطأها له عقيقة النساء  
وهو لم يذكرا صدا فطروا غيرهما والعقيقة التي يعطون أهل هذا العقب يسوي  
النساء كمن توفي ولم يش بها والآن قال أبوها بطلت صرافها هل يسمع  
كلامه أم لا **قوله** رضي الله عنه إذا كنت العدة أن ما يحلها أو لا عند  
هل توطئة للعفة الشرعية التي يتوعدون إليها ليلة النكاح وأنه لا الزام  
بشهر بما يقع قبله وإنما ذلك إمارة إلى ميل كل جهة التي أخرى وإن تميز

قوله

الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن

الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن

الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن



بسنة الوفاة اسماء عليه واخرها بالكتابة ما التزم به العمل من السكتين المذكورتين  
وكيف الحق ان يملك بشهادة الشاهدين بالقرابة للزوجين من القول قوله  
منها **قال** رضي الله عنه ان كانت بنت بينة يثبت بها العقد رغيل بها  
ان كان في القول قول الزوج او زوجته فيه فذلك المختص بالزوج والزوج  
او موت بغيره يمين ولو ادعى بغيره فذلك المختص بالزوج والزوج  
**وسئل** عن امرأة تزوجت من رجل في نكاح الشان كما ذكرنا من الصرافين  
لما اراد دفع دينها لورثتها فادعى ان يهرقوا ما به نكاح الشان وارادوا  
الرجل بقاء نكاح الاول انه هو الاكثر هل له ان يكسر الكعاب **قال** رضي الله  
عنه وعزله عن الصراف ما ثبت ان المذكر من زوجة بغيره يمين والله اعلم  
**وسئل** عن رجل اعطى وقدر بلقايمة واشتعلت زوجته بجميع ما يحتاج اليه  
من خبز وحصاد وغير ذلك فادعى رطلها **قال** رضي الله تعالى عنه انما  
المذكورة السقاية المستعجدة على قدر عياله والله اعلم **وسئل** عن البتية  
التي تملك من غير وصي من ابي وامه قد من فاض بطلت بالتزويج هل يزوجها  
جدها للاب بغير اذنه او لا **قال** رضي الله عنه لا يزوجها الا بغيره  
**قال** رضي الله تعالى عنه انما الجوز للاب وقصده على تفصيل معلوم من المختص  
ثم عزمي اجبر اهل من الاولاد لبتية والبتية تزوج باذنها الرما على الا  
لمنعت ايضا والله اعلم **وسئل** عن بنت غلبت ابوها بسنتين ارضاها  
كثروا لم يعلم له ما روى ولا حين يفصد وليها له خبر ولا اثر قبلت تلك البنت وحق  
عليها العسلاد وهل لافرايه كذا غاها ان يزوجها من غير وكذا لابيها او لا  
من ابيها او وكذا لغيره بين لنا سيم ما الحكم في ذلك **قال** رضي الله تعالى عنه ان  
بعد الاب المذكور وانما يقع خبره فلا يقر من الاولاد ويزوجها ما الحكم على المشهور  
وان جرت على البنت النفقة ولم يقع عليها **وسئل** عن ابنت الولي عند الحكم كسرة عينية  
الاب وانما يقع خبره والمفضل بكتانية **وسئل** عن رجل يبيع له نكاحا والى الله تعالى اعلم اخبر  
اي **وسئل** عن حفيضة نكاح الشرا المنطوق عنده ما هي قارة بحق الناس اذا اراد  
التزويج وفارق من زواج الناس والمشفقة والنقب قوله الرجل والنساء المصالح  
من اجل ذلك انفق هو من افراي الزوج على كتمان يوم العقد لاجل ذلك او اشبه  
الكتلة على منطوقه وفالان لا يريد ان يعلم الناس بالخبر ويوم العقد الا بغيره وهو  
بعد الا ما يحتاج اليه من العقد من ولي وشاهدين وغيره مما لا يتر منه هل ذلك  
مما يضرب بالعقد ام لا **قال** رضي الله عنه في كل ما كمل المختص اعني بعقد موصى فقل  
معنى ذلك التوكيد على كتمانه ام لا **الجواب** لا ناسيت جوابا  
بسر

الاشكال

في حفيضة نكاح  
السيراج

في حفيضة نكاح

الاشكال والى الاجر عن الله **قال** رضي الله تعالى عنه وفيما اجتمع نكاح السير  
ما هو اوصى فيه الزوج الشهود بيمينه حال العقد او قبله وان اوصى الولي و  
لزوجته او اخرها الشهادة بيمينه لم يكن نكاحا **وسئل** عن رجل تزوج ابنته والولي  
على يمينه ولم يوصى الزوج الشهادة بيمينه لم يكن نكاحا **وسئل** عن رجل تزوج ابنته والولي  
لشهود بالاشهاد حال العقد او قبله سواء انضمت له امزغته ام لا قلوا قال المصنف  
وقيل بل يقاء زوج حال العقد او قبله شهادة بيمينه وان اوصى الزوج او الولي  
بغيره **قال** رضي الله عنه في كل ما كمل المختص اعني بعقد موصى فقل  
معنى ذلك التوكيد على كتمانه ام لا **الجواب** لا ناسيت جوابا  
بسر

في حفيضة نكاح  
السيراج

في حفيضة نكاح  
السيراج



بلا اذن زوجك ثم رجعت لزوجها لا يمسك من رزقها الا ما ايسر لها من رزقها وقنعها  
والزكاة منه هذا لها عليه الصراف اولاد عليهما الكراه ما الحكم في ذلك  
رضي الله عنه وبجس في الموراث ان يعطى الزوج من خالفت ما وجبت عليه من  
حقوق الله تعالى او حقوق الزوج ثم عجزها ثم ضربها ان كان اجماعا ثم كان  
لم يعط على طينة اجماعا ثم بان شك لم يجر وان تعذر جزمه المخرج وان شك بقوت  
الغايه حكمتي من اهلها ان امكن ونحوه كونه جازين وعليها الاصلاح  
قانا تعذر فبان اساءة الزوج طلق بلا خلع ان لم ترض بالمقام مقدم وان اساء  
وت ائتمناه عليهما واكثرها عينة له ان راء به صلاحا او خالفا له بنظر  
هنا في قدر النكاح اجماعا ان احب الزوج العراف وان شئت مصلحته ومصلحة  
الطلاق فان تعينت المصلحة في احد هاتين وجبت بطلانه ان لم يقد به ال  
لمنتح وشروجه والله اعلم **وسئل** عن تزوج امرأة على ان لا يمسكها  
تبيع انما اسمها هذا لها المخلد يبيع ان تغيب معه او تعلق فداها **قوله**  
رضي الله عنه للزوجة ان لا يمسكها الا على ما اريد المتولي ان يعق  
المستحب للزوجة ان لا يمسكها الا على ما اريد المتولي ان يعق  
كلما رفعه العقد على اشتراكي ان يكون كذلك اما ان حصل اشتراكي فاول  
من ان له الرد والله اعلم **وسئل** عن رجل تزوج امرأة وعنده الزوج ابنة  
ثم اتت ابنة ابنته فزوجة ابنته في اميرد نيموي ثم حلق الابن لانيه ان  
تطلقها حتى تحرقك انما قبل طلقها الا ان بسبب ذلك طلقها فابنته الا بعد  
زوج **واما** الاكرام فالتا بعشر اذ كان مخوف مؤلم من فتل او ضرب او سجن او  
اوصع لزوجته بسلام او فتل ولده او فتل له وهذا ان كثر تركه كما علم  
جميع ذلك بالمنتح والله اعلم **وسئل** عن امرأة زانية وتزوجها رجل  
اشترى امها فالتت بول فقبل بعينه اشهر ما الحكم في ذلك النكاح وكذا  
الولد وهل لها عليه الصراف او لا **قوله** رضي الله عنه وبجس في تزوج  
امراة وانت بول غير سفيح اقل من ستة اشهر من يوم العقد عليها فله  
زايك عما يملك ان تنقصه الشهر من كسنته اشهر ينتج عنه ذلك الولد  
بغير اعلان لقيام الفرائض الشرعية على نفسه ويعتق النكاح وتبطله في نفسها  
على الزوج ان كان من ربي غير وانما ان كان من زنا فالشهر من عدم التايبه و  
اما الصراف قانا غرت وتزوجها بالاشهر او علمه بالحكم فليست له الا ربع دينار  
بل لئلا بها والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل خطب عمة الاخر امرأة وقال له

من تزوج على ان لا  
يمسكها

من تزوج على ان لا  
يمسكها

من تزوج على ان لا  
يمسكها

ابنوه لم يمسكها لك الا ان طلقته ستة مثاقيل قد وقع له وانكحتم ثم طلقه  
واراد ان يمسكها لك ذلك الشرط في صرافية الرد ذلك ام  
رضي الله تعالى عنه الشرط المذكور للمرأة ولا يمسك من المسمى عند العقد في  
بيع كذا لعله يوجب والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل خطب امرأة لا يمسكها  
وبعها فاعاد له نكاح ثم ان الاث اختار الرد التزوج عن امرته عن امها انها اختار  
بالشرط وقضى ذلك في البلاط هل يجوز بقول امها ذلك مع العشاء ام لا **قوله**  
رضي الله تعالى عنه لا يثبت الرضا بامرأة ولو قضى من قبله في نكاح التزويج في كل  
شهادة لا يثبت به كما علم في المنتح والله تعالى اعلم **وسئل** عن امرأة خطبت  
زوجها فاشترى امها بركة بركة وهي لم تغل شيئا ثم طالت زوجها  
فخطبت سقايتها في المشتري هذا لها السقاية فيبي او انما السقاية لم تغل  
في الفذر انما لها السقاية من المخرج واذا ادعت بالسقاية قبل عليها  
البينة ام لا **قوله** رضي الله عنه تسبل جثا بيسر ثم من سفير رحمة  
الله تعالى عن نازلة رجل اشترى امها كذا باسم نفسه وفي غيبته وقت الشراء  
ازواجه هل يدخله تلك الاشيرة بغيره كونه من غيره وهن رما شغلن  
بما يليق بالدار على من تكون البينة في السقاية التي اخي السؤال **قوله**  
بما نصه ينفي الى حال المشتري وزوجه قبل كذا ما من جرت عادته في السقاية  
اخره في الا شغال الشافيه في بي بيك في المشتري للمقروضة العرفية الممل  
بها العرف بغير البلاط والافال قول المشتري انه اشترى بها له والله اعلم  
**وسئل** عن مسئلة البنات هل يحاسبهن الورثة اذ اهلن ارثهن بما جهن من  
بها نوهن او انما يحاسبهن نهن بما جهن به بغير ولاية وهذا الام كلاب ام  
رضي الله عنه الحمد لله تعالى امما كهلل والمقتدر المرحي فيه العرف  
بغيره بغيره في كل بلر ووجرت مفيدة اعني بخلاف العرفه ماحضه الجها  
المنشاء في هذه البلاط تشرفت به محاسبتهن اذ افقن لطلب الميراث من  
بهاهن سواء كان الجها من الاخوة او من الاباء ثم ان مات بعض اخوته بغير  
موت دابهاهن فلا محالة تسمى عليهن به في كل ورثته منه لان مقصودهن به مقابلة  
الميراث من دابهاهن ان تسبقوهن للموت فاذا اجازت خوشت به في نفسها  
من ابها وامها لا غير وان ماتت قبل ابوتها فلا رجوع بالجها في ميراث  
عنها كسائر ممتلكي ام السراة منه باختصاص وفيه كون ونسبه مفتحة  
لسيد الحسن بن عثمان وسيد داود بن محم وسيد حسين ابن داود وسيد  
يحيى بن سعيد الكراه وجماعة لم اعرفهم وهن العرف المفتحة عنهم جاز الى ان  
فيها علمت واعرفوا العنوي به لغرضهم من تاتي عنهم وهن جرى قبيلته والله اعلم

من تزوج على ان لا  
يمسكها

من تزوج على ان لا  
يمسكها

من تزوج على ان لا  
يمسكها



الدم على  
الحبيب محمد

**وسئل قاضيا** رضى الله تعالى عنه بمانعه من ادعى بعبادة وكذا قال  
فقلعة اثبات دعواه على قاعدته التداية من ان البينة على السرى واليمين على  
من انكر والله اعلم **وسئل** عن رجل يفتيه واخر ويتكلم معه وقال له مالك  
بالعلمان بلغني عنك انك شقيقتي بكر او كذا من الكلام **فاجاب** بقوله قراء  
زوجته انه ما قال فيه ذلك ثم تبين له انه قال فيه ذلك هل يجوز عليه  
بذلك ام لا او انما لي مدة طاعة او طاعة **فاجاب** رضى الله عنه ان تبين  
وثبت بالبينة العداية البينة كذا في الحادي كذا من زوجته فلا تحل له ان يفر  
زوج والد اعلم وكذا لك ان افر بغير تبين بهما كذا ولا يفصل منه الزوج على  
اقراره بغير التمسح بخلاف اقراره بغير التمسح فيكون قوله في النكاح لو اقر بغير  
تبينه اي بالطلاق انه قد فعل ذلك ثم قال كنت كذا لم ينفعه ولم يضر  
الطلاق بالفضل **ام** اتدوا الله اعلم **وسئل** عنها اذا ماتت المرأة عن زوجها  
ابنهما بغير زوج هل لها السعاية فيما وجدته عند زوجها ام لا **فاجاب** رضى  
الله عنه اذا ماتت المرأة عن زوجها وانسبها للزوج الرابع وجميع من خلفه ان كان  
صداقها وجعلها او غيرها **واما** ما وجدته عند زوجها فلا سعاية له فيه  
فان وجرت رخصته عنده وولد تاملت به ذلك شيئا فلا يشي ولا يملك ذلك  
ومن تنزل منزل لثقلها لثقلها لثقلها ذلك وان سعت في جمع الزرع فقلها  
ما يوجب كذا فقلها بحسب من خلفه بقسم على الزوج الرابع والبلد  
**وسئل** عن نكاح البينة بالغة بخطبة اهل بلد ذك الاقارب والاعراب فلا  
يت الاقارب وماتت المرأة الاقارب **واسئل** عن رجل يزوجها في البلد الذي  
ذلك ام لا او يجتزى على تزويجه الخفية بالسكينة ان ارادته ومن يزوجها ان يزوج  
منه **فاجاب** رضى الله عنه بحسب على ولي البينة الا حلة لمن عتق  
ثم اقرت له واد العشرة اذا كان كفوا لثقلها فثقلها كذا من زوجها لم يزوج  
دعت اليه فبان امتنع زوج الحاكم بعد ثبوت نكاحها ومالك هذا امر بقسطها  
وان المحتر متهم مثلها وكذا في النكاح وهي الدين والحال **وقد** امتنع  
وعليه الاجابة الخفية وكفوة اولي قبيلته كذا من زوجها وفيه اضرار والنفاء  
كذلك والدين والحال والله تعالى اعلم **وسئل قاضيا** عن نكاحها بغير  
نكاح الصراف على الزوج البالغ لزوجها البالغ المصلحة للوطء بسبب افلا  
منه عنده سنة وفي النكاح واثم سنة **واما** القيت فنفذ النكاح  
الحليل مائة انه قالت علم بعينه حال البناء وكذا به وذلك بغير البناء  
بمشي وخوفه صرفت مع يمينه ان كان يكون العيب خفي كغيره بغير جسد  
ها ونحوه فيصرف مع يمينه وهذا لم يكد بغير علمه عتقها وان بغير سعة

نكاح البينة اذا اشعر  
مولي من تزويج

نكاح الصراف  
على الزوج

فان شئتم

ومشتران المذكر على الخلو مع المذكره علم من يشقه فيا تمه اذ عني **واما**  
الطلاق بغير علم رضى الله عنه **فقال** الشيخ ابن عرفة بن نفي وكلام الاجم  
بعيد انه رضى به فانه قال عند قوله ومع ذلك البنية فلا صفة ان اذ كان العيب  
بها فانه رد بطلاق بقلبه نصف الصراف اي ان لم تنقض مرة ثوبت نكاحه كذا  
هو كذا **وسئل** عن رجل يزوجها واخر ويتكلم معه وقال له مالك  
بالعلمان بلغني عنك انك شقيقتي بكر او كذا من الكلام **فاجاب** بقوله قراء  
زوجته انه ما قال فيه ذلك ثم تبين له انه قال فيه ذلك هل يجوز عليه  
بذلك ام لا او انما لي مدة طاعة او طاعة **فاجاب** رضى الله عنه ان تبين  
وثبت بالبينة العداية البينة كذا في الحادي كذا من زوجته فلا تحل له ان يفر  
زوج والد اعلم وكذا لك ان افر بغير تبين بهما كذا ولا يفصل منه الزوج على  
اقراره بغير التمسح بخلاف اقراره بغير التمسح فيكون قوله في النكاح لو اقر بغير  
تبينه اي بالطلاق انه قد فعل ذلك ثم قال كنت كذا لم ينفعه ولم يضر  
الطلاق بالفضل **ام** اتدوا الله اعلم **وسئل** عنها اذا ماتت المرأة عن زوجها  
ابنهما بغير زوج هل لها السعاية فيما وجدته عند زوجها ام لا **فاجاب** رضى  
الله عنه اذا ماتت المرأة عن زوجها وانسبها للزوج الرابع وجميع من خلفه ان كان  
صداقها وجعلها او غيرها **واما** ما وجدته عند زوجها فلا سعاية له فيه  
فان وجرت رخصته عنده وولد تاملت به ذلك شيئا فلا يشي ولا يملك ذلك  
ومن تنزل منزل لثقلها لثقلها لثقلها ذلك وان سعت في جمع الزرع فقلها  
ما يوجب كذا فقلها بحسب من خلفه بقسم على الزوج الرابع والبلد  
**وسئل** عن نكاح البينة بالغة بخطبة اهل بلد ذك الاقارب والاعراب فلا  
يت الاقارب وماتت المرأة الاقارب **واسئل** عن رجل يزوجها في البلد الذي  
ذلك ام لا او يجتزى على تزويجه الخفية بالسكينة ان ارادته ومن يزوجها ان يزوج  
منه **فاجاب** رضى الله عنه بحسب على ولي البينة الا حلة لمن عتق  
ثم اقرت له واد العشرة اذا كان كفوا لثقلها فثقلها كذا من زوجها لم يزوج  
دعت اليه فبان امتنع زوج الحاكم بعد ثبوت نكاحها ومالك هذا امر بقسطها  
وان المحتر متهم مثلها وكذا في النكاح وهي الدين والحال **وقد** امتنع  
وعليه الاجابة الخفية وكفوة اولي قبيلته كذا من زوجها وفيه اضرار والنفاء  
كذلك والدين والحال والله تعالى اعلم **وسئل قاضيا** عن نكاحها بغير  
نكاح الصراف على الزوج البالغ لزوجها البالغ المصلحة للوطء بسبب افلا  
منه عنده سنة وفي النكاح واثم سنة **واما** القيت فنفذ النكاح  
الحليل مائة انه قالت علم بعينه حال البناء وكذا به وذلك بغير البناء  
بمشي وخوفه صرفت مع يمينه ان كان يكون العيب خفي كغيره بغير جسد  
ها ونحوه فيصرف مع يمينه وهذا لم يكد بغير علمه عتقها وان بغير سعة

نكاح البينة اذا اشعر  
مولي من تزويج

نكاح الصراف  
على الزوج

فان شئتم







أولاً المنة فيجب على كل فاضل ومفت اعتباره ذلك ولا يجوز له إخراجها  
 حلال على وجه واحد وإن اعتبر أعراف الناس في الصلح في كل باب محتاج  
 لصيغة لأن الحلال قد يقع في زمان أو مكان أو مكره جرياً على عرف يفتي ذلك ثم  
 يتغير العرف في زمان أو مكره أو في ميعات تغير الحق لتغير مقتضيه  
 وهذا معتبر اجبا على الأكلان الحكم على الناس بما لا يفسدونه ولا يرفع قوته البنية  
 وذلك ضلال واضلال والله تعالى أعلم **وسئل** عن رجل ضرب الكدة ملك  
 مرائه بمواقفته وقوى الكدة المذكور على كس امرائه الزكوة ثم مات الرجل  
 المذكور وطلبت المرأة ملكها هذه الكدة المذكورة **أجاب** رضي  
 الله عنه قال في المعتصم لا شيء مع قوله إذا لم يثبت بهنية وكذا الحكم  
 تقول ذلك لزوجك ثم للولد أو الزوج البقاء فيمتد بنا فيه منقوضاً لأنه عارية  
 وانقضت بموت الأب أو الزوج والله أعلم **فقد** وجرت خطبة ما نصدها  
 فتبطل بغير صلته الوقت نصدها هذا العذر بما مره لبيت زوجها بغيره  
 عليه غير العلماء الجالسين وقبرهم الله تعالى فلا تملكهم **وأبدوا التحريم**  
**في الخلق** **وهارث سبيلان في التحقيق** قال شيخنا الأمام سبيل الحسن بن روح  
 رحمه الله تعالى وهو التحقيق في النازل وإن كان الشيخ يوسف بن محمد شافعي  
 بكونه **تت** بكسر وقد علمت أن ما به العمل مقدر على المشهور في الحكم  
 لقضية وقالوا لنشر يسهل في إصلاحه من استعمل شيئاً ففقد وأنه فلا بد يعاقب  
 بمزاجه وعليه تأييد تحريم الفروج في العرة والمخلقة على رأي ابن حبيب  
 اختيار الشيوخ **وسئل** الشيخ أبو الحسن الصغير عن الخبيث على رجل زوجته  
 حتى طلعها فلما تمت العرة خطبها ونبت الخبيث بالبنية أو بالسماح العدا  
 شيء فلا جدب بأنه يمنع ولا يمكن منعه وحكمه التقييد بالخلق في تأييد تحريمه  
 على الخلق وفلان الأبى أفتى بعقوبته لأنه لا يمكن من تزوجها ونقل ابن يوسف  
 به أن الشيخ ابن عرفة وأجف عليه قال وهو الصواب لما فيه من تعظيم العباد  
 استظهر القسح قبله وبغيره في قبل الدخول وبغيره لأن العباد في العقد  
 نقل ابن نجى عن أبي يعقوب الزعمي أنه مات زوج منه وإن تزوجها فإنه لا يفسخ  
 وإن أبى مطلقاً من غير يمين سبقت فبشرها بذلك بمنعها الفلأ في التزويج  
 فبشر وجهه في غير البلد وزجج بها فلم يقع ضلوع **أجاب** باختصار من الدر الشريفة  
 ابن هلال وعبارة الشيخ يوسف بن محمد عنه قوله وكذا الحكم الذي يزوج المرأة  
 في عته ثم في عتة تأييد التي يرمي في نكاح العدة بالاستعمال فلا يثبت  
 التحريم ومن علم بالاختلاف لا يثبت في نكاح التحريم فلا يفسد  
 العدة في تأييد التي يرمي الاستعمال والعذر بما مره بغيره

بأن  
ضرب الخبيث  
بأن  
زوجته

واستظهر

علمت لا يبدل تحريم  
التزويج في العدة

مروني

تزوجها وفيل بن الزك والمشتور أنه لا يثبت فيه التحريم وكذا الحكم على  
 هنر الخلق وهو الذي يفسد المرأة على زوجها حتى يزوجها بفيل بن الزك  
 فيه التحريم وفيل لا يثبت فيه التحريم وهو المشتور وأفتى على تحريمه  
 شراح المعتصم كالمشتور والشيخ أحمد بن حنبل قال لا يجوز ولا يزوج ولا يفسد  
 من واليه الإشارة بقوله **ولم يثبت على الخلق** **قال القاربي** **في التحقيق**  
**في الخلق** **في التحقيق** **في التحقيق** **في التحقيق** **في التحقيق** **في التحقيق**  
 في نكاحها ونكاحها في نكاحها **وسئل** عن رجل اختلعت منه زوجته وأب  
 فبنت ثم طلقت منها وثيقة الذين ففالت له أو لم يزوج بها العشرة  
 أبداً فلا خلع بينا وأطلق والنكاح كذا في ضلوعه لم تلت بالوثيقة  
 وأراد الرجوع لها هل له ذلك على ما وصف أو لا يزوج جديد برضاها  
 رضي الله عنه الخلع الوافع لا يرجع بمادى وكنت أحمد **وسئل**  
 عن وقوع الزنا في بنية وبين زوجته نحو أربعة أعوام ثم فالت الجماع قد تمت  
 بذلك بنية على الزوج ففالت له جميع ديون عليه وخطبها ثلاثاً تطليقت  
 بطلانها ثم طلق الزوج قال انما جعلت الطلاق أجل البنية والجماع هل ذلك  
 الطلاق لازم أو لا **أجاب** رضي الله تعالى عنه الخلع لازم إلا أن ثبت الإكراه  
 المقتضيه التحريم وشروطه وكنت أحمد **وسئل** عن رجل أعطى بنته كعيله  
 ثم تزوجت له في سن ولم ينجح الحفيد المذكور فيه فأنشئ حتى فلت بها العتلة  
 الله ولم يظفر له أثر ثم أنشئ في موضع خمسة أعوام حتى طلق بها العتلة  
 ثم زوجها لرجل آخر ثم طلق إلا أن الحفيد المذكور مده عتلة أنه لم ينجح ثم جعوا  
**أجاب** رضي الله عنه إن كان المراد بالاعطاء العتلة والمتولية للعقد  
 في الشرعية التي يتولد عنها النكاح فلا يزوجها وإن كان المراد بغيره فلا يزوجها  
 في العلومات وانما ذلك إمارة على قتل كل من المخطئين أو الأخرى وإن تمس العتلة  
 لا يقع عند هذا الاعتدال الذي يقع بيلة الدخول فلا اشكال في عدم لزوم  
 النكاح بذلك كما هو مبين في الاتفاق وغيره وعليه فلا المرفق النكاح وانما  
 حصل الشراكه في الأول فنكاح الثاني مضي واستبيل لفتحه بغير الدخول والبدل  
 تعالى أعلم **وسئل** عن مقدار الضمن الذي في صاحب المعتصم حيث فلا في نكاح  
 السر وبسبب التي قوله أن لم يثبت فلا يثبت **أجاب** رضي الله عنه قال لا يجوز  
 وانظر هذا الضمن كضمن البتة حيث اختل شرط من شروطه أو ما هو  
 مقنة للمشتور كما بعينه **أجاب** أو ما يحصل فيه العتلة **قال** الزرافة  
 الأول هو الضمان **النظر** **قال** في نكاح البتة بمضمر مرة تلت فيها ولزمت  
 بالعدل أو قدرها أن لم تلتها كمثل ثلاث سنين والله أعلم **وسئل** عن بنية  
 هل لاعتامها أو لا يثبت في نكاحها على النكاح أو لا وهل يعد سكوتها رضاً أو لا

أفتى على تحريمه  
على الخلق والعذر

علمت لا يبدل تحريم  
التزويج في العدة







المعنى على  
الحبيب محمد

أولاً أفتي فيجب على كل فاض ومفت اعتناء ذلك والمجوز له أجر إذا  
حلت على وجه واحد وإن اعتبرا عرف الناس في الصبح في كل باب محتجج  
لصحة أن الأحكام في نفع زمان أو مكان جرياً على عرف يفتي ذلك ثم  
يتغير العرف في زمان أو مكان أو في بعضين فتغير الحكم لتغير مقتضيه  
وهذا ما عرفت اجاباً على الأول أن الحكم على الناس بما لا يقصدونه ولا يعقرونه البتة  
وذلك ضلال وضلال والله تعالى أعلم **وسئل** عن رجل ضرب الكعبة ملكاً  
مراية بمواقفهم وقود الكعبة المذكور على عيش امرأته المذكورة ثم مدت إلى رجل  
المذكور وطلبت المرأة ملكها هذا الملك المذكور **أجاب** رضي  
الله عنه قال في الخبر لا بأس مع قوله إذا لم يثبت به شيء وكذا الحكم  
تقول ذلك لزوجهم ثم للولد أو الزوج الثاني فيمنع بناءه بنفوسه لأنه عارية  
وانقضت بموت الأب أو الزوج والله أعلم **فتد** وجرت بحظها ما نصدها  
فتتد لبغض طلبة الوقت نصدها هذا الحكم بما مره لتتزوج بها بتد غير  
عليه غير العلم والعلم يسيس وقبرهم الله تعالى فإلا فلا **وابدؤا** **التحقيق**  
**في الخلق** **وهارث** **سبلان** **التحقيق** قال شيخنا الأمام سبلان الحسين بن محمد  
رحمته الله تعالى وهو التحقيق في النازلة وإن كان الشيخ يوسف بن عمر شافعي  
بذلك فله **تد** في كبره وقد علمت أن ما به العمل مقدر على المشهور في الحكم  
لغيره وقال الوشترية في البطلان من استعمل شيئاً فله وإنه فله يعلم  
محرمة له وعليه تدليد تحريم الفتز وجنة العرة والمخلقة على رأي ابن حبيب  
اختيار الشيوخ **وسئل** الشيخ أبو الحسن الصغير على الحبيب على رجل زوجته  
حتى طلقها فله **تد** العرة خطبة وتنت التحريم أو بالسماع العلم  
بأنه فله **تد** لا يمنع ولا يمكن منعه وحكمه التقييد بالخلق في تدليد تحريمه  
على المخلوق فله **تد** لا بأس فيمنع بعقوبة الحد إن كان من تزوجها ونقل من يوش  
به أن الشيخ ابن عرفة وأجف عليه فله وهو التصواب لما فيه في تقييد العباد  
استطاعه القسح قبله وبقدره لي قبل الدخول وبعده لأن العساة في العقيد  
نقل ابن تيمية عن أبي يعقوب الزحبي أنه أنزله من تزوجها فله لا يفسخ  
إن أبا مهدي الغبريني سئل عن رجل تزوج من تزوجها فله لا يفسخ  
فتزوجها في غير البلد وزوجها فله لا يفسخ فتزوجها فله لا يفسخ  
لا بأس بذلك **وعبارة** الشيخ يوسف بن عمر عنه قوله وكذا الحكم الذي يتزوج المرأة  
في عتقه فيمنع على تدليد التحريم في نكاح العدة لا يستعمل فله لا يتأثر  
لغيره ومن علم لا خفاء له أن سبلان فله لا يتأثر التحريم فله لا يفسخ  
العلقة في تدليد التحريم الاستعمال فله لا يتأثر التحريم فله لا يفسخ

مضرباً  
على وجهه

واستظهر

علامة تدليد تحريمه  
التزويج في العدة

مروني

تزوجها وفيل بن الزك والمشتور أنه لا يتأثر فيه التحريم وكذا الحكم على  
هذه الخلف وهو الذي يعسده المرأة على زوجها حتى يتزوجها فله لا يفسخ  
فيه التحريم وفيل لا يتأثر فيه التحريم وهو المشتور واقف على تشهير  
شرح المختص كالمشتور والشيخ أحمد بن محمد والأجهور والرفعة وغير  
هم واليه الإشارة بقوله **ولم يبدوا على الخلف** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
**في الخلق** **وهارث** **سبلان** **التحقيق** **أجاب** **سبلان** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
قوله **سئل** عن رجل اختلعت منه زوجته وأب  
قربتها وبغضه يتوعد **وسئل** عن رجل اختلعت منه زوجته وأب  
قربتها ثم طلقت منها وتبعت الذي فالت له أو لم تلت بها العشرة  
أبداً فلا خلع بينها والطلاق كذا في ضل معاد وتلك بالوثيقة  
واراد الرجوع لها هل له ذلك على ما وصفه أو لا يزال نكاحه صحيحاً برضاها  
رضي الله عنه الخلع الواقع لا يرتفع بمادتي وكنت **أجاب** **سئل**  
عن من وقع الزنا في بيته وبين زوجته نحو أربعة أعوام ثم طلقت المرأة فله  
بذلك بجمعة على الزوج فله **تد** لا يفسخ عليه ولا يفسخ ثلاثاً تطليقات  
برضاها ثم طلق الزوج قال **أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
الطلاق لا يرفع إلا **أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
المختص في المختص وشروطه وكنت **أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
ثم توعد للعيش ولم يفسخ الحبيد المذكور فيه فأنشئ حتى فله منه **وسئل**  
الله ولم يفسخ له **أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
فزوجها لرجل آخر ثم طلق **أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
**أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
في الشرعية التي يتولد من النكاح الملاءمة وإنه الزنا بينهم بمادتي **أجاب** **سئل**  
المعلومات وانعاده ذلك أمارة على قبيل كل من المحدثين والآخرى **أجاب** **سئل**  
لا يرفع عنه **أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
النكاح كذا الحكم هو صحيح **أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
حصل التراكب في الأول فنكاح التلاقي مضي واستبيل لفتحه بغير التزويج والد  
تعالى **وسئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
السيرة في قولهم أن لم يبدوا على الخلف **أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
وانظر هذا القول كقول النسيمة حيث اختل شرفاً من بشرها أو ما هو  
مكتبة المشتور كما يعيد **تد** أو ما يحصل فيه العشرة **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
والأول هو الضاهر **أجاب** **سئل** **الحبيب** **التحقيق** **قال** **الحبيب** **التحقيق**  
بالفعل أو قد رها أن لم تلد هي كمثلث يسيس والله أعلم **وسئل** **الحبيب** **التحقيق**  
هل لاغتلا معها أو ابتدئ بها جبرها على النكاح أو لا وهل يعد سكوتها رضاً أو لا

التحقيق  
على الخلف والطلاق

مفسر القول  
في القياس



[illegible]

تفريعاً على فصول  
الحملات واليهب نفسه

في  
الحق الموضوعة  
على التوقيين عند  
الارض

من المرونة اذ اكنيت الكتاب المصالح المصالح فجمعنا عليه في سنة حين كتبه واول ما فيها  
 ان من جاء مع زوجته الموثقة وقال اكنيت لهنك طرفة عازما عليها في مدة الك  
 والبنية فقول الموثقة لا تفعل وكذا لو قال اكنيت لها ثلاثا وهو عازم فيقول الموث  
 قة لا تفعل فلو كتبت لها او حرة لا ينفقه وفي مدة الثلاث انتهي المرد منه فلا شيء  
 المذكور لزمه فلا تحل له الا بعد زوج ولا ينفق عنه غضب ولا كراه والله اعلم  
**وسئل** عن رجل غيبته من زوجته ثم رآه الشهوة بمدة مائة من كسب عام  
 وعلمت تلك الزوجة وارادت ان تنزوجه وحكم لها الفلانة ان تنزوجه ثم تزوجت  
 وهو غائب في علم الجماعة ونظمت ديونها بمختلف الزوج الغائب وفيه من قبله  
 وصير والها ديونها ثم بعد نحو ثمانية اعوام تطلت ارضها منه وزعمت انها لم تعلم  
 بموته وبغير تلك المرأة لم يلحق اثر الى الا ما المجمع فيه **باب** رضي الله عنه  
 وبغير ذلك خارج زمن الجموع وفقد في كل الموت بعد ارتفاع ذلك الائمة مقبولة  
 بحالته اذ اذ ان في جمعة عليه اكله المعقود في غير الجماعة فلا يبر من التغيير  
 الا قول فيه سبعون سنة بالتخفيف او التغيير والله اعلم **وسئل** عن رجل تزوج امرأة  
 ومث عنها مقدار جمعة لا ابر فذهب وتركها بلان ودين وان تركها بدارك واملا  
 عليه بعد ذلك كليه ولا تركها لابويها وامر بقوم مقامه اذ هو املا له ولا دار  
 فبكت في الموضوع الذي تركها فيه علم من او اكثر فبكت له ولم يلحق واخبر فانتقلت  
 من موضوعها الفلانة ما كوله الموضع اذ في فمكت فيه علم ما فيكون ذلك ثلاثة  
 اعوام وغاب عنها بلا يتسبب اكلت عليه او لا **باب** رضي الله عنه ومن المتفق  
 ولهذا البشخ ان يحجز عن نفقة حاضرة الزوجة في سنة طلاق او غيبة وتامه في تروجه  
 والله اعلم **وسئل** عن طلاق زوجته وكتب براءتها ثم جرد الكيد في الاثر ويدعي  
 انه عمل الاسترخاء والخن لم يفر فخطبتها اخر وارادت تزوجه فخطبها هل يجوز ذلك ام لا وهل  
 عليه خطابها وتطهيتها للزواج الى التزويج مبطل ليدعوا ما في كيد او كيف الحكم في ذلك  
 بينه تناولكم ارجي **باب** رضي الله عنه اما ان يخطبها الاثر على الطلاق فلا يلزم  
 حاله المتفق او اني وبين ما يحصل بقوله بخوفي مؤلم فقتل او ضرب او سجن او قيد او صرع  
 لئلا تزوجه بتلا او قتل ولده او لوالده وهل ان كثر تزوج **باب** ثم ان احراز المكره المصطلق  
 الوافق منه حلال اكرهه بعد زواجه طلاقا بطل في مدة او اقوالا والاحسن المضي **باب**  
 ما السكون عن خطبتها فقال الشيخ الفقيه في التبيين وما ينفق في ملك السكون  
 هل يحد على الرضا ام لا مدعيه ونفقه في التوفيق وغيره انما رآه زوجته تنزوجه وسكت  
 قبل ذلك لا يقر طلاقا وبه اقبى عيش واحد من المتأخرين وزادوا وان جفي الوليمة  
 واكل الطلاق ولم ينكر ولم يغير الا انهم لم يخطروا فيه خلافا **باب** رضي الله عنه ان زوجة تحضرته  
 وسكت ولم ينكر فهو بمنزلة اياها لا للغير بل ان انقض بعد عقد النكاح او يعلم **باب**

من غاب عام  
الجمعة يجهل على

فی وقت و زمان  
خبر خلاصه شد

میں نے وقت و  
جہاد کا



بالعقد وتسلكت ولم يحضره والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل تزوج حرة  
وتبناها فقهرت بغير ربه عتقت هل لها الجير ارام **قاجاب** رضي الله عنه ان لم يشر  
الحرة بالعقد قبلها الجير ارام في المختص والحرة العتق قال الشيخ ابو الحسن والحالات  
في العتق تزوج الحرة وهو ان تعلم ان ذلك لم يثبت بوجوب لها الجير وان كانت ذرية  
**ام** والله اعلم **وسئل** قاجاب بانفسه فقال الشيخ شاذل في التفتة للشيخ  
والله عن ابي سعيد بن ابي الواجي ان ينفق في قول القائل نعم مطلقا انا جانا ارا  
كلمة واحدة مملوكة فلا يترقب في مائة في بعد ذلك من التي يبيع وان اراد كلفه  
رجعية او لم يبرد رجعية واملاصة فانه يترقب في عليه النفي ثم انتظم **قال** الشارح المذ  
كور ويغني عن الشيخ ابن ابي اذ لم يكن له مطلقا بنية وفلان لا يملكه الطلقة الواحدة فعمل كغير  
رجعية او بلا بنية وهو الاصح في هذه الامنة لعدم معرفة الناس بالرجعية **قال**  
المفتي زياي والشارح في اهله من اهلنا هذا النكاح بايع فونه الى جعني كمال في الشارح ولزالك  
لا تجد مطلقا تملك مطلقا بنفقة العتق **ام** والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل تزوج  
جنية اختار دار او دار ابيك ولم يثبت له بنية ثم ذهب لدار جارية ثم ذهب بعد  
ذلك لدار ابيك ما الواجب عليه في ذلك **قاجاب** رضي الله عنه وبغير طلاق  
فاحكام التخيير مقرر في المختص وتزوج به وهي مبنية على العي في **سئل** الشيخ في  
ما ع ابو عثمان في جارية ناعى رجل ذهب زوجته لى بارة اهلها ثم ذهب لى بارة  
بها فقولك بطلا فله فقال ان اختارته فعلى بركة الله تعالى فقلت اختارت اذ كسرت  
بالبر بنية **قاجاب** التخيير في عي القفلة موضوع لثلاث فلان كذا الزوج كذا  
رجعي لمقتضاه لزوم وان لم يبع قبله وهو الغالب في القوام فلان لم يشره والله اعلم  
**وسئل** قاجاب رضي الله تعالى عنه بمانصة للزوجته سألتهكم فيما سعت ماذا رضي  
وكيلها مع الزوج المغير ميت فقولوا بالعدل في ذلك عالم فلتاخذ سعا بشها والله  
اعلم **وسئل** عن زوجين وقع في المضاجعة بنية ثم طلقها الا على ضامنا بغير  
لها صداقها فضمنه لها رجل اجنبي ثم يعود الى خالته من زوجها صداقها ثم رجعت  
على الضامن المذكور اذ عت ان لها عليه غرض صرافها النكاح عت به من زوجها كونها  
مستعنت بغير الخلع هل لها ذلك **قاجاب** رضي الله عنه اذ ابرأ الاصل ببراء الضا  
من ومجرد الاستعانة لا يبرأ به المملوك به نعم ان ثبت الضرر بوجوبه رد كماله  
لمختص والله اعلم **وسئل** عن رجل له ام وزوجته جارية امه وزوجته وولدها  
دار وبني مع اخرى واولادها دار وعين لكل امك من ذمته بتسليم فيه  
يعيشون ليوم العشم والام وقع لهم التفتة في جميع املاكهم واقواله اكنع وازاد  
كيف يقسم عليهم ما اشتهت عليه الداران من جميع التمر كانت والبطلان وغير ذلك  
**قاجاب** رضي الله عنه ياخذ كل ماله بالسعاية على الزوج المتعدي انفق في ايسر

في خلف ولم ينفق  
رجعية ولا بنية

الملا

ار ايسر المالا ياخذ كل بقدر ماله منه ونصف الا في الشفاعات ياخذ كل واحد بقدر عمله  
فيه والله تعالى اعلم **وسئل** قاجاب بمانصة اذ ادفع الرجل ثمنه وحل بغير زوج امر  
اي ثم لم يقع النكاح ثم رد الى الادفع ماله بقدره فما شطط به البينة به وما لم تكن عليه  
بينة بخلاف منكره والله اعلم **وسئل** عن رجل له بنت وبطلها له الناس بالنزوح  
فلان من بنين زوجها الامس بشفاعة يكره كل بنية فلان رجل فقيرة بشر بنية فز  
جفاله ووجهها ارباب بالديك فتم اراذ الزوج ان ينفقها عن والديها ليل اخرجي  
الديك ام او هل اللاب ان ينفق جهل ام او هل له عليه كعيل به يوم من بنية و  
حقوقها ان لا ييسر لهما ما كره في ذلك توجب **قاجاب** رضي الله عنه يستحب للزوج  
المزكور الوفاء بالشروط المذكورة ويكره عدم الوفاء به **قاجاب** اما الجواز فعلى الوجه المتعارف  
في كذا ببيع العباسي ونقل الشيخ الخطاب من المزونة والزوج ان ينفق بزوجته  
من بلد الى بلد وان كرهت وينفق عليها وان فالت واخذ صداقها فان كان ينفق بها  
قلة المزوج فمتبعة به ذنبه فلا ايسر بغيره يربطه عدمه واما ان كرهه موصرا  
طيسر له المزوج بها حتى تاذن صداقها وفاله ابو عمر ان وقال ابن رشد الجواز بغير  
زوجته الا ان يكون غيب محسن واما موهوب عليها ان في تمامه **قاجاب** ان الزوجة انما  
يسافر بطلها بغير فيه الاحكام وهو حر ما موهوب عليها والطي بمانصة والبلد  
فرعية بحيث لا ينفق خبيرها عن اهلها ولا خبير اهلها عنها **ام** والله اعلم **وسئل**  
عن امرأة طليقت السعاية في تخلف زوجها ثم قوموا جميع الملك حتى قوموا العتق  
الزوج جوه الملك ونزعوا سعا بشها في جميع ذلك هل لها سعا بشها في جميع ذلك  
اي كما في زوج الخارج في تلك الملك وهي اخذت قيمته العتق او لا وهل لها الثمن او لا  
قيمة الثمن او لا فخذ حظها المفقود من ذلك **قاجاب** رضي الله عنه للزوج سعا بشها  
فيما سعت فيه وارثا من تخلف زوجها بعد فضاء الذبوع وكتب والله اعلم **وسئل**  
عن اختلعت زوجتها بغير دينها واخذت منه مالا على الخلع به مع حضور  
اخيها وموافقة ابيه اهلها على ذلك وتصرفت اخيب المذكور ثلث جميع دينونها  
هل لها في الفيلق فيما اختلعت به **ام** **قاجاب** رضي الله عنه ان تشهد المذكورة  
قبل الخلع ارام فلا يبرأ به الا ان اثبتت الاضرار والله اعلم **وسئل** عن رجل طلق  
ابنه بنتا واعطى له في عتقه ماله ونزوح بها ثم طلقها الا ان المذكور امرأة ايضا  
فلان في ابوه ونزوحها دون ابيه وطلق للامولي وغضب عليه ابوه ثم ولدها  
لخلفين ثم توفي وتركها ووالدته ثم توفي جد الخلفين وطلق الفوعة التي  
اعطاهما الجدة ابوه عند نكاح الاولى اعني الطلقة وهما اولاد الثانية فلان  
جداه لم ينفق في عتقه عند نكاح امهم الثانية اراذ الفوعة التي اعطاهما عند نكاح  
الاولى له الطلقة هل يثبت لها **ام** **قاجاب** رضي الله عنه الجهر له ان يثبت  
العتبة كمال ينفق وهي لسا وهبت له نفقته منه ذبونه وبورث ماله في ان ينفق

في بيت قمر  
في بيت قمر

في بيت قمر  
في بيت قمر

في بيت قمر  
في بيت قمر



في ملكه لموته اي الموهوب له والله اعلم **وسئل** عنه رجل تزوج امرأة بملكه  
 وكان ابوها وامها يتبعان او تراه معها ابنا لغيره زوجا او غيرها من اهلها ثم ارسل  
 ابوها اليها فاجابته بما في يده من ثمنها اليه ليطلق ابنته المذكورة ثم قال  
 علي استخياره وشيعة بطلاقها بعد اخلاصها منه بمانيت لها عليه من صداق وود  
 جهل من سعادته ومانيت لها على العتاق الاول عنها فملا ذلك في ملكه من ذلك  
 الملاق الموصوف هكذا **قال** **جواب** رضي الله تعالى عنه والخلق طاعة لغيره الرجعة  
 فيها وليس للمزكورة التخليق في ابا ثبات الاكره بخلاف مولى من فتل او ضرب اليه  
 ما عليه المختص والله اعلم **وسئل** عن رجل طلق زوجته وادخلت انكحها فماتت  
 لتلك كفي لها من نفقة على زوجها حتى تصح الحمل ويتبين لذلك لهاه الى طاع ولك الاخر  
**جواب** رضي الله عنه لا نفقة له على ما بين بدعواها ذلك بل يظهر الحمل ووجوبه  
 بشهادة امرأتين فوجب لها النفقة بظهوره وجوبه من حين الطلاق في ذلك  
 عشرة ايام شبع الكحل شغل وصار خيلا وما يركب خضرة وملا ورجع صلح الزوج ولها  
 الكسوة ان يشهد في اول الحمل وان يشهد في اثناء الحمل فلهما قيمته ما تلاب الاشم  
 الباقية للوضع ثم اذ وضعت قبلها اية الى طاع وقد اك تحو عشرة موزونات للشم  
 والله اعلم **وسئل** عن مسئلة امرأة من زوجة في بلد غير بلدها بوكالة اخيهما ثم  
 مات زوجها فطلبت صداق اهل بلدها هل لها ذلك **جواب** رضي الله عنه  
 ان كانت المذكورة رشيعة ووجع النكاح فالمعتبر ما قبلته وتزوجها به والله اعلم  
**وسئل** عن خلق على نسيك القتل من زوجها اذ التحل بها ومنعه هذا الرجل من  
 التي بلده اذ انشغل اليه هل للاب ذلك وان ابي الزوج ام لا وما الحكم ان اجتهد الزوج  
 جنة من الزوج لذلك هل يملك او لا يملك في ملكه ابا ثبات الضرر به على غيره اياه **جواب**  
 رضي الله تعالى عنه اما التحل الى زوج بزوجته في مساهل الشيخ ابن هلال التي رتبها  
 ابو الحسن اللباني القزويني بغيره رعية ان كان الزوج متمسكا الى امراته غير ميسر فله  
 الرجوع اليها الى بلده او في بصرى امير القريش والرفقة وكون البلد التي اراد الى جيل اليه  
 في فيه الا حلال الشريعة والابليس لذلك ان افنتت وهو محمول على ما يوجب  
 له الخروج بها فانه ابن ربيعه وهو القيد ابو محرم رضي الله تعالى عنه **ام** ونقل  
 الشيخ المصنف الزوج ان ينفق بزوجته من بلده الى بلده وان فرغت وينفق عليها  
 وان قالت حتى واخذ صداق فان كان بقي بها فله الخروج وتبعته بعد ثبته عدمه  
 وان كان موبعا فليس له الخروج بها حتى تاذ صدها **وسئل** عن رجل تزوج امرأة بملكه  
 وجنبة الا ان يكون غير محسن ولا مأمون عليها انتهى المأذ منه **وقال** في رفايه  
 ثم انه انما يسافر بها الى بلد آخر فيبدا الا حلال وهو حر مأمون عليها والضرر مأمون  
 في البلد في بنة بحيث لا ينفق على غيرها من اهلها واخير اكلها عندها **ام** واما التخليق  
 عليه فانه هو لها ان ثبتت اضرارها بها فله المنة نصي ولهذا التخليق بالضرر  
 لو لم تشهر البينة بتكرار اي بضرر او اضرار شتم في غير حق واخذة ماله ومثله وركه

نفقة الحمل  
الصلح

الرجوع الى بلده  
تة قد جئت

وفيه

وفتح كلامه عنها وتولية وجهه عنها الى ان يشاء له لو وقع الخلع ثم اثبتت القدر  
 جنة ثم ارجع اليها العوض قال **جواب** **وسئل** عن رجل تزوج امرأة بملكه ثم ارسل  
 التلخيص فاملا الى ارجع اليه بان يكون مولى لها فماتت ابوها فماتت ابوها  
 لقتلها من قبله وتصلب الائمة من اذ ابنته فماتت ابوها فماتت ابوها  
 في المسك قوله مود بل لها اي من قبلها لطلب السبب الكثير بلسانه مستكبر القلب  
 فيك المعاشرة والعنوش **قال** ابن العربي وجفوف الزوجية على الزوج النفقة  
 والكسوة والنشأ شنة وهو الملاق العوجم والوكة وحسن المعاشرة وامساك يمين  
 وفي هذه الم شرج لها وجزا من هذه كل ان لها الزوج بما اختلعت به انتهى **قال** **وسئل**  
 واذ ابنته ولا سادة كل ذلك **جواب** **وسئل** عن رجل تزوج امرأة بملكه  
 وكملها بثمانية عشر مثقالا وكنت الشهود في عقد النكاح ذلك وقامت عنه  
 زوجها خمسة اعوام اهل اهل صداق المثل او ان ياتي ما كنت في عقد النكاح **جواب**  
 رضي الله عنه ان كانت المذكورة رشيعة وعلمت ورضيت بما زوجها به وكملها وفي  
 النكاح فليس لها اذ ذلك وان كانت ذوة صداق مثلهما والله تعالى اعلم **وسئل** عن  
 رجل له زوجة تطلقه في كل غلظة يعين سعة يتبعها منها وهي عقيمة هل  
 لغير ذلك من غير ميراث واموت **جواب** رضي الله تعالى عنه مجرد كونهما  
 في العقيقة لا يمنعها من اخذ سعة يتبعها والله تعالى اعلم **وسئل** عن امرأة  
 خلفها زوجها ثم تزوجها الثانية فولدت ولدا بفسخة اشهر من نكاح الثاني  
 واذا عله الاول وصدة فته المرأة ملا الواجب في ذلك **جواب** رضي الله  
 تعالى عنه ويحل في الولد المذكور للزوج الثاني المتزوج لها بعد كمال عدتها بلا  
 اشكال والله تعالى اعلم **وسئل** عن امرأة طلقها زوجها بغير مضي ثلاثة  
 عشر شهرا على واديتها ثم مكث ثلاثة اشهر وثلاث مائة والطلاق هل لها  
 هلا ما ذكر في عدتها ام لا من ثلاثة فزوي ولو ارضعت ولدها **جواب** رضي  
 الله تعالى عنه ان كان الحيض ولو في السنة فلابد من ثلاثة افرار والله اعلم **وسئل**  
 عن اختلعت عنه زوجته بجميع ما لها عليه بضررها ثم بعد ذلك فاع والذهاب زوجها  
 رجوعه للزوج بجميع ما اختلعت به بنتها منه هل لذلك ولو قامت مع زوجها  
 سبعة اعوام فلا كثر **جواب** رضي الله عنه تحلل المذكورة على ان تشد مطلقها  
 علاما لا حلال فيه ايها الا ان ثبتت سبقتها على ما علم في ذلك وكتب والله اعلم **وسئل**  
 عن امرأة طلقت الخلع من زوجها بجميع ديونها فشهدت على الواجد بطلاق بنت  
 وعلى ابن بطلاقين وكتب ما شهد به عليهما ثم شهد على ابني بانه ارتجعا فحل  
 الخلاف في هذه **جواب** رضي الله عنه الخلع طلاق بلائنة مارجعة فيم الانكاح  
 جديد بنسب وجه مالم يلقها نكاحا ثبت فلا تحل له الا بعد زوج والله اعلم **وسئل**  
 عن بتمية تزوجت قبل بلوغها الغيس عذرا وامر فله من هذا يعصم نكاحها

نفقة  
الزوجة







المذكورة فمجيئ للاب المذكور في مقتضى رضاءه وعليه يحمل حتى يشهد الجراء المعلوم  
في قوله في المقتضى او كذا في خوف موافق من قبل او طرأ او سجن او قبح او ضيق لزم مروي  
بقوله او قبل وليه او ماله وهذا ان كان كثر من غيره في قولنا في قولنا في قولنا  
لغير النسيب ومن خطب اليه من هؤلاء فلا يملك وهو من غير وجه واستشهد  
سواء انما يملكه خوفه منه ان النكاح معسوخ ابرأ ونقل العيلة عنه في قوله  
زمنه انما يملكه ان تصدق صاحب الجلاء انما يحصل منه بسطو له وسماحة وحب  
نفسه فهو جاز وان كان له عتبه او الجلاء او ما لا يحصل منه باضرار من الجلاء الكمال  
ولزمه حتى يملك ما يملك غيره مختار في نفسه فلا يجوز ان يخفوا انهم لم يملكوا أنفسهم  
وجبت ردك ولا يملك الاخذ وتبطل العقود الواقعة به مع فيلح البينة في الجلاء والفقر  
بتوقع ضرر او معرة واليه الاشارة بقوله **وقايت الحياة الجزئية في قوله اذا خلى**  
**في باب نفقة** **وايقعد ان وقع فوقه** **وسئل** عن رجل تزوج امرأة فماتت  
فلا يملك من اثبات الاخرى على تزويجه ليس ايلي منه والله اعلم **وسئل** عن رجل تزوج امرأة  
ابنته على عقد النكاح بينه وبين منوطه وعقد مع وجهها بغير ان الضراف والبدن  
المعروفة له ابنته الى وكيل كل ملة التمسك بحدودها في الاربع فابدا  
في احدى جهتيها فبطلت السكة وبطلت السكة حينئذ فماتت في احدى  
ونسبه حينئذ فبطلت السكة وبطلت السكة حينئذ فماتت في احدى  
اعوام ابتداء المدة المذكورة في احدى الاربع المذكورة في عقد المدة في  
اخرى ان تولي الزوج يقول انما عتبه لوليت له في احدى المذكورة في عقد المدة في  
لم ينكر نفقة ما ذكر بل انما عتبه لوليت له في احدى المذكورة في عقد المدة في  
تسليم الجوارب بالموجب في ذلك شيء ولم الاجل عند الله **وقايت** رضى الله تعالى  
عنه ملك الله وسلم على سيدنا محمد وآله وعجل قبيل الشخص ملك غيره بلا موجب مشوع  
والاصح منه فيقبل من المذكورة السؤال انه ما يقصد اربع ملكه ولزنا قال  
تسليم غير الله بن يعقوب البيهقي لا يقصد اذ كان الباري في المبيع عند التمسك به  
لم يبعه غير ملكه ان غرضه ان يبعه ثم يخرج عن تلك الحدود في اتم ملك جميع ما اختلفوا  
ثم غرضه في تحديده وان كان مقتضيا العمود فالمراد الخصوص انتهى المراد منه  
**وسئل** ابو محمد العبد وسي عمن باع دارا عن نفسه وعن محاسن والبائع اخت  
ريشيرة واخذ عني المشتري انه اشترى من البائع جميع الدار واذا عني البائع انما يبيع  
الانصبة ونصيب محاسن انتهى المراد منه **والجواب** في ذلك قول القائل سئل  
عن رجل اشترى دارا وبعدها الغني بكونه ملاصقا لها بينها وبين مقتضى هذا  
وذكره المقتضى ان هذا هو الغني بكونه يملكها في مقتضى المذكورة التي هي بعد المقتضى  
المذكورة في جيب الله تعالى المتبل بغيره على ان البيعة وقع فيها من غير نفي المقتضى  
بانه داخل وخارج وكلت الحدود شاملة له فهو داخل وان اذ عتبه ومثله

الملك صلا على  
الحيث

من ادخل في الحدود  
بملكه بغير  
بيع برك

من باع عن  
نفسه وعن محاسن

ان نصيب الزوجة في  
المهر ما جاز في  
البائع ان يبيع ان نصيبه

وخلعها

وخلعها وتعلم بها وكذا في احوال من سئل من ان ابن عتبه سئل عمن  
له داران متصلتان بسا في اخرهما في وجبة في صدقها وحدثت بحدود مشتبه  
عليه ثم طالت الزوجة فباعه وارثها بطلت ميراثه في الدار من اشتبهان الحدود  
عليه وهو أقوى من تصور بطلان دار او احدى وهما داران فسل ابن سئل  
هذا هو العقد اه حلف وارث المرأة ان الدار بين مسوفا وان كان لا يعلم يا برك  
الاما ففهم العقد افا من التمسك به وطلب ذلك الزوج منكر تحقيق بحدود عتبه ان  
لم ينف الا احدى فلا يكون قوله مع يمينه **٢٠** كلام القسوس المذكورين في مقتضى قوله  
الحدود ثم هو ملك البائع حينئذ فيملا يتعلق به في قوله ومن اراد فليتر اجد  
في محله والله تعالى اعلم **وسئل** عن زوجة المقتضى هل يشترط مفادها عند التمسك  
السنه اولها ان تعتبه عتبه بعض الاجل احيى لنا سيم ولكم الاجل **باب**  
رضي الله تعالى عنه وعجل وفقد اختلف في تاجيل المقتضى سنة ففيل انه لا يقتصر  
فيكون خيل لعله موزر العضول الاربعة عليه ورثة ابن رشيد ذهبت الى الاول  
فانه تسلك التبيين وسبب الاختلاف في لعمري التسليم وان حدث على المقتضى  
من ذلك السنه فلا يستلزم سنة اخرى وفيل يشترط في سبب الاختلاف  
في ذلك اختلاف في السنه هل تضر له التمسك فلا يستلزم على هذه او على موزر  
العضول الاربعة لعله يحد بحدود بعضها غير النكاح في الاخر فيمستلزم على هذا  
**والجواب** هو بحدود الاستيفاء وعدة الى ياد في الاجل قال ابن الفاسي ان مقتضى  
مقتضى ما اجله من خاتم في اجله لم يرضه انه حكم فدمضى **باب** في المقتضى ان نشوز  
زوج المقتضى في بعض الاجل لا يؤثر فيه فلهذا العتبه في المقتضى بلا استيفاء ولا ياد في  
انه حكم فدمضى والله تعالى اعلم **ثم كتبت اليه عن خلافة الوقت في المقتضى**  
**باب** في جواب العتبه الجليل سيد عبد المسيح بن محمد الا وضا لى رجل تزوج امرأة  
فلا عتض عندها قبل الواجب الشرع سنة في يوم اشتد بها ثم تزوج مع ابنته  
في السنه وانكر الاعتراض وانكر ايضا فماتت عندها سنة فيجب ان يملك الزوج  
على ما تحق عنده حد الكتبه عنده قبل خلق على خمسة اشهر او سنة او ما تحق  
فلا تخرج اليه حتى تنق السنه الكاملة بخلافه فلا مفت سنة ولم يقتض بطلان  
وجب عليه جميع مهرها وابيرها الا الذي في اذ التمسك كذا استيفاء هذا هو  
الواجب انتهى **ثم كتبت** عن هذا ما عتبه الان في شيخنا رضى الله تعالى عنه ما نصه المهر  
لم ينع على وبعدها لم ينع على اطلاقا بل من النازلة مع ظهور الحاش فيه تؤذن بالطلاق  
وعدم اعتداده املا او فانه قال انكر الزوج الاعتراض ومن هذا وصفا بصرف كذا  
في المرونة والمقتضى وما قوله وانكر مفاها عنده سنة فمراد ان الزوجين خالفا  
في مضي السنه والقول لمنك التمسك حيث لا ينفه وهذا معلوم **باب** في قوله في

باب

باب

باب

باب

باب

باب



الحكم على  
الحديث

الفتاوى  
الغربية

الفتاوى  
الغربية

اشتكاها بغير وجه بل من بوع الحج وترك منه فله امورا انفتحت على اعتبار  
ذلك الكلام ايضا الى اجل المنقول كلامه بمحصول لا يفي في بلعه في رعي  
حالة ولا يشترط في قولنا فله العفة الجليل اما وضعه بالعفة فمشهد ذكره  
وقال فله الجليل فيلزم فيه ما لا يخفى ونفعل اليونشيري يسي وغيره ما نصده  
تخرج العتيا من الكتب الغربية التي لم تستطع حتى تطلع في عيطة الخواطر في رعي  
حمة ما فيها وكذا الكتب الحديثة التي تصنف اذ لم يستطع عزوفا في عيطة  
النفوس التي الكتب المشهورة او يعلم ان مصنفها كان يعتمد على النسخ في الصحة  
وهو موثق بعد التفتي وقال الشيخ زروق سمعت بعض الشيوخ اقصي  
من التفتي بيبه وليس محل النزاع في مسئلة كلامه الا اذا نشرت به بعض الاجل طلبة  
كثيرا اما السنة المصروفة فقد مضت بلا نزاع كما انه ثبت الاعتراف بلا كلام  
الحاكم في الطلاق في حكمه الموافق للصواب ويرى مع الخلاف ولو على نفقة بركونه  
محكما وكنت اجد في **وسيل** عن تزوج امرأة وجعلت نفسها با حواج مختلفة  
وفي عشرة عوار من الزرع وفي وقت من حضر بعد نكاحها بعشرين مشغلا  
في ندرج ذلك الجطار المذكور ثم مات الزوج وحلفت صداقه وجعلت لها وقل  
ورثة الزوج للزوجة ما لك في هذا الزرع اما مثل زري في ذلك **باب**  
رضي الله عنه فيقال سيم عيسى الجاهل في البلاد الشوسية حسبي جرت به  
العادة انه يتولاها الزوج بغيره ولكن الاجل فيه محمول فيكون بقا فلا يبرأ  
فلا اجابات بما تعوت به البلاءات العاسرة ثم في القيمة الزوج يؤق الفسق  
المراد وعليه فلا اجابات المقوق في مت القيمة يؤق الفسق ويجوز ان المثل في التفتي  
على فاعرة البيع العاسرة المعلومه في المختص وشروطه والله اعلم فلم اجاب والجد  
بلا نضه الجاهل في هذه البلاد الشوسية معسوخ الجاهل الاجل فيه ويجب رد  
الالم بقت بما تعوت به البلاءات العاسرة من حواله سوف او غير هذا فلا اجابات  
الزوج قيمة العادة يؤق فبضه فان كان غيب في قيمته يؤق فبضه نزع منها والله  
اعلم بحسب من جملتها انفتحت من خط ولده سيم احمد **وسيل** البهائم  
الكلاية بيد الزوجين فحوا ربة اعوار ثم في دار فله الزوج فله لها سعادية في ذلك  
البهائم او اجرتهم مع ان البهائم لم يرد فيها في ذلك فخلت عليها  
عند الزوج والبهائم للزوج خلاصة **باب** رضي الله عنه اما دخل النساء  
عادة على اخذ السعادية فبلا زاد بها والله اعلم **وسيل** عن طلق زوجته ثم  
بعد مدة طولى فلع ابن ابنيها بطلت لا ينطلا ولا وثيقة الصراف ولم يكن من  
يقول هذا الذي تخلص او اهل له مقلان ولو مضى نحو اربعين سنة على طلاقها  
او **باب** رضي الله تعالى عنه في اجوبة الشيخ سيم عيسى ان تفرز العرف

عند

ان تفرز العرف عند حمة الصراف في الغول قول من عيه كما ان الغول قول من ادعى  
بغلاء كامة البلادية ايضا انفتحت والله تعالى اعلم **وسيل** في جلات بلا نضه وعي  
سبون الاخرة الشيخ الاعلان السلف ورحمة الله تعالى وبركاته ويجوز من الواجبات  
ان المنقول ليس به علم من التبادل لكنه افصح الكلام في الطلاق رجل ذكره في  
به وانه المدارة العقل على ما يظهر للشهود من خلال الولي جاذبوه فعمل به و  
لا يمتلح الوالت في به منه فبال الاجل في حكمه وكلام المرونة ان الات يكون على  
يتحقق الضرر وان لم يحصل منه رد من يخطب من علم من حاله منقذ ان اهل النكاح  
سواء تكرر خطبها ام لا وهو جليلي **وسيل** في اوله اثبت ضرر فان لم يكن الخطم اكل  
ان تزوجها واذا زوجها عليك تزوج او وكل من تزوج فان لم يكن الخطم اكل  
ولا ان الاعتناء له بالاخلاق الشرعية جماعة المسلمين فتوكل من يمتلح من  
يزوجها بعد بلوغه ولو بغير اشرعية فان حصلت شر وكذا نكاحهم افضى على المنزاع  
المزكرو وينتهي ان يقع ضلعه بوجه من الوجوه فان انفتحت في الاخرى **وسيل**  
كلام المرونة يعني ان الحاكم اذا تحقق ضرر الولي لا يزوجه حتى يبرأ منه ويمنع وانه  
يشلعه عن وجهه وانه اذا لم يفتي السؤال من ذلك مع تحفة العسل في الاجل  
وان في اذا تزوج الحاكم فيلزم العوض على الاب واقضاهما انتهي وجماعة المسلمين يقولون  
بمن لفته ذلك **وسيل** في صحة النكاح يحطون الا باليمن ما توبة الولي والعقل  
لغولهم في حكم على من للقل في الرد في غير امة **وسيل** زنى بالحرة عاتمة طارئة فلا صراق  
لها عليه وان زنى بها غير عاتمة او مكرهة شريح ذلكا عليه المهر بقعة الوك  
والاصالة الكبيرة الطوق فلا تقبل دعواها الغضت بلا قرينة ومنها ان تلت  
متعلقة به والمراد بالتعلق ان تمسكه او تلتق باثره وهو تقبل بطلان كذا  
مكرهة ونحوه فلا ادعت حين وحيث انه كمنصت وحالات تستغث الى المنزل  
او جلات تدعى ان كانت بخر اضرقت في الاكره مع هذه القرينة والصغى  
محمولة على الاكره على كل حال وان كانت تطيق الوك فان كان مثلها فحق وهو  
اكره والا فحكمها حكمي القيسر **وسيل** في المراه على رجل انه اشتكرها ففاجب  
عليه كوكبيك ولا يثبت لها على دعواها وانكر قلاه كانت ممن يشتر اليه بالعشق  
وانت متعلقة به مستغينة او كانت تدعى قيع وجوب الصراف لها وعنده  
غولان وعلى وجوبه قلنا خذ **وسيل** في جلات وعرف ما غلايت  
على مسافة ثلاثة ايام حكم الحاكم في المختص والغريب كل محاض اقصي  
رشد الغلاب على مسافة اليوم واليومين والثلثة يثبت اليه ويعذر اليه فلا  
وكل ما دفع مع كونه الطي بقا مشلوكه في ذلك في شرح التحفة انه انما يحكم في ال  
وجبة بعد ثبوت الاعسار باليقظة واليمين والاعتناء وما انفتحت ذلك ثم يفتي  
الحكم الا ان كان اعتقلا له بسبب عذر فترجى له الحجة ويسمى منه ما يقو

الفتاوى  
الغربية

الفتاوى  
الغربية











المحتاج التي انشأتها اذا تعذرت فمقتضاها على المالك ان يسجل المازر في امره  
مجهولة لها رتبة على بلد فامتنع الى فاضيه فذكر في ان زوجها غلب غلبه في بلد  
عينة منقطعته والاعمال صفة فها من كذا بهما وشكت الضيقة مما ترى امره  
هذه تطلق وتزوج ام لا فلا خلاف انه يشبه امرها حتى يورث من العشرة على  
صدة فيها او كذا او يشبه كونها طارئة من بلد بعيد يتعد زمعد الكسوف على  
حال الزوج فتستلحق حينئذ الميسرة الواجبة مثل هذا وانها صادقة فيملاذ  
ويوقع الطلاق عليها ويكتب لها الحام انهما اوقع عليها الطلاق بشرط ان يكون  
الا من كذا في التتبع وسرد في المواهب نفرا على كذا المعنى ثم قال فلا خلاف هذا  
كله فلا بد يقضي انه لا يحتاج الى البينة اذا تعذر وان القاضي يظلم على الغالب  
ولو كانت المرأة طارئة وان سعى لها بغير زوجها حين لم يترك لها نفقة الا يكون  
نفسوا انتهى المراد منه قال رسول المذكرة او كذا في الفضة يرا جفون بلزنت  
في الكتاب المذكور وفيه حكمه ليحكموا بالوجوب الشرعي فيهما والتسلح وسئل  
عن مطلقه بانها ما الواجب لها على زوجها اذا كانت حامل ما وعين من كانت ذات  
فجر وتزوجها في مال وكانت في بلد تحتلج ان تشتري فيه كل شيء ولو حطما من  
معدن او عولتها هل هي مودة ام لا وكذا ان نفقة المطلق المذكرة وهذا الغل  
في هو ان يقرضها او جملته بالبلد **قاجات** رضي الله عنه المصلحة كذا بانها  
الشك في النفقة والكسوة اذا كانت حامل الى ان تضع حملها وفيه رد الركن  
بالاجتهاد في كل ما يرجع للفقير والتفجير من نفقة وكسوة واستحلال وما يلحق به  
يكفله من كل الرأى اجتهاد الفلاح فيجتهد فيه باعتباره جنس القوت وقدره في  
حسب عيش من في بلد ما وعليه ولا اعتبار بالسفر من رداءه وقوله في اعتبار الزمان  
من شتاء وصيف ولا اعتبار بالمكانة في عداية اهله وكذا الكسوة يلا حظ فيه  
هذه الاعتبارات كما قال في المختص بحيث للوجه قوت واداع وكسوة وسكن بل العمل  
في نفقة وشيخه وقال في البلد والبلد والسفر الى بلد فلا يقع في البلد والبيت والكتب  
والبلد والبلد المدة بعد المدة وحصيله وسريرا حنيج له واجرة فلا يلية وزينة  
تستقر بغيره كذا في كذا وكذا من معتادة بين وحيلة ومشيئة واحدا اهله وان بقرأ  
والا بعليها الخدمية الباطنة من محب وكفيل وقدر في نفقة وكل ما يرجع  
لافتراضه موكل الى اجتهاد الفلاح في حسب الأقوال والاعيان **قاجات**  
السفر والزماني والمكاني وكنت **سئل** عن امرأة مريضة هل يجب على زوجها  
اشتغالها لئلا يهلكها لا تفقد عليه من الخدمية من طبخ كطبخ ونحوه ام لا **قاجات**  
رضي الله عنه ان لم تكن المذكرة اهله للاخداع وعليها الخدمية الباطنة والزوج  
عليها الاجرة فيها بقدر لها من الخدمية الباطنة ان لم يقصد الصلة والله اعلم

سئل

كل ما يرجع للفقير  
بغير الرأى اجتهاد

عن بنتية لها امة وجدة وعم وعمته ولا وهي لها وتزوجت امة  
والجد والجدة تحت واحد منعم له اذ اراد وعلا بغيره من يحض من حاله هـ  
وملا شروك الحاض **قاجات** رضي الله عنه ويحل في الحضانة كذا المختص  
للأم ثم امها ثم جدته الأم ثم الخالة ثم خالتها ثم الأب ثم جدته الأب إلى  
ان قال في شرح المحاض العقل والكفاية لا الحسنة وحذر المكلان في التبع كما في  
عليها والا ملة وان تفتتها الى ان قال **سئل** في من يحض وللاشي الخلق من زوجة  
خل الا ان يعلم ويشكت الطلاق او يكون محرما وان احضانه كذا كذا او وليا كذا  
انظر تمامه فيه وفيه شرحه والله اعلم **سئل** عن تزوج امرأتين فملاذ وعنده  
ابن اخيه ارضعته اخذ في المراتين المذكورتين هل يجوز له ان يزوجه الاخرى التي  
لم ترضعته **قاجات** رضي الله عنه المختص وحذر الطفل خاصة ولد الصاحبة  
التي ولد له من قبله لا يرضع الا بنته انتهي والله اعلم **سئل** عن تزوج امر  
أمة ولها من غيرها بنت صغيرة كمنيت تتنفس فالت لها لدا زوجها فبقيت  
فيها من لدا ثم مات الزوج فذهبت به الأم فلا ان فلاح ورثة الزوج يتكلمون تزنية  
مؤزونه انما هو من امها حيث عاشت البنت من ماله ويحسبها منه الحكم  
ذاك ام لا **قاجات** رضي الله عنه به طر راين علي قال يفتي  
في المرأة تتزوج ويتزوج زوجها بنفقة ابنتها ثم ترضع الزوج بطلها ابنتها  
في حيايته او بعد مماته وكان له مال وفيت الا نفوق فانها لا رجوع لها عليه انه  
مغروق من الزوج وصلة للربيب والا لم تترك من حيفها شيئا **قاجات** والله اعلم  
لمنفق على ربيبة او ربيبة فلان كذا ذلك على فخذ الزوج فله ذلك وان كان  
ليصلة قلا وهل يميل على الصلة وبه اجبت الشيخ محمد الفقهاء والمقبل والبيت  
كغيره انظر والله اعلم **سئل** عن رجل قتل اخاه وجنيه عمر اظلمت فملاذ  
منه وتركها هو بل نفقة وله يملك من نفقة الفقير فلاح خلع بلده وطلعتوها  
بعده النفقة هل لها عليه النفقة او سقطت عليه لغيره وبه منه **قاجات**  
رضي الله عنه انما تسقط نفقة الزوجة الخارجة على محمل طاعة زوجها بشروط  
ان يكون خروجها بلا اذن ولم يقدر على ردها بنفسه لا يوارثها له او يحل ان ينصف  
ولم يقدر على منعها البتة وكذا نفقة طائفة لا مطلومة واحدا في نصفه ولم يملك بعدها  
سنة شروك فلا عدع واحدا منها لم تسقط نفقتها والله اعلم **سئل** عن موت  
وترك زوجته وبنته وبقيت البنت في حضنة الام ثم تزوجت هل تسقط نفقتها  
به الحضنة ام لا وما الحكم فيما ورثت البنت من امها هل يسقط تحت يد امها ازا  
او دارهم ولم يرشدت **قاجات** رضي الله عنه تسقط الحضنة للأم اذا تزوجت  
اجنبى في المختص وللاشي الخلق من زوجة دخل الا ان يعلم ويشكت الطلاق او يكون

سئل في امر  
هكذا والله اعلم

في قتل اخاه وجنيه  
بطلت

الشرط في النفقة  
في النفقة الزوج



طوبى

هذا انقضى على نفسه











۹۵۱

مجلس العذر عليه  
زاد في التوفيق







وَنَدَفُ الْبَيْعِ لِلشَّيْءِ

3

اخ ابداع الرخوم  
وقلم الانوار



على ما علم في الترتيب والمشتري المغفور عليه بالخيار بين ان يخلصه ثم ان يرجع له بل  
 لمن ان يرجع له بل يخلصه كما في فيه ايضا عن الحكماء واما العلم **وسئل**  
 عن اقرار البائع به بواحدة من المشتريات **باب** رضى الله عنه اقرار البائع  
 لا يبرأ منه المشتري اذ لم يبرغه لمصلحة عنه والله اعلم **وسئل** عما اذا جعل  
 اجل الثمن في البيع **باب** رضى الله عنه ان اجل الثمن ولو لم يحد الاجل فلا  
 يبيع مفسوخ يرد ما لم يفت بمقاييس العاسد والله اعلم **وسئل** عن عقد المقل  
 وضة اذ لم يذكر فيه شاهد اذ لم يفت بالمقاييس وضمن فذكر ذلك **باب** رضى  
 الله عنه ان سلمت العفوة من المتوانع خلا على المعقبة بالعقد حتى ثبتت الجهل  
 ويضربها المعافاة والله اعلم **وسئل** عن بيع الاب مائة وحبه وحبه اولاده **باب**  
 رضى الله عنه يبيع الاب على الوضوء غيبه على ما يرضى عليه الشئ بما  
 رآه ويزال العتوى والتمل ولا ولا في بيعه وكذا من نزل من لثمنه كذا  
 وللاب الشئ على ذلك وان رشح اولاده بواحدة من بيعه بواحدة من بيعه  
 اولاده الصغار ومن حجه والله اعلم **وسئل** عن بيع ملكه ثمنه من المتبقيات  
 وبيع بعض ورثة لورثة البائع الملك المذكور ورثة البائع بعضه ينع مؤر  
 ويهم حيث رجعهم ملكهم **باب** رضى الله عنه وبطل فمجرد بيع بعض ورث  
 ثمة المشتري لورثة البائع لا يبرأ من فساد اذ يبرأ من ورثته وورثته البائع بعضه ينع مؤر  
 اعلم **وسئل** عن مبيع عليه ديون وترك املاك كثيرة ساقية ونور فباع بعض  
 الورثة بعض املاك الساقية قبل اداء الدين هل يصح البيع اذ ابقى من املاك  
 الساقية والنور ما يفي بالدين وان يترك بعضا من املاكه مستورا والسلم على  
**باب** رضى الله عنه وعلى السالم بالسلم وبطل فلو التزم الورثة الدين الا ان  
 فقال ابن الفلاس لا يبيح البيع ولا ينضمهم العجولة وان لم يلزم الورثة الدين فحينئذ  
 يبرأ من جميع التركة بمقدار الدين ويقضى الباقي له منه بملأ الشئ ويرجع بما استحق  
 من يده وقال اشهب بطل الشئ واقتضى الحلاج ابن رشد يقول ابن الفلاس  
 قال الله اظن انه اختل في فساد البيع اذ اخل به نهى ويكف اذ لم يخل به  
 واقتضى ابن الحلاج يروا انه اشهب بفساد البيع وان كان فيما بقي وفاء بالدين  
 فلا يتكسرون انه جازي **وسئل** عن بعض الشيوخ يستصونه فلا والى واية صحيح القول  
 الله تعالى من بغر وصية يوهب بها اودين فلا الحلاج ابن رشد روية اشهب  
 خلا فملا به شمل ابن الفلاس ان مصلحة الورثة المبررة قبل اداء الدين جازي وخلاف  
 ما كتب المذيل من المدونة ان يبيع الورثة التركة اذ لم يعلموا بالدين جازي  
 فالبيع والغشمة يوشى من التركة قبل تدبيرة الدين على روية اشهب مفسوخ  
 لمطابقة النطق له المخالفة امر الله تعالى فيه لقوله من بعد وصية يوهب بها اديني

الحاكم محمد بن علي

في بيعه المشتري

في بيع الاب مائة وحبه

في بيع بعض ورثة البائع

في بيع ملك قس عليه الدين

لا خيار

لا خيار في بيعه المشتري **باب** رضى الله عنه اقرار البائع  
 ما لك اذ اذ والذين من اموالهم او من بنية التركة انكم اذ الترتيب وكتب **وسئل**  
 عن عقد سمة الفاع مع بطلان العقد **باب** رضى الله عنه بطلان العقد  
 احيانا كما صدر اليه حكمه في المذكور بالتصيير من دينه روجه التي حملت عليه شهر  
 عليه من اشهدته بذاك هذا في هذا العقد ان اذ في ورثته انما جاز واما التصيير  
 او لا يبرأ من خروجه **باب** رضى الله عنه اقرار البائع بالتصيير من دينه روجه التي حملت عليه شهر  
 رضى الله عنه فلو اشهدته في هذا حال الباطل بالتصيير لا يثبت به التصيير  
 الا ان شهد على اشهاد المصير والتصيير لهما فلو انشئ يثبت معاذ الوثيفة على ما  
 يتضمنه الاشهاد واما ما يبرأ من حجه وبطلان في تضمينه مع في الشهود وليست  
 يثبت بشئ الوثيفة الا ان يبرأ من حجه وبطلان في تضمينه مع في الشهود وليست  
 غيره ومثاله ان تعقد الوثيفة اشترى فلان من فلان جميع الملك الذي يبرأ من كذا  
 لمصير الى البائع بلا اتباع من فلان او لمصير من ابيه او بطلان في تضمينه مع في الشهود  
 الاشهاد مع في الشهود بذاك ثبت المصير المذكور وان لم يتضمنه الاشهاد لم ينع  
 ذلك حتى يثبت الشهود في البيع او بعضه وتخصيص ذلك ان يقول بعد تمام  
 الوثيفة شهد على اشهاد الباطل بغيره بما ذكر في عنده بعد اقراره بغيره جميعه من غير  
 جهل وسقط منه من عرف ان جميع المبيع المذكور وتصييره الى البائع فلا ياتباع  
 المذكور من فلان باشهادهم بذاك على انفسهم ان في تمامه فيه اوه العج على قول  
 الزلافة **باب** رضى الله عنه اشهدا بذكر مستند الزلافة على غير سواها **باب**  
 والله اعلم **وسئل** عن رجلين اشترى تار مائة على بيعها ليكوه الزبح يسمي ثم يبيع  
 احدهما لآخر فوجد فيه عيبا فبرأ له فبطلت على العيب حتى حلق المبتاع ان  
 مائة خلا على العيب وبقيت يسمي كما كانت او لا من عليه من الزبح الذي كانت يبيع  
 مائة الزمان **باب** رضى الله عنه وبطل فلو كان من انفق على ما اشترى له ولدا  
 فبقيت ثم ردة بعيب لا يرجع بفريقته بخلاف ما ليس له غلة تنبغي له من يرجع بفريقته  
 على ما بعد كما في شروح المختص ومن ذلك نعيم ملاذ في الله اعلم **وسئل** عن رجلين  
 اشترى تار مائة ثم باع احدهما نصفه لآخر فبقي فيه عيبا فبطلت على من اشترى  
 فبطلت المبتاع في يده امين بطلان في الله اعلم **باب** رضى الله عنه وبطل فلو كان من  
 انفق على ما اشترى له ولدا غلة تنبغي كذا في الله اعلم **باب** رضى الله عنه وبطل فلو كان من  
 ينفقته كما في شروح المختص ان في تمام الملك يسمي ثم انما المبتاع في الله اعلم **باب**  
 فلا خلا ان النفقة على المشتري وكتب **وسئل** عن اشترى بقره عند شخص  
 فتستوفى به المشتري فلا يرجع به كرتطه كجمل اليه بل كل منة فقال له هذا عيب

هذا تشبه

في بيعه المشتري

في بيع الاب مائة وحبه

في بيع بعض ورثة البائع

في بيع ملك قس عليه الدين

في بيع الاب مائة وحبه

في بيع بعض ورثة البائع

في بيع ملك قس عليه الدين

في بيع الاب مائة وحبه

في بيع بعض ورثة البائع

في بيع ملك قس عليه الدين



اللهم صل على  
الحبيب محمد

تفتيح  
يقول أهل القصة  
بكونه الشيخ وعيسى

يحمل المتبادر  
على التفسير

هل ذلك عيب أم لا **قَالَ جَاب** رضي الله عنه وبقوله في رد البيع بسبب وجود  
تفويض العادة في التسليم منه وسواء كان في رد البيع أو في رد المبيع أو في رد  
في عاقبته أو في رد العيوب أهل المصلحة بها في رد المبيع أو في رد المبيع أو في رد  
منه والقول بالمشقة في رد المبيع أو في رد المبيع أو في رد المبيع أو في رد المبيع  
فتلحقه عدوهم وملكوا الرضا واستعملوها مدة طويلة ثم رجعوا إليها رياءها  
وخلصوا ملائكتهم فخرجوا منها ثم رادوا بالبيع فاشتروها منها ثم رجعوا إليها رياءها  
بأنهم لا **قَالَ جَاب** رضي الله عنه قال الأمل أن يشتري شخص من الغنم صبيحة  
غصية وهو يبيعها إن علم ربه منه إن لم يبعده فسادا أو إن علم ربه أن لم يبعده جارا إن لم  
قد يبيعها انتهى بقول الشيخ الموافق والله أعلم **وَسَيَل** عن بلع في ملاك المنفعة  
ضعفة واحدة ثم إذا عي جهل ذلك ألد الأجوع بذلك **قَالَ جَاب** رضي الله  
عنه وبقوله في رد المبيع في رد المبيع فدر وكيفية وصفة وعليها يحمل  
المتبادر بل إن ثبت الجهل بذلك منه في رد المبيع وكذا من أحدهما على الرأ  
ح وفيه لا يفسد بجهل أحدهما وإنما هو عيب يوجب خیار الجاهل وهو مختار  
الجاهل في رد المبيع ولم يرد في ذلك خلافا وعلى الأول اختصار في رد المبيع والله أعلم  
**وَسَيَل** عن اشتري ملكا وشرك فيه رجلا داخا ثم مات المشتري الأول وشره  
تبرية الأول بغيره أنه بئر البائع فزعم ورثته أن ذلك زور عليه وعلى تقدير صحة  
التبرية هل يوافق أخذ بغيره كذا **قَالَ جَاب** رضي الله عنه أما خط المذموم عليه إلا  
برأه فلا يبرأ من ثبوته كما ينبغي وأما الشريك فلان كانت الشبهة بغير الشركة وثبتت ذاك  
لك فلا خلافا أنه لا يوافق أخذ به ولو لم يوافق والله أعلم **وَسَيَل** عن شريك كنت  
وشيفه ببيع فلم يذكر في عرق البائع أو المتبادر المبيع فكل البائع لمضى عشرة أعوام  
ثم طلب الشاهد فوجد ذلك في الوثيقة فحمله فيه فلو لم يبيع فيه ذلك هل يرضى  
القول المذكور أو لا يرضى كذا **قَالَ جَاب** رضي الله عنه من الأدلة من المدة التي لا  
يقضي على المدة في حمل المتبادر بل إن علم ربه منه إن لم يبعده فسادا أو إن علم ربه أن لم يبعده جارا إن لم  
المحمل من أحد المتبادر بل إن علم ربه منه إن لم يبعده فسادا أو إن علم ربه أن لم يبعده جارا إن لم  
أن المدة التي لا يرضى كذا **قَالَ جَاب** رضي الله عنه من الأدلة من المدة التي لا  
في ولا يرضى كذا **قَالَ جَاب** رضي الله عنه من الأدلة من المدة التي لا  
وجه يمكن فثبت له البيع عليه أنه ما علم بجهله فإن نكل ورد إليه على الأخ حلف  
لقد جهل ما يباع أو ابتاعه وبيعته البيع أنظر تلمذ في رد المبيع من اعتباره  
قول الشاهد عرق فدره إنما هو إذا لم يكن تلخيصا أو لا يبعده به وجرى عليه من  
ذم في شفو طه وإذا لم يكن تلخيصا فقال المارزي عن بعضهم من كتب شهادته في وثيقة  
تقرض منها وزاد عند الإداة فاختلق في ذلك على قولين قيل إنه كذا في ياد كذا بعه (١٧)  
داه فالده شلم من أحمر وقال ابن حارث لا يكون كتب الشهادته كذا إذا ولد

ابن زبير

ابن زبير وينقص فيه فلا ابن عبد ربه والله الإشارة بقوله **وَكَلَّادُ كُتَيْبُ بِالْعَقْدِ**  
**قَالَ جَاب** رضي الله عنه في رد المبيع أو في رد المبيع أو في رد المبيع أو في رد المبيع  
في رد المبيع أو في رد المبيع أو في رد المبيع أو في رد المبيع أو في رد المبيع أو في رد المبيع  
فقال له البائع مالك على أن تقوم الشبهة بذلك القيمة وتدفع لك ثمنه وقال له  
المشتري ما يبيع منك أنا الشبهة التي اشتريتها منك لا **قَالَ جَاب** رضي الله عنه  
وبعد فإن وقع البيع وثبت كما ينبغي فطوعا ملأه وثبت **وَسَيَل** عن بلع في ملاك المنفعة  
ذات إلى نداء (١٧) وعشرها بين عيني البائع خوفا من نية عيش أعواما فمات المشتري فباع  
البائع على ورثة المشتري يوم فسخ البيع منه عينا على عيشة يوم البيع الذي كان ولو  
من الأمانة المذكورة **قَالَ جَاب** رضي الله عنه وقوله في رد المبيع في رد المبيع على أن الباع  
سنة يفتوت بتغير الشوق لو ثبت الفاسد والله أعلم **وَسَيَل** عن اشتري شقة كذا  
وعمل مع البائع تاجيلا ليرى هذا المشتري لمن وكذا على شرائه هذا بجهته فوضعه  
حلفت شوقا فذهبت فيه مع ثمنه من امتهنته أيضا فماتت لو ثبت سرفت طابيسية  
أم **قَالَ جَاب** رضي الله عنه وعن فضل ما يباع في زمان الخيل من المشتري إلى المبيته  
بكتير فتمت بلا عقيد ولا تعذر بل قد نكح الله أعلم **وَسَيَل** عن البيع إذا عثر كذا  
سنة هل وجبت عليه اشتراجه الفلاني عليه أم لا **قَالَ جَاب** رضي الله عنه وقوله في رد المبيع  
النشير حوز الجاهل للملك بدعوى الشراء ثلاثين سنة بغيره في ثبوت الشبهة أو فيه أيضا  
حوز الجاهل عشرين سنة بغيره في الوجه الذي طاربه وأما خط المذموم عليه والله أعلم **وَسَيَل**  
عن ورثة ثبت الدبوت على مؤر وشهم وصير الفلاني بغيره أملا كذا لا يرضى الذين تسمى  
المصير لظن بلعوك ولا في بين وعشرون نحو عشرين سنة فتم الإذن فخرج وارث كذا عليه  
حين التصيير أراد أن يفسخه مدعيه أن ما عطله الفلاني لم يملكه **قَالَ جَاب** رضي الله عنه  
فإن كان الفلاني عدو لأهله وخرج الغائب عن ربه لانه وكلنت عيشته عارضة سبع أو زيادة  
أو نحوها على مسافة عشريه أيلع ونحوها فيبطل عليه علمه بغير ثبوت بوجبه سنة و  
الأجل وبه التمهة **وَالْحَيُّ مِلَّةُ كَلَّةِ الْفَقْرَةِ** **يَسِينُ عَلَى مِلَّةِ كَلَّةِ الْفَقْرَةِ**  
**لَا الْحَيُّ شَرِيٌّ وَالْخَيْرُ يَبْعُ عَلَيْهِ مَالَهُ مِنْ مَلَقْدٍ** **قَالَ جَاب** رضي الله عنه في رد المبيع أو في رد المبيع  
بأنفاد في ترجمة حكم البيع على الغائب وتلاصحه **وَسَيَل** عن ملك وترك أو لاداه  
صغارا ثم تزوج عظم أمهم وبقوا مع أمهم تحت يدك ودمية أيسم معزولة فلاخذ  
هنا وخلاها مع ملكه الجاسية أضره ذلك ويشترى أملا كذا بها استغلا من دمقة  
اليتامى من ثمن ملك عظم فقلع أخوه فقال ليتامى مالك بغيره فيما اشتري في رد المبيع  
أم **قَالَ جَاب** رضي الله عنه المذكور من الغيلع بالله والله أعلم **وَسَيَل** عن بلع في ملاك المنفعة  
خلفه به بلد كذا وعمره المتبادر ثلاثين سنة ثم مات وقوله ابن البائع يملك المتبادر ملك  
والديه واستطاع له وثيقة تعزيت والدك للملك بالبيع الصحيح ثم رجع المتبادر للبا  
بع وزاد له خمسة مثاقيل وامضى له الفلاني في الجميع ثم قلع الناس بطلشوق

من بلع مدعا  
عليه ففقد

ما يلزم الحكم  
في الصف

من اشتري ملكا  
من ملك البشارة

من اشتري ملكا  
من رجل يملكه

و



بالحق على  
كسب محمد

المستأجر ان يعطى للابن كزمن الثمن على وجه الاحسان فاقضى ذلك هذا بغير ذاك  
لكن وثيقة المستأجر ان لا **قال جاب** رضى الله عنه فان كان المراد ان البيع وقع  
او لا يجزى و قد تباين ما ذكره في الشك والتمسك او وقع او لا بالتمسك  
ثم اشترى عيما جده الك على ما ازم وكذا لا يضره طلب الجملة ملاذ في الصلح ولا  
يسهل ما ازم بمحترده والله اعلم **وسئل** عن رجل اشترى من رجل عفاة في بركة كذا  
عليه ثم فاعول في البيع ثم تطوع المشتري لولا البيع ان يزوج له خمسة  
ملا فاعول على المبيع هذا يفسخ الشراء بشك الى يدا ام لا **قال جاب** رضى الله عنه  
ان كراه ما حصل من المفعول عليه المذكور على وجه الشك في نزاع الفاعل ولا يضر  
لمنعه من ذلك ان كان على وجه المساومة و طلبت الشراء في ذلك يتضمن بفساد  
الملك المذكور وان لم يشتري او لا من ابيه والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل دخل  
ملك برفق من ارباب ثم فاعول بغير ارباب الملك واخبروا ذلك الى رجل ان لهم  
اخلا غلبوا و لا غلبوا حظه في الملك المذكور للرجل المذكور وتكلموا بالكل حرك  
بالحق في هذا خيم الغالب ثم فجع وحلته في حقه وبطلته ما الواجب في ذلك  
**قال جاب** رضى الله عنه وفي المحتق ملك غيره على رضاء ولو علم المشتري حيث  
نقص المالك شي من الفضول في المشتري منه العلة ان اعتقد ان الفضول في ملكه  
او لم يكن عنده اعتقاد في شي ايضا او علم انه غير مال له لكن مشبهة اعتقد بها  
بغير علم ايه يكونه من ناحية المالك وتعلم في امور وتزعم انه وكيل ثم يقوم المالك  
لكن وينكر ان في تملكه بشي حده والله اعلم **وسئل** عن بيع اربعة عن نفسه وعن  
اولادها المغانم على الجملة موضع ما ملك ثم تملكه عشرة موزونة وفقت  
الثمة لتكون خلافت عليهم الهلاك في مدة مولى كذا من غير تسويق هذا  
البيع ملاذ ام لا **قال جاب** رضى الله عنه وفي الدر المنثور ما نقله في الشيخ ابو  
الحسن الصغير في بيع المغانم بغير التسويق في المبيع تملكه مع فو له في بيع على يمين  
فان بلغ مستأجرة واصحاب وجه البيع واستغنى الثمن جاز وفيه رضى الشيخ  
من سماع ابن القاسم من كتاب الوصل بينه وبين الوصي يري بيع متاع الرجل  
مستأجرة ويروى ان ذلك خير له لا يابش به بلع مساومة او يما يري ان كراه منه  
على وجه المظن انتهي الى ان من منتهى التيم اذا رضاء وعلم بالبيع وسكت بلا  
عذر امه الجبل في فلا قيل له والله اعلم **وسئل** عن اشترى رضاء بشي كذا الحمل  
ثم فاعول بغيره واشترى على المشتري ايضا ان فيه صدقة سيم احمد بن موسى  
اذا ولدت وتشتري عليه ايضا مثله اجرة الحمل التي علمها المالك مع ربه يعطيه  
ايضا في الحمل اذا ولدت ومضى من حين انبعاثه اياها من اربعة اشهر  
يقضى البيع او يرضى **قال جاب** رضى الله عنه وبغير ما يبيع على الوجه الموقوف  
فلا يبرئ من قيمته بموت العاقد فيمنه بالقيمة يبرئ القيس ما كان للبايع

من باع ما لا عليه  
غدا يبيع

من باع ما لا عليه  
من باع ما لا عليه

من اشترى رضاء  
من اشترى رضاء

والله

والله اعلم **وسئل** عن رجل باع ملكا نجا وقر فيه زوجته واوقاد الكيل ربيع  
الغن من قيمته اكثر من الثلث فاشترى او لمك الشراء على ذلك البيع هل  
للم مطلق في كل واحد ام لا **قال جاب** رضى الله عنه وبغير ذلك من شري في القل  
وضعة وكذا في الاخي قال الحطاب **قال جاب** رضى الله عنه في الفيلع بالغن ما بعد  
الاشترى من غير ذلك ابو عمر رضى الله عنه في الفيلع بالغن ما بعد  
اي من فاعول او وصي اذا باع بما لا يتغلب في به الفيلع انه مردد في ان يرضى  
كان بعض من لغيره في فاعول الوصي قبل لو قيل من الغنم نفسا بينا  
وان لم يبيع الثلث وطرو صواب الا انه مفتضى الى ارباب المدونة وغيرها كقولهم  
اذا باع الوكيل او باع بما لا يشبه بين الثمن لم يلى ملك انتهي الى ان منه والله اعلم  
**وسئل** عن اشترى ملكا ما واخي ثم اخذت له محنة وقسادة و فاعول المشتري بشي  
دكا واخذ باء الباري باع ملكا لعل في الاقله فيه ثم فجع في الشك في الفاعل  
وبقي المال على بيع يث ثم رجع وقال في رجوعه طرأ الشك في البيع الفاعل واختر  
السلامة فيه وبقي امرها على الاقله هل شرط له في سلامة في جميع ملكه  
ويكون القول قول مدعي الصحة ام لا **قال جاب** رضى الله عنه وبغير ذلك فصل  
ملاذ في من الشاهدين المذكور قبل الحكم بشهادة في فاعول بغيره وكتب **وسئل**  
عن رجل باع له داخ جميع بلدته ببيع يث ثم ارجعوا الباري صك اشترى يمين  
اخي ببيع الشاهدين وكتب يث ثم رجعوا الباري بغيره ان رضاء الشاهدين  
بيد كذا يكتفي ببيعة الشاهدين اشترى بغيره وتصدق في حقه على بغيره  
ام لا **قال جاب** رضى الله عنه من فاعول بغيره وادعى بغيره ان ارجعوا  
تضمنه فيلوخذ المدة كوزيل الشاهدين فاعول بغيره ولا غيره بانكارها  
رضاء الحكم عليه بغيره وكتب **وسئل** عن اشترى في الاقله في فاعول بغيره  
الحكمة معاشق العدة ان الذي وعده المشتري المدة كوزيل مباد له في فاعول  
المشتق في يث كذا ام لا وعلى ان كذا الحكم فعلى من يرجع به عليه **قال جاب** رضى  
الله عنه وبغير ذلك في المشتري بغيره بغيره على من استغنى المشتري  
منه والله اعلم **وسئل** عن باع ملكا في جيل بغيره وبغير البيع غصبه الفاعل  
صت منه تعدد يده على الباري او يفقد المشتري فاعول بغيره بغيره  
ام لا **قال جاب** رضى الله عنه وبغير ذلك في المشتري الباري بغيره بغيره  
بلا موجب شرعي في ذلك قصبة نزلت بدوا فاعول بغيره بغيره  
شرعيين والله اعلم **وسئل** عن بيع الجز وغيره من مبيع الاصل في الارض هل  
يجوز ارجاع **قال جاب** رضى الله عنه وبغير ذلك في بيع مبيع الاصل اذا  
بدأ صلحه كذا للفت والجزر والبطل ثم بدو صلاحه بالحق ما يدان

من باع عن غيره  
يرد بغيره

من باع عن غيره  
من باع عن غيره

من اشترى ملكا  
من اشترى ملكا

من اشترى ملكا  
من اشترى ملكا

من اشترى ملكا  
من اشترى ملكا







الملك على

الملك على

الملك على

الملك على

الملك على

الملك على

الملك على

وان اشلت ما يجب لا يشترط ان يكون بشهود البيع بل يكفي غير ان لا يكون له ملك ثم اذا ابطال الحكم وجب ان يبقى الحكم غير ان يكون له ملك ثم اذا ابطال الحكم وجب ان يبقى الحكم غير ان يكون له ملك ثم اذا ابطال الحكم وجب ان يبقى الحكم غير ان يكون له ملك...

الملك

الملك على وان اشلت ما يجب لا يشترط ان يكون بشهود البيع بل يكفي غير ان لا يكون له ملك ثم اذا ابطال الحكم وجب ان يبقى الحكم غير ان يكون له ملك ثم اذا ابطال الحكم وجب ان يبقى الحكم غير ان يكون له ملك...

الملك على

الملك على

الملك على

الملك على

الملك على

الملك على

الملك على



اللعن على  
الخبث  
من اشترى من اخيه

جوز اخيه ثم بعد ذلك ادعت بالخلف في البيع هل ينفذ أم لا **جواب** رضي الله عنه  
عنه ويجوز له المتبقي من ثمنه على المعجزة ولا تقبل دعوى مدعي الخلف بالجميع ٧١  
ببينة مقبولة والله اعلم **وبين الام** اذا باع ملكا مشتركا بينه وبين اخيه فلهما  
البيع بالمتفق في حقه واشتد في حقه في حقه اخيه ما لم يترض بالبيع او السلف او  
الشفعة والله اعلم **وسئل** عن باع ثلثة اولا رجل وكف البيعة على الغير من قبل  
شغلها هو جوف ثمنه فله البايع يدعي ان البايع يبيع لنفسه فلا وجب الشرع  
البيعت على مدعي الصحة وهو المشتري فلا يملك الغير المذكور وحده او يملكه وهو واخو  
نه **جواب** رضي الله عنه ان ثبت ان الثلثة مشتركة فالبيعت المتوجهة على الشر  
كله والا فله على من الثلثة له وقدره وانما يكون القول للزعم الصحة ان لم يملك العتاة  
والله اعلم **وسئل** عما اذا شهد الشهود انهم يسمعون من البايع ان الموضع القلاني  
الذي يملكه انما هو بيع الثمن هل يقبل ذلك منه أم لا **جواب** رضي الله عنه دعوى  
البايع لا يوافق بها المشتري الا ان حصل منه ما يدل على تصديقه والله اعلم **وسئل**  
عن باع وبكر ثمانية اعراف او عشرة ادعى ان البايع قد باع قبله الموضع وانما البايع  
على عدم بطلانها وتوابعه مع ما على ان يملك له الموضع وقدر البايع قبل ان يملك  
ما لم يملك البيعة هل دعواه كدعوى البطلان وقت البيع مقبولة أم لا وما المقتول عليه  
في النزاع **جواب** رضي الله عنه وفي نوازل ابن الجار عن عبد الرزاق عن الثوري  
رجل قال بعثت دارا وانما غلغلة فقال المشتري بل بعثت وانت رجل فقال البيعة  
على البايع انه باعني وهو غلغلة والبيع جائز حتى يفسد البايع فقال له رجل انما  
لك قال القول قول البايع فلم يثبت اليه قال ابو عبد الله الحارثي الثوري يفر  
لنوت مثل قول مالك **وهو** كمرار ابن علقمة ان ادعى المولى عليه شيء انه يملكه  
فقبل ان يجوز له البيع وقال المتاع بعد ان جاز لك البيع فلا يمينه على البايع انه باع  
وهو سعيه لانه يريد بيعه فثبتت بينه وبين البايع في كتمان قول ان القول  
قول السعيه وفي الترجمة **وبين من اشترى كذا دارا ادعى** بانه يملكه **وقد**  
**المشتري الثمن به ثم فتم** وعكس **هذا الاثر** ممنون **وهو** في المتن والقيون  
لهذا انما ينفذ وقع وهو كقول فلان الشارح انه نكاحه رقبته على رقبته وادعى  
الزوج ملكه في الخلف فلا يثبت ما ادعى نكاحه فله الا جهرى ويحكم مثله في  
البيع وقال ايضا قول الصنف في باب الحجر وضد في ان لم يثبت الخلف ما هنا في قوله  
تقدم في كلام الشارح انتهى فليفتقد ذلك كذا من ان يثلي بالنزاع ويثبت فيها  
والله اعلم **وسئل** عن امرأة باعته جميع ما هو حظه ونصيبها تحت بيع  
اخيه من دمنة والريه وسعلا يشترى من امها ونهاية ارضها من ابوتها فباعته  
ذلك كله لاخير بكذا وبه يكس البيعة انما هو كذا قدر ذلك ثمنه ومنه ما يثبت  
المشتريين فلان ثبت ان ثمنه البايع بالقبض وفلما رزقها ايضا ادعى

يملك مائة الف  
وان كذا مغيرا

من ادعى انه  
باع فيه رشورا

من اشترى من اخيه  
ثم بعد ذلك ادعت بالخلف في البيع هل ينفذ أم لا

الله

**باب**

ان له من ثمنه ما يبيع ملكه ما لم يثبت له ذلك **جواب** رضي الله عنه ومن المرونة اذا عرق بقدر زوجه من ثمنه  
البناء ورشد المرأة وصلاح خلعها جاز في ثمنها وشرها في ثمنها ما لها كله وان كره الى زوج  
ان لم يثبت له ذلك كله في ثمنها انتهي المراد من ثمن الشئ هو الثمن  
في ثمنه واما الغنم في المتن والقبض الى ان يثبت له ثمنه في ثمنه كل ثمنه وعلى المعنى  
فنه يثبت المتبايع له حتى يثبت الجمل وكتب **وسئل** عن اشترى ثلثة من ارض  
العسلان في حريمها هل ما ثبت له من ثمنه او لا **جواب** رضي الله عنه  
انما ما ثبت من العسلان في حريم الشجر فهو ثمن ملكها اي الشجرة والله تعالى اعلم  
**وسئل** عن امرأة باعته لصفها موضعين من الارض فمهر احداهما وحشرت الاخر  
واولادها ونصته في وثيقة البيعة باعته عن ارضها بل لنقدية ولم يضمن ثمن التفيد  
يع عندها ولا عنده المتبايع ما لم يثبت ذلك **جواب** رضي الله عنه لا يثبت من حصول الشر  
ويجب التمسك بها اصول التيمم المعلوم في المتن وشروجه وان سكت بعد زواجه  
بل عجزا عما يدل على رضاه فلا قبلة له وكتب **وسئل** عن قوم يتركون من بلدتهم بلده  
لشئ من جهة احد ايهم ويشكون في بلدهم في بيعهم فلا قبلة له من المدة الذي كان  
فيه ولم ينفذ عنه ومن ملكه وبكره ذلك باع بعضه شيئا من كذا له ليعق اعداءه  
هل يجوز ذلك البيع او يفسخ **جواب** رضي الله عنه ويجوز فلا قبلة ان ما شروجه  
المعقود عليه ان يكون مفدوا عليه فيجوز بيع المعقود من غلصه او غيره حيث  
كان مفدوا عليه لا يمتنع منه فلا اشترى رشدها لانه مدعى على ماله المرونة وهو الر  
اشكل امره على الراجح المعتمد والاشترى رشدها لانه مدعى على ماله المرونة وهو الر  
اي ان يثبت ثمنه في شروح المتن هذا وانما لا اشترى رشدها لانه مدعى على ماله المرونة وهو الر  
اصل في البيع والامنع منه رأسا **وسئل** سيم عيسى عن فخر اخر جوف من بلدته فمهر  
ونزلوا حاضرة ما سئلوا بلدهم التي اخرجوا منها من موضع سئلوا ثم رزقوها لا  
ميرها واشتغلوا مائة ثم باعوها لانه فاموا عليه مدعين بالخلف **جواب**  
بان لا تملك لهم البيع المذكور حيث تمكنوا من اشتغالهم بالبلد والله تعالى اعلم **وسئل**  
عن زيد باع حقله لعمير بخمسة مثالا ثم باعها لعمير ليعشر عشره ثم افلح بئر زيدا  
فيها خمسة ثم رزقوا او لا زيد لا ولا يجر الشراخ والاعتراض في الحقل المذكور رقبته  
كلية بعد ان قبض منه كذا هل يملك بخره الى بيع تلك الافلاحة المنصدة من بئر  
لزيد او معناه انه رضي وفيه بالثمن الذي باعها به عمر ليعشر الذي هو عشرة او لا بل ليس  
الا قبض الخمسة مع ما قبض بعد الذي هو كذا المذكور في رسم الى بيع ما الحكم سيمه ذلك  
**جواب** رضي الله عنه ويجوز ما ادعى ان ورثة زيد اسقطوا نزعهم وجنح  
في دعوى افلاحة بئر ايهم او غيرها من حلاله ويحكم الحقل المذكور بملذكي من الثمن  
فلا قبلة لهم فيه بغير ان ثبت ذلك كما ينبغي والله اعلم **وسئل** عن اناس يخلد منهم

ليس المزوج  
من ثمنه

ان يبيع في اقله  
ثم بعد ذلك

اذا عود البيعة  
واسقط المعقود

والمدة



[illegible]

رسایفہ

سلبه معلق على بطله صفة البيع والاصل بقاؤها فمن ادعى الانتفاع بطور  
 مدعي والاصل ايضا تحت البيع فالقول لمدة بيعها فالانتمى كمن في الصحة  
 الخ فمن ادعى العتق بغير مدعي على ان يشترط في المدعى من حيث غايته يجوز  
 بل لا ريب ان اصله ان يوصف بأنه جيب أو ردي أو مسوق وكل ذلك عند مدعيه  
 ليس معني يعرفه انظر الا جهورى عند قوله وجيب الجيب والتردي على الغالب  
 والآلة الواسعة واليه الاشارة بقوله **وكان بيع الجاني ارجل ذاعية والكيل**  
**ووصف كيل** والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل باع جميع املاكه حيث كان في  
 ارض كان لا يدرى منكم عن البيوعات العامة سواء العرافة وغير مشتر الجميع هل  
 ذلك خلا بفعله حيث كان وايش ام لا يترد كره **قال** **جواب** رضي الله عنه يستفسر  
 شهود العقد الا مكن والا رعى ما يقصد بذلك عرف البلد فيقبل قول مدعي  
 عليه والله اعلم **وسئل** عن اشترى بقلعة من مساجد بوقش ونصف على اصل  
 الحملان وعلى سلا منهما من العيوب ثم فسخ بها المشتري لبلده فوجد فيها اهل  
 المعقبة عبيدا وحشا ينقص كثير من الثمن وكان يتفق فمدوا بطلانها لذلك  
 العيب وكان الخوارج يترفع اليه المدعي بها البرية المشتري فيعلم بعد ذلك  
 ولا ريب ان خصمها لا يكون الا ببلد البيع هل تسمع دعواه ام لا **قال** **جواب** رضي  
 الله عنه قال ابن عرفة الخصومة بينه وبين دار او غير ذلك كونه لبلد المدعي فيه  
 قاله ابن المدجشور وسمنوه او ببلد المدعي عليه ولو بغير بلد المدعي فيه فالمدعي  
 مطرئ ثلثها هذا حيث اجتمعا عطاها ولو بغير المدعي فيه فالمدعي اصبع **وقال**  
 كل من تغلف لمخضيه حتى قبله في ارضه حيث تغلف بالذمة من دين وقفاة الى  
 لعقد وبيع التبعة والحق المشهور حيث المدعي عليه في الاصل **والاصل**  
**مقاي** **وحيث يلقيه** **بما بالذمة** **بطلية** **وحيث اصل** **الذمة** **والله تعالى اعلم**  
**وسئل** عن اشترى عند شخص حشود في املاك متعددة هل يتلج الكند كدور  
 اربع اوقاع حيث لم يحدد كل واحد كدور هل يكون ذلك الى مخرج البيع ام لا **جواب**  
 رضي الله تعالى عنه اذا عرفوا المتبايعان مبيعهم والبيع عامل ارض وعلى المعقبة الحملان  
 حتى يثبت خلافه وفي المدونة ومن باع من ارجل مورثة من دار قبله عرفا ملغدا  
 جوار وان لم يسميها وان جهله احرقها او كلفها لم يجر انتهي والله اعلم **وسئل**  
 عن رجل يشترى ويبيع اخيه نزار في حقله ثم عمل الى ما يتركه تحت ايديهم والرضاء  
 كان يقبضه بالشرا ما اشتراه عند اربابه بالشراء الصحيح فانه عليه بذلك الشراء  
 لينزع ما تحت يده به هل يشتري ما تحت يده ام لا **جواب** رضي الله تعالى عنه نزار  
 العدة وما تحت يده عذوك مرذوخا للامانة كما علم والله اعلم **وسئل** عن رجل باع  
 ع حقله ارضا لا يدرى فيها حقل اخيه واشتثنى الشقوق في وشيعة البيع حقل

هذا كتاب الحفظ  
من املاي للممدود

مختار من كتاب  
الشيخ محمد بن عبد الله



اللفظ على  
الكسبية  
من بيع ارضا  
من عني بالتصير

اخر  
من يشتري  
وشره مشتري

من يشتري  
المشتري

من يشتري  
من يشتري

من يشتري  
من يشتري

الاخت من عني تبين فخره هذا يضر عني تبين فخر المبيع ام لا وايضا  
من باع ارضا ثم بعد البيع اخرج عني عتق بتصير المبيع له وجبه واشترى له هذا على وجه  
البائع والمشتري ببيع يده المصير لهذا المبيع باعده هذا يصير بالتصير  
ام لا **باب** رضي الله عنه اذا علم فخر المبيع المستثنى من البيع جاز على المعرفة  
بجمل المتبايعين حتى ثبتت الجمل واذا لم يقع التصير عند عقد الفلاح فلا يضر  
فيه من الجمل الغني على الراجح المعقول به فلا اذا حصل البيع فيما فيه من الجمل فلا يضر  
ولا يضر ما مضى والله اعلم **وسيل** هذا المشتري فبقى وتلافى ما اشترى ام لا **باب**  
رضي الله عنه المشتري فبقى وتلافى ما اشترى من باعه وليس للبائع ان يبتاع من مده  
نسخ صكوك ذلك والله اعلم **وسيل** عن المشتري فبقى وتلافى ما اشترى من باعه  
ورثته على المشتري واذا علم الاقالة هذا المبيع على المشتري بقدر ماله ام لا **باب**  
رضي الله عنه الفول المشتري بميمنه ومحنة بشرائه وعنه التبايع فيه العلم يغلب  
العقل او به والله تعالى اعلم **وسيل** عن عتق دين ومدة وفلاح وارث الغريم مبالغ  
لوارثه اخرج دينه وارثه الدين لما على المدين الهالك هل ذلك جاز بصيغة  
واحدة ام لا **باب** رضي الله تعالى عنه المبيع المبيع في المدين المدين والمدين  
اذا اجمعت حلا او حرما بفتح الجميع وفي المدين وعنه حرمة ولو لم يفسد في  
اذا خلا على ذلك او احرهما والله تعالى اعلم **وسيل** عن رجل اشترى من ادا  
ملكه بالبيع الصحيح ثم اشتغل البائع الاقالة بشاهد واحد ثم رجع فيما نسب  
الله هذا البيع الموصوف ماله ام لا **باب** رضي الله تعالى عنه اذا رجع الشاهد  
عن الاقالة فرجوعه بطل ما رجع عنه فيبقى البيع على حاله وعلى الوجه المحل  
والله اعلم **وسيل** عن باع ملكا مشتركا **باب** رضي الله عنه جلا على البيع  
اربع حق البائع والاطاعة في موقوف على احدى من قوله وكتب امر **وسيل** كيف  
الحكم ببيع من اتي جبه القدر ومن يملكه ومن يملكه مع انه ترك استغلا  
له بالنيابة او الشراكة هل يبعه بغيره ام لا **باب** رضي الله تعالى عنه وجوب اجوبة  
المشتري عيسى من اخرج من ارضه بالقبض والغصب ونزل موضع اذ استغفل  
ارضه الله اخرج منه موضع مشكته ثم باعها بغيره ثم فاع على المشتري مده  
عنه بالغصب او لا فلا تعلم له البيع حيث تمكن من استغلال بده انتهى والله  
اعلم **وسيل** عن شراء نصف البقرة اذا بيعت ببيع البائع الوارث عشر على  
ذلك هذا المشتري حقه والقله ام لا **باب** رضي الله تعالى عنه بشرائه نصف  
البقرة مقبوض ثم اذا بيعت ببيع البائع الوارث عشر على ذلك فليس لمشتري النصف  
الا ثمنه فيرجع به على باعه والغلة للبائع التي بقيت البقرة بده ولا شيء

منها

منها المشتري اذا اخرج بالضم والله اعلم **وسيل** عن امرأه باعته  
لاخرى فله بيع ارض من متعلقا وجهه ولم تكن له ارضا هذا الصغار في حفاظته  
والا ان كثر الاولاد وفلا مراعى الشارية بين عتق انهم مبالغوا ولا يبيع عليهم  
كذلك فبقيل لهم رضية حيث لم ينفوا حبس بلوغهم والحال انه لم ينفوا عتق  
الاخراج عن بلوغهم فزعموا انهم سكتوا القول الثاني من لهم باعته عتق وصلا  
لوا كالتب البيع فلا يضرهم انها ما باعته عتق ابيع عليهم البيع او يملكون على  
ما ذكره ويتصلون بمبيعهم او كيف المحل فبعد ضايق الصدر باقوا من الاخراج  
لحرمة لا يبيع ما لله يبيع بغير النفع للمسلمين محبة الله حقا وعده فاعا والسامع  
عليه **باب** رضي الله تعالى عنه وعليه السامع محبة الله تعالى وبركاته  
وبعده ما لم يشره ببيع الحاض رده لكن جرى العمل بالان لا ليس بالمضاء التيسير  
والى المشتري اشارة المخرج بقوله لا حاض والى مخرج به العمل اشارة بقوله  
والمحل بالمضاء التيسير ام لا على الاول فواجب **وسيل** على التبايع جلا على ان يثبت مري  
الشراء البيع على التيم والحضنة والسداد اذ التمن وان رغبة عليه واخره  
به ماله وان لم يثبت له مال غير اوانه اقرني ببايع عليه من عقار يضر  
البلاذ باعرا جها **وسيل** ببلاد سوس اعلم من دار السكتي لا  
سكتي اهل الجبل فلا تعوث على التيم الا بالامر محقق وانما ما ينقل في سفوف  
حق من رشح وعلم ببيع ماله وسكت مده فحق العلم كما قال الشيخ ابو  
تعبيد بن لبان مستندة هذا الحكم انما هو ان العادة فاضية على من علم  
ببيع ملكه ومصيره الى حكم غيره واذا سكت عن الاعتراض فيه مع تمكنه في طلبه  
بل انه متسلم لمشتريه فلاذا ثبت في نزلة من النوازل تخلف هذا المسند وخرو  
جبه عن الغالب والمعتل وجبت بغيره من بيع عليه ملكه عليه على استغلافه  
حقه بغيره بميمنه انما ملكا سكونه تلك المدة رضي بما وقع انتهى والله  
اعلم **وسيل** عن نازلة رجل ذهب ببيع يبيع على وجه البيع لناحية سوف  
المشتري المعلق بوجدها فاشترى منه رجل ببيع محبة فلا يضر في الشوق المذكور  
ودعت معه لداره لغير التمن منه اي من المشتري فله وصلا ذلك فلا حله به  
تلك التمن بزعيمه ان يفرق التمن منه اي من المشتري فله وصلا ذلك فلا حله به  
رضي الله عنه ان اتيت المشتري ببيع يبيع ببيع البع من ارضه ام لا **باب**  
ببطلت ماله بدمه وجب الشرع على فاعده التبايع من ان البيعة على المري  
والبيمين على من انكر والله اعلم **وسيل** عن امرأه باعته ارضا وجها موصفا

تغوضوا

بيع الحاض

من يشتري



اللهم صل على  
الحبيب محمد  
صلى الله عليه وسلم

بيع الربيع  
والربيع مبيع

من يبيع أخوته

بيع أحد المتعاقبين  
لازم

بيع الربيع  
وهو أولاد

من ملك أبيه المتي ولم تغمر حتى مات الأب وبارفها الزوج ما الواجب عليه  
في ذلك هل الثمن أو المثلون **قوله** رضي الله عنه أن ثبت البيع كما يبيع  
ويعتق مملوك من الزوجة والله أعلم **قوله** رضي الله عنه أن ثبت البيع كما يبيع  
المدين رب الدين أن يوجله الذي يبيعه من الذي كان له عليه ففعل رب الدين  
إلا على الربيع حتى يبيع له ملكه ففعل وأغلبه هذا الذي يبيع حبيبي أو مبيع  
**قوله** رضي الله عنه أن ثبت أخذ الدين ففعل وأغلبه حتى يبيع له مبيع غير الزرع  
أخذ التاجيل أخذ ماله أو يبيع غرضه فلا في العتق وإن وعد بقتل أو  
سأل تدخير كل لبيع المولى المالك الذي قال وأجل يبيع غرضه إن أعطى  
جملة المالك إلى والده أعلم **قوله** رضي الله عنه أن يبيع مملوك من أخوته  
يؤتى من أجله على المالك بالبيع ولم يشك من أخيه ولا للمبتاع الذي مضى ثلاث  
سنين بعد ذلك وأجره تطالب أخاه عفاها من جميع ماله فلا لها الحق  
متأخر حيث كان جرحعت المشتري ففعل لها حلف فأتى حيث علمت بالبيع  
وسكنت ما الحكم في ذلك **قوله** رضي الله عنه أن يبيع مملوك من أخوته  
لست المنة وعلمت بالبيع أن يبيع المبيع علمت لكن حصل العلم بل مستند  
هذا الحكم المملوك أو العتق فلا ضية على من علم يبيع مملوكه ومصير إلى حكمي  
غيره وأمسك عن الاعتراض فيه بل أنه منسحب لمشتريه فلا ثابت به نازلة من  
لنوازلة غلبت هذا المستند وخبره عن الغالب والمعتد وجب بقاء من يبيع  
عليه ملكه على استخفافه فقد بعد يمينه أنه ماسك وأخذ من سكوته تلك المدة  
رضي الله عنه **قوله** رضي الله عنه أن يبيع مملوك من أخوته  
مشتريه يبيع البائع وأخوته وهم متبا وضرة في جميع شئونهم وبيع الأخ الكيس  
تلك الزانية هذا البيع لازم للأخوين **قوله** رضي الله عنه أن يبيع  
المباوضة يبيع آخرهم لازم للجميع أن ثبت كما يبيع وكتب أحمد في  
الرجل مملوك لأولاده خمس لكل واحد منهم ولد خمس بينهم فباع أرثه من  
أبيه وفاع أولاده على المشتري بأربعة أخماسهم فيما يبيع بعد الأب مفر أنه لم  
يبيع إلا خمسة مفر والمشتري يبيع شرا الجميع هل يبيع الأب عليهم ولا يبيع  
الأم وأولادها **قوله** رضي الله عنه أن يبيع مملوك من أخوته  
مملوك لم يكن لأولاده حصة الأب ولا كلن وكذا علمه فباع بعد العتق له قبل  
عليهم بها أو بعد عليهم ولم يبي شرا أو حوزة ففعل الخليل يبيع فيها وأجازته  
وأخذ الثمن وإن يبيع بعد عليهم ونبي يبيع العتق المبيع على المشهور ثم هذا الثمن  
للمتوفى لهم وهو أرجح وأولوا هب خلافه وإن كانت الطبة مملوك يبيعه

اعتصار

اعتصار فلا بد من لفظه على المشهور في بيعه بل يبيع نفسه ليقول اعتصارا  
أن يبيعه عنه يبيعه أو فله أن يبيعه اعتصارا والله تعالى أعلم **قوله** رضي الله عنه  
بأن يبيع غرضه يبيع له المثل أو يبيع البائع الأول الثمن عنه الأخ منه ثم  
فباع ماله وأدعى فيه العتق هذا يبيع الثمن فيرجع للمصلح أو حتى يبيع عليه  
بالشتر **قوله** رضي الله عنه أن يبيع مملوك من أخوته ففعل وأغلبه حتى يبيع له  
تطويل لم يبيع في دفع الثمن حتى يبيعه وألا خلاف فلا في العتق اللامع  
**قوله** رضي الله عنه أن يبيع مملوك من أخوته ففعل وأغلبه حتى يبيع له  
أو لا خلاف انتهى والله أعلم **قوله** رضي الله عنه أن يبيع مملوك من أخوته  
مشتريه يبيع البائع وأخوته وهم متبا وضرة في جميع شئونهم وبيع الأخ الكيس  
تلك الزانية هذا البيع لازم للأخوين **قوله** رضي الله عنه أن يبيع  
المباوضة يبيع آخرهم لازم للجميع أن ثبت كما يبيع وكتب أحمد في  
الرجل مملوك لأولاده خمس لكل واحد منهم ولد خمس بينهم فباع أرثه من  
أبيه وفاع أولاده على المشتري بأربعة أخماسهم فيما يبيع بعد الأب مفر أنه لم  
يبيع إلا خمسة مفر والمشتري يبيع شرا الجميع هل يبيع الأب عليهم ولا يبيع  
الأم وأولادها **قوله** رضي الله عنه أن يبيع مملوك من أخوته  
مملوك لم يكن لأولاده حصة الأب ولا كلن وكذا علمه فباع بعد العتق له قبل  
عليهم بها أو بعد عليهم ولم يبي شرا أو حوزة ففعل الخليل يبيع فيها وأجازته  
وأخذ الثمن وإن يبيع بعد عليهم ونبي يبيع العتق المبيع على المشهور ثم هذا الثمن  
للمتوفى لهم وهو أرجح وأولوا هب خلافه وإن كانت الطبة مملوك يبيعه

من يبيع أخوته

من يبيع أخوته

من يبيع أخوته

من يبيع أخوته

من يبيع أخوته















اشترى ملكا واسعا لحدوده الاربعه وبغرد ذلك اشترى بعض قرته المشتري شيئا  
 يسيرا الممدود هذا يشهد ذلك فتنظر في البلده منه او ما احب لنا سيم والى الذي عند  
 الميه **قال** رضي الله عنه لم يذهب في وجهه سقوط الحجة في غير المشتري فليكن الغياع  
 فيه بشي من الاول والله اعلم **وسئل** ونصه المحرقة على الصلاة والسلام على اكرم  
 عباده وبغرد هذا السؤال توفقه لعدن السيلده وفي السعدده سينا اب العبد اس  
 جعل الله برونه من الاول وقد **قال** امره جهرت من دار ابيها ثم مات وو  
 رثته وبعثت جملتها وفاق اخوانه في بيعه ونصره بعض الطلبة فاجتهدت  
 في بيعه خصوصه والمشهور في بيعه وبان خطها رهن فيما جهرت به والرقص منو  
 فعد على رهنه فعد تارة مبعوضه وتارة محجلا فضعف دهنه على رهنه  
 البيوع ولزومه ولم اذكر حقيقة الامر **وسئل** رضي الله عنه وعنه ليعلم العبد ان  
 صلى الله على سيدنا محمد وآله وعليه السلام سينا الشرح بوجده الله تعالى وبركاته وبغرد جمل  
 صمم عليه في حق واجه وليس عليه الا ذلك **قال** **في هذا الخبر دليل**  
 في بيعه ان تعنت كل من التمس على الاجرة الحسنة في بيعه بالخير اقل ان  
 تغور في جهل وانما ان تلاحظ ان تلاحظ به فليكن ان تلاحظ او تترك  
 واذ استفتت وبعثت ان تلاحظ انك دليل على اختيار الارث ولم يبق له الا ان تلاحظ  
 سينا في جهل على هذا عمل الفضل وعرفته الخاصة والعامة وهو يبين ان الجهل  
 ردي في عيشه ويجوز الدخول في بيع المريت من البيوع وليس من بيع ما فيه خصوصية  
 كما يبيع الموقوف من الشئ الفلاني عبادا وهو محدد الدعوة غير ما يبيع الجلب  
 الاملا من التصرف في املاكهم وليس بغيره البيوع ولو كانت شبهة او الخصوم  
 فيه فليكن لكان البيوع غررا **قال** واما دعوى ان خطها رهن في الجهل فغير صحيح  
 فليس الا الدخول على المحاسنة كما تقرر والله اعلم **وسئل** عنه بده جميع ماله  
 حيث كان على الاخلاق فيمن ذلك الموضع العبداني والعبداني ولم يبق بعد وغير  
 ماله من الامكان ثم طعن ماله في ان لم ينص عليه هل يدخل او لا يدخل وكيف ان  
 قال او لا يحسن ماله في اعلا بان فصل الاماكن اعلا الضك واجتهد في اعلا بان  
 فلا وغير ماله من اصناف ماله هل يدخل ايضا غير ماله اعلا ام لا هل لا يكون  
 ذلك جهلا منها او من احدها فكيف يصح ان يكون ذلك منها او يحتمل على غير  
 الجهل **قال** رضي الله عنه بان المسئلة الاولى ذات خلاف وقال الامام  
 ابن مازن في العتوق الوارد في مثل هذا لا يتعدى السبب الوارد عليه كما اجبت به  
 الفلاني ابن الجراح قال الوتشر سني وهو الحق والتحقيق الذي لا حجة فيه واما  
 لانه هو التحقق وغير محتمل فالبعثهم وهذا الخلاف اذا لم ينص على التعميم  
 فان نص عليه كفوله ان او غير ذلك فيستحق جيبيل على التعميم وبه تقطع

والبشر  
 في الاذهل  
 في بيعه  
 في الجهل  
 في رهنه

اذا وقع في العقد  
 فهو وخصوه

المسئلة

المسئلة الاخيرة والله تعالى اعلم والاصل في الجهل حتى ثبت لا العقد والاصل  
**وسئل** عنه بده في بشرط الجهل ثم طعن عليه هل له ان يرد هذا البيع ام لا **قال**  
 رضي الله عنه بشرط الجهل مفسوخ فترد ماله فقلت بمحوت العبد فقلت  
 في القيمة حين العقد والله اعلم **وسئل** اليه عن رجل اشترى من رجل املا من الجهل  
 رهنه وجب ذلك الملاحم بغيره على المشتري **قال** جلت رضي الله عنه للكلين من الميه بقا  
 نصه وعليه السلام ورهنه بقده بلغته عفو على شلار رهنه فقلت من الخير فقلت  
 ان اصله في ذلك عجز الضمان من المشتري فليكن عليه هلاكه وفود المشتري  
 فله على من رهنه الدوايت كذا لك ليس يتعدى واجتابة من المشتري فليكون عليه  
 لك عليه ضمانها والمحكم الذي يلحق بضمانه على اوجور والله النص الذي يفلح من  
 المحقق وهو وان اتلقها ضمت الثمن فليس في ذلك رهنه وان شرد المحقق اذا تلقى  
 المشتري بجلته في بيعه بذلك رضي الله عنه فليكن عليه ضمانه فلهذا المشتري  
 على تقدر يربونه فليس في ذلك رهنه على الرهن فليكون عليه المشتري شيئا  
 يبيع الضمان على البايح كماله **قال** رضي الله عنه فليكن عليه ضمانه فلهذا المشتري  
 مريضه وطعن في حقها فليكن عليه ضمانه فليكن عليه ضمانه فلهذا المشتري  
 بالبيع الفلاني ومشتت بغيره البيوع في اربعة ايام او خمسة وماتت هل يبيع  
 او يكون مثله وصية في المرض فتصح من ثلثه **وسئل** رضي الله عنه ان لم تكن  
 العمليات في بيعه فلهذا ضمانه وان كانت فيه جهل فليكن عليه ضمانه والله تعالى اعلم  
**قال** فلهذا انك بغير بضك وفيه ما نصه نص المورثين ان المتبايعين على نحو  
 على الجهل بغيره البيوع ولو سكت شلار هذه الرهنه على ذي فليكن عليه ضمانه  
 وغاية ما يجب على المتبايعين فليكن عليه ضمانه فليكن عليه ضمانه فلهذا المشتري  
 عنه المحرقة **قال** علي حاتم انه اكتب ما طعن في له او علمه في المكتوب اعلا فلتا  
 مثله بوجده في بقدر على الضمان لم فيه من الخن والتلف في فليكن عليه ضمانه  
 نص يرفع بالورود وتلك مثله والمتبايعان بالبلد بالبلد وانما المظهر  
 باريح لا متبايع وقوله على الجهل خطه ومنافق لقوله ماله في الجهل فليكن  
 بهذا انه غير صحيح ثم تمسوا ان خبر يرفع بالار في كيف يجب له في مثل  
 هذا لقول الامام فلهذا ما كتبت هذا قبل ان يراه في المنقول منه على هذه الصورة فليكن  
 وكتب اجرا في المحرقة ماله في البقية الثلاث ماله في هذا الفلاني من الخن والتلف  
 فيض فلهذا اراهم من محم **وسئل** عنه بده الرضا غير مبنية بدار فليكن كل  
 واحده ماله في عتوق اعوام فليكن ارا احرطها الرجوع عن ذلك فليكن له ذلك  
 ارا **قال** رضي الله عنه المعلاوضة في الاصول جله في فلهذا ابيع بعضه

البيع على شرط

من عليه الضمان  
 من الخيل

امره بده في بيعه

الجواب  
 الخن في الضمان  
 والتلف في

المعاوضة  
 في الاصول



الدهم صلا على  
الحبيب

يقضي فتح الك وجلة انواع البيع ويحل في ان وقع كما يقع فلا في القصة  
**عقد البيع بالتقريع** وجلة **الاصول والاعمال** وان في تمامه حيله  
وبشر وجه والله اعلم **وسيل** عن رجل بلغ نصف داره في بيعه  
المشغل ثم مات بعد عقد البيع وقبل كتابة الصك للمشتري فماتت الورثة  
البارع ليكنبوه فكتبته زوجته عنها وعن اولادها منه الصغار والبالغ  
منهم على نفسه بذكر الثمن ثم بعد عام بكثرت اذ عثر العيش وارادوا الرجوع عن  
ذلك هل تستمع دعواهم مع استئذان المشتري اكثر من ثمانية اعوام مع بشر  
بما تعلم ام لا **قيل** رضي الله عنه ان كانت اذن المذكورة للبارع المدة كور  
ثبت انه باع في حيله في ذلك لانه لا تستمع الدعوى بالعيش على المشهور وانما  
على الشاذ من القيل على ان لا يرد العمل عنه الذي ليس قبله من احوال  
ذلك راجع في شروخ القصة وان لم يثبت بيع المدة كور وانما باع المدة كور  
فلا يصح البيع في حقه ولا جاز الا بالثبات الشرط الذي يباع به عقارهم والله  
اعلم **وسيل** عن ثرك اولادك وباع الكبير منهم ملكا ابصر ثم مات الصغير في  
رثته اذ هو من البارع هل له الشفعة فيما باعه من حقه **قيل** لا  
رضي الله عنه اقلان باع على اخويه المدة كورين بالموجب الشرع على جلا مغلدا وان  
تعدى بالبيع ففقد الشفعة الحظا ولو كان له حصه في دار جلا في جميعها  
ثم ورث حصه غيره التي تعدى عليها فله نفذ البيع فيها ثم اخذ حصته بال  
شفعة واذا قلنا له نفذ ما باعه اذا ورثه فلا دامت موزونة وسكت بغير  
مؤنه ولم ينفذ البيع لم يكن له نفذه بغير ذلك ولا شك انه اذا سكت عما  
بطل حقه وان كان له اقل من ذلك فلا طلاق له ايضا بالطلاق والظاهر انه لا يغير  
بالجمل انتهي والله اعلم **وسيل** فاجاب رضي الله تعالى عنه عن دا في بيان  
سبل الشفع ابن هلال عمن سلف ثم اراد ما سلبه فوجه المتعلق لم يكن عنده  
ذلك قبل عد بغير من عده في ذلك ثم قل عام فقال له ردة في مثل في وخذ سلفك  
وانت غصبت في البيع **قيل** بقوله ان كان للامير حقه وصفت فعد ثم  
ابيع بينهم ومضى واسبل لنقضه ودعوى البارع الغصبت لا تستمع والشفعة  
التيها ان الاصل الطوعية فلو اراد بالانصب الفحق والغلبة والامانة اراد  
بذلك كونه المصلحة التي عليه في الافتخار حتى باعه وهو لا يحب ذلك بقلبه  
ولو امكنه ان لا يبيع لم يبعه فلا يلتفت الى ذلك انتهي ويعقد بالمعنى  
والله اعلم احوال **وسيل** عن اسقف النخاع والاعتراف بطيرة ليس كانه اكل  
عتمه باربعة مثاقيل وقلع رجل ونجعل بافتضاه له عنه ذلك الثمن

من عقد البيع  
ثم مات قبل كتابته

من عقد البيع  
ثم مات قبل كتابته

من اشترى من المورث  
ملاذ عليه

انه

لانه عده له في حيله ووضع المتعبد المذكور في غفركه بالشيا برقة  
حتى يقتضيه له ووضع الحاي المذكور في ذلك الثمن في البيع المذكور في ذلك  
كور على التنيلا وسيله كذا ذلك وكل ما في مجلس واجل هل رفعة الاسفل  
اشترى الصحة على الوجه الموضوع **قيل** لا **قيل** لا رضي الله عنه ان وقعت عقد  
في ربيع النخاع او لا يفتضها على الحلول او الى اجل معلوم ثم عقد الثانية فلا أولى  
بافية على حقتها لا يوتر فيها فستاد الثانية بطلان وان وقعت الاولى على  
تصير الثمن فيما في على الوجه الموضوع فهذا ما سئل عنه في مستقصر الشهود  
فله ان يشتري او يغير اشتريه من جلا في القول لم يرض الصحة كما علم ولو حصل مجلس  
جيد وثيقية واحدة فلا يعتبر بالشفعة والصفحة لا الوثيقية والمجلس والله تعالى  
اعلم **وسيل** عن رجل اشترى ملكا من امرأه صغير له في ديون لها على الطالك  
عنها وصح التصيير المذكور هل يبيع البيع الستة عليها ولو صح التصيير  
ام لا **قيل** لا رضي الله عنه ان غصبت بالتصيير فوجه على وجه منطقي عنه  
كالبائع العاقل موقعا علم انه يبيع الثمن الصحيح ان لم تقصد الاجلته وان غصبت  
غيره فبيته والله اعلم **وسيل** عن رجل سكب زوجته ببلاد ذرعة وكان له  
ملاذ وديار بذرعة وله ملاذ في باقران ثم فزع ببلدة اقران وبلغ ملكه الف  
باقران واخى في فزع بذرعة بثمانية وعلمت به زوجته المذكورة ولم تشر له ذلك  
ولا تخرج عليه فبلان ديونهم ثم اشترى عقارا في بذرعة بغير الثمن المذكور  
واكل جلد هو موزع زوجته ثم فدت الى وجه بلاد اقران بغير ما مضى على البيع  
المذكور ثلثة اعوام فقامت في ديونها على المشتري المذكور اذ كانت تقضي من البيع  
وملك دا في بذرعة عند زوجها التي عليه ديونهم في سبع غرة في ديونها وازيد منه  
هل هذا القيل بذكر الك على المشتري ام لا **قيل** لا رضي الله تعالى عنه ان ثبت البيع  
بشر وجه فله عاملا ملاذ في وجه المذكورة فيه والله تعالى اعلم **وسيل**  
ايضا محس وهدت اولادك جزأ شرا بغير ثمن بغير ثمنه عن نفسه وعثر اولاد  
الصغار وهدت في حقه هل يبيع ذلك البيع ام لا **قيل** لا رضي الله تعالى عنه  
يباع الاب الا شبع على اولادك في حقه عاملا ملاذ في وجه المذكورة في ثمنه فلا  
فه والله اعلم **وسيل** عن رجل له على دا في سنة مثاقيل ثم اشترى ربيع في مكة  
عنده مدينه بثلث الستة المثاقيل وبقيت المكة عند ربيعها التي هو المدينه  
مكة ثم اشترى عنده ايضا ذلك الربيع بستة عشر مثاقيل على اجل عام كامل  
فهل يصح ذلك عاملا ملاذ في او مفسوخ حيث كان دينه في دين من غير قبض

ربيع النخاع

من عات زوجته  
بيعه ماله ولم يفرغ

من اشترى من مدينه  
فقد ثمنه ثم اشترى  
ذلك لا اجل قبل القبة











وان كره الزوج ما لم  
يكن له بيع ما له

من ضرب الركن  
بشبهة قبل اخذ  
والمتحقق ان لا يجمع

حسن اذ عسى ان السراف  
اخزوا عفودة عيب

بيع اخوها بدمية ايها المشتاع بقتة ويمن اخيه المذكورة ببيع بيت وبيع  
وتنظر فيه اذا ختم لم تتعلم ولم تبرح على من ابتاع من اخيه المذكور للمدة واختتم  
من جهة الاخر الوان بعد موت الاخر ارادت الفيلاع لم يضره من متخلف موثرها هل  
لهذا الفيلاع بما لها ام لا وهل تكون لها الموضوع على الضمة المذكورة بضرها او بضر  
فلا هيست استخيت مما ذكرنا اجب لنا سيم لان مسئلة الاخوات عمت بها الملوي  
**باب** رضي الله عنه ان كانت العدة هناك ان الاخوات ان طلبن حقوقهن  
في المشتري ففعلن اهلن ويجعلنهن ويجعلنهن ويجعلنهن ويجعلنهن ويجعلنهن  
لذلك فعلن كل المعهورات فعلن الفيلاع متى زال ذلك وان كانت العدة ان يفسن  
على المشتري ولا يستخر عنه فانه بعد سكونها رضي ان لم يمنع مانع والله اعلم  
**مسألة** عن امرأة باعت حظها ملك بكر من النمل ولم يذكي شاة هذا العقد فبق  
النمل واعمره المتباع مدة ثم قسم الفيلاع الملك الذي فيه الحظ القبيح وبين بين  
للبايع المذكورة حظها بحضور وكيلها ثم باعت ثاينها في الحظ الذي  
باعت به الاول وقبضت ثمنه منه وعمره مدة طويلة ثم فلع المتباع الاول على  
الثاني في البيع الذي اعتماره هل له الفيلاع والحالة هكذا ام لا والمركب حاضر في التل  
حين القسم والبيع الثاني **باب** رضي الله عنه ان سكت مركب الشبق بلاء  
غير فلا فيلوع له فقال له البعيد من اخوت ب ماله ببيع او هبة او صرفة او غير ذلك  
من جميع الاحداث فلا تركها حتى يمل ذلك قبل اقله ولا يجزى الا فيما بيع من ذلك  
والا ثمنه انتهى المراكمة والله اعلم **وسيل** عن رجل اشترى رمانة وكانت عند  
ثمة عشرة اشهي او اقل ثم بعد ذلك قال المشتري للبائع ارد ثمنه وافضل رمانة  
هل له ذلك ام لا **باب** رضي الله عنه ومن المعيل **وسيل** البور كات البلاء  
روني عن مبتاع نصف رمانة بشرط تحمل ثمنها وموت من لا تنجدة مدة ثم كتمت  
ولم يمت المتباع بركم بها فلان جسد ماليل منه على الاخر **باب** ان كان المشتري اصيل  
البيع فهو بلائد ويرجع بكيفية ما علمه وفيه خد منة **باب** البور الحسن علم  
بالقيمة والكيل منه في الرجوع على صاحبه بعد ان انتهي من نوازل البيوع **وسيل**  
عن الاخوين باع احدهما ملكا مشتركا بينهما والاخر بقى والمشتري ضرب الك  
هذا الك ملائق لهما معا او البائع بفق ولك الاخر **باب** رضي الله عنه ان علم  
المشتري بكونه غير البائع وعمره بلاء شعبة فليس له ان يبيع الا بقيمة عليه منقوضا  
كل الغلاب والله اعلم **مسألة** ثلثة اشرا ارض بعضها حبش الجوز فلهذا  
دخل المتبايعان او اخرجه على ذلك يجمع الصبعة خلا لا واما مع علمه او اقره  
كما تفتح ولا شعبة في البلاء سركا على المشتري انتهى والله اعلم **مسألة** ثلثة اشرا

مسئلة  
ارخوات يبيع منهن

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء والطلاب  
والله اعلم بالصواب

مفتوحه

۱۰۰

شتر اراضی حضرت  
خجست معین











الحقير على  
الحبيب محمد

في الغفوة الصفة والزوج حتى ثبت خلاف ذلك والله اعلم **وسئل** اذا خرج بيع  
التفديم على واثق هل عليه ان يخرج تفديما ام لا **جواب** رضي الله عنه لا يخرج  
اثبت التفديم بشرط واحد والله اعلم **وسئل** ما جواب **جواب** رضي الله عنه بما نصه  
لا خفاء ان النسالة والضعة لا يواخذون بطلب الشراء فمن ليس الملك له من  
الضامة بل يتفنى حق الضعة كما كان والظاهر ان حق ان يحمل عليه فمن شهد الله  
لشهره ان يخرجه وسقوطه لا عيب بطلب الشراء منه ضامه للضامة منه ان ثبت عليه  
استمراره في نفسه والخوف منه حتى قبل ما قبله لاجل الخوف من نفسه ومن سقطته و  
بها كماله وواجب والله اعلم **وسئل** عن باع ملكا ولم يعلم بعد ذلك فيه بل  
خلقه شركا او با ببيع باع له ما عني حصول القسمة بينهما وبطلان الحبس  
في بقاءه هل يبيع ذلك البيع او لا **جواب** رضي الله عنه من شروى حصة البيع الم  
قبة بعد البيع فان ثبت الجاهل به فهو مفسوخ وكذا الذي يبيع بظهور حبس  
بغضه ان دخل المتبايعان عليه واحدهما لما علم في قوله وعده في ماله ولو لم يضمنه  
والله اعلم **وسئل** عن العقد المتضمن في الباع من المتبايع كذا في بطلان  
عقابه فانخرط اليك وقال ملا دعوت لك في هذا فله وانما صار اليك ذلك بغير  
هذا بضره ذلك وبعد ذلك زور اياه **جواب** رضي الله عنه اما المفسر المذكور  
فلا بد في قبضه به ان كان مكلبا بلا حجي والله اعلم **وسئل** عن ابتداء ارضه اخذ  
دكا الاربع وقال الموثق مع طابعتك من الشجار الزبنيون والي ملان وغير ذلك ومع  
ملايه التي تشفي به صبيك وشلة بخرامه ولم يعش قدر الماء هل يصح  
البيع المذكور او يفسر الجاهل بغير المتضمن في قوله وغير ذلك وعده تعين  
قدر الماء **جواب** رضي الله عنه قال الشيخ ابن سلعون قوله بشرطه المعتبر لله  
مستغيبه ان كان الماء قليلا يورثه ذواك ايلع معلومات فلا بطلان في ذلك  
ان كان كثيرا فيمكن فيه كما تقدم قال ابو حنيفة ان الباع من باع جنلا او  
جدا انما مع ما يشفيه من ملايه ولم يسم نفعه ولا ثقله ولا ربحه في البيع جلا او  
شربة من ماء الباع على مقدار ارضه على ما جرت به العادة في سقي ارضه وقال  
ابو الحسن الفايهون من باع جنلا وشربة ولم يدر كثره ولم يسمه من ساعيات  
اليل والنهار جلا ببيع جلا بزر ولد شربة على ما عرف من عادة الناس ان تصح  
في نوازل ابن عمر ان المذكر ونقل نوازل البيوع في المعيار عن ابن عمر عن ابي  
حنيفة وشربة ولم يسم ما يشرب به من ساعيات اليل والنهار جلا ببيع جلا بزر  
ولد شربة على ما عرف في ذلك وكذا ان لو ابتاعه وسقط شربة وان ابتاعه  
على ان له كل يوم او زمان ما يحتاج اليه من الماء او ما يشفيه من نصيب الباع من  
الماء لم يخر البيع حتى يستوي شيئا معلوما انتهى **وسئل** عن رسم من حلف بخلاف

قوله بالبحر

اذا طهر الحبس  
في البيع

من ابتاع ارضه  
مع ملايه ولم يسم

امران

امران في السواد ستة منه **سئل** عن رجل باع غنلا وله شربة بماء ولم يشي ما هو  
من ذلك الماء اسد منه او ضمنه او رقة قال ملازي الا ان يفسخ ولا يرى هذا  
غير جلا بل ان ابن ابي ربيعة قوله ولم يشي ما هو بنية في على انه علم ما هو بنية في ذلك  
عن المشتري ولم يعلم به فلا شربة على جهلي واذا كان الامر على هذا فليس يبيع  
جلا سوا ان البيع الما يكون جلا سوا اذا جهل المتبايعان جميعا اما اذا علم  
احدهما وجهل الاخر فالحكم فيه ان يكون الذي جهل به جلا اذا علم بين ان يتسك  
بالبيع او رقة **جواب** ملازي الا ان يفسخ ولا يرى هذا غير جلا بنية  
اذا لم يرض المشتري بعد ما علم ما للخل من الماء ثم ارجل بغير وجه تقرر  
في المسئلة في مواضع من البيعة الما اصل يشترط في حصة البيع ان يدرخل المتبايعان  
يقان على معرفة قدر البيع وتكفي العادة في ذلك وعليها يحكم لان حتى ثبت  
الجاهل قبل ثبت جعلها مقابله فثبت البيع وان ثبت الجاهل به من احد هما ففيه  
مكرانك على كماله المرونة خصوصا على اختصاره في سعيه خلافا لمختار ابن ابي ربيعة  
بانه يفسخ حينئذ ما هو عيب يوجب خيار الجاهل ولم يدر كثره في ذلك خلافا  
ومن الجاهل به كون الماء يزرجه وبيع وحصل من التلويح تحت ايد خذ الضم  
ولا يخفى ان هذا الكلد في ماء منتهك واما ملا يملك كمن لا شربة من ساقية  
او واد جهل الما يخر له البيع انما يشرح التحفة والمعيار والله اعلم **وسئل**  
عن يتيمة كانت تحت يد جدها ثم باع الحجة فبدا فيه حطها وتوقى الحجة  
وتزوجت وتكثرت من سنة الجماعة الى ان هل تسمع دعواه او لا **جواب**  
ومن المعيار **وسئل** العقيم سمي ابو عبد الله الزواوي عن بيع الصغار عن التصد  
يقا الكيل في جلاب لا يجوز بيعه على التصديق بالنسبة جلا وقع وفات مضى  
بالمش من اوائل البيوع م شربة سلع وبيع مبيع وجمع في غير شربة  
لا يمتنع على المعتق والله اعلم **وسئل** عن نذلة رجل اشترى فدا انك من حداد  
وعمره اربع سنين فاستخفه بغير النذلة بسبق شرائع شرابه والباع  
له فخرج المشتري الامر على الحداد الباع له فقال له ان لم يكن عنك ما قولك له  
وفيه ان الملك له لم فلا شربة المشتري المذكور منه فحاز ما اشترى حتى ملك  
الحداد وفعلا او اذ في ذلك بعد ان ولاء المشتري لغيره ففعل صاحب المولى  
له مد عين بالصفحة عند الاختلاف ما ابيهم الحداد المذكور فقال له المولى  
له ان ابرأت لكم ملك ابيكم يعني ان هذا البعد ان ليس منه وانما هو المستحق  
منه فحاز الغلام عليه ان يرد شرائع ابيهم له فبركه لهم وفعلا النذلة البعد ان  
المذكور على 1133 وسكنوا العلاء **جواب** ففعلوا ما وكلوا وكيله الخاص  
عنهم فبدا في يد براء المولى له ملك ابيهم ما يلي في العزاء المذكور على الوجه

الجاهل من احد المتبايعين  
يجوز بوجوب الخيار

جمع التلويح والشر  
من غير شرط لا يمتنع

فعل المولى  
بالصفحة في



اللعن على  
الحبيب محمد

الموضوع أو لا وقد تراءى في حقك في سفلاد محتج على حكمه في العلم لا  
رضوا الله عنه وبغيره لا يحكم للموتى بل لا حكم له ولا عقد له ولا  
بر أو حكم له إلا ما وافق جلايوه في ما وافق فيه الصلابة بين السوء المستن  
فمن استغفر يستغفر الله له في الدنيا والآخرة ولا يثبت له من الموتى كونه العبدان  
ليس للمعاد موكدة لغصده بالآباء ما ثبتت ملكيته للمعاد وقد قال الشيخ  
ابن علقمة كل من ادعى في اقراره وجهه لا يثبت له اقراره صدق في تفسيره ان  
وجازة الموتى على عين المعاد في اقراره ان سكنوا بلا غير نطق جنتهم  
قال الشيخ ابو الحسن الصغير الحلي في التمهيد في نقل الملك من ادم الى  
نوح في حكمه بطلان ما كان واجد كذا في حكم بها بلغة من سكنوا وارث ومو  
رث في جنتهم وكذا في سكنوا الجحيم بعد خروجهم من الولاية فيجمع الى سكنوا  
ت وليه قبل خروجهم منها في سكنوا الاب بلا غير امة الحلي في ما يليق بغير  
من اخرج من ادم في ما يليق بغيرهم كذا في بقدر شرطه على ان رقبته  
من اخرج من العبدان المذكورين في اجماعهم فيه ولا سيما في تخمينهم  
من الغياع فيه بعد كذا في اجماعهم اذ المتراذب في رفع النزاع في السفلاد المطالبة كذا  
قال في المواهب والاشك ان المطالبة في السفلاد انتطلي فيمواخذ المذ  
كورون كذا في عقد كذا في هذا وانما النزاع في الوالجات لا يخرج في هذا لتوسيل  
لكل علمان في حق من علم واحد كذا في المشت والاعلم **وسئل** عن اشتري جمل  
على ان يولد له ثم تبين انه قد ولد عند البائع قبل وفوق البيع بلا علم احده  
انه طهر الوالد هذا الولد لاحقا لابه او لا **جواب** رضي الله تعالى عنه انه يجوز  
شراؤه لاجل حاجته بعد التشفيع عن طهر الخمر وتعلم ولا يجوز شراؤه من غير كشف  
عليه اذ من شرط صحة البيع العلم به في البيع وان جهل به فهو معسوخ والله اعلم  
**وسئل** ورثة البائع ان يبيع في حق عفو فيها منفعة المشت وكذا في اقرار البائع  
في بيع البائع اخذ بمقتضاها وكتب **وسئل** عن رجل كان له ملك وعندك شر  
كلوه ثم انه اشترى عند بعضه فطهره ثم اراد البائع ان يبيع له  
الذخول معه فيما اشترى عندك شره مع انه جازت له الشفعة هل كذا  
لك ام لا **جواب** رضي الله تعالى عنه ان سقطت الشفعة فلا دخول لمن ذكر  
في الخطوط التي للبائع في هذا المشترا هذا المشترا المذكور فيختص بها والله تعالى اعلم  
**وسئل** في جازات في المشترا في حجة كذا في بيع مستمر على مشترا في اقراره من  
ادعى عليه في الشيا من بعض البائع بعين لهوان كذا في المشترا في الصحيح قال في الحق  
وخروج من يدك في حق من يبيع لهوان كذا في المشترا في الصحيح وعقد  
بها طوعا بعد المشترا جازا في بطلانها وان وجب بمقتضى على المشترا عليه **وسئل**

يبيع امرأته

الولادة

شراء بعض الشر

يبيع امرأته

الشيء

الشيخ سبيع عيسى عن رجل ابتاع من داخ بلدة ثم بعث البائع رجلا للمبتاع على  
ان يبع له بقلبه في ذلك ورغبته حتى قال له المبتاع ان تلبس بالثمن بل ان اقبلت  
فترأى ثم يلبس به بالثمن حتى يلع مالك البلدة وغيره فلع عليه المبتاع الاول فقال  
له انك اقلته هل تصح هذا الاقله ام لا **جواب** بان ذلك وعقد بالاقله لا  
ليست بالاقله فطهر وعلى ان هذا الاقله فطهر فليتم به بالتقويت والله اعلم  
وبعز به المحتج وكذا في مثله في حق ما في الذمة في موتى ولو معينه تدا في قبضه  
كغالب ايعاد اكله او غير بيع العقار من اربعة اوجز اقله على المعتمد والمعتبر  
القبض المسمى في جميع المصير قال في المرونة وان بعث من رجل بقلبه لك عليه  
من مريض بلا توجوه بتمينه وان تدا في ذلك او بعثه حتى يبارك في جز ونرد ما قبضت  
وبقي الطعاع على حاله ولا يجوز من ذلك حصص النفقة الا ان يفرق او يترك  
مثل ان تذهب معه الى الشوق او البيت فينفذ لك **ام** السخمة بالذمة  
من وجه الرئس بالذمة من ترك ذيوه على رجل لم يزل للورثة ان يفسموا الرجال و  
انما يجوز ان يفسموا على رجل في الخلاف الذي في المطالبة من منتها في  
تصليح البرزلى والعيار وغيرهما في نفعه طول ما تسعد البطلانة في خطه  
ضمان ما فيه حق توفية فيلحقه من يارعه ويتم باستغفار ما كمل وعاد متباعدة  
كما قال ابن عرفة في المحتج وضمة ببيع مطيلة لغيره بقليل في هذا الاستهلاك  
اجنبى صيرة من طلع ببعث على كليل فله عرفت مكيلته في مثله وان جعلت  
في غيبته يوم التلوي ثم اذا غرم القيمة للبائع اشترى ما يبيع في قدر خمر ما يبيع  
من الصيغان قبل ان يضل من القيمة كحصول رخص في البائع وان نقص ما اشترى  
بالقيمة عن قدر خمر ما بهل من الصيغان كحصول غلا في كل من نقص ما اشترى  
ثلثه قبل جوفه قبل المشتري العشي والتمسك به في بعض ذلك من الثمن وان نقص  
عن الثلث سقطت حصته عنه من الثمن قبل ان يجمع الاجنبى او في حق البائع الثلث  
فان اجمع ارباعه اولها يسارا **وسئل** عن الذور والارضين على الايتس عند  
مالك ليس بنقل لهم الا فيما قل خمره ولم يكن للبيوع عنى عن بعه لعل يشيد  
وقول من قال جري العبد ان يبيع الوصى لا يفتى الوصى وان تبين ان بعه ليس  
نقل الا يبيع قوله ان مالك ليس بنقل يجب رده اذا كمل من الاب واخرى الانعلاق  
به رده مالك بنقل ما اعلان الاب وبقية بغيره فوعيه وكيف يتم العمل على المضار  
مع الانعلاق على الرده وجزيل العمل لا يقتصر الا اذا اوافق فوالله والراكون حكما  
سنة له ان يبيع الميراث منه بغيره بعه **وسئل** عن الوصى بلا صواب  
للبيع يجب رده وبقية بلا اشكال ولا يفتى ما يفتى العباسي بلا نزاع والله

في البيع الرئس

في بيع الورثة

في استهلاك صبي

في الوصى

في الوصى







الحكيم صل على

قال في المختصر وان لم يكن في قول رجع بالخصومة في رجع شروقه من خلافه  
والله اعلم **وسئل** عن امين عند اخي شعيبي شرفه الى الامين في سنة  
جدة في وجوده فموت فيه فقال له لا يزالان قد بقى في ملكك  
فيه قبلة له فيه جميع ملكه وعشرة الباري لموت ثم لم يمت له الا في  
المتعلق فقام ورثته على ورثة الباري بالتمتع مؤزروهم اياه الله ذلك  
ولم يمت مؤزروهم اياه الله **وسئل** عن الشعيبي والحمد لله الباري  
عليه ديوون روجته حين البيع **فاجاب** رضي الله عنه وعجز فبيع الى  
ملك في شعيبيات في الامين في شعيبيات في الامين في شعيبيات في الامين  
المصير له على المصير في حيث كان ذلك في شريط صحة التخصيص في المصير  
المصير حين الحقيقة وان تلافى عنها فسد نسوان ثبت الرين المصير فيه  
ببينة او اقرار على المشهور المعمول به والله اعلم **وسئل** عن رجل توفي  
وترك زوجته وبناته صغيرا واخاه ففعلت زوجته في يومها في متعلقه  
وكما العاصب معة ما على بنات اخيه باخذن محكم فخلص بعضه ومثروكيد  
فكتب المحكم المذكور انه صير للعاصب المذكور ثمانية مثاقيل في بلاتر  
في الارض المتعلقة عن الموروث وان حضر له حتى خلى ذلك في ماله الخ  
ليصل له هذا يكون شاهدا بالدين في يصير في هذا في خذ معة ماله في يومه  
في ثمة بلا تنسوف او لا وكيف ان لم يكن المهور في ولاية المحكم هل تخصيصه في  
او لا **فاجاب** رضي الله عنه وعجز في التخصيص على الوجه المذكور غير علم  
وكتب **وسئل** عن صير لزوجته نصف جميع ماله ثم مات والمالة انه  
بالع او بعض ملكه ببيع التمثيل قبل التخصيص وطلبت نصف ماله في فيه  
شيء من القيمة هل تنسج دعواه او لا وهل لها مقل في ماله عند بيع  
التخصيص علمت به ولم تملق دعواه **فاجاب** رضي الله عنه للمدة كورة مقل  
في ماله بالتشبه بغيره على ملك الباري وما بيع من صير لها تخصيص المحكم  
متوفى على رضاها والله اعلم **وسئل** فاجاب اذا فلام العمة للطلب ديون  
اولاد اخيه الثلاثة بالبينة وطولت فيمين انه لم يعلم بالقضاء قبل ان يمل  
وانما نال فيمن تاملت اهلها من يرضى بالعلم من الورثة والله اعلم **وسئل** عن  
امراة فبرعت كذا وكذا بمورقة زوجها ففعلت مقل هذا في مال الزوج في ذلك  
المن ام لا **فاجاب** رضي الله عنه فبقي السراة ماله لا تعجز به دقة الز  
وج بعجز في المورقة على قبضه والله اعلم **وسئل** عن مات وصيرا خور  
لزوجته ففعلت مقل في ديونها وبيها في كل حال في ثلثين عاما  
ونبتت في ماله عت الحفلة مع تحيلها اجمع ثم ان المصيرين فاموا

على الشيخ

سبب شروقه في

سبب شروقه في

على المشت من هذا ان عوان الخيل الثابت بقر نصير في لها الله ما الواجب  
رضي الله عنه وعجز في شريكة النابتة تابعة للمواقع النابتة فيها في  
ان رجح التخصيص في مقل المذكورين في ذلك وانما هو المصير لها والله اعلم  
**وسئل** عن ترك اربع بنين وزوجته فقامت على اولاد في قصير في الهاج  
بها في مال ابيهم وبلغ منع اثنين حين التخصيص في ذلك في من الجماعة ولم  
يكن عندهم سوى ما صيروا اهلوا وخذت في ذلك بلا تغريم وبلا يمين القضاء  
ثم بنى المحكم المحكم على هذا التخصيص في الواجب **فاجاب** رضي الله عنه ان  
تخصيص شروط التخصيص فلا في م واما ما يتي عليه اياها جازة من ذلك  
بما يدل على رضاه نطقا او سكوتا والله اعلم **فاجاب** ايضا بانصا اذا فسق  
التخصيص وجب رجوع المصير لها به فيها كماله على من هو عليه وكتب **وسئل**  
عن امراة صير لها الفلانة ديونها وجميع ما روجت لها على زوجها في مال البنات  
غير اولاد زوجها الهالك عنها واذا عت ان اياها هو الذي ضمن لها جميع ما و  
جب لها على الهالك في حين التخصيص يرضى اليتيم على ماله هل ذلك شبهة او  
يتبعونها بالغلل **فاجاب** رضي الله عنه ان لم تعلم المذكورة بالانصاف وا  
لتقيم والفلان فيها صير لها في التخصيص شبهة كسائر المقل وضوت والاولاد والله  
اعلم **وسئل** عن امراة فقامت على زوجها في تخصيص ديونها لبطا بعض ماله  
ليلا يمينه ويعقل واشترط في ماله في المهور التخصيص في ماله في ذلك في يومه  
يستغنى المراه مات واتصلت بفلان ذلك في ثلاث اعوام فمعت اولاد من  
في ذلك ثم نفقه والها في ديونها وطلبت في غل التخصيص حيث لم تحرك حيلة ايطم  
الحمد ذلك ام لا **فاجاب** رضي الله عنه لا غلة على المذكورة في شبهة التخصيص  
العاسر والله اعلم **وسئل** عن ضمت اخا عند نكاحه في جميع ديون زوجته  
ثم مات الاخ المذكور وصير الضامن ديون زوجته في ماله اخيه الميت وعجزت وص  
على الضمان يوع التخصيص اشعل عقد النكاح ثم الاة في الضامن المصير عقد التمثيل  
في ماله اخيه قبل موته هل لا يزال يبيع بذاك ام لا وعلى صحة هذا المصير لها الفيا  
ع بالضمانة المذكورة **فاجاب** رضي الله عنه لا رجوع للمصير المذكور عن  
التخصيص قبيل مدة ماله وفقدت وبطلت منه فله بقا بل عجز والله اعلم **وسئل** عن  
استشهد الشهود على انه خلى لامرأته جميع ماله عليه في املاكية مع ان  
المحتمل كان في ذلك الملك فلهما يبين ان العفوة لا تحل ذهبت وثي السراة للشهود  
ان يعملوا عفوة اخرى بلا حضور الزوج هل ذلك جاز ام لا **فاجاب** رضي الله  
عنه لا يجوز للشاهدين يرجع عملا في شهادته المتعلقة ان مقل التي اذا احدث  
عقد بعز ثم العفوة المذكورة فلا سراة بلا طلة لجمع صيغة التخصيص حال او حرما

من صير لزوجته

من صير لزوجته

من صير لزوجته



للغيره على  
الحقبة

الغايه لا يقوت  
به القدر المست

بمن الغشاء

من اجبر على البيع  
تسببه كذا انصاف

انما يملك بالدين  
من غيره كمال المدين

الكون بعض المصير حسنا مع علمه او اخره به والله اعلم **وسئل** عن رجل  
تزوج امرأة وصير لها دينون نظاه جميع ماله ولم يخرج قبل ان تزوج ربحا  
ومال وتصرفت جميع ماله اثنى عشر يوما ولم تغل تصبيرا ولا غيره وبلغ الم  
لتصرف له ما تصرف له ببيع الثياب والافالة ولم يغل به بقية التصبير ولا غيره  
هل تبطل التصبير المذكور ام لا **اجاب** رضي الله عنه وعجزه للتصبير الذي  
لم يغل به القبح بمسوخ يجب ردك مالم يفت بمسوخ العاقل ومنه البقيع بشرط  
الثبوت اجلا سركا لك والعاقل يعوت به العاقل فيرد ان معك والله اعلم  
**وسئل** عن نازلة امرأة صير لها دينون نظاه دمنة زوجها وحل زنة عشر  
سنتين ثم بل عنه د لا يقبضه خمسين سني من غير منازعة وامرأه من ثم  
فلا العاصب الذي صير لها وادعى انها ما حلفت بمين الغشاء هل له بيع  
ذلك مع العمارة المذكورة ام لا **اجاب** رضي الله تعالى عنه وبه الحقبة الالامية  
**وتلخ** بملفها ولو لم يرد فادور شاد وفيل لا اذا يتبع د فدا كير  
ملا وتغل البقي اذا ادعى رجل به من على ميت وافلا البينة فلا كان  
وزنه كبر لا ولم يرد فادور شاد وفيل لا اذا يتبع د فدا كير  
ن بايل غ رت الزين يمين بخلاف ما لو كانوا صغارا فلا ين من اليمين وقضا  
ما به النواذر خلافة وقال بعض الشيوخ لا ين من اليمين بخلافه فلو دى او وارث  
لا في انقضى فدا عليه لتمامه والله اعلم **وسئل** عن رجل صير لزوجته  
سكبر الدينون الشربة لها عليه الدار المع ومة له بغربة كذا صير لها زوجها  
بلا امر افلا ولا غيره يبع هل تعد التصبير ام لا وهو لا عطاها وعزمت بها  
الانصاف على قايده ان يبع بشفرة ولم يجد في يلف عليه كما جرى ذلك بينهم بالعرف  
وفلا عليه ان يبلد وخلاف منعه وباعها على تسبيل الانصاف ثم قضى السر  
فد ببع رجل ولا في وهذا ذلك البقيع علام ام لا **اجاب** رضي الله عنه وبه الحق  
لا ان اجبر عليه جبر اخر اما فلا المستهورى ولا يلى في الجبر على البيع باجماع ولا في  
الجبر على تسببه على المذهب حيث كان جبر اخر اما وطس طلت ما ليس بحق وسواء  
باع المصقوط بنفسه متاعا او باع قربة او غيره كعنه بل دنة اما لو باع في يده  
او زوجته مالا بنفسه لقليليه فليس يبيع مضبوط اختيارهم الا التالذين  
اذا ضغله ولزها **ام** المراد منه وراجع التواضع والله تعالى اعلم **وسئل**  
عن رجل صير لزوجته دارا د ينها الواجب لها عليه بل تغوي ثم يد في فيه  
العتة بعه تغوي بها ذلك بالبيع للغير هل له الرجوع فيه ام لا **اجاب**  
رضي الله تعالى عنه ان ثبت التصبير كما يبيع فهو عام ولا يوجبه ما ذكر من اج  
علا الغش والله اعلم **وسئل** عن رجل باع لزوجته ان يملكها بطلان به  
من غيره متخلف المدين فربلا كان او اجنبيا والله تعالى اعلم **وسئل** عن مدين

مهر

صيرت فيه صرقا النساء وذيون ارضي ثم كسبه في سداد يفسد بغير الوثرة  
هل تبطل كلها ام لا **اجاب** رضي الله عنه ما صيرت فيه صرقا النساء يفسد التراجع بين  
الوزنة خلاصة او ما الحكم واجركم على التبر شحنا والله اعلم **وسئل** عن رجل  
ضى الله عنه وعليه السطع ورجمته الله تعالى وبكراته قد كان الطار الزكور  
بين جنلة من عليه الذيون المصيرة وكان تصبيرها مده يعتير بعد اكمال المو  
جب فيه كما علمه فدا به دينا على من له السطع عليه فلا فياج كد به ذلك  
وانما له السطع فيما اخذ بالارث وما فيه حصة وحصة معلومة بالحق والحقبة  
وشتر وجهها فليترجع والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل صير نصف ماله لزوجته  
فلا سفلته مئة سنة عشر او عواما قبل غتة لرجل ثم باع ماله لزوجته  
فيق او لا **اجاب** رضي الله عنه ان يوتوه ابوهم فلا سفلته بل سفلته مئة طويلة  
هل لهم اعطاه الثمن من كان به المصير او يعوت بالبيع الصحيح **اجاب**  
رضي الله عنه التصبير بالثمن يعوت بالبيع عات الصحة الواقعة فيه على نقد  
ير صحة الثمن من المصير لها المذكورة والله تعالى اعلم **وسئل** عن الذين اذا اصر  
الغار ثم ثبتت براءة المدين هل يبعسج ذلك التصبير ام لا **اجاب** رضي  
الله عنه ان كان الفلا في المذكور تصيرا وبلغ ماله المدين الذي له عليه تكلم من غير صاحب  
الذين مضى الحكم كماله الحقبة وهو استحقاقه والعول بالانصاف فيش واما ان با  
ع من صاحب الدين ولم يصر به ذلك جوت ثم اثبت المدين البراءة من الدين او  
بطل اصله فلا اشكالا في نفى الحكم فينفى البيع وان حدث به ذلك جوت فلا  
لاستحقاقه المنصفي والغياش الرذ كمال تغدع ان في شروخ الحقبة والله اعلم  
**وسئل** عن رجل فاع عليه الغرمة وليس منعه سوى مالا زوجته المصير لها  
هل يخذل كارتب العرش ام لا **اجاب** رضي الله عنه ان صار المالا المذكورة في غير  
المدين فلا كلام فيه للغرمة وكذا ان صار المالا المدين قبل الدينون فلا  
ملا اذا كان بعه هذا فلا في المختص او كمل بيه فلا اذا فاض جميع ما بيه لبعض غرضا  
به دون بعض ماله ردة والله اعلم **وسئل** عن رجل تزوج امرأة على ثالث وعشر  
تين ومائة والع مالا يلى في الزوج في صراف زوجها وكيف يغل له ذلك  
حيث انقضت السكنة وعدة من **اجاب** رضي الله عنه اذا عدمت السكنة  
المرتبة على المدين قبل الواجب فيمنها وظل يوم الحكم او يوم اجتماع الاستحقاق  
والعدم فوالا مرتبة مفتحة في المختص على الثلث وان في شروخه ومن تكلم من  
لما زلة من اهل النوازل في ذلك كلاله شطير لم يتيسر لانه جليله وفذلته  
مرارا والله اعلم **وسئل** عن امرأة تملك بعلها مالا يصير لها صرافها ارض  
وفلا لها بل ثمنها الهلاك ام لا **اجاب** رضي الله عنه انما لها الثمن الا ان تراحي  
غيره والله اعلم **وسئل** عن رجل صير ملكا لزوجته اخيه ببيع الثمن فله

ان اصره الدين  
ثم ثبتت براءة

فيلع الغرمة على  
من صير ماله لزوجته

ان عرفت السكنة  
المرتبة على المدين



أنتي بل لثمن للزوجة امتنع في الفبر في هذا الغلام ان  
 الملك المصير جئت هذا على الزوجة او ورثتها فبق الثمن او لا **باب**  
 رضوا المصير ان تحت ان النصير بشرط الثمن فهو مقسوخ وان لم يثبت  
 كتحبس اما ان ثبت فله على ما جعله عليه المصير ان كان كما ينبغي والله اعلم  
**وسئل** عن نصير من بعض الورثة لم يورثه مورثه هل يصح ان يورثه  
 فله على ما جعله عليه المصير ان كان نصير اعم بطل الجميع **باب**  
 حظ نصير المصير يوفى على رضا كما قال في المختار وملك غيره على رضا اذ لا يلزم  
 البيع في النكاح من اراد ان يورثه ما يورثه من الذين على تفصيل في ذلك فراجع  
 في مملكه والله اعلم **وسئل** في حجاب ما نصفا اذا فني شخص ذميا في نصير  
 موجب من توكيل ونحوه كانه متصرف به فبطلت عليه الرثبة متعديا فيفقد  
 فلا يشترط الدين اتبع الفلاني وان شاء انتج الدافع وان اخرج من الدافع  
 رجع به على الفلاني بخلاف العكس قال الاجمعي وان اخرج من ادعى دفع الرثبة  
 لم يثبت وكذا الله واولاؤه وقد ادعى الدافع ان الرثبة على كمله على  
 الفلاني منه واحدا له عليه او ادعى الفلاني ذلك هل يثبت رثبة الذين رثوا  
 جوع على الدافع او على الفلاني او انما يرجع على الدافع ابتداء اذا تعذر  
 رجع على الفلاني ولم ار النصير في حقه بل في جوع على الدافع لا كمن  
 على وجه لا يبيع حضر الى جوع عليه انتهي والله اعلم **وسئل** عن رجل نصير لا  
 له على الاربع النع لنفسه والربع لكل واحد من الاربع جرحه وحاربه  
 تمت بجهته ثم مات عن والده وزوجه وابنه منطلقا من مات الابن فترك امه  
 وجزء المورثين ثم قامت الزوجة تطالب ديونها صداقها وجهاز امه والدي  
 زوجها الهالك لبيع مطلقا من مختلف الله الهالك عنها فبطلت الهالك  
 من ابنة ونبتة لها ديون مطلقا لله على ضيق نكاحها ولم ينشر الموثق  
 في رسم التبرية لغرض يسفك من جهازها المنتشرة من قيمة الاثالث ولا تغدر  
 ارث المبررة في ابنة وابن ابنة لان الزوجة تشارك في سهم من نصيب اولاد او  
 ربع وغير ذلك الا ان الموثق في التبرية من المبرر بل ان تترك الزوجة  
 ابنة جميع ربع المصير له منه في ديونها بمحمول رسم التبرية والموثق  
 قال في التبرية عز قفا قد ذاك **وسئل** التبريات في باب المعاولات او  
 من باب التبرعات ان بعض الطلبة يقولون هي من باب التبرعات فلا ينبغي  
 ما المفعول عليه في المسئلة والسؤال **باب** رضي الله تعالى عنه المحرم لله  
 تعالى صلى الله عليه وسلم على سبيل محرم والله وبعث قبله السوال التفسير وهو

نصير جف العز  
زوجة مورثه

من ادعى دفع  
لدين له او لغيره

نصير اولاد  
من ابنة او نبتة

التبرية في باب  
معاولات او

ينبغي من اليسوع تشتت لا تحت شروطه ومنها ما ذكر كل من العوضين  
 ويعتقد ذلك الى انجاز النفاذ في حين الصفة فانه قد غلط في قوله الله  
 بين بالذين على المشهور المعلوم به ثم المشتري المعروف سمي الحلال او لا  
 قال في المرونة ومن يدعي مورثه من دار فان عرقا مبلغه جاز وان لم يسميها  
 وان جهله احدها او كلاهما لم يجر وان ورث رجلان من دارين فباع كل واحد  
 من صاحبه نصيبه في اخرهما بنصيب الاخر في اخرى فان عرق كل واحد نصيبه  
 ما هو من نصيب صاحبه جاز وان لم يسميها فان جهله احدها مبلغه حقه منه  
 لم يجر كما لا يخفى عز صالح الزوجة على مورث لها في دار النفاذ مبلغه **باب** في اشتراط  
 معرفة المدة كترين بعد العوضين فان ثبت جهلهما به فسد ذلك والمذهب  
 ان جهله احدهما كجهلهما وانما قول الشيخ ابن سلقون ولا يورث تسمية  
 المحرم هو المبيع اي المبيع في المشاع وتسميته عين صار له ميراثا ان كان مع  
 ماله وانما جهله البيع لانه يكره فمعه **باب** في اشتراط ان يكون المبيع  
 ان عرق الحلال وان لم يسم في العقد فبطلت في ذلك عنه في العقد وبيع البيع **باب**  
 في اشتراط ان المشتري المرفقة به وفيها تفرع عن المرونة ويؤخذ في ذلك  
 في كلامه وعليه يجهل لان الغرض من الرثبة حتى ثبت المجهل به **باب**  
 في الرثبة في الوثيفة في شرط الرثبة في الوثيفة في الرثبة في الوثيفة في الرثبة  
 والخروج في الخلاف وانما الرثبة المرفقة به وحسم الدغوى فطعا للفرج  
 ومادة الخصومات كما في الشيخ ميارة **باب** في قول الموثق عرقا فانه لا  
 جوية المنهية نص غير واحد ان ذلك تلخيص في ذلك الامام المازني ان العتق  
 منعت من المشايخ انه لا اعتداده بما يكتبه الموثق في ادعيه ولا يفي بقله عنه  
 ابن هلال في الدار النشر وحكي القول بالاعتداده بصيغة التبريق المقتضية  
 لتضعيفه وحكي قولنا لا يثبت بالتفصيل في الشهود بين ان يكونوا من اهله  
 لغيره فيعتد به في الاول فلا يعتد به في قوله افش العلامة ابو الحسن الصغير  
 في جواب له على انه تلخيص وبقي عليه جوابه عن نازلة شيل عنه **باب**  
 في ما نعت الحطوب والنشر يستحق ابن رستم من اغنيار له وعليه درج المتبرع  
 وابن سلمون وغيره فانما ذلك على القول بالاعتداده به والله ليس بتلخيص  
 وقد تفقدت ان في قول في المسئلة لا في مقتضى ابن هلال واب الحسن انه ضعيف  
 كما تفقدت ولا يبرية ان من علم حال عتق الوثوق المرفقة من عتق حقيقة عتق  
 يحصل له العلم بذلك المحرم للشهادة به يعلم انه محرم في تلخيص منعه  
 وبذلك على كماله في الحال فبطلت كما قال ابو الحسن والمفر انتهي المراد منه فراجع

من لم يسم الحلال  
في العقد

في رقة التوثيق

في اعتداد  
الموثق في



رضوان علیہ  
نورین جلالہ

روحه اجلي الذي

للمؤمنين وارضوا لهم

حرب الفسمة  
جلادى الديون

المصير له قبل  
الملك وخبر القليل  
من الجميع

١٤٤

في وحب مشاعاً  
وحاز مع الواهب

تصحيح المعين  
يعتق في الواقع

من حارث بن قيس



الشيخ محمد بن عبد الله

عند وبعده فالواجب المحامدة الا ان يمنع من تزوج ما زاد على الواحدة بشرط  
 قبل التزوج على القول بمنع من ذلك والله اعلم **وسئل** عن رجل صير لزوجته  
 صدقاً على ارضه ثم يتصرف فيه بالحرث هل عليه غلة تلك الارض اذا قامت  
 عليه بذالك ام لا **جواب** رضي الله عنه اما التصبير الذي يحتاج الى الغنم فهو  
 راجع الى ما سطر بعد ما واما الذي لا يحتاج اليه كالدوا فعند غلة النخل فغلة  
 الغلة اه استغله بلا شئ غيره والله اعلم **وسئل** عن مسألة تطهر من الجوارب  
**جواب** بل انما الجوارب تكون المذكرة على المسحوت بغرار تطهر من الجوارب  
 صير من ورثها بعد ذلك فلا كراهة له وان كان قبل فلا يترتب من يتكلم على غايب  
 والله اعلم **وقد اجاب** جعفر الله تعالى بما نصه الجواب على التصبير بلا موجب  
 ثم غير كلامه فلا يترتب من اعلان من رثته ومقدّم الصغار في ذلك يحصل  
 فهو غير لازم ولا يترتب من اعلان الوصاية الثابتة قبل ان يتجوز او المالك التي هي فيها  
 بل هو من ادرى الغنم ويستشبع بالوصية التي لم تكن حبساً والله اعلم **وسئل**  
 عن فاع على رجل بذكر يشترط ثبوت دين على ابيه وقد شرع على ذلك كونه ثلاثين  
 علمه ولكن احد الافعال المعلومه في ذلك وهو القول بجمع كقول الغنم من خلفه  
 اذا مضى ذلك المذكي من المحامدة ثم وازح من خلفه فاعلم  
 تنقض كلاماً من ذيننا كذا وكذا اذا قلنا ذلك اذ وقع لكم جميع ما ينوبكم  
 بعد الحق وانما تنقض بمختلفه او تده فكون في ما ينوبه وتتصلون بملاذكر  
 هذا ذلك جليلاً اذا تراضوا **جواب** رضي الله عنه بما نصه الجواب على  
 اما المسئلة الاولى فلا خلاف فيها كما ذكرنا معلومة ونفلة السير عيسى بل لا يتر  
 حرج ورجح المعيار ان القول لم يرد به وخرج عن عمد اذا كان بصي ومنتوي  
 النزالة كلوا في بحث عملي محكي واما الثانية فيجوز ما ذكرنا بالنزاع في من له حق  
 في المختلف والاعلم ان المحامدة ان لم يرد الورثة جفع الدين والله اعلم **وسئل**  
 عن رجل صير لزوجته املاً كذا بعد ثبوتها ولم يترفع عنها يوماً طرفة عين هل  
 يلحق التصبير او لا وكيف لو تصرف في المصير لها بغيرها وهي تحت يد المصير  
 هل يصح ام لا **جواب** رضي الله عنه بما نصه الجواب على التصبير ان لم يقع عقد  
 النكاح فاستمر ان لم يغلر منه فمضى جواربها ان ماتت بما تعوت به البيوعات العار  
 سره فله ما يرضى وجزا اذا كانت الضرفه خفيفة واما ان كانت للخصام ونحوه  
 فهو ما سطر ايضا لا تعين العاشر والله تعالى اعلم **وسئل** عن شاة طلال طلال  
 بعد على عقد تضمن كذا من الرثس لعلان الثابت له على فلاح ولم يسم بشاة طلال  
 الذي تم طلالوا الميراثين بل الذي لم يحد وأسوى بنته فاذنث لغلان ان يصير  
 ملك ابيه ثم اذا عث ان ذلك منها اخررة لكون المصير استسوة ومحرز

التصبير للمعجل  
انه غير علم

الدين اذا مضى  
معه في سنة

شاة طلال  
على عقد الرثس

الاشتمال

واشتمل التصبير المذكور مع مال غير الميراث هل هو علم على الوجه الموضوع  
 له لا وهل لا يتر من اثبات الرثس ان يحكيه قول الشاه طلال على غير  
 محاذي **جواب** رضي الله عنه ان انظر الميراث عليهم الرثس جلا يتر من اثباته بل يتر  
 ارضيه وشروطه والتصبير غير هذا الميراث به ما يليخ واما طلالا ان ثبتت الا  
 كراهة فخرالك والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل وصى جميع املاكه بغير حجة  
 عينها على الاشاعة ثم بلغ كلفا وادعى ان انشاءه بغير السيلفة او لم يقع  
 وتنازع فيه مع الزوجين فلهذا على الك وانكرته فعليه ان يقيم البينة على ما ادعى  
 من ذلك به الوجهين جميعاً فان لم تكن له بينة حطمت واستخففت بقعة واما  
 خذ ثمة ان كان قد بيع والنصف الاخر بالشفعة انتهى من اجوبة المحامدة ان رثس  
 رضي الله عنه والله اعلم **جواب** عن التصبير الواقع بلا يمين الفضل وقد اوجب  
 بعض الحكماء على الورثة ان يغيضوا اليمين بعد بلوغهم وبقيت هذه التصبير محجة  
 هذا ذلك يورث الشرع ام لا وكيف ان اشتغل المصير كذا بذلك التصبير هل  
 هي شبهة تستغنى عنها الغلال ام لا **جواب** رضي الله عنه وفي الدرر القبر  
 فلا فضاء الفاض بشبوت الرثس وفضله من مال اليتيم من غير استحقاق بغير حجة بل  
 اتر من يمين الغنم فان يترق فلا يتوجه الفضل ويبيع رباغ اليتيم وفضله الدين  
 من غير استحقاق غنم محجة **جواب** وكذا لا يبيع بقويته بل يبيع الملك بالاهداء  
 وانما يبيع ما يبيع بالدين من اخص الاملاك انما كان ولم توجد له وحى والحيو  
 ان بغير تلمع الموجهات **جواب** ان الدرر المعنونة ان بلغ الفلاح علم ورثة رثس  
 او محجبت الرثس بلا موجب لثبوت البيع وفسخ ما وقع من انتفال الملك ببيع او  
 غير غير وان تصالحوا بغير حجة مصلحتهم مضطرون او كل مضطري قلم  
 قسح الضلع عن انفسهم فان ابوز ربح الوعل يبيع كونه فله استيعاد  
 جيلانه باصل والغلة للمالكين وقال ابو العضل العقباني والحكم معي وان يبيع ما  
 لم تتوكل موجهات يبعه فلا يبعه فيه ضيقه ومع علم المستر بطلان الغلة  
 او خروجه عن سبيل الفضل في هذه الغلة انتهى وكذا **وسئل** عن رجل  
 امر من سليمان السموكي في شرح نظمه على المتوارث وان كان الرثس على الهلاك الاول  
 لوارث او اجنبي اوله ما فان كان مثل تركته او اكثر منها خير ورثته عزه الله  
 يس على قدر ميراثهم لتبقي لهم التركة وفي تسليم التركة لارباب الدين ليقسموا  
 هل على قدر دينهم التي فوليه فان امتنع بعض الورثة من عزه ما ناب في الدين سلب  
 فيه ما ناب والتركه للدين فزال التسليم ببيع التركة بما ناب في الدين

التصبير للمعجل  
الفضل فلا يستد

الدين اذا مضى  
معه في سنة

شاة طلال  
على عقد الرثس







رضي الله عنه اقتكك العباس كذا الاستحقاق ان اقتكك في الاباء وجب لك ان  
ان كلنت الارض تخرى هناك او قيمة الجزاء التي تدفع به بشكك ان لم تخرى  
الا بل ان لا يشي والرضي يغيب الثمن لا يخرج من ذلك والله اعلم **وقيل**  
عن رجل بلغ ارضه بالقبيل ثم انى المبتاع بثمنه قبل ان يفيضه مدحيا  
انك بهيته لا وادك **ثم** في ذلك قال للبائع انني بالثمن نفيضه منك  
فذهب قبيلتي به فوجدته حرته هذا غلته للمكاتب او للبائع **وقيل**  
رضي الله عنه ان يفي ذلك للمشتري فاسرا وحرته بغير شي من العفوة وذهاب البا  
مع ليلتي بالثمن جرت على ذلك حكم التعيم والرضي والله اعلم **وسئل** عن  
اقتري ملكك من المشتري بغير اكل من الربيعين علامة بسكة الجبل رتبة الوقت و  
اخذل المشتري ثمنه رتبة ضيا به ثم بعد ذلك قال له نريد ان نصفيه ونخر  
يقم فيجعل بغير سكة وقت ان يصليح المعروفة وقت الاقتكك وذلك  
مقدد بغير الوزن والتغليب هل له ذلك ام لا **قال** رضي الله عنه الواجب  
في السكة المعروفة القيمة يوم اجتماع الاستحقاق والعقد وقيل يوم الحكم  
ورجى لاش ان علم المذكور بل حكم وفيه الثمن ولم يحصل الربوي فذلك لازم والله  
اعلم **مما سأل** في الافالدة والقبيل وما يتعلق به ذلك  
**وسئل** عن اقتري ثمن بالثمنيا ثم اراد البائع اقتكك قبل ان يفي  
هل سأل على الخلل البائع او المشتري **قال** رضي الله عنه وبغير فائدة الاقتك  
البائع قبضة قبل الزهوق للثمن لا فائدة في بيع المشتري باجرة بغيره وعلاجه  
انه انفق رجاء للغلظة والله اعلم **وسئل** عن تلافى الافالدة اذا تلافى  
عن تلافى البيع بغير شي من الافالدة في الثمن اقل مما كان عليه البيع هل يعتبر  
بما الافالدة ام لا **قال** رضي الله عنه اما الافالدة التي هي بيع فتموز بل قل  
في الثمن الاول فلا اشكال ان يوافق بغيره ففعلت به في الثمن واما الثمن الذي  
يقسده به البيع وتطلق العلامة عليه الافالدة فيمنع العوازم ان المتعارفين  
اذا تفرقا وتوافقا على التماس في الثمن واما اختلعا هذا يوافق به المشتري  
به او لا او لا ان الله يعتبر المشهور به في اخذ الا انه اضرب عن الاول وابطال  
الذي عليه فلا يفسد بغيره بعد الشهادة به المتبايعان من الثمن في ذلك الثمن  
المتاخر تلافى بغيره في البيع المتفق عليه واخفاه انه يمتد وقتها  
على الاشهاد على ملكه في بغير ثمنه كما ينبغي وكتب **وسئل** عن باع ملكا  
ولا في القبيل ثم اسف البائع المشتري الافالدة وربع له جميع نزعها وعمر  
المشتري ازيد من خمسة عشر سنة ثم رجع اليه البائع مدعيها انه تطوع

القبيل في السكة  
المعروفة القيمة  
وهل

لما خلت من الافالدة  
وما في عقد القبيل

لما بال افالدة اخرى بغير مدعواها هل على المشتري اليقين على ذلك وكيف ان كانت  
عقد البائع شهادته من لم تقبل لغيره فوجدته هل كانت شبهة معتبرة  
توجب اليقين على المشتري **قال** رضي الله عنه وبغير مدعوى القبيل  
الطوعية من باب مدعوى المعنى وفي المشتري هو ان اليقين لا يجب فيه  
اذا لم يكن الشئ المرعى فيه حال المدعوى في حوزة مدعيه وهذا الحكم جاز  
في مدعوى الافالدة وبغيره فلا توجب تلك المدعوى اليقين على المشتري عليه على  
المشهور وقال بعض الشيوخ لا يجب اليقين ان لم يكن الشئ المرعى فيه بغير  
المرعى ولا كانه له به تشبث وقال بعض لا يجب اليقين للمدعي ان لم يثبت تشبثه  
تغوى به دعواه واما اليقينة التي اسفحت فلا يثبت بها الحق وغلظة وتشبه  
لغوية المحتج باليقينة جرحه فلا حاكم لا يجب اليقين على المذكور بغير مدعوى  
على المشهور وكتب **وسئل** عن اتباع ملكا بالقبيل ثم غرس فيه اشجارا  
وبلغث فيمته او اشجارا نصبت فيمته المشتري يوم البيع هل يقرب بذلك  
وهل يعتبر القيمة يوم البيع او يوم القيمة **وقيل** اما بيع الثمن  
الشخصية فلا مشهور في المدة هب انه يبيع فلا يفسخ ما لم يفت ببيع الثمن  
في قبلي مدة القيمة يوم قبضه ويعتبر بالقبيل من ان كان في وجه المبيع وعقد  
بما نقد في التواهب قال الاجهوزي ويعتد الباعس بالقبيل من ان كان بغيره  
وسواء عرفت مؤنثة ام لا احل في به او لا وكذا ان كان الغرس بحدود الجبل  
ولود وان ربح ان احل في به وعرفت مؤنثة وان كان بغيره وعرفت مؤن  
ننه وهل يبيع بماله بغيره او يبيع كماله في قبلي فلو ان يبيع بماله  
الجبل وودنه بدل القيمة يوم القبض بالامساحة انظر له في حوزة او ما  
تخرج من كون بيع الثمن باسرا واخي **واما** ان سمي بالقبيل ففعل الشيخ سمي  
بغير من جمل الثمن لا في الظاهر لانه لا يفرق بين هذا الى هذا في البيع في هذه  
الملاذ وبين بيع الثمن المعنى وانما حكمه بغيره الجواز واخر والفسخ  
بغير الوفاء وان المخرج فيهما بالقبيل وجوبهما بالقبيل في المذكور  
للبيع العباسي **المراد** من كلامه في جملته انني تلافى وفلان الشيخ  
سبيح الحسن بن عثمان التلمذي الذي غمض به في الزين يشتره الارض في بلاد  
ويستثنى بالشم الى ان لا يرد في الغلة ان مقصود في بيع الثمن لا حقيقة  
الهن وقد تكلمت في هذه مع البغية الجليل العالم في بيع الانواع بالمغرب  
سبيح ابن العباس احمد بن علي الزلفي **وقال** ان رايه في كذا ان يفي بالمر  
اذا منه با ختله وبيع كونه فلا يفي وعليه فلا مشهور ان يفي بالمر  
قواته بمجوت العباسي والحكم بخلاف ذلك بل كل حال ان الامام ابن عمر

لا يجب اليقين  
في مدعوى الافالدة الطوعية

لا فرق بين الثمن  
وان كان بغيره



الحكم على  
الحبيب

معنى الافلاك  
العقود

تفسير الافلاك  
بمعنى الموت

هذا يعنى الموت  
بمعنى الافلاك

لا ينفى من حكمه فقلت الوقت الاملا وافق المشهور ومنهبت المرونة  
وقال الشيخ ابو الحسن الصغير ان في الفلا في بين الملكية الامتياز  
هنا ملك او بما صا حيد العقل انتهي والله تعالى اعلم **وسئل** عن افلاك اجور  
المتعلقين في البيع هل تلي مع كل واحد من الغيل في **جواب** رضي الله عنه  
فانه كنف تفي بافلافة معناه هذه البقية وهو ترك البيع ليد بعد بتمينه هذا  
لك بيع من البيع وهو على ما واحد المتعلقين لانه الجميع ان حصل كما يبيع  
وان كنف تفي بهذا التمثيل المتوهم بان يقع البيع لم يبيعهم جميعا ثم طاع  
بالتمثيل بقدر ذلك بان يرجع ملك البائع اليه عند اخطار الثمن بقرانك والمعو  
في الايام اما جزية التي تجوز بغيره او لا لزوم فخر حصته منه وان كانت التمثيل  
شرطية فلا يبيع بها فلا سئل والله اعلم **وسئل** عن مربي فوف بافلافة على اخر  
بقرمضي مائة على و نصفه ومضى خمسين فزور وان اخذت هذه الافلافة فلا  
يلين لم يعلم بها في الايام بقدره فمضى هذا الملك ثلاث مرات لا تخفى الافلافة  
ففي و كمن جعل رضى مائة موضع بعقد ملكه و بعقد ملكه عشرة  
اعوام ثم فلع عليه ارباب البعق بنصيبهم فادخل على صرفة له من مائة مائة  
هيو وا جروا دعوا انظار زور على كل واحد عليه الشرح في الميم على عدم علمه  
بزور هذا ثم رد هذا عليهم فتبينوا على اليمين له ثم سألهم وخبروا رستم الصد  
فة ثم ان يكتنك انه انما خرفه بالفضب والكمال هل لنا مقلان بها او لا  
**جواب** رضي الله عنه وبقر بالتمثيل ان كانت كمومية ولم تنعقد عليها الفلا  
بقرم تكتنك البلاء من شرا في العقد وهو سلفقة بموت المشتري المتطوع  
بهذا نكلا هبة لم تنقبى هذا هو الراجح والقول بين المتنازعين وان كانت  
شرطية كما هو القلاد كما في هذه البلاء وان سميت بالصف باسم الطوع فبقر  
البيع فلا سئل ولا يعوت بموت المشتري لان الفسخ فيه حق الله تعالى وانما  
هذا يعوت العباس بقر بالطول **جواب** ان ابن الفلاس ليس بمعوت وقال  
اصبح الا ان يكون كمثل عشرين سنة فان هذا لا يتران يد كلفه التغيير في بعض  
الوجوه والبلاء **وجله** الما زرى على الوفاق والتميم والتعسير وهو  
مقتضى كلام ابن ابي ميمون من متخبط الا حاكم وجملة التمسك على الخلق  
خلا على كلام ابو الحسن الصغير وبتاويه شر جحمة وكذا لك ابو الحسن شارح  
السالة فانه قال ومن **المعسوتات** قول ابن مالك في الحيوان فقل على  
المشهور وقولنا فعلى احتراز من الدور والارضين وكذا لك ابو الحسن  
المتنبى فانه قال فقلان تبلي على ذلك على التمثيل ففسخ البيع مالم يفت  
ذلك بيد المتنازع فقلان من القيمة يوع القبض وموت الاصول لا يكون

الاب الهادي

شبهت

الابا الهادي والابا الهادي وهو الذي هب من هب ملك واهله الا  
واضح فانه يقر بان بيعتها حوالة الاسواق كلاس وحى والحيوان سوا  
وكذا قول المتنبى بتغير سوق غنى مثلي وعقلي وطول زمان حيوان ويعوت  
ايضا بقر البيع الصحيح ومنه ففسخ المراضات ان في النشور وقر الفايض  
بالصفحة فقلان وقع الفضل معه في بيعه كذا يبيع فذلك يسقط محنته ويكفي غيره  
من له ذلك نصيب يتراجع هو والتمضم للفلا في يتعلا صلايا بالموجب والله  
تعالى اعلم **وسئل** عن من اشترى بقرم شرا فلا يسرا وحرث فيطاه الزرع و  
الجزر فقلان ففلاخ الجزر وخرج ابلان الزرع اجتنها ربهلا من الشنق وفسخ  
زعماء الزرع والجزر وليس يكونان منها وما ذاك بل ان كل واحد من ذلك **جواب**  
رضي الله عنه وفي التراج للشيخ الامام المصنف وان انفسخ العباس بقر  
الابلان ففلا كرا على من حرث وبقره الارض المشتريات فلا سرا والغلة للمنة  
كور فلاتة في بيع البائع التي افسخ الارض بقر الا بلان وطلبه للغلة او في  
او هذا حكمه وحيث في ان انه يملك ما ليس له شرعا فلا كلام له في ذلك وكتب  
**وسئل** عن الاختلاف في قدر ثمن البيع فلا سرا وتلفت وثيقة المتعلق من القول  
فوله منهم وعن الفايض عن داني بالشقعة فلا سئل عن المشتري في البيع وهو  
الهبة وتاريخها واخر هذا يبيع ذلك عن الشقعة ام لا **جواب** رضي  
الله عنه وفي اجوبة الشيخ سميم سعيد الطوز الى اذا وقع الاختلاف في قدر  
ثمن البيع فلا سرا وتلفت وثيقة المتنازع والقول قول ورثة البائع انهم غراما  
واستمالا اذا دعوا ما يشبه مع ايمانهم بان نكلوا بالقول قول ورثة المشتري  
بايمانهم ان اقل ثمن المشتري كان يمت كونه ورثة البائع حلق المشتري  
وكان القول له في ذلك وفيه التحفة **ومن له الشقعة متى يترجى**  
**يعا الشقعة خير ما الشقعة** **هذا اذا دعوا فقلان الشقعة** **وخصمه يمين**  
**معينة** ونقله الاثقال ان العافية يجتبي اثن تلع اشترى حصته في حيا  
ع كوان في جل يعرف بل اثن التوكنة فيه حصته فقلان اثن تمام الشقعة فلا سئل  
له البائع بالصفحة فقلان اثن التوكنة بشقعة فبر بعد العافية اثن تمام  
بالصفحة وقرمعة الفلوق سمينة الفلوق على جافتي والعفلة مقدمه بلان الشقعة  
في الصفرة **جواب** ابن التوكنة امره الى الحضرة بقر طيبة وكنت الوابن المكي  
بصورة المسئلة فكتب بخطه في الشقعة **هذا** في حيل العجلار واري الشقعة  
واجبة فيقعد فتميل واخذ الشقعة بشقعة وملا جلاب به ابن المكي  
في وجوب الشقعة هو المثل هو او المتعين لا سيما حيث تخفف به فسر اثن

من افك ارض بعد  
من امت

لعلقت وثيقة  
البيع فلا سرا







الكاتب

بيع تخم فيه اكله قد

من بدع التشجير وفي  
العقد الدرهم

من تطوع بإفلاته  
لأشهر بله

من اشترى مدية  
اعطاه الله سبع

والشركة العامة للتأمين

فوضعت وثيقة  
العلماء في يد

فمن هذا المراضات  
تبعيت العباسية

من يدع بالثبات  
فبزي عمه قصور  
منه

حقيقة  
كثيرة الوفوع



الكبير

مغنی

4

1

3

1

۱۱۱

فقد  
القول للبايع في  
التمتع في القلايس

لا غلّة على المنزل  
ولا قضاء على البلاد

بيع الثياب اء



من اراد اقتلاك  
الملك وهو غير يد

عدد الصفحات فيه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً

البيان

البائع عنه دفع جميع الثمن للملك **باب** رضي الله عنه ويقوم ورثة المذكور  
بمنزله فيما تدرت عليه من ثمن البيع يؤدى على وارث مقابله منه والله اعلم  
عن رجل به موضع كثير فيه البيع العاسر وكان فيه غلابة وكان له فيه  
اصل وملك تحت يد اناس وفي اعتمارهم رفع عليهم بلاد غلابة بعمارة وارث  
اصد منتفلا اليهم بوجه صحيح وادعى ان سكرته عن الاعتمار انما هي له لا جمل  
انهم فيه بالبيع العاسر وهكذا عذرهم عن القيام وسبب سكرته جمل موضع  
لهم دراهمهم ادعوا ما ذكره على بعد رتبة الملك ويكون القول قوله **باب**  
رضي الله تعالى عنه القول لك في العسل دية موضع غلب فيه فله القيام بعقده  
والخيلزة بعجز دها انقيت العاسر والله اعلم احرام **وسئل** جلاب الوعد بان  
يخجل الثمن للملك بالثبيل ان يعطيه به يخطا والله اعلم **وسئل** من اشترى بالثبيل  
وبقي الملك بيه بالبيعة بالشر كذا فعليه ان المشتري ركن ذلك الغلة وكذا الملك  
من استغل بوعده البيع قبل ان يراى من يرك الغلة والله اعلم **وسئل** من اشترى ملكا  
لدى صك الا اشترى ان يملك باخذ ثمنه للثبيل فعليه ان يرك صكه واخرجه  
يخرج على ذلك ولا يبيع له الا ما مضى من ذلك والله تعالى اعلم **وسئل** من اشترى  
ان التوكيد على مخالصة فسخ البيع بالثبيل يشتمل ان اذنا الموكل الموكل بالبيع ابرار  
الغفود على ذلك **وسئل** الموكل عليه به فيه منبقة للموكل على ذلك **وسئل**  
علم استنقلا املا او عدا **وسئل** ان الموكل فصره وهو لا يصح كماله معلوم **وسئل** من جملته  
ما فيه منبقة له فله به ابرار بغيره والله اعلم **وسئل** من اشترى ملكا اشترى  
بجملته فلا طرعا وعبره الى ان ملك ثم اقال ولده ولده البائع ثم ملكه وطلع ور  
لنه المبيع لورثة المقل به عوى الاذلة وفده فطلع اسم المقل من الملك **وسئل**  
لك الاذلة الصوعية كماله **باب** رضي الله عنه دعوى الثبيل الطوعية  
على الوجبة الموضوع بغير علمية فهي باطلت لعدم المحوز على المشتري وطلعت  
ثم المقل من صكه جملته بغيره والله تعالى اعلم **وسئل** من اشترى ملكا  
ملكه ببيع العاسر فمقل على المشتري يتنازع مقله بجهة الشراء وفساده ارا دة  
حتى ملك الغلام وترك ابنته فمقل كذا الملك على وليه المشتري فاشت عليه كون  
الشراء بفساده ووجه جوده ابل المشتري بغير الفزاع المذكور ويجوز طلب فكه  
على بيع هذا التوفيق **باب** رضي الله عنه انما من بيع ما فيه خصو  
منه لما فيه من الغر **وسئل** ان اقال جذبا رجه الله تعالى واخصل المشتري ثبيله  
في البيع هو الذي يشرب الملك ومن لا رجه فيه **وسئل** ان تنازع اثنان في ملك  
الغير وهما مقرران انه لم يتم اشترى ايا حظه منه فلا يصح **وسئل** جلاب بيع في الله  
زلة مقل للملك لبايعه وانما تنازع بفساده بغيره منه فتعقبت ابنته  
بغير نزاع اليه في ذلك لا يورثه بغيره ان وقع فله العلم بفساده فله

من راق في القرية  
الجمعة في يد ربيع ضابط

الفول المدع العقدة

من التفتل بوعده  
البيع يرد الغلة

فی علیہ السلام ازاد

بالتحقيق والافالة الموقرة  
بالتحقيق والافالة الموقرة



معدن خلافة في الصحاح  
الاهل بيت ابا سراج

نتمنى الافادة على  
القارئ في هذه البلدة  
ولمعة

239

الجميع على قسط واحد

و سبیل به مغرب از طریق یکی نیمه از راه الاصلک  
با نعل شش هفتان نوبت از راه من عشر سیرت و دل  
جایه رضی الله عنه و از راه حلقه بعضی به  
از جمله امور این که حدقه قطعی باشد صورت از راه  
عروق به کناری از راه اندام هم از صورتی که از راه

1



ويكون منه أو لا فالله المذكرة بالطلقة حين مات المشتري المتطوع به إذا هي  
كهيبة أو تغيب كماله على وان سلمنا مع البطلان تسليمه لا جد لا كما يكون  
معنى تلك الصرفة المذكورة هل هي كهيبة أو لا على محتج ما المتصرف به  
وهو ليس ورثة المشتري على أخذ الثمن من ذلك الأجنيبي المذكور والتعليق ينسب  
ويش العقول المذكور اجب موجر السلام **قال** رضي الله تعالى عنه المهر له  
تغلي وقيل بالثبوت أم لا موقوف على وهي الشرطية يفسخ بها البيع مالم يفت  
بمعت العاسر وأما جارية وهي المتطوع به هل يلزم ذلك ورثته وهو قول أبي إلهيم  
أما مات المشتري المتطوع به هل يلزم ذلك ورثته وهو قول أبي إلهيم  
أولا يلزم ورثته وهو قول أبي الفضل رشيد واختاره أبو الحسن قال الشيخ  
الكلاب وماله له أبو الفضل رشيد ورثته أبو الحسن وهو الظاهر وقد  
صرح ابن رشيد بأن الثنية إذا كانت على الطوع فهي في المعنى وفي القوي  
يحل بالموت والعلين **م** وعلى هذا افتى الشيخ مبارك في مسئلته وجد أبي  
رحم الله تعالى ونص البطلان **ان قلت** باع بغير ثنية **قلت** لو اراد  
**والعكس فالواضح** **ان قلت** باع له كطوبى له **قلت** لو اراد  
**ع أخذه** **وذا في الطوع بها أم لا** **قلت** لو اراد  
**أبنا** **وان ادعى** أحدهما المتبيل بغير ثنية أو العقد **وإذا ادعى**  
في أم لا وفعت على الطوع بالقول للآخر يمينه لأنه مدعي الصحة أو أن يجري عرف  
بوقوع العقد ويثبت في الوثيقة أنها على الطوع والقول لمخ في ما جرى  
به العرف على ما قلنا ابن رشيد وقال عيسى بن أبي الكمال العمل على ما كتب وبما  
قال ابن رشيد ففتي جرحه الله في أجوبة تفتل الثنية لورثته  
المفعل لموته وإنما الخلاف إذا مات المفيل والمشهور أنها تبطل لأنها هبة  
لم تغيب وهذا كله فيما إذا تخلف الطوع والعلافة في هذه البلاد أنها  
شرط وان نص على الطوع وعليه فلا يبيع فلا سريذ مالم يفت ولا تبطل بموت  
المفعل **م** وإذا اجتمعت ما نفعه مالم تصدق على ورثة البائع قبل موت المبيع  
وكانت الصرفة بقا تضمنته الثنية بالصرفة عاملة ان قلنا بها المتصرف  
عليه جازت ويردون الثمن فإن ما شوا قبل المتصرف عليه أيا كان بطلت الصر  
فته وأما ان تصدق من بعده جواته فلا عير بالصرفة لأنه لم يمتنع فيمنه ان  
المواهب وهذا في الثنية الشرطية ولا يخفى الحكم في الطوعية التي تخبر  
استطاع إذا أو لا فقد تفرق العرف بالشرك وهو الغوا عند المحسن التي ينفى عليها  
العقد والأربع الباقية اليقين لا يرفع بالشرك والضرر يزول والمشقة تجلب  
التيسير والأمور بمقاصد **م** والله تعالى اعلم **وسئل** ما الحكم إذا قلنا نأفل

تلك الأمانة المرافعة  
بغير ان يام البيع الوارث  
ان مات المشتري وفيل  
وهو المشهور

العرف آخر الفو  
اعيد المتضمن  
آخر

نحو

تطوع فلا بد لأقله الصيغة لعلان إلى جعله بقوت موت المفيل أو هي شرطية  
عزلة لا يضرها بعد التطوع وهل لا يترد في ماله بعبارة صك الأمانة أم  
يكتفي بقوله كماله ذلك معلق في عقد البيع **ان قلت** **قال** رضي الله عنه وعلى  
الشرك تحمل الثنية عادة بهذه البلاد ولا يخرجها عن ذلك نسبيته إلى الشك  
طوعية فيفسخ بها الشراء ويرد مالم يفت بموت العاسر ان ثبتت كما يبيع  
والله تعالى اعلم **وسئل** عن المشتري ملكا بالثنية والأمانة ثم قلغ وقلغ ورثته  
وباعه في جيل واحد آخر بالبيع الصحيح واليوق فاع ورثة البائع الأول بالثنية على الشك  
الثانية الملك المذكور ويرد فيفسخ شرايه بالأمانة المذكورة هل له الفيل أم لا  
**ان قلت** **قال** رضي الله عنه بموت البيع العاسر بالبيع الصحيح ان لم تصد  
الأمانة فتلي في القيمة حينئذ الورثة المذكورين ولا يشك على المشتري بالبيع  
وعليه يفيقي المشتري المذكور في مشترائه ولا يملك بشيء والله اعلم **وسئل**  
ورثته عن شينا سيم احمد العبد يرضى الله تعالى عنه فتيده عند قوله في العا  
صنية والبيع بالثنية **الشيخ** **داع** **والفرع بالثنية البتاع** **الشيخ** **وسئل**  
ما نصه واقتصر المحتج ان المشتري في العاسر فيمنه بئله وغرسه فليمنه  
ونقل السواق عن ابن رشيد مقلو عا ونقل ابن عرفة عن التونسي ان  
ثنية ان تكون فليمنه ثمانية جعله بشبهة على النفع فلا ثنية من مني بقعة  
لا تستحق قال الشيخ ابن هلال في الدر المنثور وهذا كله والله اعلم فيما  
بيع فلا سريذ على غير شرط الثنية والأمانة فلا يفسخ فيما اشتراك على الثنية في  
ش على البقاء فلا تكون له قيمته فلا **م** وقال في البيه لا يجوز بيع الثنية  
والعلة بالمشتري بالظمان وله على رب المولى ما انفعه بئله ان اراد جري  
وهو يبيع فلا سريذ على قول مالك هنا فان وقع مبيع مالم يفت بموت بئله  
بيعه القاي يفسد ان كانت في القيمة قال والحكمة لا يفت في البيع العاسر  
بالبصاة التيسير ولذا الك فليمنه انما يكون على رب المولى إذا اراد اليه ما انفعه المشتري  
ببئله ان اراد جري بئله فيمنه ما انفعه وليس ذلك باختلاف قول  
**انما** المعنى في ذلك ان نفعته ان كانت بالسداد يرجع بها النفع وان كانت  
بغير سداد مثل ان يستلج عليه ارجاء بل كثر من اجرة مثلهم بغش  
جري عليه في ذلك او معي في صفة الباطن رجوع بقيمة ذلك على السداد  
وقيل انه ليس ببيع وانما هو تسلف جبر منفعته وقال المحسن اختلف  
في بيع الثنية هل هو بيع أم لا فلا سريذ في ذلك مالك فيمنه المشتري في  
لثنية جبرني أو غرس فهو موت وقال ايضا فيمنه المشتري بهلا وبشي

تلك الأمانة المرافعة  
بغير ان يام البيع الوارث  
ان مات المشتري وفيل  
وهو المشهور

من ابتاع بالثنية  
بينه او غرس او جبر



وحقير شرا المبيع وقد على البائع ما انفق به ببناء جدار او حفر بئر او حفر  
ولم يجعل البناء والغرض موتا وان ذلك انما يكون موتا فيما دخل المتبرع  
بعده فيه على البنت وعلى الابن وان كان ببعده جدارا او حفر بئر او حفر  
الزاد بغير انشائه بل بغيره وتقدم في ذلك جدارا او حفر بئر او حفر  
على ما كان عليه البئر والحق ان الحياض في الاماكن التي رتبها في  
ان يبيع الثمن على القول بان يبيع فلا يبيع بموت البعوت العاشر كذا لنبينا  
والغرض وان الحصى في حياض لا يبيعون لان المتبرع يبيع حياضه على رده و  
عده جونه ان في حياضه في الميادان والنبوة **مسألة** من خط يده الكربة  
بلا واسطة رضي الله تعالى عنه وارضا عنه **مسألة** من رجل يبيع في حياضه او في  
يخشي فسادا ما يقر من الثمن او من غيره من الادبيات كذا لا يشترط ان يبيع  
هنا هذا يجوز للبائع ان يبيع المبيع جميعا ما لم يشر الى ذلك في العقد حين  
وقع البيع بينهما او ان يبيع في حياضه او في حياضه او في حياضه او في حياضه  
المشتري فسادا في المبيع على وجه على البائع ثمنه مملوك او يملكه  
عليه البائع في حياضه البعوت ويأخذ منه ما بقي ان بقي ثمن او ما بقي ثمن  
وهذا بغير ثمن البعوت له او لا اجب لنا في هذه المسئلة وفعت  
في هذه الفتاوى ان السلف في بيع الاشياء وتنازع الناس في ذلك والاسلام  
**قوله** رضي الله عنه الجمل الذي نفعه صلى الله عليه وسلم على سبيله في حياضه  
ضمان الجمل الذي المشتري بغيره فمضت له ملكه من ذلك منه وشرا  
عنه ضمانه لا يبيع له انما حياضه بغيره في حياضه لان ثمنه الضمان البعوت  
خارج بالضمان في حياضه النوى فله الثمن لكن ان كان حياضه ملكه في حياضه  
فلان به العاشر في ملك المشتري المبيع به بغيره يبيع فبعضه اذا قلح بغيره  
به كذا في بين والله اعلم **مسألة** عن المشهور في مسئلة الثمن المشتري  
كذلك عقود البيع اذا انشأها البائع او ابتاع منها هل يصح بذلك  
المبيع او لا يتر من انشاء غيره اخرى اجابوا نعم وان كان الاجاب **قوله** رضي  
الله عنه قال الاجهري عند قول المشتري وحده ان حياضه او حياضه غير شرا  
الثمن اذا شرا حياضه بغيره العفة ويستمر على فسادا في حياضه او حياضه  
بائع متي بالثمن **قوله** ان ثبت في البيع في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
**قوله** اذا العفة وفعت يا من رتبها في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
حذق ثمنه بغيره شرا حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
ويقتصر هذا مغيرا في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه

من يبيع في حياضه  
قوله

ما هو المشهور  
في الثمن المشتري

عن الجرجاني

عن الجرجاني اذا اشترى المشتري الثمن بغيره حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
فوليس احدهما وهو المشهور ان البيع باطل والشرا باطل **مسألة** في حياضه  
الشفط الثمن لا يبيع بل يستمر على فسادا في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
يقتصر ببعوت الجلسر او يستمر بغيره حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
عن المشتري بغيره حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
من حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
تطوع به المشتري لبايعه المذكور بخط شرا حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
ثمنه الشرا ولا يبيد كذا في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
على الشرا في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
مع بيمينه ان قلتم بيمينه حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
ان كل انت الحياض في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
تعالى عنه **قوله** في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
الضمان عليها علة وان سميها باسم الطوع وان ثبت الشرا حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
خلق المشهور في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
ما علم به ذلك والله اعلم **مسألة** عن رجل اشترى الاقالة عن المشتري منه  
بغيره ما فبقع عشرين مشغلا لا يرد على ما له الشرا وابتاعه الثمن والمشتري  
وجميع الملك المبيع وكتب ذلك في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
البائع بيمينه على المشتري وجرت مشايرته انشأها انما علمه بغيره او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
وكذا من ثمن اشترى الاقالة على المشتري حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
البائع حيث كتب بغيره انه فبقع جميع الثمن من المشتري وابتاعه الثمن والمشتري  
ابراؤ كليل **قوله** رضي الله عنه يواخذ الخلف بلا حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
**مسألة** عن رجل سلف في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
واستضمته فيه بيمينه حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
بعود ذلك اراد البائع ان يبدل الثمن للمشتري منه في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
اح **قوله** رضي الله عنه الخلف الحياض ببيع الشرا البائع وان اخذها  
المشتري بيمينه الشرا حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
جلسر حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
للمشتري ومات البائع والمشتري وقسم الثمن في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
فلا يبيد على الثمن في حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه او حياضه  
بلا فالة الا ذلك اح **قوله** رضي الله عنه فسمت المراضات تعقت

من اشترى الاقالة  
بعد الزيادة لا يلزم











العلم صلا على  
الحبيب محمد

الجليل  
الحبيب محمد

إقانة البعض فيما  
لا ينقسم كل جنة الكيل

لوعنة الموثق  
عقد التواصل

ويعر ذلك فاعلم الباع علم المشتري ليدفع له راجعه فمثل ما جرى له  
المشتري ويرى عليه ركن المحسن أنه حبس ووقف على أولاده ثلثه ماله حيث  
وكيف وحاز له ذلك حتى بلغ أحدهم مبلغ الخوز ورد له وجعله يده بكمه  
نصيبه ونصيب أخوانه ونصير في ذلك نصيبا عجيبا تاما وأدعى أن  
الذي تعوثن على الباع هل بقي للبائع مبالغ أو لا **قال** رضى الله تعالى  
عنه قال الخلاف بين ركني القول بأن يبيع المشتري ما ستره من ماله بعت  
بموت الباعس وقيل لا يبيع لأن المشتري يبيع من ماله بعت  
أنه إن الباعس والنيابة فعل الأول من تناول المحبس ما اشتري به الثمن فهو  
يعتبه لأن إقانة بعضه فيما لا ينقسم وإنه قد جازاته كماله وأما فيما لا ينقسم  
فلا جازاته أكثر وهو ما زاد على النصف كماله كماله وهذا ان ثبت المحبس كماله  
ينبغي وإذا جازاته لم يثبت المشتري القيمة بوجع الفيق والدفع العلم **وسئل**  
فاجلب بما نصد فلغ الشجرة المبيعة فلا ستر يعينك فمثل في القيمة بوجع  
الفيق المشتري ويملك محلها وله عرش آخر فيه والله أعلم **قال**  
**مسألة** في البيع **قال** رضى الله تعالى عنه فيمن فامت عليه بعت عميد  
بما اشتغل والركب في حيا تدي من حيا تدي في المشتري عن والدها هل يفسخ  
ع البتيم مبالغ العتمة قبل ثبوت ما ينوبها من غلة كمال علم وقبل ثبوت ما  
ملكه والدفع العلم **قال** رضى الله تعالى عنه وبعت ما لم يملك فيها بطل  
العمود الخلو من أن يكون الحق ثلثا في المال وليس ثلثا في المال ولا يرضى له  
ثبوت في المال أو ليس ثلثا في المال ولا يرضى له ثبوت في المال ولا يرضى له  
يجوز صلح الولي عند بطل الحق فلا فحل ولا يجوز ما أكثر الثلث ممنوع والثالث  
مختلف فيه **قال** رضى الله تعالى عنه فيمن فامت عليه بعت ماله بعت عليه  
الصلح كالباع ويوجب فساد ما في كل ما تم من ماله بعت عليه بعت عليه  
أدعى عند الأخ من الماله فتنصالحا ذلك ثم إن كان ضمن المثل في أنه غش  
في ذلك وغش من فمته أنه لم يرضى ففد رجا ووقع عليه الصلح ما العاجب **قال**  
رضي الله عنه الصلح يفسخ فيه جعل المتصالحين كل الباع ويوجب فساد  
ذلك ما لم يفسخا مع العلم بغير راع على معرفة ما يفسخ فيه الصلح كما إذا قال المثل  
في هذا المثل حق ولا عرفه وقال المثل في مثل ذلك وهو راجع الحفيفة كمال  
والحق المعلوم إذا ظهر غلبة الغد ورواها ما يمكن أن يرضى فاك فلا يرضى فيه  
والمعونة كمال تفقح وكتب **وسئل** عن التواصل إذا عتقها الموثق في متو  
أصح سبهاها وغيره هل يثبت له المصلح حيث كان  
أو لا يثبت له ماله بعت عليه بعت **قال** رضى الله تعالى عنه إذا عتق التواصل  
بعت بعت في ذلك فلا يثبت المشتري بوجع التعميم كجميع

الخطا

الدعوى متعلق بذاك الشئ وغيره وأفتى الشيخ ابن الحاج بزجوعه  
الواجب ذلك الشئ في خلاصة قال رضى الله تعالى عنه واختار الشيخ الأمام رضى  
مترزوف أن التعميم العوارض مثل هذا لا يفتى السبب العوارض عليه كما أفتى به  
الشيخ ابن الحاج وهو الحق والحقيق الذي لا عوج فيه ولا امتناع لأنه هو المحقق  
وغيره محتمل فلا يعارض الاستصحاب المحقق وإن كان الذي مع العامة يفسين  
لا يثبت الأبيقين قال بعضهم وهذا خلاف إذا لم ينص على التعميم فلا ينص عليه  
كقوله السبب الزوجية وغيره كما لا يفتى بغيره فلا يفتى بغيره فباعتجاه جليل  
على التعميم انتهى **قال** رضى الله تعالى عنه فيمن فامت عليه بعت عميد  
من صبيغ الرغوم وكل جمل يفتى في البيان إلى غيره ولم تذكر صبيغ الرغوم فأنكر  
في التوضيح انتهى فبما ذلك كماله وكتب **وسئل** عن موثق كتب التواصل  
بين الباعين في جميع ما ورث فلان من زوجته فمات ورثت هي وأبوها أرثا  
وسعدية وجهازا وجميع ما ورثها ثم إذا ادعى ورثتها على الزوج عند الانعقاد  
في الجواز العلم مغل أم لا **قال** رضى الله تعالى عنه وبعت في ماله بعت عليه  
أفح كمال ينفع في كل ما شطط من قبل أنه تناول له واستفاد البيعة والدعوى  
فيه علم لازم وأجرب في ذلك بين ما تحقق فيه الحق الذي تعلى سبها منه ويش  
تتحقق فيه الحق المخلوف ولم يحك الموثقون في أعمال تزوير البيعات في التواصل  
خلافا فيما رأيت فالد الشئ الوشري في التضييق والله أعلم **وسئل** **قال**  
بما نصد الأصل في عقود المسلمين المكلفين الصحة والضرورة فيحملون على المقر  
قة بالقدرة ثمنه ومثمه كماله التضييق والد الشئ وغيره فلا يسمع التواصل  
والبيعات ماله فلا يرضى سوا ذلك ما علم به بعد التزوير واستمر عاد  
أو غير ما أن المكلف بلا جبر يواخذ بأقراره قال الشيخ الحارث أبو العباس  
الوشري في إذا العتبت المتصالح الصلح بغير بينة وأحكام فلا في  
لذلك استلزام ذلك البطلان دعواه وتكذبها كقولهم في الموثقون في أعمال تز  
وير البيعات خلافا فيما رأيت أن في تلامذه من كذب استمر عاد وزور كمال  
فيما في كمال خلافا في كمال فلا التضييق وغيره وقال الوشري في المتفق ويكفي  
المتضمن والالتزام وإن لم يرض بباطل الدعوى وتكذبها إذا صرح بطل  
يستلزم بطلانها كقوله ومطهر فامت بينة تبطل الصلح بطلانها وزور  
وأكثر في ذلك كماله في سقوطه الغلام بطلان انتهى وكتب **وسئل** عن امرأة  
أبرأت رجلا في جميع ما لها فبطلت نسوي كماله من الأملك فابراها هو بطلان  
جميع ما له فبطلت نسوي شئ وكتب عنه لأن بينهم هل تبرأ منه كمال  
منطوقه فيما عليه للاخي التي تلتزمه الأبرأ شئ في ذلك الأبرأ لا علم به المبرأ

من زور بيعة  
في عقد الصلح



من صلي عن الارث  
والسعادة والصدوق

فمن المصالح عنه  
لا يجوز الصلح من

ما يجوز جهله  
في البيع يجوز

92

المرأة بمعرفة واحدة

الاصول في المعاملات  
والصحة وبالعقود الزمومة



اللعن على  
الحبيب محمد

التزاع اسفالي دعاويه وابطالها فذلك عامل لازم له ان في تنبيه الدراك  
للتشريح الوضوح والبيان **وسئل** عن رجل اصابته بمرض من امراض  
تجوز التزاع عليه ورحمته الله وبركاته وبعد قد نكح في وجه المسئلة  
فلا علم له بان لا امر عليه وما الحكم اذا رضى الوكيل الغشمة هل يجوز ام لا  
عذرنا ان شئنا سيعمل فلان ذكرنا انه سمي بـ **قاجات** رضي الله  
عنه وعليه السلام اخذنا ورحمته الله تعالى وبركاته وبعد قد علمت صحت الت  
لتصالح فاذ هو صريح في معارضة ابطاله بجواز الاسترخاء وفيه الصالح على الخالص  
والميراث وقد علمت التبعيض فيه وغيره كما يظهر بالان والى وهو من غير اراء  
علامته وابطال ما ينطق بحجة وكل بنية تفهم بنقضه والاصل الصحة وعدم  
التلفيع وفيه الخصم ما شهور انه عليه حتى يتبين خلاف ذلك فتد  
ملوك غلبة فان ثبتت عندك ما يوجب فسحة في حق الغلبة والسمعة في  
تغييره لان افراز العفود الجاسدة من اعلم المناكر واما تزاع علفه في او  
وكلاهما بنقضه بالظاهر انما يلزم ويواخذه ويعز الا لثب الصالح على الا  
ار غير دفع كل كماله وليس فيه رجوع من معلوم لمجهول وانما هو على الانكار  
ويحتمل هذا من قول الامام المازني اذا ثبت الصالح على وجه جازي بعد ان تناكر  
لم يجر نفضه اذ هو رجوع من معلوم الى مجهول ومن احك **قاجات** في حبيب كل  
متصالحه ثم صلحها واشهره عليه ثم اراد انفضه ورجوعه فيمضيه  
يجوز ان من وجه المصلحة ولم ينعج للحاكم ان يذبحها انتهي وان كان على الاقرار  
والانكار صفة واحدة ففلا اثم لبلابة لا يجوز هذا الصالح وقال غيركم يجوز  
واجب مشككة التمسك والتمسك والظاهر خلاف غير واحد من حجة التمسك اقل على  
الاول الحكمه الظاهر وانما على التمسك الظاهر ان لا يجوز نفضه بالتزاع  
تغليظا لجانب الفساد ثم ان **قاجات** على الاقرار وقلت ان نفضه بالتزاع  
فانما ذلك حيث كان من غير بلاغ ومن حلال وكما يعسى ما يعسى والى  
والقصور كذا مضبوطا لثب التزاع ما لم يزمه كما قال الشيخ العفالي وزاد  
ومع علم المشتغل الفلاح او خروجه عن سبيل الفضة تلي ما الغلة انظر  
جنتوا في المازني واعرف هذا المعنى كغيره مع ولا عندكم اقول هذا على  
سبيل المزاكرة فلا يتصور ان يثبتوا بغير مؤزعة مع جنود الغي بحجة كذا  
علمته وسلم من اعلى علم الماركة بالاسند وشاركه في الدعاء اخذوا رعايت  
لطف الله به **وسئل** عن الصالح الواقع كما ينبغي هل ينفذه سبيل ام لا  
**قاجات** رضي الله عنه الصالح الواقع كما ينبغي عامل لازم لا سبيل لنفضه  
فال في التمسك **والا يجوز نفس ملك ابره وان ترا ضيفا وجيز الزم** اعم الله علم

الاصل عن التلخيص  
وفيهم التخصيص ما شهور

الصالح على الانكار  
لا يجوز الرجوع عنه بعد

المر

**وسئل** عن مسئلة الاخوة كان له على رجل دين غلبته كذا ونكح  
ورثته في مكتوبة طوية حتى ضاعت لغير تلك الوثيقة وفلا صفة  
بغيره الورثة على المدين وصلح معه بكذا وبقي الورثة الباقيون ليس  
عندهم صفة تلك الدين حتى قبض اخوه ذلك الصلح هلا للباقيين  
على ورثة المدين عزم جميع ذلك او انما يلزم مع خصمهم في ذلك وتلك  
الوثيقة فتبطل ورثة المدين عنده من صلح معه وقيلوها اخوانه  
الباقيين بشهود عدل **قاجات** رضي الله عنه يجب رد وثيقة الرضا  
التي هي بقى من الورثة لم يصلح عن حقه ولا وكل عليه نفق ينطق فيها فلان  
ثبتت كما ينبغي فلكل وارث اخذ حقه من متخلف المدين ان لم يقبلوا الصلح  
والله اعلم **وسئل** عملا فعمل عفود المسلمين هل على الصحة والمع في او  
على الفساد والجهد وعلم زور استرخاء وبينة هلا له الفيل في حق  
في الكرام **قاجات** رضي الله عنه الاصل في عفود المسلمين التلخيص  
الصحة والنزوم فيحملون على المع في فقه رشدا ومثورة كماله التمسك  
والدر الشير ونحوها ولا تشمخ الدعوى والبيانات لمن كذب وزور  
سواء كان ما فلاح به بقدر التزوير استرخاء او غير ان المخلوق بلا حجة يوا  
خذه باقراره فال الشيخ الحكيم ابو العباس الوضوح يستحق اذا غفرت  
المصالح الصالح بنزوي بينة واجتها فلا فيلزم له استغنى او ذلك ابطال  
دعواه وتكذبهها ولم يحك الموثقون في اعمال تزوير البيئات خلافا فيما  
رايت ان في تمامه من حجة استرخاء وزور فلا فيلزم له به بلا خلاف كما  
قال المنيق وغيره وقال الوضوح يستحق المتخذ في ويح في التمسك والتزاع في  
ان لم يصحح بل بطلان الدعوى وتكذبه بها اذا جرح بما يستلزم في ابطالها كقول  
ومعنى قد مضت بينة تبطل الصلح فطوى باطله وزور في حجة في الكلاف  
في سقوط الفيلع بهلا انتهي والله اعلم **وسئل** عن الغالبة على ورثة زوجها  
بدينه عليه وتصلح معها الجملة ثم ارادت الرجوع عن ذلك الصلح هل  
لهذا الكرام **قاجات** رضي الله عنه ان وقع الصلح والمذكورة برضاها  
جسوعا مل لازم والا فلا والله اعلم **وسئل** عن رجلين وقع التزاع الضويل  
بينهم في بغيره كانت في اعتمار احد همتا ثم اسفله له التزاع والاعتراف  
بعده معلومة من الدراهم ثم بعد ذلك تبين ان ليس فيه شيء ووارث  
الحاكم ان يرد له الغالبين ما قبضه منه هلا لمد الكرام **قاجات** رضي الله

لو اخذ بعض الورثة  
حقه بصلح من الورثة

لا فيلزم من ورثته











المرحوم على  
الحبيب محمد

مع ثلثها قبل ان يفرق بشرط ان لا يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
قبل ان يفرق او قطع الشجر الثمن ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
الثمن عند ذلك ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ذلك مطلقا لا يفسد بغيره وان كان الثمن في بيعه على رهنه بشرط منعه  
ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
الك جائز في بيعه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
يدخله من كراهة الا اذا كان بالبيع او بالشرط منعه ان يفرق على نفسه  
ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
رضي البيضا جلا بغيره ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
الراهن له ذلك بغيره ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
وان اذ الدائن كان المبيع بشرط منعه ان يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
كم ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
من يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
المرحوم ثانيا واما ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
يرد الراهن للمرتهن مثل ثمنه الذي قبض منه واما ان يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل يورث لثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
ولم يرد كراهة ان يستعمل المورث له المذبح جارية وان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ما يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ومما اجاب رضي الله عنه من وضع عقد جوهري عند يهودي واذكى وادفعه  
المسلم ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ويرد للمسلم ما رهنه فيه واما اذا كان اليهودي شيئا بلا اذن مالكيه  
وعليه عرقه ولا عرقه من قبله واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
ان الصانع ضامن كما في العنق واليه تعالى **وسئل** عن رجل يورث لثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
عنه بغيره ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
والبيع جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
**وسئل** عن رجل يورث لثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه

توفي قبل ان يفرق  
منفعة الرهن

وهذا كله من  
صحة الرهن

ان يفرق الرهن  
في غلب عليه

من اذنى الرهن  
على يهودي

القول في الرهن  
في البيع

وهو وكالات المرونة ان قال رهنه ثمنه او دعه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
وقد يورثه ان قال رهنه ثمنه او دعه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
صرف لا يورثه ان قال رهنه ثمنه او دعه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
وقد لا يورثه ان قال رهنه ثمنه او دعه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
فيلد في العرقه فيمنه ثمنه او دعه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
وقال ربه غنيمته طرفة ربه بخله ان قال رهنه ثمنه او دعه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
جسد ربه من امهات العرقه

ان اجل قبل اجل الاجل اشترجته زوجته التفسير تناول ديونهم وجعلها  
في بعض الدمنة وبقي بعضها وشي من الجبس هل المرتهن نزل ذلك ويذكر  
ان لا يورثه ان نقله عن الشهود جارية التفسير وانكروها وشهدوا بعد  
منه ما لم يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
فيديو دينه او لا يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
من نقله عن الشهود جارية التفسير وانكروها وشهدوا بعد  
عن ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
الراهن غيبته قسما فيمنه جارية التفسير وانكروها وشهدوا بعد  
واجره ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
للاخر او يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
غيره ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
من يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
كم ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ين والرهن وجب على من يورثه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
منها نسف والله اعلم **وسئل** عن رجل يورث لثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه  
**وسئل** عن رجل يورث لثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
بعض ملكه في ثمنه حتى يخلص له ولم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
بعض ملكه المستسلم ويستعمله مدة من دون ان يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
والبيع العباسي فيمنه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
رهنه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
او اشترط عليه كراهة فيمنه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
لنعم التصرف في ثمنه وبيعه ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
كوز يبيع الثياب المذكورة تعذر ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
الخير بين ان يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
المرتهن وانه لم يفرق على نفسه ان لم يفرق على نفسه ان لم يرد المسجد الثمن  
باعتها المرتهن فيمنه ثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
التمس المرحومة فيه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه  
ايكرهه وكتب **وسئل** عن رجل يورث لثمنه جارية في الدين المرتهن له عليه واما العرقه واما العرقه واما العرقه

وان يفرق الرهن  
في البيع

لنفس التبر  
المرهونة







الحكيم صل على  
الحبيب محمد

يزجرك والشك والافتقار لمن لا يولد له شيء يترك وان  
الربك بما اتاك من يبيح الاخذ منه شيء على محبة وكل انما تحت او تصد  
ق فان الناس كثير ما يفترون في الجحاح فضل الحر من الشريطين كمال  
هو مشاهد وان في رسايل ابن عباد الحسبي وعند قوله لا تخذ  
ميتك التي الاخذ من الخلق الى فقيه فقيه فقال ابن العلاء كمال  
ينبغي اليقظة ان يشكك عن اصل شيء في الاخذ فاستدرك واستخرج فبدا  
له هذا بل يخذ الشيء على ظاهره الشئ في اولي له من ان يشكك عن شيء فيبين  
عليه فخر يفتنه من اخذ فخر الضرورة لنفسه وعياله لم يفتنه شئ ولا يفتنه  
دع على ما يحتاج اليه لم يفتنه حراما ولا مشبهة ولو كانت الدنيا حراما  
لم يكن به والعيش الاثري انه يحل اكل الميتة ومال الغني للفقير فيما كتبت  
بما ظهر في الاباحة هذا يختلف فيه فالابا لابي في اختصار الاحياء وما  
جعل من هدية ومبيع وغيره في بركة واما الشك في كماله فاستدرك  
فيما واضح في ليل الحق فيه لا يخفى ان كماله مقصود فيك سماع القليل  
والقليل واختلاف الاراء فيها انما انزلت ما رايت فيها على اراء  
كثيرا جليل كبير فليكن **فان قيل** قال ابن هلال ولا يسمع الفاعل الاخذ  
على براءة القدر في فلتان لو جوب كماله الجور للشاهد الاخذ  
على اجراء الشاهد في التفتيش الاخذ عليه الخمي الاجرة على العتوى والفضاء  
شوة وكذا لك ما هو بين رجلين انه ان اخذ من اخذ هذه النعم بالليل  
فليكن وان اتفق الحضان على اجرة لم يجر لانه يات في ليلته وذاك يود  
الرب يعطي اخذ هذا اكثر من الاخذ في الشك في سبل ابن ابي عن القلا  
في حكم المال بجمع في سبله وكتبه ولا يكون في البلد من بيع في كمال  
الاخذ الا الفاعل فبطل هو في مندرجة في عدم الكتب له وهل له ان كتب  
ان يخذ اجرة كتبه ورثته اعطى اخذ اجرة فاجاب لو كان له فاعل  
من يجمع عنه وجهه ما كتب كماله انرا له ولو كتب واخذ اجرة كان جازيا  
اذا جرى على الصحة والسلامة ولا تخد ذريعة التي ان يكسبه الناس من  
لم يكسب يشودنوا ولم عليه فاعل بعض الشيوخ ويطا هي ان اخذ الاجر  
كجانب لكن تركه اولي حياية للذريعة لئلا يتصرف في عذر ضده وم  
مقتضاها اذا اخذ فخر الاجرة المعتلة دة فاعل اذا ضعف له به الاجرة  
وهو في ياء الهبة والفضل وهو في ياء الهبة ان في المنهج  
الفاصل **وسئل** ان سبيع حسبي الرسومي شتيمة تسبى دهرود  
التملق صاحب امهات الوشافي بل هذا نص ما يخذ في الناس

من اجاب له ربه  
وعرضه

لا يجوز الاجرة على اد  
الشاهد

ما يجوز للفاعل  
والسبب في اخذ  
اذا جرى على الصحة والسلامة

على الاحكام

على الاحكام من مال المترايعين هل له اخذ في الشريعة أم لا فاجاب  
جوز ان يونس اخذ الاجرة على كماله والغشمة وغيره كراهية ومنع  
التمسك الاخذ على الفضل والعتوى من اخذ المصنفين او منطها وفضل ابو محمد  
الاسبق اني والعتوى من الشدة فعية اذا كان لا يخذ زكاة من بيت المال وفضل  
الافقي ينسب الى العتوى في ذلك جاز مجرى الهبة **وحقيقة** الرشوة  
الاخذ للمكسب غير المكسب او لا يخذوا الخي فبطل هو الحرام كمنه في الدار فذل  
قال البلدي ويجوز الحكم اخذ الاجرة ولم ارجو ان احسن في جواب المجزولي  
عن البلدي ان في قوله اهل هذه البلاد يمكنهم وهم بمنزلة الوكلاء  
بعض كلامه فاني ما تفتي المراد بالهدية في قول من يجوز الاخذ على كمال  
الحكم او العتوى هبة الشراء فتكون الاجرة مستمرا معلومة ومجوز عن  
بما انفع عليه من قليل وكثير لم يفتي المستفتي والمستفتي لعدم وجود غير  
ذلك الفاعل والمفتي فيجب على كل ان يفتي في ما يشك في ان لم يستدرك  
الناس اليوم فان اعطى لزيد او لغيره فبطل ما اعطى ونسكه الا ان يتعلقه به  
حقا مكتوب له فيكون فوندا ويجوز على اجرة المثل **فقد مضى** ح. بنحو هذا الامام  
ابن عرفة في كتاب وثيقة الشاهد في وان كان غير فذل في كماله  
بما يكون **فان قيل** بعض المحققين من سراج العارضية المنقول عن سحنون  
واصبغ يفتي في التعرفة بين فضة الاقصار الجامعة وفضة الكثر الصغار  
وهو ما صد لعول من يجوز الجمع بين الفضل والاستيجار على كمال السوم والو  
شديق وقسم التركات لكون الينة منحة عن رتبة فضلة الاقصار الجامعة  
اجب من عرفة عن بعض المتأخرين ما اهدى المفتي ان كان ينسب العتوى بلا  
هي فليكن وان لم ينسب الا بها جلا يخذها وهذا لم يكن خصومة **والا**  
حسن ان لا يفتل من صاحب فتوى وهو قول ابن عيشون ويجعلها في شوة  
وقال ايضا وقد يفتي في ثوبه للمحتاج سيما ان فطحة الشغل لذي الكع  
التسبب ومار في له من بيت المال وعليه يحمل ما كان العفية ابو علي  
ابن علوان يعقله من طلب هدية من يفتيه التفتي ونحو ما روي  
عن بركات البلازوني شارح ابن الحاجب وقد وقعت على جواب الجواب الوالد  
من هذا المعنى نصه ما عليه الناس اليوم من التشجيع في اجارة المعلوم  
والفاسم واخذ هذا كره هذا بيع الملك في هذا الخلق لا يحل مخالف لقانون  
الشريعة اذا اجازة كما يبيع لان في البرضى المتعلق قد بين وعليه فذل اوجه  
الشركاء من يقسم لهم مجازا او بدعي خبيثة فلا يجوزون على غير ما تعتقد

في حقيقة الرشوة



نعتقد في العارضة والطلبة الذين يسمون انفسهم بالفضلاء من ان الع  
لفسمة لا يتر فيها من فساد اعتقاد في سائر ادبياتهم او على سب  
دون الباطل الماضي وعليه في بيع ملكه بغير رضا فله الاتصال بملكه  
من بعد المشتري ويرجع عليه بالعدة ويرجع هو بتمنه على الباطل المظالم  
وان سمي نعتدا باسم الفلاح انت هي ذهب الى جلال المفتدي بفعله  
والمنكروا لكل اثر منكر وبقيت به خلف يزين بعضه بعضا ليست  
معور عن معور في علم ان الناس نعتوا وايضا على طلبة العلم فيقول  
الامام الشاطبي نصوا على انه ان لم يكن بيت وجبت على الناس ان يجمعوا ملا  
ليرتبوا منه المجد وحملته العلم اعني علم في العلمانية التي تسيل ماله  
اهو قرض جفال ام على كل الناس جلا والتمتع بغير علمه هذا العلم هو جلا  
حفظه وحسنه اذ اكد وطالبه سميته وسر برته فمثل هذا هو الذي يجوز  
لداخذ الجاهل ومن لم تكن فيه هذه الاوصاف فلا يجوز له الاخذ في العلم  
كله طلب العلم من باب العت بالنسبة للمصلحة العقلية ومن تكليف فلا  
بالمطاف في حقه وكلاهما لا يصلح نشره فكيف يجوز له ان يادخل على ذلك  
من قبل وارجو ان اسئل الله العظيم رب العرش الكريم ان يجعلني من الذين  
واخي في فنيته حتى نلغاه وهو عناراض امين يارب العالمين ونسئله ان  
يشاد الربيع فيه عنا وان يعمله الجود واني دعوا لانا الحمد لله رب العالمين

**مسئلة في الضمان وما يتعلق به والسؤال**  
**وسئل** مثلا اذا اختلف الضامن مع المضمون له في صفة ضامنه وعن  
بيع المكحول مع ضامنه البضة ايسوع او لا **قال جاب** رضي الله عنه  
ويجوز في القول للضامن في صفة ضامنه ان الحملان من المعوي واليل في منه اما  
اقر به معطيه واما بيع الحق بالبقعة فلا يجوز ان يثبت تحليته وشمرة  
التي في ما علم المختص وكتب **وسئل** عن رجل ادعى انه اكل طيبا قبل  
استيفائه لرجل ابن اخيه على ان يداويه كل خنزير في رجله باجرته ستم  
هلا له ثم ذهب بذلك الضمي وغاب به ولم يلحقه ايش في جوفه اغواما فوجد  
فطلب ان اجاره ولم يجد فاجعل جعله ليس يستفصده بالقاء عنه ان لم  
يسبب الجعل اعطاه عليه مفضده ولم يجد عنه ابن اخيه فاعطى له ضل  
مثلا ان يلقى به ويخلص له تلك الجعل وجميع ما اعطى بغير ان يشهد  
لشهود انه قبل ان يخلص الجعل ويأكل له وان ذلك ثبت باذنيه وما  
له ثم حلت للضامن مقدمه هل يلزم الضامن ان يخلص جميع ذلك المضمون

لا يلزم الضامن ولا  
يتأثر في غير الحق  
التي تبت

لدا ولو ابن اخيه ان ملكت او جعد او **قال جاب** رضي الله عنه اما المضمون  
فهو ان يلقى شي نيله من ضامنه او ما يستل منه فلا يبيع غيره كالحقوق الدينية  
فان الامام ملك الجوز كماله في حدود وتعي برضا ايش بغير الجوز في دعو او  
سرفته ولا يبيع من الحد وادان ايش يونس لان مله يدنها ان يحمل الضامن تحمل  
المضمون في تعذر اخذ الحيف منه وكذا المعنى متعذر به الحد وادان تستنوق  
من الضامن ورفع لاصبعه فلا يبيع متعسف على الناس بوجه فيحمل رجل عنه  
بكل ما يخبره ان ذلك لا ربح الا في قليل خلاصة فقال جلا في هذا يواخه بل لمان  
خلاصة اوبه وبالحدية في الفشل ان في التلخ والمضى والله تعالى اعلم **وسئل**  
عمن تقبل ماله وادع منه غرق صدق اذ رجعت اليه بغير اذن الا من هل يبيع  
به الا ان او ابن **قال جاب** رضي الله عنه ويعلن في المختص وحج الضامن بغير  
اذن المضمون عند كسبه اذ لا يتخلف بينه وبينه وان كان ذلك رفقا لا اعتبار  
بغير ضامنه واعطاه له عليه في الضمان في عقد النكاح فمحمول على الحمل  
الا ان يصرف به الحمل او يجرى الحق في بطلان العقد **وسئل** عن مملوك  
جدين واعطى حبيلا ثم فاع رب الرثين يطلب مدينه فينتقل ضلله الرثين المذكور  
فلا ان انكر من له الحق المقتولة واراة الرجوع على الحمل هل له ذلك **قال جاب**  
**جواب** رضي الله عنه ويعلن من ادعى فصل الدين بعليه البيعة على  
فعدة التداين من ان البيعة على المذبح واليمين على من انكر وكتب **وسئل**  
**قال جاب** بما نضد جلا كل الضمان حمله على الضامن من متخلفه وان  
كان حمله جلا على المضمون عنه يؤخذ من شروطه ولا يطلب الضامن الا  
بما نضد منه والضمان في عقد النكاح فمحمول على الحمل الا ان يكون الغرق جلا  
رفقا لا حمله فيحمل عليه وكذا ان كلة الضامن من العامة الذين لا يعرفون  
لهم بل حمل فينقذ به الحملان التي عرقها وفقد هاقا املا الا سائر المفضود  
به تفسير متخلف الضامن في الدين جلا لم يكن واجبا عليه ومن كرمه جلا  
الرجوع واليل منه وان كان واجبا عليه اضطرر منه في قدر الدين وان  
لم يصير ان التصدير يقع من اليسوع ومن شروط العرفين في البيع معرفة قدر  
كل منه ويشترط ايضا في البيع والتصدير ان او الله تعالى اعلم **وسئل**  
عن بيعه اذا اختلفت باخذ الوخ منها حبيلا باخذ في ثم اثبت  
الضرر هل يفسد الدر عن الحمل ام لا **قال جاب** رضي الله عنه  
ويجوز في قول المختص شغل ذمة اخرى بالحق وقوله بدين  
لازم او ايل انه لا يبيح الحمل في الشعية الا بما يلى منه وفي ذلك

لوضيته الا ان ربه  
بغير اذنه هل يبيع

فلا ان انكر من له الحق المقتولة واراة الرجوع على الحمل هل له ذلك

فلا ان انكر من له الحق المقتولة واراة الرجوع على الحمل هل له ذلك

فلا ان انكر من له الحق المقتولة واراة الرجوع على الحمل هل له ذلك

فلا ان انكر من له الحق المقتولة واراة الرجوع على الحمل هل له ذلك



الحكمة وحسن  
الخلق على  
الحق في  
نفس

طريقه في الاول اثنى عشر وهي ان من ضيق المحمور في البر من  
الي منة ويؤيد عنه ويرجع عليه وان ضيقه فيما منة في ان علم الضيق  
انما خلق الشبهة ان كان المحمور دون الضامن لا يرجع على الضامن وبه عكسه يرجع عليه  
مع صلاته في العلم في الطريقة الثانية للخصي وهي ان يعقل بين ان تكون الكفالة في اصل  
العقد والحيث والحيث له على المان به انه مؤلف عليه او المحمور وحده على  
لم بذلك الكفالة لازمة وبه علم المحمور له وحده سافطة وكذا  
في جعلها بغر العفد وبه جعلها وحده العفد في سافطة  
عن ماله لازمة عند عبدة المالك اذا اخذ الزوج من المختلعة حبيلا بل  
لذلك لا تثبت الضرر قبله في سافطة الذكر في الحبل لانه اذا سافط  
المان في الاصل سافط المطلب في الحبل وقال ابن القطار ان سافط المالك  
بعده عن الحبل لانه اذا دخل الزوج في زوال العصية ويخرج ويرجع في المرات  
بشيء واليه ذهب الصفيون والاول هو الصحيح **فقد سئل**  
الشيوخ الخواجة الفاضل ابو الفتح ابن سراج عن مختلعة ضمن عنها الذ  
رك ثم اثبتت الضرر قبل ذلك اذا ثبت الضرر لم يلزم في الزوجة الخلع بل  
تفارق والضاامن للذكر على الصحيح **فكان** الاصل في شيخ الشيوخ  
من ثبت على المحمور انما مله في شريح العفة لاش نكاحها والى  
كلامه في الشرح بقوله **ضمانه الذكر في خلع الضرر سافطة على ال**  
**صحيح القدر** والله اعلم **وسئل** عن له شعير في بلين عيس من  
بلية ومن الطريق في لصوص والمخزن ثم تكفل ببعض الناس بسلف  
لهم من ذلك الشعير واجلح منة الى ان وقع الله عليه بوجود الشعير  
ثم عزا الخلع ما سلف لهم فيضف فيل وجود الشعير لداره فيقولوا ذلك  
حتى صير له اخذ شعيرته بل نابت شعيرة من التي هل ذلك التفسير  
علمه او لا **فاجاب** رضي الله عنه وبقر بالسلف على ان يذهب  
المستشكك مع المسلف لاستخلاص شعيرة من خوف المحمور ثم المعلق  
المسلف اخذ في اخذ ولو لم يجد المحمور بيقته قبل ضيقه فيكون له طوع  
معلو فيه قال في المعونة وكل طوع ملك بعقد منع بيقته قبل فضف  
ذلك ما يملك اخذ في اخذ **م** كان وقع الذهاب من المذكور على غرار

ف  
انما سقوط حلافة  
الذكر في خلع الضرر  
فانما سقطت حلافة  
الذكر في خلع الضرر  
فانما سقطت حلافة  
الذكر في خلع الضرر

شعير

شعير لم جعل له ثمن قصيرت فيه شعيرة فزالك من بعده قد فقه  
فيفسخ ذلك فيرد المسلف لشعيرة وبه اخذ الزاهد اخذ مثله  
والله اعلم **وسئل** عن مات امراته مع ان علم اني وجع حمل للزوجة  
جميع ما ثبت لطلعي الزوج عند النكاح من صداق وجعلت ثم بعرت الى  
وجع تملك ما ذكره واذا علمي ثم انما لم يخل له لاي منة غرمة الا ان ار  
نصرة الاجل ما المحمور فيه **فاجاب** رضي الله عنه قال كان المراد بالخل  
الضمان والحالة على ما به العلم وثبت ذلك كما ينبغي في المختص  
او الغريم ان تركه فيجعل الحق المضمون بموت المدين ان ترك ما لا فائدة  
ت ولم يترك شيئا لم يملك الحبل به حتى يخل الاجل وان كان المراد  
بالخل المحل فلا يعتبر موت الزوج اذا علمي حين يمس على المحمور به عنه  
كما هو واضح والله اعلم **وسئل** عن الضامن طلب المديون ان يخلصه  
من الضمان ام لا **فاجاب** رضي الله عنه من ضيق على رجل دية فلما  
من طلب من له الدية ان يخلصه من ذلك ان حل اجله بل ان يبرئ  
من الضمان ويخلصه من دية بدينه كما علم في المختص وشروطه والله اعلم  
**وسئل** عن له شعيرة من بلين عيس وبه الطيق لصوص التي اخذ السور  
المتنفذ **فاجاب** رضي الله عنه لا يجوز سلف جر منقعة ولله  
كوشن اخذ مثلي على المذكور وبيع المفع قبل فبقه فيه بعل صيل  
والله اعلم **وسئل** عن ضامن على اخيه مطهر زوجة باجرة اخذ هذه  
الضامن من الضمان عنه هل ذلك الضمان لازم او لا **فاجاب** رضي الله  
عنه يعتبر الضمان بخل او اجارة للضامن عليه علم رث الدين او لم يعلم  
ولم يرد الحبل حتى علم رث به قال رد قبل على رب الدين به لم يعتبر  
بل لم يعلم به ورث الحبل لثابتة والله اعلم **وسئل** عن دمج امر  
لمعلق بشو مثله مثلا على ان يقبض ببلية التملالة او غشلة او  
غير ذلك هل ذلك رخصة ولعمري يكون الخوف في الطيق بل منقعة خاصة  
وغير ذلك اجمع هذا والد اجمع له هناك يستبان في ذلك **فاجاب** رضي  
الله عنه يخرج فرض في بلية على شرط اخذ موضع داخ لا تتلوع الموضع  
يسقط الحمل في الطيق او حرز ماله من اقلانه الا اذا انقضت منقعة  
المفترض او غلب خوف جميع كثر في الحمل **فقال** في البرونة يجوز

رث  
الضامن

ف  
هل للضامن طلب  
رب الدين ان يخلصه  
والضامن ان طلب الاجل

ف  
لا يجوز سلف جر  
منقعة

ف  
يعسر الضمان بخل  
او اجل

ف  
لا يجوز فرض في  
بلين عيس



ان كان الطالب المستغفر المغيث وقال ابن عبد الحكم يجوز ذلك  
مطلقا والله تعالى اعلم **وسئل** عن صك فيه ضمن كلابته لفلان صدق  
بنيته الثالث لها على خبيل ضمانة تيممها حكم النزول في مئة عام  
من نذر ربحه فمضى كمال العلم من نذر ربحه نزلت وسقطت الجوز فيه فولد  
منه كمل نزلت وسقطت بلا شك او لا بل من الشاهد من كذا الاشهاد  
حذرا لا يفسد **قلا جاب** رضي الله عنه يجوز الضمان ان يقع موجلا  
كل ما يضمنه مئة معينة ويؤلفه عند هذا الحد الحمل بعزل الاجل وفصر  
انه مع وقف يجوز فيه الاجل كذا لسلي **قلا جاب** ان حل اجلة قبل  
اجل المدين استمر الضمان حتى يحل اجل الدين ولا يكون الضمان  
بلاطلا على ما اخذ الفلاني في التوضيح كما فرره حاشيته والله اعلم  
**وسئل قلا جاب** اجتنى التبيد محتر من سبعين والشير بنور ك  
في الضمان عند الخوف في الضمان عند النكاح فاذا اجري عنه مع بل الحمل فلا  
يطالب الضامن مع حضور المضمون عنه وملا بد والله اعلم ومن انكر  
انه ضمه عند عقد النكاح فله الفدح فيمن شطط عليه بل الضمان بملا  
يقدر به الشهود والله اعلم **وسئل** عن رجل اعطى له اخي قرضا  
ان يبيعه وذهب به حيث يبيعه وخرجه على سبيل العداوة في مائة  
البيع دون ان يكسر عليه فهلك البعش فله الضمان او لا **قلا جاب**  
رضي الله عنه ان لم يجد الوكيل ما عين له يبيع او فريته او يعرف فلا ضمان  
عليه وان عدا ما ضمن لنفقه به والله اعلم **وسئل** عن ضامن شخص ضمانة  
وجه وقال لا يرب الدين اذ اكل في بلاد في نذر بركة من الضمان واذا اكل  
تبع غير هذا كثر دنت وخوها فلا تلتزم به هذا يتبع شرطه او يضمن  
مطلقا **قلا جاب** رضي الله عنه ان لم يضمن المذكور الا وجهه فعليه ضمانة  
حليته بل يغوى عليه وليس عليه غيره كمل في المختص على ما شرطه والبلان  
مدا الامر وقع عليه ضمانة والله اعلم **وسئل** عن رجل اكل الخبز من العدة  
يرب ان يغيره على مال اخوانه ويؤتممه به الغلا ويركب على مكة اخص  
بلا اذنه اذ ان يطلع بذلك فمضى في الطريق ففقد عليه بعض العدة  
المذكور وقتله واخر مقتله قبل ان يصل الى الموضع الذي فيه المظلم  
واخترى ما فيه لرب المكة وليس للجلد المقتول هناك فيمة درهم

يجوز في الضمان ان يقع  
موجلا على كل اجلة  
قبل اجل الدين المستغفر

في اعتبار الخوف  
في الضمان عند النكاح

في  
تبع شرط الضمان  
ضمانة وجه

عن

هذه تلي مد الى مئة اء **قلا جاب** رضي الله عنه ان كان ركوب المذكور  
الركوب لعدة عند مع هذا الك وفي كل ركوبة نقل الامساك المتوافق عند  
قول المختص بملايدل عز فلا انظر قد نصوا ان العرف يقع معلق البعش بالقر  
كله اقتصا اصبح من محتر فيمن اغار عليه العدة وعلا دنت من وجه  
قرسك لجار جينز ركب ليخفيه ويخجوا هو ايضا ففعل هذا رطل فالتفت  
به حبل العدة وحطوا ربح عنه ورفى الجبل واخذ العدة والقرش **قلا جاب**  
اصبح لاضمانه عليه ان العدة كل ركوبة في كل اثنى الحجج فيل ساك على  
الاصلاح **ام** والله اعلم **وسئل** عن رجل زوجه بنته لاني وفيض منه ضمانة  
الصرفا ثم ماتت ابنة الزوجة وبقيت عند زوجها اربع سنين واشتركت  
معدولت ثم اشترت ابنة الضامن من تلك الضمانة وزوجها الذي على زوجها  
تلك التبرية عاملة **قلا جاب** رضي الله عنه ان ثبت الاثر في الشفاعة  
الضمانة وهي رشيقة وقد اترك لها الارجوع لها عنه والله تعالى اعلم  
**وسئل** عن رجل ضامن صدق حليته ابنة قبلت قبل اذ ابد لها في بطلان  
به منهي وهذا هو محمول على الحمل او على الحملية **قلا جاب** رضي الله عنه  
الضمان في عقد النكاح محمول على الحمل او على الحملية كمل في الامطرات الا ان يكون  
العرف جواريا بالحملية فيحمل عليه قبل في الضمان ان لم يحضر الغي يبر مشو  
سرا او لم يتغير اثباته عليه كمل في المختص والله تعالى اعلم **وسئل قلا جاب**  
بلا نصه وعرف في اجوبة الشيخ جده ارجع الله تعالى من نصه الضمان  
في عقد النكاح محمول على الحمل او على الحملية كمل في الامطرات الا ان يكون الغي  
في جواريا بالحملية فيحمل عليه **ام** وفي المختص وايرجح احرامه الا ان يصرح  
بالحملية او يكون بقول العقد **ام** فمده هك المرونة ان ضمانة في عقد النكاح  
محمول على الحمل حتى يتبين انه اراد الحملية وعلى الشيخ ابن تومس ما فيه  
بان العرف في ضمانة الضمان فلات انه على الحمل حتى ينص على الحملية وذكر انه  
لا فرق بين منازعتك للضامن او وثنته **ام** فتحصل انه يجتنب في ذلك الكوفي  
فان كمل في الغصود بالضمانة في عقد الحمل والصلية والتبرع فطوع على الضامن  
وان كان المراد به غير ذلك فهو على الزوج ولا يبيع به الضامن ان حضر الغي  
موسر كمل في الحملات فالتواجب جينز اسلح ما يقع من الغاصد وملا  
تفتضيه القواعد والاعرف بالنسبة التي لا مكنة والارمنة فيجب على كل فاض  
ومقت اعتبار اذ الك ولا يجوز لها اجراء الاكل على وجه واجل دون

لا ضمانة على ركوبه  
غير لعدة عند المدة  
العرف والشهادة كمل

في  
في اعتبار الخوف  
في الضمان عند النكاح

في  
الضمانة في عقد  
النكاح محمول على  
الحمل

في  
في اعتبار الخوف  
في الضمان عند النكاح



المراد على  
الحديث

اعني ان اعراب النكاح في كل ما يراى فيه ذلك وهو مقتضى اجملها  
والا فلهذا المخرج على النكاح بما لا يقصد ونحوه ولا يعرف موقفه البتة وذلك  
ضلالا واضلالا والله اعلم **وسئل** قال **جواب** بان ورثة الضامن لمن  
لحقه يورثون به ما يورثون به من ماله ولو لم يكن له ماله لم يورثوا به  
نحو موت الضامن والله اعلم **وسئل** عن الضامن اذا حضر المضمون هل  
يملك به ما مع وجوده او لا **جواب** بان رضي الله عنه يملك به الضامن او  
من تولى من قبله بل ارث غيره ماله من ماله ولو حضر المضمون فملكه  
نصف عليه غير واجر من النكاح والله اعلم **وسئل** قال **جواب** رضي الله  
عنه بما نزل من المضمون على الراجح مما ذهب منه من يفي المستوجب على رعا  
يته لا يدين من كماله في النكاح واما اخو الراعي فله اشكال به عدم ملكه  
لبنه بما استنوجر عليه اخوه والله اعلم **وسئل** عن نازلة جملة من جملوا  
بمنع نوزلة البقي على رعا ينظم ثم ستر حظه رجل بنطى وتلعت منه  
بغرة فله عليه العرق لربها او لا **جواب** بان رضي الله عنه لا ضمان على  
المرء ان لم يحصل منه تعريض والله اعلم **وسئل** عن جماعة ان تعفت على  
احكام حنيفة ان من طاف فيه وشرف شئ في ليلة طوافه بغيره  
رضوا بذلك رضي تامله على ذلك في شرف شئ في ليلة او لا **جواب**  
رضوا عنه قال بان المختص كالمساكين لا ضمان عليه ولو شرفه اشبهت ان لم  
يضمنوا على حارسه او يتعد فقال ابن المواز من استنوجر على حراسة بيت  
المحزون او يتعد فله عليه ما فيه لم يضمن **ام** فلا يطهره بما يثبت على الحارس ان  
ان لم يطهره او يتعد فله عليه ما فيه من المضمون والله اعلم **وسئل** عن جماعة  
ان يفرطوا بالحراسة او يتعدوا فقال ابن الزرقاني وقول التتائي في ص  
صغيرة العرق الا ان ضمان الحارس لا يقع انما يستأجر من على ذلك كتب عليه  
الواد هذا الحق في خلاف الشرع فلا يثبت له انطى تامله والله تعالى اعلم  
ثم فيما مضى **وسئل** عن من كثر او كثر من الشجر على جماعة ثم قبضه منهم فوجد  
فيه فوجد فيه ثيابا فله من ثوبه ما في ثوبه من ثوبه فله عليه ما في ثوبه  
الشمع ما يبي ان يقبضه له ذلك وانبت الجماعة كذا في ما لم يسم **جواب**  
رضوا الله عنه ان امر الغريم الضامن به في شجر الشجر من ثوبه فله عليه فوجد  
فيه عينا يورث به فله من ثوبه ما في ثوبه من ثوبه فله عليه فوجد  
الشمع **وسئل** عن من حضر لدى الراعي والمرتضى عنده العقرة ثم مات المرتضى  
ان

لا يملك الضامن  
وغيره المضمون

نحو ملك الضامن  
او غيره المضمون

لا ضمان على الراعي  
ان لم يحصل منه تعريض

لا ضمان على حارسه  
او يتعد فله عليه ما فيه

ثم فيما مضى  
وسئل عن من كثر او كثر

الشمع ما يبي ان يقبضه  
له ذلك وانبت الجماعة

وتلغى الرضخ وفتح الراعي على الحاضر معصية مدعي الله معول على ذلك  
الحاضر اعلى المرتضى هل له الفيء عليه به الك ا **جواب** بان رضي الله عنه  
مجرد حضور شخص للمدة كورثين لا يورث عليه الضمان والله اعلم **وسئل**  
عن رجل اشترى مائة من البعير وجعلها مائة الخيل ثلثة ابلع ليغلبها  
ويقتصر على قدر القدر ما تلت باقر سماوي هل الضمان على البائع بان ليس  
لديته ومصيبته عليها او الضمان على المشتري حيث تلقت ما يورثه بان  
يخلص ثمنها الربط ومصيبته عليها وكيف ان جعلها خيلها العشرة ابلع  
من الضمان عليه منها **جواب** بان رضي الله عنه من النازلة من المختص  
والضمان منه ان يورث الضمان ان الضمان به امه الخيل مائة مائة  
لسلف في البائع اذا هو افدح ملكه فلا يضمن الضمان عنه الا بفتح انتقال  
ملكه عنها والضمان منه فيما قبضه المبتاع مما لا يملك عليه ومما يثبت  
هناك ماله يملك عليه ان ملكه كذا فله عليه ما في ثوبه من ثوبه فله عليه  
لديته من المورثة قال ماله من المورث مائة مائة او خيلها او غيرها جميعا  
وتغلبه فمصلحة العبد من بل بعد ان البيع لم يتم وانتم بينهم حتى يقع  
الخيل **ام** ما يبيع الخيل بشرف مائة زابو على اربعة اشهر او مدة محض  
لته وهو فلا يورث الضمان المبيع من البائع كذا الضمان **فان** السنطون  
وضمان المبيع بخيل يربعا فاسر من البائع كذا الخيل الصحيح على ان اوج وفان  
السنخ الامم **الحكم** بان اذا فلان ان المبيع يقبضه بالمد الزائدة اذا  
كثرت فله ضمان المبيع من البائع كذا الخيل الصحيح او كذا الضمان  
حكم البيع العاسد به ذلك كذا يورث الضمان الاولين رتبة ان الضمان والبائع  
ولم يترك به ذلك خلافا **فان** سمع سمع سمع سمع من كتاب يورث الخيل  
ابن الفاسم فله ضمان الخيل اربعة اشهر ان مصيبته على البائع  
وان كان فلا سرفا لاشترى هذا بين ان البيع العاسد انما يورثه  
ضمان المشتري بالقبض اذا لم يكن فيه خيل او الضمان من البائع ببيع الخيل اذا  
كان صحيحا فكيف اذا كان فاسدا **وكذا** في ترجمته افتتار اشترى عليه  
**ام** المراد منه والله اعلم **وسئل** عن صناع كذا خيل ذهبت من مصنوعه وهو  
منصبت لصنعة ما يورثه يورثه من فاسد ذلك في صنعه هاهنا  
غير ذلك في صنعه ولو لم يورثه البينة المعلية للسلف ا **جواب**

توتنها

لومرثت الراجة بل امر

سماوي به امة الخيل

بل سماوي

يمضي

رضوا الله عنه

ببيع الخيل الصحيح

ببيع الخيل







اللعن على  
القيس

عن الاخوين بالاب ذهاب احدهما بعد فلاح ذوات الزناد للعتنة  
بين المشركين غير ان شره قد غلب عليه الفلانة **قوله**  
رضي الله عنه ووالده خير اذ اكل بالشر بغيره في حور مثل ما  
ان او غير لا يجوز له ان ينقض الا بالذين شره في فمهم في الفواعل  
ان يرضى ويذبح في شيوخنا او المراد بفعل الشهور والنداء  
من خطيب من ارسل صاحب على سمعته في السلام وتذلل كثر حاله  
الي ان ويحد بالسلامه شيئا ثم بعد ذلك الغنى كطهر له فيه فلا شيء  
عليه في تلك العرة **قوله** حديث ابي داود اذا وعد احدا في شيء  
ان يوفى فليوفى بسلامته عليه **قوله** العسرة ليس فيها الزام الشخص  
نفسه شيئا الا وانما هي اخبار عن انتشار الخبر مع وقاية المستفاد  
كما قال ابن عرفة **قوله** قال الشخص ان غمره بلزومته بدني فلا  
سلفه **قوله** له نعم ثم بعد ذلك فقال ابن الفلاس لا يلي مد التوفيق  
بل وعود في الشك وذلك على اصله فانه لا يغني بالعدة الا اذا كانت على سب  
ودخل الموعود بسبب العدة **قوله** وهو القول هو المشهور من الافو  
الاربعة المعلومه في ذلك **قوله** من لا يصدق الفخ عن حبل الوجه  
المدونة ولما اقصى عليه الشيخ خليل في المحتسب واختلف الشيخ في المراد  
بالحكم هل هو اشتراط الحكم على الحكم بالفي او الفقه بالمال ودفع له  
ان لا يفي في عيبه اذ التي التي في **قوله** هذا الحكم اذا ثبت الحكم على الفهم  
بمبصر المضنون له بخبر ابيه في نفي ابيه **قوله** وسئل عن رجل ضمن  
ابنه ماله زوجة في عقد النكاح ضمانا لازمة حتى ينزل في فرقة بين اخوته  
ودخل الاثني بالزوج ثم عزل له فرقة وهو من الضمانه وكم يصدر من  
الزوج قبول ولا انكسار الي ان ملئت وبلغ الاثنان فرقة المذخورة لابي  
بعد عزله له مدة ثم قامت بثلث الزوجية على الاب بعين امه بالضمانه  
التي ضمن واجلت لهن بتحويل الاثنان عن تلك الضمانه وبمقتضى بعض  
المصلحة له بطلان تلك الضمانه لفساد النكاح الوافعه عليه لاجتماعه  
مع الجواز في عقد واجر **قوله** رضي الله عنه ويحرم في المحتسب وبطل  
ان يستد محله واعلم ان ذلك مفيضة بل يعلم المحتمل له بالفساد ولا  
يعتد ما وقع عليه بموت العاقل بل ان كانت كل من ضامنا بالقيمة

لو ذهب احدهما  
بعد فلاح ذوات  
غير اذ ذوات

في شرف الفهم  
الوجه في حضور الفهم  
ان حكم عليه بالفي

بالجهاز

بالجهاز وبالصراف **قوله** ان ابن تيمونه وتشفة الجملة في المعاملة  
العباسية اذ اعلم المحتمل له بفساد هذا بل لم يعلم المحتمل بفساد هذا فقل  
الحتمل الجملة بالقيمة وفيه تلي في الحتمل الجملة علم اولم يعلم وطوروا  
يعيش عن ابن الفاسم وفيه هل لازمة على كل حال وهو قول اهل الرأي  
اف **قوله** ان الجزير والائنة الجملة في معاملة العباسية اذ اعلم المحتمل له  
بفساد هذا بل لم يعلم الزمت به القيمة وفوله بل لم يعلم في طوالب  
ان القيمة انما تكون فيه **قوله** قول الاول هل لازمة على كل حال اي لازمة  
فيما وقعت فيه من المعاملة العباسية وان لم تغت كقوله في المعاملة  
الصحيحة **قوله** وهو في طوالب القول لما قبله والقول الاول غير  
هو المشهور **قوله** ان ذلك اقتضى عليه التل في المراد بالمعقوت ما عوت البقا  
سيد المخرج مع النكاح وموا ان بالذخول ان البيع تبع فيعيشه ما بقيت  
النكاح المتبوع كما صرح به الاجمعي وهو واضح بغية السؤال فلا خيرة  
والله اعلم

**كتاب النكاح والافترار وسبل القيمة**

في حرامها التي ان تزوجت لدارها ومكثت مع الزوج نحو علم ثم فتمت  
الاو تطلب متاعها هذا لعل اخذها دون زوجها **قوله** رضي الله عنه  
وقر قليب من الام اخذها بالانتيها بلا موجب وتدخل البنت المذمومة  
فلا هذا ان كانت رشيقة واه كانت تسقطه افلح لعل الفلانة من يليف  
بذلك واما مدفع غير ما موه فانه يعزل وتكتب **قوله** وسئل عن رجل  
اجعل المراءة المشار اليها اعلاء وهي محطون حالها ما علم لعل رشة  
ولا سبعة بين لعل سب من الواجب **قوله** رضي الله عنه ويعزل  
فالبينة المصلحة المتزوجة المذخون بها افعالها ما ضية ان علم رشة  
قال وان على سبها لم تجز افعالها على المشهور وان جهل حالها اجلت  
على الرشة فيمنوز افعالها ان مضى لعل علم على المشهور وبه جرى  
العمل والرشة حجة الموجود من المال والاعمال بنهيمته وزيدته  
والحرص في تحصيل المعقود برفق وسبيل سيرة حسنة على وجه موافقة ال  
لينة والسبقة تضييع المال وفلة الاهتمام والميلات بحفظه والمعجز  
من نهيته وزيدته ومن كان بلا سبغ غير مرضى به في نهيته الحسن المأثر  
مالي لم يحرم عليه فيه ومن كان في اهل الصلاح في دينه والاشغال مذكاة اخوانه

تسعون الجملة في المعاملة  
ملة العباسية اذ اعلم  
الحتمل له بفساد هذا

ليس للماء اخذ  
من ان ينقذ بالاجرة

في المتزوجة  
بفعل البينة  
المصلحة ما ضية  
على رشة  
شدة الاجرة  
سيرة اهل امر من  
على الرشة

ان في حفيضة الرشة

والسبقي



الدم على  
الحبيب  
ن  
ابن  
على

والأبليس الذي في ماله حجر عليه فيه والله أعلم **وسئل** عن أفعال البكر  
المجتهدة **جواب** رضي الله عنه أم البكر البكر المجتهدة لا تختلف  
فيه على قولين أحدهما أن أفعالها جليلة إذا بلغت الحيض وهو قول ابن  
الغاسق والعقبة وقول غيره أن الغاسق بالمدونة ورواية زياد عن مالك  
والثاني أن أفعالها مردودة ما لم تغتسل **وحديث** الثعنيين في ثلاثين  
أن في حر الثعنيين وقيل أقل وقيل أربعون وقيل من خمسين إلى ستين وفي التحفة  
نحو أن تكون طاعة الأهل فلا نهامرد وفي الأفعال: أجمع الوصول للثعنيين  
الح والدم على **وسئل** عن أخ وعم هل ينزلان من لدن الوصي فيمنعه بيعهما  
على الصغير أو القريب **جواب** رضي الله عنه وقيل بغيره نزل الشيخ أبو الحسن ال  
كل الأخ والقريب في الغريب كلاهما والعم هل ينزل من لدن الوصي فيمنعه بيعه على  
الوصي أو لا ينزل من لدن جلا في بيعه أم لا على الثلثة جوازه أو أم لا على الأول  
ومن يبعد في البواحي الغريب وصيلا بعادة فلا نزل ذلك إذا بلغ لموجب  
وأما إذا بلغ الغريب فيمنعه بيعه ويصح بالتعلق بفعل الشيخ سيم عيسى  
يرد ويقسمه بيع الوصي على يمينه ملكه في ندع الضرورة لبيعه وبيع  
المشتري بالأمارة الباع الأمارة أتدأ خلفه في مصالح التيممة وبيع الد  
ورو الأرضين على الأبناء عند ملك ليس ينفي لهم إلا فيما لم يمكن للتيمم عن  
عن بيعه لمقتضى وقول من فـ **سئل** عن جري العمل أن يبيع الوصي لا يقتصر  
الربح بين أن يبيع أن يبيع ليس ينفي لأبصار قوله لا ما ليس ينفي في حيث رد  
إذا كان من الأب وأخري وأولى إذا كان من الوصي أن تغرب مال ليس ينفي به  
رد له إذا كان من الأب وأخري وأولى إذا كان من الوصي أن تغرب مال ليس ينفي به  
وآخر إذا كان من الوصي وأخري وأولى إذا كان من الوصي أن تغرب مال ليس ينفي به  
الأب وصحة بعه وقوله في شيف بجر العمل على الأمارة مع أن تغلق على الرد  
وحريل العمل يعتبر إذا وافق قول الأكله حكمه لا مستند **م**  
المستند من أن ينصدر بعه فلا يبعد الوصي من أرض التيمم بلا موجب  
ليعه **سئل** رد وبعمد بلا أشكال ولا يبيعه مديونية الجاسر بلا  
نزاع وإنما الخلاف فيما إذا بلغ لموجب بغير بيعه لكن في بيعه غن  
قيل ينفذ مطلقا وقيل ما لم يفت **سئل** في أعطيات وغيره والله أعلم **وسئل**  
عن رجل مات أخوه وترك له أولاد وباع عليهم منه عمره ويصرفه  
عليهم في مصالحهم والآن فاع ذلك الأولاد عليهم فالأولاد ملكت منه عهده  
وهل يصدف في عهده فيما إذا غنى اندصرف عليهم من عهده **جواب** رضي  
الله

ن  
هذا ينزل القريب  
كل الأخ والقريب  
الوصي أو لا ينزل  
ومن يبعد في البواحي  
وأما إذا بلغ الغريب  
يرد ويقسمه بيع الوصي  
المشتري بالأمارة  
ورو الأرضين على الأبناء  
عن بيعه لمقتضى  
الربح بين أن يبيع أن يبيع  
إذا كان من الأب وأخري  
وآخر إذا كان من الوصي  
الأب وصحة بعه وقوله  
وحريل العمل يعتبر إذا  
المستند من أن ينصدر  
ليعه **سئل** رد وبعمد  
نزاع وإنما الخلاف  
قيل ينفذ مطلقا  
عن رجل مات أخوه  
عليهم في مصالحهم  
وهل يصدف في عهده

ن  
ما ليس ينفي  
رد له إذا كان  
وآخر إذا كان

الله عنه وقيل قال قول الوصي ومقدم الفاعل والحاض والخارجة أصلها  
تعلق أو قدر النعقة أو يمينه معاً إذا كان المنفق عليه به حضنته وأشبه  
وحلق والله تعالى أعلم **وسئل** نصه يتفضل العفسيه الأجل الأم  
الأكل أبو العباس سيم أجوبين محتر العتلة مع ابغراك الله رخنه يعتد  
عليه ضعفة الأشلاء سنا ورصونه وأرضه بالجواب عن مسافر لمدينة  
**المفت** **سئل** على سلكه أفضل الصلاة وأزكى التحية وأتمه واستغفر  
فيها وترك أخوته ذكورا وإنا شاء أملاهم المشاهدة بينهم وبينهم  
في بلادهم ثم مات أخوته وبقيت أخواته في أملاهم من بينهم فمن  
فيها وأخواته المتساوية بقيت لهن ويقول لهن لا تشركن أملاككم  
لا حريصوا كن فاستغلتها واستمر على ذلك إلى أن مات وترك أولاد  
هناك ما زالوا به الحيلة ثم فاع أبناءه أعطاه المسافر على عاتق ابنه الأ  
يريد وله أن يترفع أملاكهم من أيديهم راعيت أن أملاك الغيلاب الذي  
كمره أن يأكوه في أيديهم لو رأتهم أياهم أن يسفوه بالموت مع أنهم  
غير صالحين لتلك الأملاك يستعطفهم وتغليظهم بغير أن تولوا أموال  
الغيلاب يقتضونهم بالبيع والغصب ويتخرونهم لأبائهم ويجعلونها أملا  
لهم كخونهم بعلون **سئل** مشاهدته وإن انحصرت وقته بين كذا بكم في الأملاك  
المذكورة ما المعقول سيم في الأملاك هل ينفي بين العتلات اللواتي ينزل  
ركن ذلك مع الغيلاب ويذخر من لا يبيع من خراج أملاكهم لهم حتى يفتوا  
من يفسد ذلك معهن ويجعل الكبيد من شدة أو أو جعل بيد أمين ثم انهم التمر  
أولاد من أدنع اجب لنا نوجب والشلل عليه **وسئل** رضي الله عنه  
وعليه سيم الشلل والرحمة والبركة على الدوام وبعده فقد كنت اجبتك فت  
السؤال ثم ظهر لي في الجواب في قطعته ولذا لك اجبتك على حضرة  
هنا وإن النفي في أمر الغلاب للفرع المعتمد كماله المختص به طرأ ابن عات على  
الفاضل فينبغي ما يجب للغلاب وأبواجه نعم أن وكل الغلاب عليه وكيلاه  
فيهو على كد لينة مالم يمت أو يفتد وفي البيت لا ينفي عن السلطان لمن  
عاب وترك ماله بيد رجل أو دين له فجعله إذا استأجر كماله من الناس  
وأما إذا أمالت غيبته وانقطع خبره فلا سلطان ينفي له ويجوز عليه ما  
له على ما وقع في المدونة وفيه ينفي الأمارة ماله المفقود ويجتمع ويبيع  
يوفعه كمن يبيع وارث أو غيره ويؤكد به من يرضاه وإن كان في ورثته

ن  
القول للوصي ومقدم  
الفاطمة في أصل الأكل  
وقدر النعقة

ن  
في سلكه المشاهدة  
المفتقي وتر ماله الأخر

ن  
انهم التمر  
لك بايديهم

ن  
التي في امر الغيلاب  
الفضلة العتلة  
هل يبيع له  
ماله من ماله  
خراج ذلك  
بغيره من  
أولاد ماله







اللفظ صل على  
الحبيب

الفصل في  
معرفة قبض الثمن

فمن  
افترأ انفسه ان  
يقول بوجوب تملك

فمن  
افترأ انه تسلف في  
ميت فلا يراه في

فمن  
هذا للشرع في  
الميت

البايع المملوك  
الجار

فمن  
ما احتج به الرقيق  
لو اقره لولا

يصدقون ويحب عليهم رد الثمن وفضله مخرج ان باعته متورثه بل  
ليصح الباع في ان الخطأ عند قول خليل وفي قبض الثمن او السلعة  
ولا اصل بقوله في الفصول للبايع في قبض الثمن مع  
يمينه تالم بمضى من الزمان ما لا يمكن الصبر اليه كماله عشر سنين وعشرين  
وذلك ان رجوع الباع الى القدر قد دخل تحت الكسوف في قول المصنف كماله  
لحال الزمان في غير البيع والفضل هو الا يصبر اليه بتسري الغيب والله اعلم  
**وسئل** عن اقرأ انفسه ان يوجب تملكه ان كان حراً او اقرأ انفسه  
عنه ان اقرأ انفسه ان يوجب تملكه ان كان حراً او اقرأ انفسه  
لك بل قد يوجب تملكه ان يثبت حريته والبايع عديم والقبض موقوف  
ان يبرج عليه البايع بالثمن ان يثبت حريته في قبضه وشيعة شرارة  
الرفيق ثم استغشوى الشهود فيما عنده من حريته او عبودية  
بته جراً منه ان يوجب حراً لا يتصبر اقراره بالحريته والله اعلم **وسئل**  
**فاجاب** قال العلامة من السواق قال ابن الفلاس عن مالك فممن افترأ  
ان كان تسلف في قبض المبت ما لا يفضله ان كان حراً ما يصدق من ذلك  
بينه فانه قد يملك زماً لم ينعقد قوله فضيحه وغرق لورثته الا ان يبيع  
نقله وعليه قبض خليل او وجبت بعه به ان لم يملك وكذا قوله وا  
ن ادعت فضله على ميت الخ ما لم يثبت ذلك بل اقراره وطول ما يقول للمفر  
في الغضاي يمينه والله اعلم **وسئل** عن المفقور الذي يحصل به الرشد لله  
جعله المملوك هو مملوكه **فاجاب** رضي الله عنه وبطلان الرشد هو  
جعل المملوك على حريته وهو امر المعتمدين المذهب وهو قول ابن  
الفلاس وبه الحق ثم البايع المملوك اقبله جارية لا يضمن منه شيء ان جنة  
جهلت حركه ولم يعلم ببيع ولا رشده وحكي المملوك ان رشده لا يتعلق على  
ذلك وامارة علم رشده فلا اشكال وان تحقق بيعه فقص فيه قبل الحجر  
عليه بعوض او غيره ممنوع على الاجرة عن الامام مالك اعند الشيخ ابن القل  
ميم والله اعلم **وسئل** عن امرأة وكلت رجلاً جنياً ليقبض لها عنده  
اخوتها ان تهاجم مع عتق موافقة زوجها ان تصح وكذا الشاهد **فاجاب**  
ما احتج به الرقيق لو اقره لولا كذا في توكيد ما يقبض له

عليها

مالها ولا كماله في ذلك لوجهها وكتب **وسئل** عن مجور تحت يد وليه و  
يتصرف هو بنفسه مدة ثم يفر ذلك حركه اعلم ان مالها ما لم يجر  
تصرفه في تلك المدة **فاجاب** رضي الله عنه وفي اجوبة الشيخ الحسين  
هناك الخ رتبها الشيخ ابو الحسن الحلي ما نصده العمدة الا انما هو  
على قول ابن الفلاس من اعتبار الحلية دون الولاية بما عتق بها مع حضور  
الرشيد وحسن التصديق ولا عتق بغير الولاية مع وجود الشبهة فترد  
ايعاد له وتبطل نصراً له وان لم يجر عليه والرك والادام بطور العمل الا  
منه خمسين سنة ونحوها وفيه افتى شيخنا القوري والعقلاء بسم  
ابو الفضل فاسم وفيه يحكم حاكم البلاد الا ان يفتى به مقتضى ما به يفتى  
وهو امر متعارف في بيع في العوارة الممارسون لم افر الخصم  
لغيره انما هو الصور وقد كان افتى بقوله ابن الفلاس قد يباح له ان  
ايامه وغيره ثم جرى العمل بفساد مالك وقيل له انما هو المملوك  
الخاص الذي تدعى في العمل على قول ابن الفلاس انما هو المملوك  
غيره وهو الذي اختاره المحققون وهو جليل جليل **فاجاب** وقال بسم عيسى  
قول مالك واكثر احكامه بمضى بقصد جرى به العمل قد يملكه اختاره  
ان ترد ايعاد له كما قال ابن الفلاس وهو التحقيق عند الشيوخ **فاجاب** ف  
في جوابه والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل قد منه الجملة على يمين ثم لم يملك  
ان لم يملك لليتم المذكور فقبضوا ما يبيع المفقور من مال اليمين فمكتوبه نعم  
اليمين الا انهم لم يثبتوا ذلك التفدية بقبض اليمين الا ان يملكه من وليه المفقور  
اي من غرض ذلك او انما يملك به عتق **فاجاب** رضي الله عنه اقل ذلك  
قد منه الجملة ثم اخذوا منه المال كما ذكر في كتابه يملك به وانما يملك به في  
دفعته الجملة له ثانياً كمنه التفدية بقبض اليمين او لم يكتسبه بقبضه ان ثبت ذلك  
الا والله اعلم **وسئل** عن تزوج امرأة ولد مقها ولد ثم ماتت فوراها  
ثم باع الزوج ارثه وارث ولده منها وهو صغير ثم اخرج افلا رب الزوج  
تجيزه ما الحكم فيما باع عن ولده هذا الشيخ مرزوق **فاجاب** رضي الله  
عنه انما يكون الاب ولياً على ولده الصغير اذا حصل رشده قال ابن الحاجب  
ولي الصغير ابو التوسيع يرضى ان كان الاب رشيد او فله السنه  
والولي على المجور من صبي او سقيم الاب الرشيد كما قيد به كلام ابن الحاجب

فمن  
العمل الا انما هو  
قول ابن الفلاس  
الحالة دون الولاية

كسوة

مكتة

فمن

انما هو  
الجملة على يمين

يعلم

يعلم

كذا

يعلم







والتسعة للفضة المختبرين ان كانوا والا فجملة عدد العدة **وسئل قال**  
**باب** بلان الاجل عدد التسعة على ما علم به نوازل المازنة اذا ماتت الشبهة  
 من الشبهة والقد اعلم **وسئل قال** **باب** بقا نصه وبه فتدروا سيع  
 احسن سليمان الرسموه ما حصله اقرار الرجل بلشتر ايه من صار  
 اليه الخمس ولو بالشرع يؤخذ به ويبطل شراره وليس هذا من قولهم  
 شهادته السماع لا يستخرج بهائش ومن يد حارسه اذا حوزة كالحوزة  
 قال كالمبيع، والثاني المجموعه **وسئل عن امرأة** يتيمه سبعة  
 مخورة تصدقت ببعض املاكها على رجل وحازها بالبيع والاستغلال  
 حتى رشت وارادت الرجوع في تلك الصرفة ادعت انها لم تعلم بلان  
 افعالها هل سبها مكرهه هل لها ذلك ام لا والسؤال عليه  
**قال** رضي الله عنه وعليه السداد وتعرفه وان كان كتاب الصرفة  
 كل امرأة اعطت وهي سترها فلها الخبز رغرا ينسئ زوجها به  
 ينسئ من انا اعطت او الرضى به فينبغي وفي اول رسم من شمس اعطت  
 من كتاب الصرافات والعهود والعقوبات **سئل** مالك عن البكر تصد  
 فت على ابنتي ثم تزوجت ويؤخذ بها فاشترى هذا الك رد ولها اخذ  
 اش نابع ولو افادت بغير البكر تنسئ او اشترى ثم فامت وقالت لم  
 ان اعلم ان هذا لا تلي منه فلهما رخصها الك وخلف **ام** ونقلت بل على ابن  
 يونس قال القول المذكور انها لم تعلم ان ذلك ابي لها وخلف وترد ذلك  
 والله اعلم **وسئل** عن التصرف في مال اليتيم هل للولد او الخاض او  
 لاصحابه **باب** رضي الله عنه اما مال اليتيم فلا نبي فيه للولد المختبر  
 والله اعلم **وسئل** ابيك الله وولاه كل مكره في الدار من رجل له  
 عنه غني ما دون له واستخدمه في اشغاله فلم يدرعه فادع عليه كل من  
 عامل العترة شئ وصلبوه بغير تبعية هل يلزم السيد المفقوع عليه  
 ذلك ام لا جبت لما توجز والسداد في التلغ عليه **باب** رضي الله  
 عنه وعليه السداد وتعرفه وان كان عليه فلهما رخصها الك وخلف وترد ذلك  
 منه فمن سبها على ماله باختياره وان كان عليه فلهما رخصها الك وخلف  
 اعلم **وسئل قال** **باب** بقا نصه وبه فتدروا سيع  
 من المفردة في ذي وثيقة كتبها بنفسه بمائة وفي غير ذي بمائة  
 المعنى له ايضا ولزم المرفا اكثر واملا ان كتب بخط المير كل مائة في ذي او كتب

ملأه في ذنبي وملايتني به اذ انا من بكيت ذاك مع اشهاد في ذاك كله  
وانه يتعبد فيه الحق بتعبد الاذكار على المعتمر كما في اثن عرفة وبما  
قررنا به كلام المصنف من ان الاشهاد والخط في المفرد وان كان خلاف  
ظاهر لا يتبع في عليه بما اثن عرفة لا اختلاف الموضوع **ام** المراك منه والله  
تعالى **وسئل قال جاب** رضي الله عنه بما نصده قال الشيخ الخطيب  
حصل فيما بلده المحجور بخصه وتليده وسكونه فقولان احل به ان ذاك كبقول  
الولي وهو والده فالله ابو ابراهيم واجتي به اثن عرفة ووقع الحق به بنون  
وبه اجبت **والث** ان الغني لا يزعم وعلى الاول ان كان صوابا ومصلحة في  
المحجور وان كان غني مصلحة نفي ما ادع المبيع فلا يبايع المشتري به فان  
معه بيع او غني لم ينفق ورجع على المشتري بكامل القيمة على ما اجبت  
به اثن **ر** **ام** المراك منه فان في البيع فلا اشكال ان لم يبيع وسكت عرفة  
بغير شوكه لظن لزومه **في** الشر الشئ بغير تصرف وسكت بغير  
البناء سنتين واكثر وقالت في اني اعلم انهما اتتا من قبلها ردة الك وحلف  
**ام** وهو من ابي اذ قوله ما ادعى المحقق فيما الغالب ان جنسه يحمله فلا  
ثبوت فيه وفي ذاك كلامه حصول شراجه في ماله والله اعلم **وسئل عن**  
بيده وشيعة وتضمنت اقرار رجل ان يعلق موضعها فيما حلف اليه في اقراره  
ورثة النفل في الغيلة بها على ورثة المفق بغير طعن زمر مع الادعاء ان الوثيف  
ما كانت يبيعهم واعلموه الى ان وجبها تحت يد ورثة المفق على لص  
الغيلة بهذا مع جفدها الى **ام** **قال جاب** رضي الله تعالى عنه الاقرار  
على قسمين منه ما يجر مجرى العينة ويحتاج الحيلولة ومنه ما لا يجر مجراها  
ولا يحتاج اليها فلينفذ ذلك في الدعوى النسيئة والمأمن لم يعلم يكون المال  
له الذي وجود عقوده فلا تنظر الحيلولة والله اعلم **وسئل** هذا يجر الكيس  
الميسر **ام** **قال جاب** رضي الله عنه يجوز على الشيخ الكيس اذا خفي وحصل  
خلاف عليه ولا يحسن النسيئة فيه ماله والله اعلم **الكيس** للاب افلا  
مال يتيه بل انظر لها ولا يلي منها ان يفعل والله اعلم **وقرر** من شفعة  
ان في ملك كذا بلعاريته من ماله من جليل فله ان يواخذ به ويبي في من تزل  
من قبله اذ لا يحتاج الى تحديد الملك والمجملات الاربع ان كان معوقا  
معلومه وثبت ذلك بغير نسيئة العارضة كما ان نسيئة المشتري بها  
الرجح لا يحتاج ان يكون مستظورا بها ونها **فصل** في رفاة وان استنق

ف  
حلم ما بلغ المحجور  
حضرة وليه وسكوتيه

لو تصرف البكر وسكنت  
بعر البئر وسفنتين ثم

فب  
الافراز على فسمين  
فب

يحيى بن علي الشيخ الذي يهمل  
خلفه في عهده

بالعقارية يواخر به







الشجرة ورواية قال اما أنت يا حواء كما دبت هذه الشجرة تد  
ميسر في كل شط وقب السواحب الدينية واد مينها في الشجر مرتين  
**الثانية** ثقل الحمل **الثالث** الطلق والم الوجع **الرابعة** نقصه  
دينه **الخامسة** نقصه عقلها **السادسة** ان ميراثها على  
النصف من ميراث الرجل فان الله تعالى فليذكر مثل حظ الأنثيين **السابعة**  
**بعد** تخصيصها بالعز **الثامنة** جعلها تحت ايدها الى جلال  
فان الله تعالى الى جلال قوامه على النساء **التاسعة** ليس الشجر من  
الطلاق يشتر وانما هو الى جلال **السادس** حرمة الجهاد **الحاد**  
**عشرة** ليس منهن نبي ففت **الثانية عشرة** ليس منهن سلطان  
والحاج **الثالثة عشرة** لا تسلم في اخذهن الامع الحزم **الرابعة**  
**عشرة** لا تنفد بطن الجمعية **الخامسة عشرة** لا تسلم عليهن اب  
انتقلت خمس عشرة خصلة المختصة بالنساء **واما العشرة** التي  
تستركن فيهما مع الى جلال **الاول** العائنة **والثانية** البضيمة **ووظن** الجلال **وكان** او  
كل كل الضيق في الموضع ما وقع بدل وبقي من ذلك قدر على طرف انامله  
لينذكر به الك اول حاله ولزالك اذا حلت الانسان فينظر الى طرفي  
كأنسقى الضحك ثم الاخي اج من الجوارق في نية والعداوة والنداء بل  
لنفسيل ونسليط العدو وجعل الله نيل سمجند والنسب والشغلا  
فيها الخميس الجيش والبحر كثر ما ذكر فيه من العلوم في احوال في  
يغير نفيس خلق النفيس الخلف اجمعين **وسئل** في الجواب رضي الله  
عنه عن رجل فاع على ان ليس ملك بقرا عتله رهم مدة كطولة واذا مؤا  
له رجل لذي الفلاح قالوا له هذا بل يغفل وقيل الى جل انه مسجل رهم  
وتنارهم معد الغلابي لوى تمخ الواة حكم للفايم بل ملك وانشف منه  
حجة المسجل المذكور مع حجة المغوع عليه اجلسوا ونزل الغلابي في الملك  
بالحكم المذكور ثم بقى ذلك اثر في المفعوع عليه وتليف اشربة السلاج  
ذلك الملك مع جلاله وان من غير الخاء اجلسوا للفايم وقالوا له الى جل  
الذ اجلسنا لك لنع بيع لنا شيئا وانما اشترى اسلانا منا غير  
هل لم الغلابي بذلك **وقال** في الجواب رضي الله عنه الاقرار بالشراء  
اكثراف بل ملك للبلد مع فليست من لمن ذكي الانتفال عنه وعليه فلا كان

الحق

ما في الشجرة من ملاء ثم  
بشر الخلق انهم وانهم غفود  
الشراء من احدى ج غير اول

الحق مستوفيا للشروط فلا يجوز له بيعه والله اعلم **وكتب** **والله**  
فختمه ما نصه طوا بناء على ان الخصم ليس له ان ينتقل من حجة الى اخرى  
والله نص عليه في النبوة ان له الانتفال وهو المعصوم من كل ما ليس  
عيسى ومن نص خليل لعدو قال فلان العاقل واستحلها فلا بينة الا  
لعدو فتم من شروط لزوم الحكم رضي الخصمين بالحل ان لم يكن مقدما عن  
اخذن وكونه عدلا كما والله اعلم محتر من محتر العباد **مسألة**  
**الغضب والتفكير** **وسئل** عن غلب وترك زوجته وأو  
لا كما بلا نعمة ثم ذهبت الى المحكم فحلفتها التخرج منها بغيرها  
هي واولادها ففقد الزوج موجودها كذا لك فطاعها ثم طلقها بها  
عليه فذكر في عليها ان هذا اجترث المحكم هذا يغفل فوطها فدر ما  
خذته منها ام لا **قال** في الجواب رضي الله عنه ويعز في القول للمزكورة في  
فدر ما اخذت من المحرم حيث لا بينة ولا ضلوع عليه في فتح ذلك حيث  
حضر الزوج كما نفعه بل لا خري من كماله شرار قوله او على غير عاقل  
الا بصل حبة ربه او حرز اية الا بصل حبه ربه وذي ابطاع قوله ولا ان نفق  
فيها وهو ان ثبت تلفت شيء مثله في واما ما يجوز في المذكر فله ان  
اخذ به بلا اشكال وكتب **وسئل** عن اخي محمولته خات الزنا في  
في شرق النخروية الطوية في قبلي وذهبت بنا الى المذرك فاحلفت فيه زنا  
لبعض الناس هل عليه غرم ذلك ام لا **قال** في الجواب رضي الله عنه ويعز  
فيض من ثم جعل نذره في ربح عاصية الا ان يكون ذلك في مكان بعيدا بغير  
ان نصل الى الشيء الذي اخر فنته فلا ضلوع عليه حينئذ والله اعلم **وسئل** عن رجل  
دع امرته لدار شخص فبنتها ورمى ببغضها علم ان بقسمها ثم طلقها فله  
بالحكم انكر صاحبته انه لم يقبض منه من ثمنها فليلا ولا كثير ام لا الواجب  
في ذلك **قال** في الجواب رضي الله عنه ويعز من ثبت عليه انه استهلك  
مالا غيرك فعليه غرمه ومن ادعى عليه الشكر مقد فاعليه انما نذره  
عليه وكتب **وسئل** عن قطع شجرة غيرك بعد لا **قال** في الجواب رضي الله  
عنه وفي المظلمة لانه الخصم على الامام سمعوه الذي يقطع شجرة رجل من قو  
فاصلها ان عادت نهيتيها كما كانت فلا تش على الفاطم وان هي على  
دث ولم تنغم على حلها الا لى غرم من نقص **وقال** في الجواب رضي الله عنه ويعز  
في ذلك

هذا الحق ان ينتقل  
من حجة الى اخرى

القول للمزكورة فدر ما  
فقدت ماله ووجهه

الضمان على مشعل  
في ماله غيرك

في نفعه ليل خذ من نفعه  
في نفعه ليل خذ من نفعه

في قطع شجرة غيرك بعد  
في قطع شجرة غيرك بعد



لهيئة غير الحق مفضة القيمة لصاحب الزرع ولم ترد وفعه قيل ان القيمة  
تزداد فافهم الفوائد من المرونة وعليه فان عادات الاستعداد قبل الحق  
لهيئة هذا الاولى فلا تنه على المنطق المذكور وينقص الصلة العرفية  
عليها لظن لزوم اليقين ولو رفع الحكم معتبر ثم عادت جلا في هذا  
واضح بما ذكر في التعليل والتمسك لم يجد لهيئة هذا الاولى فلا اشكال  
في لزوم غريمه ان لم يزد ان يعود الى هيئته وان رجع بفعل سمحون  
في الشجر لا يفضي عليه السلاعة وينتج في السلاعة في المسئلة طويلا والله  
اعلم **وسئل** عن رجل قبضه متعده فله عليه كذا وكذا واعطى الضار  
من ذلك قبله وفضل الراعي له ذبيحة ما قبض فيه وهو اشراكه بالمال  
هل ذلك المال على المقبوض خلاصة او عليه وهو اشراكه **قاجاب**  
رضي الله عنه وتجزى المقبوض ضلما مختص بما اعترق له في ذلك  
اشراكه منه الا ان ينسب عوايشه من مال المظن طوعا قهرا من صدقة  
عليه وان دقوا ماله فغوا على التماسه فله المظن به وكنت **وسئل**  
عن نهب لدا القطاع كسوته ثم بقر ثلثة اشجار ازاره وانما  
يخلصها ليرسلها العاجب هل تلي من قيمتها الا او القيمة التي  
اشترى بها بطلا في موضع الشراء او لا يلي من اموال بيعت به حال  
لغصب **قاجاب** رضي الله عنه تلي في الغلاصبة المتلف للفقير  
فيمنه يرمع غصبه وان وفق على ثمن بل ان اخطى فيه متعده **وسئل**  
الغلاصبة ثلثا في هذا يلي به او بلاء اخر منه ومن القيمة تزداد والله  
اعلم **وسئل** عن فتى رجل قبضه ويصيت بقلته ووضعها عند رجل داخ  
ومكثت عنده نحو ثمانية اشهر ثم ردها لرجل لم تتغير في ذلك  
رضي الله عنه وبقر في كثره بيده او من وضعت لذي **قاجاب**  
تنزل من ثلثه واصل كفه ووجد منه اذا استعمله خلاف شطرنج الاول  
زاد صاحب المعين واثنى على ما وغيره من المتأخرين والثلثة منه ذهب  
المدونة واما ان لم يستعمله وانما حبسه ومنع ربه منه فلا كراهة عليه  
ان غصب الدار وان غصب المنفعة لزمه الكراهة بقره منه والله اعلم  
يستعمله والله اعلم **وسئل** قاجاب عما يفتقر به من والي  
مستعمل يجمع مطلقا حيوانا او غير على ما ينشئ المزارع وصاحب

فب  
في قبض تعدد ولا ضلما  
را عتق وهو اشراكه  
فيك هذا الغرم على المقبوض  
فب  
تلي في الغلاصبة القيمة  
فم غصبه وهذا الخ  
مادة  
بقره  
اراد  
هل على الغلاصبة في آد الحيوان  
اي المقتضون ام لا

المعين

المعين وغيره كماله التوضيح **وسئل** الشيخ ابن عثيمين السلاعة ان القيمة  
عند اشراقه وغيره في المتأخرين بين خلاف مدعي السرقة كماله غصبه ان  
لا يرد غلة المحبوس او يرجع بهام سبي ولو بقر كسلافا وهو في ضرر غلة  
مشتبه ولا يملكه ان يبين ان هذا الفعل غير معقوب وليس مراد ان  
لا كراهة فلا يضر ما تفتح وحل على نفس الكراهة كماله طوعا قهرا والله  
تعييده ما تفتح او حمله على القولين **ام** المراد من الممنوع والد اعلم **وسئل**  
عن صبيته رعت الغنم في قلات مع بالغ وصبي ثم بقر سبعة تبيس ان يطاره  
ازيلت فافترش لولدته بمذوقه من هذا فادعي ان الصغير امتسكه للكيس  
واجتهد هام غير تبشيش في عليه **قاجاب** واذا اخذها بالصراف او حلقها  
هل لدا ذلك عليه مع او على الغير فله **قاجاب** رضي الله عنه بحيث  
لم تكن بينة تنوي الذم على صبي حتى يقطع بل ان ادعى عليه بما يوجب عليه  
اليقين حلقه فيومض ان لا تنسجبه اليقين على الصبي الا بقر بلوغه والله اعلم  
**وسئل** عن رجل جعل حماره بين البهايم في نذر بغير اذنه حين اشتغل بين البهايم في نذر  
له لدا راسا زرع فبطلت بمجدة فطوى الحمار هل يلي من قيمته ام لا **قاجاب** بغير اذنه  
رضي الله عنه ان دخل اهل ذلك الحمار ليعطوا او يلعوا على ان من اراد الدار  
اخذه دابة حماره بلا اذنه فلا ضلالة على المذكور والافهوضه من والله اعلم  
**وسئل** عن اخوين اشترى عمل اخرهما ما يوجب عليه الانصاف فغرم  
عليه اخوه بد فبعد سنت غراير شعير اعنه ثم ان الاخ عمل ما يوجب عليه  
الانصاف فطلب اخاه يعلونه كماله عاونده وهو يلي من ذلك فطلبه بشعير  
الله بد بعد عنه فقال له ليس لك غصب الا قيمة شعيرك حين دونه  
عنه وقال الراعي بد فمع في شعير مع الله الا ان حين يطلبه غلا في قوله  
فت الغنم بد بعد فيه رخيص ما الحكم فيه تبشيش **قاجاب** رضي الله عنه  
ان دقع المذكور عن اخيه فله كماله كماله شرعا ولم يقصد الصلة جلد  
لي جوع عليه مثل شعير وكذا ان دقع على تخليص ماله فمضى ضلما في  
خذه ولو لا ما دقع عنه اخذه ولا يمكن تخليصه بغير شيء من ذلك ولا يفل  
منه وكان ذلك نظرا الى به فله الجوع عليه بما دقع عنه او ينسب له  
على الخلق المعلوم فيمن يدي شيئا من ايها المصوم كماله الشيوخ اش  
مرزوق اني سوازل الصالح من الدار للمارونه وان دقع بغير ذلك فلا جوع

فب  
في قبض تعدد ولا ضلما  
را عتق وهو اشراكه  
فيك هذا الغرم على المقبوض  
فب  
تلي في الغلاصبة القيمة  
فم غصبه وهذا الخ  
مادة  
بقره  
اراد  
هل على الغلاصبة في آد الحيوان  
اي المقتضون ام لا











اللهم صل على  
الحبيب محمد

كل ما لا ينفعه فيه الغل  
صب بغير الغل كل يجوز  
جلا شئ في غيره

وانما كان قولنا غير المحقق لقوله عليه السلام ليس ربي في الخلق حق  
وعلى الاول افتتحي به قوله المختص كغيره على ما فتر به شراره  
شئ كل ما لا ينفعه فيه الغل صب بغير الغل كل يجوز والتفتيش قبل  
شئ في غيره وانما ما لا ينفعه فيه منفعته فيجوز المعضوب منه في اخذه وق  
دفع فيمنه منقوضا بغير اسقاط كلجنة نفقة ان لم يكن من شأن الغل  
صب توليه بنفسه او خطمه وق الزام الغل صب فلقد وترك المعضوب  
كلما كان ويؤخذ منه كركوك من غل صبه او اشتد حاله كما تقدم فيسقط  
ايضا من فيه النقص من المعضوب منه ان اخذ البناء والبناء علم **وسئل**  
عن نغز وحش ارض غيري بلاء شبيهة هذه الزرع للزراع او للجارين **قال**  
**جواب** رضي الله عنه من نغز وحش ما به حوز غيرك بلاء حرم شرعي  
فلا ريب ملك او لا يشبهه البيع اذا فاع على الذر حرته قبل ان يضي  
بلان على ما علم ببلان به المختص والبناء علم **وسئل** عن ادخل زوجتي واخي  
وهو صاحبهم وعندهم ثم وجهه معهما في بيت بليل وانكرت وس  
شك على بلاءها او لا ماذا اي من **جواب** رضي الله عنه ان ي  
تشت الخلوة في المذكورين وبين المذكورة وهي اجنبية فعليه الاذ  
والبناء علم **وسئل** عن امتهل في رجل بنت بغيره وهلكت عائلته  
هل عليه بغيره وولدا وفقر الترافضة او عليه ما نقص فيهما غلته  
قر اشتها قرارة البقي ونسئل ان فلتن سيم عليه غرق الغلة ما قيمته اللبس مع فلتن به هذا  
العلم **جواب** رضي الله عنه بغيره فقيمة وليه البقية التي خلت له  
وتعد بواو عليه فقيمة ما نقص من غلة الا بغير غلته او رخص فيفعل  
ما فيمنه وهو بجلها فيفعل الكرا وما فيمنه خذون العجل فيفعل  
كرا فيفعل فقيمة العجل وقيمة ما نقصها والبناء علم **وسئل** **جواب**  
رضي الله عنه ببلان به المختص على المزرع والبيمين على من انكر فيحلف  
المشتم بغضب ما لا ريب ولا تتبع عنه البمين الا ان كان صلا لا يتهم  
بمثل ذلك ومن انهم بلا غضب ونكل عن البمين فعليه الغرق والنكول  
عن البمين بالنكول او لا يقطع منه كل شئ مزارع على الا متناع منطهر  
ومنطهر تخلقه عن المشتم الواجب عليه ان يحلف فيه بلا غدر كمثل  
مرات والبناء علم **وسئل** عن قطع نحو الخشب في ملك الغير به هب

ن  
قر نغز وحش ارض غيري  
بلاء شبيهة هذه الزرع للجارين

ن  
من حوز مع اجنبية بيت  
بليل وانكرت الوطء عليه

ن  
قر اشتها قرارة البقي  
وعليه فقيمة وما نقصها  
والبيمين بسبب

انما قلت على المشتم  
والنكول والنكول

هذا الى جنان غيرك فيفعل به وبه هب هو كذا لك الجوز اثم **جواب**  
رضي الله عنه ببلان به المختص في ذلك وجعلوه على الملك  
رمية بينكم قبل بلان والبناء علم **وسئل** عن الصارب ما حقيقته  
وهذا يقتل اثم لا وهذا لا يثمن من المنة شدة اثم **جواب** رضي الله  
عنه فلا يثمن المختص المزارع الصارب فاطمخ الطريق يمنع سيلوي او اخذ  
ملل مسلم او غيره على وجه يتعدى رمة الغوث التي ان قال فيفعل  
بغير المنة شدة ان امكن للم **وسئل** عن بلاء بغير ان يشاهد الله تعالى  
ثلاث مرات بقوله بكل مرة بلاء شدة في الله الا ما خلت سبيل وهي يقتل المزارع بغير المنة  
مستحبة **وسئل** عن المنة شدة ان امكن لان عاجل يعلم من قوله فيفعل  
انه يقتل لانه لا قبله ليعتله الا فلتن وهو من حد ورك الاربعين  
مقر فرض على من نغز لحد المزارع وخلف على نفسه المقتل او الجراح او البلاء  
حشة ببلان به **جواب** رضي الله عنه ببلان به المختص **وسئل** عن اجسد ثمة البطلان **جواب**  
رضي الله عنه واد الاجسدت المنة شدة زرع وضعت فقال **جواب** رضي الله عنه  
الغلام ومطوق لا يستلاني بل في زرع هذه بينت اع لافال ابن رشير واشر  
زرخون وعلى قول سمعون يستلاني لانه فالتا الذي يقطع شجرة رجل فيقول  
اصحها لا يضي عليه السادة وينتظم بها فان عادت لهفتنها او لا فلا  
يضع على الغل طع وان لم تتم على حاليتها الاولى غرق ما نقص ولا يرجع عليه بل  
جرت في ولا علاج فقال ابن رشير في التمر في ثمة ان صاحب البطلان  
قد انتفع بما اكلت بهاه منه وقطع الشجرة ثم ينتفع بشئ فقال نعم او  
وهو طاهي اذا كان الحكة في الشجرة مفيد بما اذا كانت بلفين لم ينتفع القار  
طع منها بشئ **وسئل** انما اذا كان الحكم كذا الى سواء انتفع الغل طع منها او  
ذهب عنها بنوعه بنوعه او غير ذلك لا فلا يتوجب الرد بعلم ان المنصوص  
هنا الزرع عدم الاستيلاء به وان المنصوص في الشجرة الاستيلاء به **وسئل**  
ما الترخي فنصوص على ان الفون المخرج لا يعمل به في فضاء ولا في جنوى وانما  
يترك في فضاء وتعينها بغيره وكذا في قول الم يمين فلا يملكه وان غلته من  
يغتر والبناء علم **وسئل** عن اقبض شخص ديني واخي بغير موجب وتوكيل  
وغو كرا متعديا به فبضه ومن عليه الدائن متعديا به فبعد جلا شدة  
الدائن اتبع الغل بقر وان شاء اتبع الدافع جلا اخذكم في الدافع رجوع به على

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن











ولو شئت صدقة ذلك التمسيد لغو وتنفذ ان يمنع منه على المشهور  
 ان لا يشترط في دفع ما فيه خصومة ثم المراد ما كان لا يتر فيه من الخصا  
 مع لا وقوع الخصام فيه بل لا يعمل فلا يشترط **قوله** اما بيع احوال المتعطل وغير  
 فهو اذ لا يشترط فيه ما فيه مفعول وضمن **قوله** اما التبرع سراً  
 بل لا الشعيبة باق على شيعته فلا عيبه به والدلالة **قوله** وسئل  
 في عمل احوال لا يملكه ولم يقصد الصلوة فله اجرته على ذلك  
 وكتب **قوله** وسئل عن باع ملكه بالتسليم واراد ان يعطى كذا فوجع لمجيد  
 كجميع ما اخذ من يد المشتري وقال له ادفعه للمشتري فوجع له  
 وادعى انما اجتمع ذلك لنفسه واراد دفعه منه للبائع او لم يرتد  
 اما ملك هل له ذلك وان لم يرض البائع او يرتد بذاك ام **قوله** جاز  
 رضى الله عنه قال ابن زرفون اختلعه الوكيل على شراء سلعة بعينه  
 يشترط الوكيل لنفسه جروى اصبغ عايش الغريم ان السلعة لل  
 مير وفال مالك السلعة للوكيل ويصرف انما اشترها لنفسه **قوله**  
 المراد من نفل التاجر ان يملكه في المدة والظاهر ان ذلك جاز وهذا  
 ان لم يثبت انما انما بعد العبرة لموكله وان ثبت فلموكله ذلك  
 بل لا تراج كما هو ظاهر وهذا ايضا ما لم يعلم المشتري بالفساد وبعده  
 للمذكور وقصد بالبيع الاجل ان يملك به وقصد ما قبضه  
 معشوق معلومة له بنقص فضره والله اعلم **قوله** وسئل عن خصم خلاص  
 مع غيره هل يملك عليه بالبيع وغواه **قوله** جاز رضى الله عنه  
 وجوز فلا خلاف على الاموال الذنبية بوتر عداوة بين المتخاصمين  
 فيمنع العدو من ماله خاصة عدوه بالوكلة او بالبيع للمعاملات على ما  
 علم في المحتج وشروطه والله اعلم **قوله** وسئل عن رجل على ان يخلص  
 له ملكه ويثبت له علم ان يخلصه الموكل جازاً لم الملك اجرة له فمعه  
 صمد ذلك حتى اوقعه الموكل بان ضرب الحمار على خصمه ونفق له الوكيل  
 ان يخلصه كل من فلاح اليد بعد الة الجندل المستثنى له او لا او انما له اجر  
 في المثل **قوله** جاز رضى الله عنه ويجوز فلاحه على علم الخصام  
 جازاً شرعاً على ما نص في المرونة وفي هذا الامع ملك الجعل على الخصومة  
 على ان لا يخذل شيئا الا باذراك المحل **قوله** جاز الغريم بانه لا يبيع في  
 لغيره عليه فسال به المرونة فانه عمل على هذا جازاً اجرة مثله والله

بيع احوال المتعطل وغيره  
 التبرع سراً لا يعتبر به  
 في عمل احوال لا يملكه  
 وكتب وسئل عن باع ملكه بالتسليم واراد ان يعطى كذا فوجع لمجيد

لو امتنع الوكيل من ذلك والرك  
 بتمنه وادعاه لنفسه هل

لو قصور المشتري بالتمني  
 الامانة

لا يملك العدو على عدوه  
 بالبيع والوكلة للمعاملات

المعاملات على الخصام  
 جازاً شرعاً على ما نص في المرونة وفي هذا الامع ملك الجعل على الخصومة

تعالى اعلم **قوله** وسئل عن وكيلين رضيا فلا ضيا فليس له ان يبيع من  
 او ثلاثة ثم كان وجع في عين احدهما لا يقد على الطريق هل له وكلفه  
 ان يوكله غيره او يوكله هو بنفسه ام **قوله** جاز رضى الله عنه ويجوز  
 فليس له ان يوكله غيره او يوكله هو بنفسه ام **قوله** جاز رضى الله عنه ويجوز  
 الا لشئ يدا او ميل مع خصم او مرض ولا يوكله غيره عزله بنفسه الا لغيره  
 رايضا والله اعلم **قوله** وسئل عن ارادة الفيلح بالوكلة بعرضه سبعة  
 اشهر **قوله** جاز رضى الله عنه ويجوز في المسئلة كلاف طويل راجع  
 الفسخ عند فوله **قوله** وسئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فوجع له  
 يشترط ان لا يفسد ثوبه والله اعلم **قوله** وسئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فوجع له  
 ليغيبه بغيره فدل كلفه الوكيل ان يوكله اياه توكيلا صحيحا الى  
 ذوة التعقيب فقبض بها حفلة ارض مقابلته ذنبها وبعدها ثم بقر  
 ببعده اياها ووافقه وزعمت النزاع للمعقوت له فبقرها بين عينيه  
 فوجع له ثوبه مائة فوجع وارثه ادعى بقول الموثق في الوكيل ذوة  
 التعقيب هل له مغل ولو وافقه الوكيل بقر التعقيب وزعمت  
 النزاع للمعقوت له **قوله** جاز رضى الله عنه ويجوز ان يوكله  
 وكيله المذكر علامه لان جلا فليح لمن ينزل مني لشهدا لاث ان تمت  
 مؤاخذتها ورضاه بذاك كما يبيع والله اعلم **قوله** وسئل عن رجل غلب  
 وترك ماله ثم بعرا رج سمين اشى اجنبى بوكلة لته يتصرف بها فيه  
 حتى قدح من عينيه واستغله ازيد من عشر سنين والآن فلاح ولورقمه  
 فليلا له ان لا يولى واحق ملك وليد عي هل يقضي الوكيل ينصف فيه  
 بتلك الوكيل الى مضي اميد التعقيب او ينزعه منه ويجعل بيد امين او  
 بيد من عي **قوله** جاز رضى الله عنه ويجوز ان يوكله بغيره  
 على ما جعلها عليه مالم يثبت وكيل يحمل على الحيوة التي تبت مونه كما قال  
**قوله** جاز على الجلاء يحمل الى ثبوت مونه لا يحمل **قوله** جاز  
 فذل الشيخ ابو الحسن الصغير ليس لوكيل المعقود ان يتكلم عنه بالتق  
 كيل لانه جعل له لا حتمل مونه واذ ان يوكله ان يتكلم عنه لا حتمل  
 المذكور سقطت فروج وكالته ويوفى الفلاح جميع ماله عند امين  
 حتى ينكشف امره **قوله** جاز المراد منه **قوله** جاز رضى الله عنه ويجوز ان يوكله بغيره

قوله  
 ليس له ان يوكله غيره  
 بعرضه فوجع له ثوبه مائة  
 جاز رضى الله عنه ويجوز

في وكلفه اذ لا يقضي به  
 ببيع ارضه فيه وبعده

وكيل الغلاب على  
 يتصرف ماله بغيره  
 لونه لانه يحمل على الجلاء

ليس لوكيل المعقود  
 التكلم به ماله لا حتمل مونه







الحق على  
الحق

منع وكالة الحق  
خصمه

على  
نفسه

بغير ردة  
القرن

نوكيل المحرم

ليس يجوز ان يكون المسلم  
وكيلا لغيره

منع تفويض العقد  
لغيره

بغير نوكيل المحرم

ف

لا تتم دعوى الوكيل  
بدون التفويض

اذا اتعزى الوكيل بجلالة حقه في كونه له من جملته وسكت الموكل املا  
يدل على رضاه كسنة فبطل الوكيل انما للموكل والى الله اعلم **وسئل** عن  
رجل دفع المصالح بينه وبين بعض من يملكه الوكيل في بعض احوال **فاجاب**  
رضوان الله عنده تمنع وكلاهما من حق خصمه للعداوة لا لخصام كما في  
المنفعة والى الله اعلم **وسئل** عن امرأة وكلت من يبيع عندها الغنمة  
وباعها له فحقها ما يشي اشراكها ثم بعته عن يمينين عن الغنمة فقامت  
وارادت نفق تلك الغنمة من غنمها انما هي وكلت بغير يمين متزوج  
هل لها نفقة بها هذه السبب او لا **فاجاب** رضوان الله عنده نفق ابش  
هلل الله بالدر النقيض للبشر ما صنعت فبطل ان تصير الزوجة جملها ولو قل  
لست انما سكت لئلا يكون ذلك في حاله فلو لم يملك ذلك وفصل  
عنه فلو ان قاذم الجمل يملك يملكه انما جنيته غلته ان الفوة  
على بيع او شرا او نحوه لا يجوز وانما التملك في ذلك للمولى والى الله اعلم **وسئل**  
عن نصراني وكل مسلمان على ان يخلصه يهوديا هل يجوز وكلاهما ايهما لا  
**فاجاب** رضوان الله عنده من ينرض العلماء ان يكون المسلم وكليلا لغيره  
في ذلك في هذه النية والاعتزاز عليه ولا يدخل المسلم نفسه والى الله اعلم **وسئل**  
رضوان الله عنده بان نوكيل العدة وعلى عده ممنوع ومنه نفقة  
يملك على او اذ عده ومنه ممنوع في ذلك وكذا ممنوع من شرا ماله في حوز عده  
للاعتناء على ان شرا ماله عليه خصوصه من ماله على المشهور والى الله اعلم  
**وسئل** عن وكالة المحرم هل تصح او لا **فاجاب** رضوان الله عنده فلا  
الشيخ الخطيب بغير كلام طويل ونقول فتخصص في ذلك النقول ان نوكيل  
المحرم عليه خصوصه ماله لا يجوز على هذا هو المذهب انما في كلامه  
والى الله اعلم اجرام **وسئل** عن قبض كذا وكذا في الرتين في دين اميد على  
عليها في غير ابيد بوكلايتها ايهما تصح ما في الابن فلم تقبل امه انما  
قبضت ذلك الرتين منه والبينة شطرت الوكيل قبضه من ورثة  
الغير من ماله انما ترجع اليه الموكل **فاجاب** رضوان الله عنده يحل الوكيل  
على ان يدفع ذلك للموكل الا ببينة ينفق ذلك عنده والى الله اعلم فلا  
على ان يدفعه اذ اخفى الوكيل الرتين الموكل على قبضه ومات ولم يخف براءة  
ذمته مما قبضه من كل بعث مرة الطويلة جلالة الله للموكل قبل ورثة

الوكيل

الوكيل ولا يتعد ما يتوحد عليه اليمين انما لا يعلمون انما في قبل ستر  
روى عن من قال انما عليه نية **ام** انما والى الله اعلم **وسئل** عن غلام  
مع رجل حتى تغلص له تلك المسئلة هل له ان يفتق وكلاهما على خصمه  
في مسئلة اخرى ام لا **فاجاب** رضوان الله عنده ومنه المنع وعده وعلى عده  
وكذا ونفق الشيخ المتوفى في الموانع للموكل العداوة فلا يوكلا  
لعدو ولا على عده ولا يملكه من الضر والاضرار **وسئل** عن غلام يملكه كورة  
منع خصمه ان يتوكل عليه والى الله اعلم **وسئل** عن غلام يملكه كورة  
وتسرع في ذلك وتصلح مع غلامه ان يبيع فبطل ذلك **وسئل** عن  
جميع الورثة لتبرأ من قطع الوكيل بشرا فمات ليعلم انه على  
فبطل ذلك وليجوز لغير الورثة ان يبيعوا ولا يوكلا لغيره ايهما لا  
ذلك ام لا **فاجاب** رضوان الله عنده ليس للموكل ان يبيع ماله وكل عليه  
ببيع او فريضة او غيري نعم اذا خصصت الوكيل او لا يبيع بشرا في بيع  
التجويق بغيره فبطل بيعه في جميع التجويق انما ذلك الشئ المخصوص ذمه  
غيره فلا يجوز الوكيل ماله وكل عليه جريه ذلك ما علمه نص في القصور  
لي والى الله اعلم **وسئل** عن رجل غلام مملوك يوكلا له ارباب ارثه الا واصل  
لم يجه شقوقه ان يشترط عليه بعدا وامره مع الورثة وارثه فله ان يتر  
المال بموجب لانه واصل ارثه لشخصه في ماله بعدد وكلاهما له وانه  
لم يوافق به المصالح والا اذن له فضل يبيع عليه اجرة الوكيل حسبما  
اشير اليه او لا كبله الورثة او لا يكون عليه الا اليمين انما لم يذنه له  
او لم يثبت عليه اليمين اصلا **فاجاب** رضوان الله عنده **وسئل** عن رجل  
بن سبعين سنة خاضع عن غيره فاجاب بغيره هذا ما يرب في واصل يبيع غير  
غيره وعليه ماله كمال الارث في الملك ويشان ان لا يتولى المصالح  
بغيره كماله يشترط عليه فلا يملك اجرة الممثل دراجه **ام** والى الله اعلم  
**وسئل** عن الشريك اذا اقام واحدا منكم خصم ماله مشترك بينكم واز  
اذ ان يتكلم عليكم جميعا فلا وكل لكم واصوا ففتكم على ذلك هل تصح  
دعواه او ليس له التملك الا على حظه بينكم ومنه حضور جميعا بالبلد  
**فاجاب** رضوان الله عنده ليس للموكل التملك الا على حظه واما حظ  
فبطلت له فلا تملك له في هذا الا بوكلا لغيره والى الله اعلم **وسئل**

حتى يحضر

ليس للموكل ان يبيع ماله  
وكل عليه ببيع او فريضة

انما في حقه منفعة

ليست له ماله في الشريك  
الملك الا على حظه



اللهم صل على  
الحبيب محمد

عن خصمين يورثه احدهما صل حقه بالشفعة وغيره هل يترك كذا  
او المصم ان يخلعه وكيله **قار** عند **قار** رضوا له عنه للرجل  
بما لم يرض عنه عدوه الا ان يشرع لاداءه فيمنع ويقال له وكل  
غيرك نفع الشئ الخطأ ونفعه المنى اذا حثرت عدوة بشئ  
الغريم ورب الدين هل يمنع من اقتضائه بنفسه او لا شره فيه  
ابن الغطار وعلا الى الاول **قار** المغيث وهو الضارب ستملا  
ان الضم لزالك سعة فلا يبيع ان يختلف فيه لانه علامه على ان يقتضي  
منه بالمعروف وفد حث ملائم عند استراة ان يترك ليعنفه  
على دينه فكل ذلك لا يترك ليضرب به غضبه وهو واج **ام** المراد من  
نقله وعلقه فيمنع الموثق الشاة المذكور من التماسه عن نفسه  
فيقال له وكل غيرك ولا يضرب خصمه والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل  
وكيله غيبه على خطم رجل اخر ثم اتى الوكيل المذكور عزله مؤكلا  
ووكله رجل اخر فخلصه مع الاول هل يخلو على خصمه  
او يرجع لشونه عدو **قار** رضوا له عنه يمنع توكيله عدو  
الخصم المصلح وكذا عدو المصلح عند ان الضرر في الوجهين فله الشئ  
ابن الحاجب **وسئل** عن باعث ارشاه من وتدينه ليعطاه واخبر  
بالام ثم وكلت اخاه المذكور في ملك مورثها الذي به عتده او ان له  
كورشين وادعت فيه بالشفعة ما الحكم **قار** رضوا له عنه ان لم  
يك الوكيل عدو والموكل عليه فوكله الله علامه والله اعلم **وسئل**  
عن شئ من ماله غير شجرة هل يجوز له ان يوكله على طلب حقوقه  
مع الشئ في ذلك الماله **قار** رضوا له عنه وبه شرع الامام  
الخطيب توكيل المجرم عليه بخصومة ماله وحقوقه لا يجوز على ضاع  
المزحمه وتوكيله على البيع والشراء ماله لا يجوز ان يعطاه خلاصه **ام**  
مختصا بماله بعهده والله اعلم **وسئل** عن وكلت وكيله على الخطا  
ليفيق له ماله لا يفقر الفقير والحكم باعث ذلك وهو عند زوجة عشر  
سنتين بغير الوكيل وبقره ذلك لم يرض بالبيع ثم وكلت وكيله  
الا في خلاصه مع المتاع هل للوكيل ان يبيع بغيره الك او لا اولم يبيع  
العمل الا بالحق بطل وبلغ به **قار** رضوا له عنه للمذكرة

يمنع الموثق الشاة من  
التمسك به عن نفسه فيقول

لو حثرت عدوة بين  
الغريم ورب الدين

وكالة التيممة المملوكة  
من شئ من ماله غير شجرة  
هل يجوز له ان يوكله على طلب حقوقه  
مع الشئ في ذلك الماله

توكيل

توكيل على المصلح من شئ من ماله غير شجرة هل يترك كذا  
والله اعلم **وسئل** عن رجل ذم مع قية وبصيرة ود يذنته هل يكون قبلت وكالة البيع  
وكيله على من هو خلاصه **قار** رضوا له عنه ان لم يكن الوكيل لا يجوز له عدو وتشييع  
لمزكورة الخد وتشييع قبلت وكاله على غير عدوه ولا قبله والله اعلم  
**وسئل** عن الوكيل هل تشبث بشئ غير واجد **قار** رضوا  
الله عنه فلو ان الدفلة في حاشية التوضيح لا تشبث الوكيل بشئ  
لشاهير واليمين على المشهور **ام** **وسئل** عن الشيخ ابو الحسن الصغير  
عن رجل تزوج امرأة وكلت تزوجت قبله رجلا اخر وله على زوجها  
الاولى كالمها اثنا عشر اسما في وارعة وعشرون من المعزوم **ام** **وسئل** عن  
خادم وبلغ هذا الزوج الذي به عتده الا ان لرجل ادعى انها و  
كلت البارع وانكرت وانني المشتري المذكور على التوكيل الذي اخطى بشئ  
غير واجد هل يجوز شهادته واجد على الوكيل او لا **قار** لا يقضي  
بالشاهير واليمين في الوكيله وانتبث الا بشهادة رجلين او رجل  
وامرأتين في الاموال واذا بطلت الوكيله لغرض شهادته في النصارى  
لم يفيح المرأة ببيع زوجها عليها **ام** المراد في ذلك التفسير في الوكيلات  
هو اجدد والله تعالى اعلم **ام** ما نعتي به الوكيل لا يلزم مؤكله وبطل  
لث به الوكيل لا المؤكل والله اعلم **ومن خفي** يمنع المذكور من التوكيل  
كميل على خصمه ان خلاصه او لا بالوكيلة حتى اشر عدوة والمصلح على  
الربيل بمجزة عدوة قبله يتوقف على الخليف **ام** **قار** ان العداوة  
الجميعية على امر ضعيف لا تؤثر كما قال ابن عرفة وغيره وانما المضرا  
لعدوة البينة لا مرد يتوى لا امر ديني مالم يتعلم امر بحيث  
يتغلب ذنوبه يتشوق كل منصف الى ضمير حليم لا موجب شئ  
عني قيصير كذا يتوينا **ام** **ومن خفي** ما نصه رشم بخي العالم  
العلامة اب العباس بن سبيح احمر بن عيسى الصواب **قار** بغير  
البشمة والصلاة على النبي عليه السلام الحمد لله الذي شرع الاحكام وبين  
الحلال والحرام والصلاة والسلام على نبي المورى والامام وبعد فالحكم  
الواقتر المتفكر السمين احمر بن ابيهم التملح تحت العقوى بطلانه

يمنع الموثق الشاة من  
التمسك به عن نفسه فيقول

لو حثرت عدوة بين  
الغريم ورب الدين

وكالة التيممة المملوكة  
من شئ من ماله غير شجرة  
هل يجوز له ان يوكله على طلب حقوقه  
مع الشئ في ذلك الماله



الدم على  
الحيث

لو جوه وفد كذا هذا المتفاد جابر الما مال نال من المحكوم كذا  
واما الخوف من خفيه وامالها معك والمقصود في هذا كذا  
لنوع اند معزول عن الحكم ثم هذا المتفاد لم يخط شيئا من  
هذا مع انه كتب بعض الفضلاء بشيخ كبير بنحو ذلك فلا صر ولم يثبت  
لدا لا يتصرف نعوذ بالبدن من الاضرار بعد فطهر الحف للاطراف فليس  
العدالة هذا وقد علم من سيرته انه خلال ستراف الخلف في كل بلد  
وقبيلة من المصوح والعجدر في كل في حلب التوصل الي المحاكم  
لقد لم يمكنه الا على يد قاضي من العجدر في حلب وسيلة اليه من جهة  
المجور وهو ايضا سهل ذلك المحكم بل وافر ربيع الثلاثة سنة  
وهو الاحمر من عتير الله الصواب كذا ان الله له الام الرادي كلامه في  
فهو طال نوع الله به وبما له **رواية** وبغيره من حكم الحكم على الخ  
ولم يجره وهو بلا في على حجة وان يحجزه ايا حكم بعد فقبول ينفذه لم يعلم بها  
فلا خيال له بها ان يحجز مع ادعاء الحجة وان يحجزه مع اقراره على نفسه  
بالعجز في المرونة وهو المستحق من ان له الفيل به وهو يخلق على نقي  
العلم بها **وسئل** عن خلاص مع عدو بوكالة غيره ثم ادعى القدر  
او **فلا خلاف** رضي الله عنه اذا خلاص العدو مع عدو بوكالة  
غيره امذا يدل على رضاه فليست له ان يتدخل بعد له عوى العدو و  
لا يتدخل حقا واذا منع العدو من الوكالة على عدو من حق العدو  
والله اعلم **الكتاب في الشرائع** به من ارضى الله عنه اذا حكم الغلاف  
بفسخ البيع حكمه بحجة معتبر في قلب الملك المحكوم له الا ان كان به  
والكذ انما يكون دراحه فلا قبل المحكوم له بعد ان وجبت واعطى عليه  
فلا منافاة ان عليه فلا عليه فيه قيد عوى ضارب الكيد المحكوم عليه  
بقسوة يتعد قبيح له لما وجبت عليه شرعا وليس له ان يبيع  
الغلام الا بغيره بل يبيعه بغيره بغيره بغيره والله اعلم **فمنه**  
**في الفسقة** **وسئل** عن رجل مات عزو جنيته وشلا ثمة بنين  
وسبع بنات وقسم البنون الثلثة متعلقة اثلا ثمة بنين ولم  
يعلق البنات فيه فكلوا طهر واذا في وجهه ولا وكلوا طهر  
لنفسه وبغير تلك البنات لم يطق لها وارث سوى العصبة

هذا بطل المحك  
العجدر بين الغلاف والخ

لو حقه المراء قبل  
التي

لو خاف العدو ومع  
عدو بوكالة غيره  
بمسكت

لجوه

في جوه اخوانه وبني الامر على تلك زمنا ما لان فلع تلك المحقرة على  
اجنبى اشترى من ورثة احد البنين الفسوخ عليهم الملك مع عين  
عليه فيما اشترى بملكوته تلك البنات التي لم يطق لها وارث يتوا  
هم جعل بين القسم وان لم يدكروا البنات ولا جعلوا الحق حقا معلو  
ما اوع يعسج **فلا خلاف** رضي الله عنه املا من لم يعلم بالقسم او لم يرض  
به فله الفيل بغيره واي من مد القسم كما فله في التهمة **ويشتم القسم**  
**لورثته** وكما علمه الممتنع وغيره وهو من الواجبات وانما ان علم  
الاخوات بالقسم وسكنن فغدا عن الشيخ الجزوا لا يسقط حق الا  
خوات بقسم الاخوة فيما بينهم وحق حاضرات سلكات ثم فتمت بقدر  
ذلك بمقتضى قاطن ذلك **وانما** الخلاف في نفس الغشمة فيمشت  
نفسه فسمته ثمانية لك تلاخذه الاغت تبطلها بمجموعة وعدة نفقة  
واملا تلاخذه وكل واجر منهم ما ينوبه من سخطها لها سلكا حين  
الغشمة كذا نظر رضى ان تلاخذه سخطها مؤزعا اختلق بذلك على  
قولي **ام** **وبلث** اجتنى الشيخ ابو الحسن الصغير فقال لورثته  
الانثى حلتها مع اخوانها من متروكي ايسها ما كان قد بيا من كل ما يبيع  
كل واجر من اخيها وبني اخيها ويجعل رضاهما على نقي حلتها بل  
لغشمة لا على هبة لا خيها اني تملأه في ملاذ في التعصيل في حكم السكوت  
وكنت **وسئل** عن رجل افترس املاك والده مع اخوته للاب على التمسك  
ليس له ولد اخوة شغل في ولم يدركه من ذلك احاط بميراثهم واه اخوة  
ته للاب حتى قسم معهم الملك هل فلت حقد بملك الغشمة او لا ان يجمع  
لحقه بعره الورثة **فلا خلاف** رضي الله عنه وبغيره فلا اخرون كل من ان  
لفضل والتمني والمأزق والصلاب في ذكره ان من ادعى جهل ما يجهله  
مثله بصدقه ولا يدكروا في ذلك خلافا كما قال الشيخ الحافظ ابو اسحاق  
البيهقي في جواب له نقله الشيخ الوائلي في نواز الاحبار من المعيار  
وانثى عليه اب البيهقي في جواب له نقله الشيخ الحافظ ابن مرقوف وقال  
انه محذور في لاف **فيم** الذي يكون فيه والله اعلم **وسئل** عن ورثة عجزوا  
املا كذا مة الصوكا وقلع بعضهم الا بطلت فسمته واذا غنى المرافة انه  
مفسوخ وقد اختلكت الاملاك بعد التسميات والقسم ان كل املا

لا يسقط حق الاخوات  
بقسم الاخوة وحقها  
حاضرات سلكات

فب  
يصدق من ادعى الجهل  
ببطلان فيه مثله



حصل بين الاخوة دون الاخوات لم يجعلوا الحق حكمة في مختلف ابلهين  
 جعل الحق نفق الغشمة ان ثبتت اح او فذل الى ملان وكان التمل  
 زعم بين الورثة **باب** رضى الله عنه وبغيره الاصل بقوله ما كان  
 علومه كذا وان لم يكن موروثا المذكورين يذعنون المفسر سمى وانما اح  
 كلوا يغتسلون سلاحيين واخرج الآلة ورثتم على الشريك القليم  
 بلا غفلة الاموال السكوت فليست ذالك نجحة توجب زوال الشباع قال  
 الشيخ ابو الحسن الصغير قال ان ثبت القسم بنسبهم به او ليد  
 عتوا مائة الكيلارة كذا ينبغي ثم اخذت لطف الاملاك ففقد سبيل  
 سمين غير الله بن يعقوب اخو يس شهد بشهود بالغشمة بينهم  
 في املاكهم ولم يعرضوا ما صح لكل واحد منطه لا يجد وده بل بعضه  
 خلاصة وقد مات احدهم وعاش ورثته ثم ان الاخي الحق خلع  
 نصيبه مع نصيب اخيه **باب** ان عتق العبدون ما حصل لكل  
 تمت شهادتهم وكان حظ كل ما عتق له والاخذ الك مشاع **باب**  
 المترادف ما جرت عنه وبعضه بالمعنى واخذت اهلها لم يثبت القسم  
 في النكاح كما ينبغي وجبت الحكم به اذ الفصول لمن دعا اليه ويجز عليه  
 من ابله به كل ما يمكن فسمه بلا ضرر وانما ان ثبت قسم الاخوة كما يجب  
 قللاحت القبايع كحظها انما اذا لم يذعنوا نفل الملك كمنها بشراء  
 او صفة وانما كلوا يتصرفون دون دعواهم قللا تنفعهم الجارة  
 ولو طالت جراف **باب** ان الحاجب ان رثا خلافا ان الكيلارة انما  
 تكون مع دعوى الملك وقال ايضا **باب** مع الحاجب بخياره الا اذا  
 جهل اصل مدخله وهذا اصل الحكم بالخيار **باب** قال الجوز ولي ولا تسف  
 حق الاخف فسمه الاخوة فيما بينهم وطعن حاضرة سلاكت وانما  
 الخلفه نفق الغشمة هل تنفق فيستلنفون فسمه ثمانية الى تاذ  
 ستمها مجموعا او لا تنفق وانما تاذ في كل واحد منهم ما يوجب  
 من ستمها لانها لم تسكن حبس الغشمة فكل نظر رضى ان تاذ  
 ستمها مورثا واختلقه ذالك على قولين **باب** وبالثلاثة اقبني الشيخ  
 ابو الحسن الصغير فقال لورثة الاخف **باب** اخوتها مع اخوتها من مشرك  
 ابسها مائة كذا فابها من كل ما يبيع كذا واحد من اخيها وبها اخيها

الحق

الورثة

ويجعل رضىها على بيع حظها الا على هبة اخيها **باب** وهو ان  
 علمها بقسم البيت وسكنت بلا غير امة امو بلاء الا على نفقة بلاء  
 نزاع والده تعالى اعلم **باب** رضى الله عنه وبغيره الاصل بقوله ما كان  
 الريلد اخي ليست له فيه الا رضى جنة ويجزى فيه حتى استعلاذ الرغ  
 عشرين غرامة او اكثر وروى امره على ذالك ويجزى له الحرف ويعيش  
 وبه خرم من كذا يثبت ثم كانت الزوج جهل للورثة ان يعزلوا فذكر  
 ما به العلم الاول وبفسهم على السعدية انما فلا او يكون ذالك امر  
 الممل كمالا تكون حتى الى **باب** رضى الله عنه وبغيره  
 الرغائب على ابن الحاجب وانما اذا اشتهر كذا فيه كذا اهل بلاد كذا  
 فان فضلة امضا رايته وانما حوته الدار عند موت احد الزو  
 جين يبيع لكون منه ما علم للزوج انما داره قبل دخول الى وجبه فيها  
 وما علم للزوج قبل ذالك واحد ما عزل له ويقسمه اهل العداية  
 والعشمة على فذعنا ينسب ما ليس اصله امة واما تولد من الذ  
 منه يفتنم على ما جرت به عادة اهل البليل انهم يذعنون به منقسم  
 لمن يشتغل فيها بالشركة فيسوخه منه ما نال من ذكته فيقسم  
 على قدر ما لكل واحد منظم ويخذه ما نال من ذكته المكنين فيقسم  
 على قدر كذا قبله كل واحد من ذكته في ذكته من ذكته في ذكته  
 ما ينسب ذكته ما نال من ذكته خلاصة وان كان في ذكته من اشتغل فيها  
 واستمر له منها اخذ ما ينسب ذكته خلاصة وان كان في ذكته من يذخ  
 بالزوجيه اخذ بها **باب** المراد من المدراج للشيخ يبيع حشيش  
 النخلتين وقولنا ومن تولد من الزمينة الخ يعني به ما تولد منها وكان  
 باقية حين الغشمة وانما ما يقو ثوة في بقولهم وحشوشهم ونحو  
 ذالك في الاعوام الماضية قللا يعتبر سبون فيه لا تعلم بقوتونه في ضرر  
 رايته على سبيل المسامحة والهدامة وكتب **باب** رضى الله عنه وبغيره  
 نصه فثبت انما رضى بلادي وهو رضى لمدافع فلا قيل له بقول الغشمة  
 حيث وقع على الوجه الصحيح لانه فتم ارادة الى جوع لم يكن له ذالك لانه  
 انما قل من معلوم الرمي كقولنا لا تسمع دعوى العتق او الجوز بقدر طول المرة  
 اكثر من سنة ويثبت الفيلام بالغش ايضا البلاء والغش واختلف

معرفة الغشمة



في مقدم الفلح على هو جابر الخليل الذي حصل بشرك الاب الاصل على  
ابنه او هو وكيل على الفلح فعلى الاول يكون كل لوصي به جميع اموره  
ويعد اليد فيما لا يرب فيه والاعذار فيعلم من كلام صاحب التوضيح  
ان هذا القول هو المشهور وعلى الثاني لا يتوقف حكم الحاكم على ذلك  
لان توكيل الوكيل لا يمنع من تصرفه موكله **وهذا** في الثاني هو قول  
ابن زب عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله **وسئل** عن ملك افسس من ارباب بل  
من فلان واخذ كل ما في حقه وشققت التسميات والافعال  
ثبت الجميع برضاها بما لم يوفق رجل للاتباع بل بتقديم عليهم  
وقبله العرش وعزل من المفسد ثم ائتمروا بوجوه العرش للموصي  
بعد تقويم الملك بحضور من خاصي الموكل وعرف الملك وعمر  
كل ما في له نحو ستة وثلاثين عاما لم ينزل احد من اهل بيته  
لان فلان بعضهم يزوم بطلان الفسمة والوصية المذكورة وفيه الموكل  
في لخم باج المملكية والتقديم على التامني والحال انهما كانت  
في مقدم عليهم لا بد ان يقبل قولهم مع ما ذكر في العمارة الرضي  
في الجميع عليهم لا بد انهم **وقال** رضي الله عنه وعجز عنه ثبت انه رضى  
بما ذكر وهو رضى بطلان فلان في له بغيره والفسم حيث وقع على العرش  
الصحيح لان من اراد الرجوع لم يكن له ذلك لانه انما هو معلوم الي  
مخفون ولا تتسمع دعوى العنة والجور بغير طوع المصلحة اكثر من سعة  
يعتد القيل في القيل البناء والغي في تمامه فقل **وسئل** عن ترك  
زوجة وعاصبه ولد غير وامه انما عصى بغير تزوجه بملك التي وجبة  
وتنزع العاصب والي وجبة سعة العترة **وقال** رضي الله عنه  
سعة العترة من لم تثبت انتم له وان اختص بها احد الى وجبة عصى  
لذو حرة فلان اشتتر كل فيهم عصى لها على نسبه الشك بعد اعتبار  
راس المال ان كان يار خذ به من طوع له انفراد او اشتتر كل الشك على ما  
عرف فلان تنزل على فلان جذ الوالد ربي محمد بن سعيد رحمه الله تعالى  
ما نصت له فلان كان من جرت عادته بالاستخدام اطلب به الاشتغال لا  
لشرا فقهها نشر بكونه المشتري للمبطل وخذ العتيبة الجارية بهذا

القول

القول بهذه البلاية والاقوال المشتركة انه اشتري بملاله **وقال** جوار له  
ووارث الى وجب من له بذا الك والدمع اعلم **وسئل** عن رجل اشتتر بغير  
الاملاك شقيا وثورا وغيرهما من النواع المملكية كذا ولاد الشيخ الولي يسمي  
عمر بن ابراهيم التمارني بعتا المملوك ورجله ومضى عن موته مدة  
طويلة ثم فاع واحد يطلب ارثه من جده القديم فعدت بينه ملكه  
فحق في ذلك الملك المملوك على ما له لانه علم به من زمانه فلا يمينه على ما ادعاه  
لغيره او اليمينه على ما ادعاه لمورثه **وقال** رضي الله عنه فسمه فلان  
الشيخ المذكور على الاربع الى ربع له والي ربع لكل واحد من اولادك الثلاثة  
ثم مات الشيخ فقسم رثته على الثلاثة ثم اشتتر بغيره ورثه واحد  
من الثلاثة صك فسمه فلان فيجعله بيلد قاضي وولد له حصة بينه وبين  
اخته فلم ييسر وفوقه ورثه فلان او فيجعله قاضي فجميع ما فيهما  
ثلاث الى ربع الذي تركه الشيخ لنفسه وترك فيجعله بغيره بذكره فح  
تركه على ربع الى ربع فلان من والده عتبه وملكه ذالك لم تكن  
الا فحق نصيب الفسمة المذكورة فيجعله ايا او ايضا من سكت وقسم  
ملكه وحصة فيجعله لكن تركوا بعض ورثته فلان تفي عليه على الوعد  
الموصوف **وقال** رضي الله عنه فلان ثبتت الاملاك في الفتي  
فجاء احكام ابن سحن فلان ابن زب **وهذا** في مسئلة ينبغي ان يحفظوها  
الترجل يتخلف ملكا بغير الميراث بل بتسليم او غيره فلا قول قوله مع يمينه  
فيما يغيره من جملته ما في الفتي من تركه المتوفى وان لم يعلم ذالك وعلم  
انه لم يكن له ملك بغير ذالك الميراث فلان علم انه كان فيجعله ملكا  
بغير الميراث بل بتسليم او غيره فلا قول قوله فيما يغيره من ملاله الفتي من  
تركه المتوفى وان لم يعلم ذالك وعلم انه لم يكن له ملك بغير ذالك الميراث  
جميع ذالك موقوف الا ان يقيم بينة على ان له فيجعله ملكا خلا لغير  
ذالك الميراث انما تملك ذالك في الذر النشور وكذا ذالك حيلارة بغير الاقل  
رب **وقال** رضي الله عنه فلو حصل ذالك علم ذالك علم ذالك علم ذالك  
فلا لا كما تعلم به وسكت امرا رجل على رثته بلا عذر فيجعله مملوكا والله  
تعالى اعلم **وسئل** ونصه في يحيى بن محمد التمارني الذي يسمي احمد العترة  
السلط على مع الرحمة والبركة وبغير ما ذالك يكلف بالملكية هل الميراثون  
الحل في او ان لا في معنى متعلقين ان ذالك على بعض افكاره فيما بينه في



من الاملاك وادعوا ان ذلك الملك لم يسمي محمداً الا اجمع لغيره  
منذ قد رهم والارث بقولهم لم يسمي هذا من ملك الجحد من عليه البينة  
**قَالَ** رضي الله عنه عندنا وعليه السليمة وبقرتهم فلاح على حابر  
وادعى في محوزة ان الملك لم يسمي المحمداً وانكر الموقوف عليه جعل القابض اثبات  
الملك لم يسمي المحمداً في المحمداً انما ثبت القابض على الورثة وان  
نكر الموقوف عليه ما ادعى على خلف القابض اثبات الملك على ما يجب ان  
تلا منه في ديوان الشيخ سبيح بن يعقوب السملاني التلخيص على  
الاخذ به فيمن ابتلي بالفضلاء وذلك ان سلاله الفاضل سبيح بن يوسف  
بن يعقوب السملاني عن زعم ان الملك لم يسمي المحمداً وادعى الورثة ان الملك  
لم يسمي في ذلك كلام الشيخ ابي بكر المولاني الموقوف في الذر النشور واخر  
به بقوله نكر السملاني زعم انه لم يسمي المحمداً ونقض المولاني اذا ثبت لجد  
بغيره اني علان ان ثبت القابض ان الملك لم يسمي المحمداً في ذلك كلام المولاني  
في ذلك والاملاكي **قَالَ** رضي الله عنه في زعم ان الملك لم يسمي المحمداً ما  
نقله العشتري وابن سلكون عن ابن رشير وذلك ان الملك لم يسمي  
به من ابتلي بفصل نواز الموقوف **قَالَ** المراد منه وجعله باللعنة  
وقليله بالمعنى كما العينة ذلك بخطوطه على ما علم والله اعلم  
**وسئل** عن ورثة الاخت فاصوا على ورثة الاخ مدعيين لجدهم محمداً  
مورثين فقال لهم ما يلزم من الاملاك لنوا ولا يثبت له ورثة  
لم يسمي محمداً في المحمداً على اصله الاخت والاخ ومن ادعى منكم  
انفراداً به في محمداً البينة او نفي الملكية في الجميع ورثة الاخت  
انما لو الرتبة **قَالَ** رضي الله عنه وبقرتهم جعل القابض اثبات  
موجباً لا استحقاقاً للملكية على ما هو معلوم ونقله العشتري  
وابن سلكون عن المولاني ابن رشير **قَالَ** ان ثبت للمحمداً في  
املاكه فلا رجع حكم ذلك في الفر النشور عن ابي المولاني وجوز في  
ان لم يسمي المحمداً ويثبت لجدكم فلا عرف ذلك والله اعلم **وسئل** عن رجل  
ترك ورثته وصح حاضرون كلهم معلومون ونفذوا على الصغير  
ثلاثة اعوام فلم يسمي القابض ولا خذ كل واحد من اهل البيت  
للقسمته ان يسمي دعواه **قَالَ** رضي الله عنه ان القابض لم يسمي  
الشرارة

هذا تكملة في قسمته غير  
الفرقة

الشرارة في القسم الوافق لما يسمي لازم فلا فلاح لهم واما الصغير  
فقسم موقوف الفلاح ان كان او الجحد عنه ان لم يكن كذلك فيلزم حصوله على  
وغيره شرعي كما يجب والله اعلم **وسئل** عن رجل توفي في وقته  
الورثة جميع متروكة في المظالم والحق وضو المحبوب وغير ذلك من  
جميع ما احتوت عليه داره بعد اخراج الذبح من المرتبة عليه واقتسموا  
جميع اصوله بوزن وسقيلا وعمر كل واحد من اهل البيت فيهم بالحق  
والحصار والبيع والحق وغير ذلك نحو خنكيس عاملاً من غير منازع  
واما مراض فلا يبيع فلاح بعض ورثة بنات المتوفى المذكور يتزوج اعلاء  
في القسم مدعين انهم لم تقع فيه القسمة فلاح وادعى ورثة الجحد بل تد  
مفسوخ وكلفهم بالحق في اج القسم وادعوا لتفقد ما الواجب مع علم  
كل وارث **قَالَ** المزة المذكورة وكيف ان شطرت شطون اليوم بوضع  
القسمته بين ورثة المذكور واخذ كل وارث حقه هذا يبيع عاخر ارجح  
القسمته ام لا **قَالَ** رضي الله عنه قال الشيخ ابو الحسن المصيري ان  
لم تكن بينة كمال النفي لمدة الحيلزة فلا انقضت بالقول قول القسمة  
والا لم ينفذ قول مدعي الشيلاع ان لا اصل وقال ايضا اغتالال كيل واخر  
جهة لجدكم لهذا انما مفسومة وقال ايضا ان اثبتوا دعوى القابض  
سمت كل من ليس حاضراً وكان طول الحيلزة يذبح ملكه وان لم  
حتى ياتي المدعي بالثبوت والحيلزة وكذا هذا وانما لو لم يكن يدك المفل  
سمت وانما كان يغتال سالكاً فلا صحة الا في ورثته لا اغتالال وهو  
سالكه فليست بحجة توجب زوال الشيلاع **قَالَ** المراد في نقل الذر النشور  
واما اذا كانت بينة مقبولة بوقوف القسم كما يبيع جلا الشكال والقدر  
اعلم **وسئل** عن ارادوا قسمته الملك ويحكم البتلاقي والغياب و  
اراد بعضهم اخذ الفلاح ليميز لكل حقه واكلاً بعضهم فلا يبيع  
ذلك بل يسمي سلاله كل عين الفلاح من تسمي دعواه والي يسمي مع تعدد  
العقل بل بموجب الامع حضور الفلاح **قَالَ** رضي الله عنه وبقرتهم  
لفلاح في القسم على الغياب ويجوز طهارة كماله المدونة في القسم  
كفاح عن غلب وقية ببيعة الغيبة والا انتظر وكذا ان البتيم النفي  
في امره لغرض معتبر والله اعلم **وسئل** عن رجلين اقسما ما انهما



بالشراخ وعمر كل منهم قرعته مفدا رست يمين ثم فاج احزم  
الذي بالعين المذمومة **قال ج** رضو الله عند موته فقسمة  
المرادات والاتفاق في غير تعدد ولا تقويم ايعاد فيم بالعين  
اراد نفس هذه الفسمة بدعواه ان فيسلا غنلا او غلظا فلا ينفذ  
اليه ولا تسمع دعواه لا نصا جميع المتساوية على ان الشر لا لو قسموا  
اشتمل على واحد نصيبه وصال الامم ثم فله واحد ثم بالعين حيث  
يكون له القيلع كفسم الفضة او المراد بالانفوس جميع في ذلك  
فلا فيلح له ولا تسمع دعواه والصلو في ذلك التستد بعيت الغيا  
في بالعين البناء والفرس والله اعلم **وسيل** عن رجل توفي وفسم ورز  
تستد جميع متعلقيه فمضى على الفسمة اكثر من اربعين عام ثم فله  
فلا يتم بغيره على موزونهم وهو حاضره البلد له مغل مع علمه  
بالفسمة وسكت تلك البركة **قال ج** رضو الله عند موته المتخيل فيل  
قلومات رجل فمضى ورزته ماله ورجل حاضره ينظر الفسمة ثم  
فله بغيره الك بذي حق فلا يشك له الا ان يكون له عجز في ترك الفيل  
ع وهو يتيه عقد عقد ما يجد فيه هذه الاحداث في شهر البينة  
ان تكون مدة عينا محقة او يكون غلبا او يكون لهم سلطان يستقون به  
وتعبر هذا ما ينفذ به فهو على حدة ابدا وان طال زمانه اذا اكله لذه  
من يغفره وصقنا **ام** والله اعلم **وسيل** عن اخوين اختسما دارا  
غير اضر الفلح ولا فومها ثم بغير يفرم اخي احزم العين ايعال  
فولده **قال ج** رضو الله عند ان كل من ماذكر فسمه فرعية فيم  
فان ثبت العين نفقت والله اعلم **وسيل** عن ترك زوجاته واحدا  
بالغي بواثين ههنا واولاده معقطن وترك ماله ههنا واولاده مع  
زوجتيه النيش ههنا بصير لهم طابك الملك المذكور صد افهم ثم باعنا  
ك لبعض والنال شتم مع ابنه لم نلخذ شيئا من دينه ولا ارشاه على  
اولاده ههنا اخون معتم في الملك المذكور ام لا بعوت المصير له  
**قال ج** رضو الله عند وقدر في الموزونة اخ ابلش رجل اومات  
فلا قسم غرمه ماله ثم فله اخيه لم يعلم به رجوع على الفلح ما بعد  
رما كان ينو به في المحاضرات ان لو حضر يبيع كل واحد ماله اليه وذلك  
في ماله بعد وعد **ام** السراد في نقل النلاج عن فولي وان فلي ديين رجوع

بالحمزة

بالحمزة والله اعلم **وسيل** عن فاضل قسم الانبياء ملك موزونهم علم **1134**  
ففي ان ورزته حاضره اخاهم ورزوا بالفسمة ثم في ان احزم اسر زنت  
بجده بعد رضاه عين الفسمة ولم تقب له شئ من ماله ثم في ان  
لغاضي المذكر كتبت للميرح المذكور ان الفسمة التي اوقعها له ملك  
موزونهم انما اوقعها بخلع جلال بين جلال ولم يخطى اعدا الورثة وعلان  
والا لو شدي كتبت له ذلك علم **1135** هذه الفسمة عاملة او لا  
تخطى ماله في هذه الفسمة **قال ج** رضو الله عند موته المتخيل فيل  
يخطى ماله في هذه الفسمة **قال ج** رضو الله عند موته المتخيل فيل  
**وحث** حران الفسمة للفضة **فبجدة** اشهد **لوجبات** ايا المو  
جبات المتقدمة على الفسمة علة في الطريقة التوثيقية كذا  
لموت والورثة والمال والملك للموروث في المقسوم والورثة وغير  
ذلك وانما ان قسم بالاحصون شروطة جلايل مد فسمه في علة والله  
اعلم **وسيل** عن جمع الدور مع الحوايل او مع الارض في الفسمة هل يجوز  
اح او هل يجوز عزل الوصية في موضع واحد ابلح واحد مع كون الملك  
في البلاد المتعددة **قال ج** رضو الله عند اتفق العلماء على ان  
يجمع في الفسمة الدور مع الحوايل والارض مع الارض ولا الدور مع الارض  
وانما يقسم كل شئ من ذلك على حدة وتكون الوصية المتقدمة في  
كل شئ من ذلك ولا يضم بعض الفلح الى بعض الفلح الوصية في موضع  
اح من الواجب ان تعزل الوصية كل بليل على حدة وانما يجوز ان  
مع الفلح جوا كالميل في شئ من معلومته والله اعلم **وسيل** عن اخوين  
اقتسما جلايلهم فوقعوا ثلثة بينهم في الجنان ثم مات احهم  
فلا ماله ائنه لا يبه لكونه في فرعيته في الارض **قال ج** رضو الله  
عنه تنالوت الارض ما فيك الابينة والله اعلم **وسيل** عن رجل اشترى  
مع صهرته شراكة مغل وضت ويشترى به ارض او غير ههنا ثم اراد قسم  
الاشريه هل يقسمها على القسوة او على قدر سعة كل منهم او على  
قدر اصل كل **قال ج** رضو الله عند وبغير فمض المستعجل من له  
رأس المال يخذ كل بقدر ماله منه والنصف الاخي للسعاليات يخذ كل  
سراج بغير سعة يته على ما حكمه في وقف معلوم في هذه البلاد والله اعلم











الحبيب محمد علي

بل اخذ قرا كذا فلما منه واما ما جلت فلها الفضل في المشاي والقيمة في  
المفرد وقت انطهت بل خلع في حها ولا بينة عليه توجعت عليه  
اليمن لها على نبي الدعوى والند على علم **وسئل** عن تدارعوا في قسمه  
موضع ولا بينة الا انتم الحدود عن روايتهم وكنيت فاضيع بيضاء على منكر الفس  
القسمه ثم جلدت الفلانة بلا تداجيل ولا تداخير ولا تعجز عن طلب منعهم  
وملأ به تلك اليمن عندها تلك اليمن علمه **فاجاب** رضي الله عنه  
ان تصادق المذكرة على الشركة واخذ من يذك في الخرج عنها ولا في يده  
اصحها بك على مترك قسمه البينة وان كل المشتري يد في الشركة في مشتر  
اذا جرت يد المدخول عليه بلاد عليه الاشتراك فعليه البيلان كما علم في الوثلة  
في التي بينة او في الكلية كذا **وسئل** عن سلبه في وثيقته الشفعة ان  
يكون المشتري الذي يوجب الشفعة على الشفع لا على المشتري وهو كذا على  
علم **ثم** في توجعت له البينة هو الذي يستوي بها الفلانة الا ان يعجب  
وامتنع من استيعابها بلا موجب بعد الاخذ ارايه فلا فله الفلانة فقول  
ان الذي لم ينفذ في يمينه والله اعلم **وسئل** عن اخوين اقتسما املا فلهما  
مع الاشجار المشتركة وشككا في الاشتراك التي لم تبلغ حصة الاثر في  
الان بلغت له ينسب في الملك فله فيه والشجر او لا ينسب من قسمته هذا  
**فاجاب** رضي الله عنه ان كل انت العسلان في التي ينفذ في يمينه  
فلا وطعن في املا كذا في ملكه في الحريم والله اعلم **وسئل**  
عن مسئلة فلا اذا لم ينقسم لوزنة ميت متخلف مورثه وكنيت  
الملة وهاهنا عقد ذلك وكنيت الفلانة اذا نحت العقد اعلم بشجر  
ثم مثلا ولم يذكي اداء شل طوبى المذكورين واذا في بعض الارزاق ان  
ذلك غير علم حيث لم يذكي فيه اداء هذا ذلك في الحق او ما الحكم  
ان امتنع ينسب طورا ان يعود يذكي في حيلة الفلانة او يقر وقلنا **فاجاب**  
رضي الله عنه املا الفلانة ولا يذكي في فله كذا في معتبرين في  
مكتشفها او لا كذا في وفعل الشراح غير قوله لا شطرا تدعى من حبيب  
في املا كذا في القسم الا من عنده ما صوة بصير واذا قسم اجبر املا كذا  
بما جعل وقوله من غير بينة اذا اراءه صوابا ينفذ على الصغير والفلان  
بب ب قوله وحده لانه حكم البينة عن الحكم ولا يبعث في ايرجى  
حالة **ثم** ان نفس فله بموجب سمع منه وعمل به والا فلا معتبر

فصل في استيفاء  
ان في جوارك  
الفلانة البينة  
امتنع وقضى او  
تدب كذا

ما يقرأ

الحبيب محمد علي  
وعلى الله وجهه وسلم

ما نفرد او ان حصل بشروطه والله اعلم **وسئل** عما اذا اشهر الشجر  
بمصلحة موضع في جليل وادعى رجل في نصيب اخره في على حيز الموضع  
المشهور بملكته واذا في الفلانة على الحكم في اثبات القسمته او على  
الفلانة اثبات الاشتراك **فاجاب** رضي الله عنه واذا طعن في المحور  
فلا فقول له في الشفعة كما عند ابن عاصم وابن سلعون والله اعلم  
**وسئل** عن نفاذ بل الشرا في على ان ينقسم رجلان جميع املاكهم على  
الاثلاث الثلث لآخرهم والثلث للآخر والثلث لآخر او املا ينقسم والديون  
وذا عيون الفلانة وعقد اليثا في داخ في فله على الا في منتهى حجة فله في  
بالثلاثة وزر وراية اكل واحد منهم الا في فيهما لانه عليه فله في اخره  
يريد نفذه واذا في بلان راجع فلا يجوز فيه **فاجاب** رضي الله عنه  
والثلاثة هذا ينقسم ذلك من اول **فاجاب** رضي الله عنه املا  
التجدة صلا المذكرة بلان جليل امره فله في حق محمول على الصحة والقلم حتى  
يتبين خلافه واما ان تصدق به فلا في الفلانة في المحل في الحق  
الحق شيئا نه تضع او تحل او حكم في الضمان وازيد او تترك بزيادة او  
صرف مستأجر او صرف مستأجر او فسخ دين في او بيع فضة في  
بعضة مقبلة او مع اخره كغيره فلا منع والعقود في الفلانة **ثم**  
هنا اذا لم ينسحبوا املا صلا ان ينفذ في املا او لا ينسحب في  
في اسفلة البينة واما اذا اشهر بزيادة فلا ينقسم في فله في نفذه ولا يفرق  
به عزرا بين ما يخص فيه الحق للمنفذ شجرا في وتعلي وبين ما يخص فيه  
الحق للمنفذ ولم يحق الموثقون في اعمال تزوير الدعوى او البينات  
في التخصيص فلا في ايراجع في مده في تنبيه الطالب للشيخ الواسع  
يس في الله تعالى على **وسئل** عن رجل اذ في ملك فله الفلانة بلان  
يأتي بها يذكي فيه به ولم يذكي في نفسه فيقسم تلك الملك في حوا ورثة  
الملك للمذكرة في سوف تطلد في اذ في ملك في ذلك الملك يحضر  
لدا عند القسمته ولم يحضر فسكت حتى مضى القسمته نحو علم في فله  
القبيل اذ حبست القسمته ما يذكي به حبيب سكت **فاجاب** رضي  
الله تعالى عنه نفس الشيخ ابن سلعون من اخذ في ماله بيع  
او هبة او صرفة او مفاضة وصلاح الملك حاضر يعلم

فصل في  
استيفاء زور  
بينة في عقد  
الانفصال

في التخصيص



العلم على  
الكتاب

فصل في  
العلم على  
الكتاب

ذلك ولا يغير ولا ينكر فلاحق له فيه بقدر ذلك الا ان يقع بحذره ذلك  
بل انه يرجع على حقه ويرد ما كان فيه من بيع او طبخة او صرفة او غير ذلك  
في جميع الاحداث بل ان كان ذلك فلاحق له واجتهاد له **قوله** المراد  
منه والد تعالى علم **وسئل** عن رجل اقسّم لاولاده على تجزئة الاصلين او  
لا في الاربعة الثلاثة من غير ذكر الوالد الرابع انشئ واستثنى لنفسه  
وحاز واحد من الاربعة ما سكت له في قسمته وولد له بين عيشي والبركة  
المذكور وحاز الوالد المذكور الاولاد الباقين ما ولد له له لكونهم صغارا الى  
نحوه فيجمع هذه بعض بقعة القسمة المذكورة او بعضها او ذلك تفصيل  
**قوله** رضي الله عنه ويغفر فقد سئل العلاء بن ربيعة بن عيسى بن عيسى  
الرسولي في العلامة الفاضلي سبي عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى  
ولبته من تشرىك الرجل او اذ في ملكه تجزئة معلومة ويكون في العلم الصغير  
والكبير ويحكمون بصحتها جميع **قوله** جلدت له فيه طوبى وتوجيد  
ما جرى به العمل والعرفا وانما لا يخالف القصة وبل في اجراء الاحكام عليه  
ان عند لغة ما جرى به العمل فتنة وقيل في تفسيره راجع ذلك الى  
بيته وقد كفي للمؤنة رضي الله تعالى عنه والسلم **وسئل** عن رجل قسّم  
املاكه في حياته وقدم من اقسّم او اذ في حصص البنات والاولاد  
بعض القسمة هذه البنات النكاح في ما لا بد من بعض اخوانه في الشفعة  
او نكاح القسمة فتسقط له الشفعة **قوله** رضي الله عنه ان لم يفر  
المذكورات القسمة في خصوص هذه البنات والاولاد ان لهن الفيلق الشفعة  
في المشاع ان لم يحصل مشقة والد علم **وسئل** عن رجل تزوج امرأة وماتت  
عنه وولد له اربعة فملك منه الثلث من الارض وولد له المذكورة عند الفداء حتى  
قسم لهم الفلح وظهور ان ذلك من الارض وولد له المذكورة عند الفداء حتى  
المذكورة ونص في ابنه جميع الارض المذكورة في ميراثه وخد يعة وحضر  
ذلك الابن المنتصر في له عند وقوع القسمة والنزاع في ذلك حتى قسم ذلك  
المالك ثم بقى القسمة فله ذلك الاجر وقال انما ينقض بهما عقل والجدل  
ليس له شيء في ذلك وارا ان يكسر تلك القسمة ويجعل سبب حسابها في  
ويجعل قسمة اخرى اجب لئلا سبب هذه الفيلق فله ذلك ان الفيلق  
بهذه القسمة الاولى او لا يتر من اخرى **قوله** رضي الله عنه ان علم  
الاجر وسكت امر اجدل على رضى له بلا عذر في ذلك اذ في العلم بالارث

اشير

رشيلا او ما ان كل له في حجر ابيه فقسمة عليه علم وهذا كله ان ثبتت  
الصرفة بشرطها والد تعالى علم **وسئل** عن رجل اقسّم لاولاده  
مختلف والدرهم بلاينة فظهر بينهم به ثم عزمه فلو يلة اذ عسى  
بعضهم حقه الغنم على القول من اذ عسى القسمة او ليس اذ عسى الشيلع **قوله**  
رضي الله عنه وفيه المحتج ولزم اي القسمة فلا كانت بينة معتبرة به فله  
الارز وان لم تكن في الارز التفسير والاجل القول قول من عسى الشيلع في كل راس  
عالت عن ابيه من ابيه جعبي عن شريكين في ارض اذ عسى اقسّمها فسمت  
بيت وادعوا في انهم قسمها فسمت منقعة ان القول قول من عسى البيت  
نكاح ما يلة على قول الشيلع في ان القول قول من عسى الخيل في اختلاف المتبر  
يعيش في الخيل والبنك **قوله** في ان القسمة الفلح القول قول من عسى البنك وهو من  
طقت المرونة وعلى قول من عسى حرت المسئلة ايضا نواز ال ابن الكاح **قوله** وهذا  
في الارض وحركه كذا تفقه واما ان كان فيه اشجار فالقول قول من عسى الحلال  
وهو قسم البيت لا مرقع التي التي هو قسم الاغتلال اذ هو في الاشجار بيع  
ما لم يخلف والد تعالى علم **وسئل** عن ثلثة في اخوة اقسّموا ما لهم فسمت  
مراضات بعضه بالتحليل وبعضه بالنقد في المسلوات وحرك كل نصيبه  
ثم بقى علق بلاع اذ عسى شل من حقه لواجر من اخويه وادعوا في ان له  
ذلك المشتري حقه من عسى ان قسمته المراضات لاني لمع على الفيلق على  
المشتري بذلك **قوله** رضي الله عنه ان ثبتت القسمة كذا في بعض  
علامته لازمة والد علم **وسئل** عن رجل اقسّم لاولاده  
وقال وفعت على ان يطل كل واحد حقه عند الاخي ولذلك لم يسفكوا الد  
علم عند عسى قبل ان ثبت اند على ذلك وفعت القسمة فله ذلك حقه الفيلق وذلك  
القسمة لا يقسمها وتكتب **وسئل** فيمن علم بالقسمة وسكت امه اقصم يلة ثم  
فلح يده حقه كونه يرث هل تسمع دعواه **قوله** رضي الله عنه  
اما من علم بالقسمة وسكت بلا عذر مده فلو يلة فله الفيلق له ذلك واما دعوى  
جهل كونه يرث في اجوبة سبي عيسى ابعد ر اخوة بالجهل الخيد عونه  
بالنسبة الى الارث ولا يسمع منه ذلك اذ لا تجد من يجهل ارثه لا يسمي مع  
لمن الامير وسكني الحواضي الى ان فلان وقد قسم القسمة العلم والثلثة  
افسح فذكي منها تخذ بحق العادة وهو بلا شك منه بل العلم بالارث



في حصة التي اربعة معلومة للتدليس ضرورة **قوله** الجهد بقدر ما يورث كل له  
 لثلاث والسدس وقوله انك موجوده الما بين ابايها كل واحد **قوله** المراد  
 في كلامه والماء اعل **وسئل** عن فلاح او فاع القسم بين ابايها قبل اداء  
 شرا طوي عثرة الارثه وانما تنقطع الفلاح وقبل ثبوت ملكية المال المفسو  
 ع الموروث الذي ان ورثته ورثته منه ثم ادى على بعض الورثة فسلط  
 القسمته هل تنفع في دعواه ولو طال ما بين القسمته والفلاح او هل لا يورث  
 ان يثبت حكم جميع الورثة الفلاح **قوله** رضي الله عنه اما كتب  
 عدة الورثة فلا يشترط فيصح القسم الذي عقده الخلفون عن انفسهم بقدر  
**سئل** سبيع عيسى عن المتراضين القسم في غير ان يكتسب عدة الورثة  
 رثة وبقي واخر يستغل ما صار له از يد من عشر سنين ثم ادى على اخرها  
 ان ذلك غير ازو حيث لم يكتسب عدة الورثة فلا **قوله** القسمة التي  
 تعاقدها او وقع عليها النزاع لازمة لها حيث علم كل واحد منهن بغير  
 ورثة الاب ان تضاعف اليه علم كل واحد منهن بما خرج له واجازت بقدر ذلك  
 لان جهلا **قوله** المراد منه وعلى العلم الجهد وياضرف مترك الجهد استلزام  
 حصول المثرة ولا يشترط في الفلاح القسم **قوله** ان كان هناك بينهم او غدا  
 بئ فلا ين من فلاح معتبر ثم هو لا يحكم الا بقدر حصول موجباته وفي سكت  
 بعد زوال عذره امدأ يدل على رضاه فلا فلاح له بعد بغضه على ما علم والله  
 اعلم **وسئل** عن امرأة تزوجت من زوج واخوة فطلب وارث الزوج الاخوة  
 بلارث تحت ايد بعم وطلبوا بالجهل هذا بلارث جميع الجهل ليل فخذ نصف مح  
 متعلقها تحت يد الاخوة او نصفه ففقه والنصف الاخر يملكه بلارث **قوله**  
 رضي الله عنه ورثة الزوجية بمنزلة لثمة فيسجد وارث الزوج من الجهل ما لم يرثه  
 منه على حسب ارثه منها والله اعلم **وسئل** عن خضر لقسمته الملك  
 حتى اخذ كل ذي حق حقه وبعده اهل له وضرب المشتككة في الملك المنة  
 كور ثم فلاح واخر حاض للقسمته الا ان ادى على غير بلارث وذلك القسمته  
 قبل الحراج المبلغ بخمس سنة ما الحكم في ذلك **قوله** رضي الله عنه  
 من علم بالقسم وسكت بلا عذر امدأ يدل على رضاه فلا فلاح له والله تعالى اعلم  
**وسئل** عن ثلاثة في الاخوة اقتسموا ما لهم فسمت مرضات بعضهم بلار  
 كحل وبعضه بنقد بغير المسلا وارث وحرث كل نصيبه ثم بعرو علم بلع اخره شيئا  
 من حقه لواحد من اخويده واذا على الا ان له في ذلك المشتري فله مد عيلا ان

هذا السؤال وجوابه  
 قد تقدم في باب ما يورث  
 بعد تكملة من السدس

قسمته

قسمته المراضات انما في قطع هذه الفيلاد على المشتري من ذلك **قوله**  
 رضي الله عنه ان ثبتت القسمة كما ينبغي فطوى علمه لازمة والله اعلم **وسئل**  
 عن الملك اذا ادى على بعض الورثة وقاد على بعضه عد **قوله** من يضرف كسبه  
 رضي الله عنه الاصل عدم القسم في المشاع حتى يثبت بينة او  
 يكون زملان مع احد على يد فيه اذا ثبتت الجواز كما ينبغي والله اعلم **وسئل**  
 عن رجل طالب قسم فله عدة اولاد كذا على ورض والفلاح واليهما ارض وبقي الارض  
 مشاعا بين المفسوم وعليهم ومات واحد من اولاد كذا وترك اولاد كذا ثم بلغ  
 ذلك الطالب من الارض المشاع فادان له فبقيت بنت ابيه تحت يد كذا  
 فخذ مد في ذلك الشاة هل له الفيلاد او لا **قوله** رضي الله عنه  
 ان ثبت حله المذكورة في البيع فله الفيلاد بحفظها الا ان ثبت عليه البيع  
 في الجهد لفي وصحية بوجبه والله اعلم **وسئل** عن قسم ماله لثمة في  
 لم يبق في الدينون الثلاثة عليه فله مات فامت بنار ثمة بطلان ديون مورثته  
 وهو جهل من جهل المحسب **قوله** في رثة وقدره في القسمة الطقة ذلك او لا للبينين  
 ان يرضوا الدين ويبقى القسم بينهم كما اوقعه ابوهم **قوله** رضي الله  
 عنه كذا كورين غرم الدين واليهما سبعة بالجهل واذا غرموا تحت قسمتهم  
 وهنتم ان ثبتت كما ينبغي والله اعلم **وسئل** عن رجل يتخلص مع خالصة  
 في المفسوم ادى على قسمه القسمة للجهل وقال ان ادى على الفلاح اعطى مافوق  
 من له به بعته لك وقبل منه ذلك وهو به مجلس الفلاح ثم بعرو سنة ايام  
 قبله بالانكرو وقال له ما قصرت البيع وانما فعلت ذلك بالجهل **قوله**  
 ذلك ادمضي البيع **قوله** رضي الله عنه ان فامت قرينة على عدم ارادة البيع  
 وانما فعلت **قوله** جلايل في وان فامت على ارادته لزم ان ثبت بشروطه والله تعالى  
 اعلم **وسئل** عن الاخوين اقتسموا فزانهم ثم بعرو مضم الفلاح عليها فادع احد  
 هلك مد عيلا الغبن فيظهر هل تسلم دعواه او لا **قوله** رضي الله عنه ان  
 كان للمذكور عذر معتبر فله الفيلاد والا فلا والله اعلم **وسئل** **قوله** رضي  
 الله عنه بطلان نص لا تنفع القسمة الا ان قسمت الاصول من هوى له وقسمت  
 الا شربة من كل ثمة له وبلغه الرين من ثبت له ويعوز والك به حتى يلاخه  
 كل ذي حق حقه والله اعلم **وسئل** عن مسئلة الاخوين مالا وترك احد **قوله**  
 ذكورا والاخ ان لا تقي حله الفلاح بل امر زوج احد البنات لقسم ذلك الملك

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله



المفرد على  
الحسين بن محمد

وتخرج عليهم البائع والاولاد ان ذاك القسم لم يرضوا ببطاوا ولا يوافقون  
بها على بيعه فذلك انما هو من ان لم يرضوا ببطاوا **قوله** وفي حق البطر  
ثابت غير كثير ويبيع حقة البنات المذكورات هل للاولاد قسم تلك القسمة  
ولو قبلها بيع منه او تلي من غير المذكر عليهم **قوله** رضي الله  
تعالى عنه انما يحصل الرضى بالغش في معين الكلام اذا ثبت الغش في القسمة  
انتقضت ما لم تنعك الاملاك بنسب او هدم او غير ذلك وفي جوه البع  
ت قاله وانت الاملاك بعد ان كان رجوعا في ذلك الى القيمة بقسمه نظاوان  
قلت بعضه وبقي سائر على حاله افتتيم ما لم يبت مع قيمة ما فلت **قوله**  
**قوله** البيع فقال الزفران عند قوله فان كانت ملائمة صلاحيه بكماله ابيع  
اي بغير بيعت وتكون متبوعه الاجمعي وقال الشيخ الخطيب لا يدخل  
في قوله كنه في البيع وان كان قد ذكر في ابو سعيد في نهضة ان الفاضل عياض  
تعقبه ونقله في التوضيح والتمسك اعلم **قوله** انما لا يثبت الغش في القسمة  
بغيره ان البيع لا يثبت الغش في القسمة وانما لا يثبت في القسمة انما  
والله اعلم **قوله** من مسئلة افواه قسم له فله في بلادهم وزمانهم وقال  
في القسمة بمراد الباطن واتصل كل بكماله ونصيبه الى بلوغ الصبيان او قبل  
فيضوا متلهم لم يوطع بعد تزويجهم والا فلا مورا بقرمضي خمس سنة  
اذ عوا الغش **قوله** في الغش يبيع من خفيده ويجوز في الاستمرارية  
هل له المقلد او لا **قوله** رضي الله عنه وعرفه في الغش في القسمة  
انتقضت ما لم تنعك الاملاك بنسب او هدم او غير ذلك وان كانت بمراد رجوعا  
في ذلك الى القيمة بقسمه وان كانت بعضه وبقي سائر على حاله قسم ملائمة  
يبت مع قيمة ما فلت فلا بد في معين الكلام **قوله** انما يباع بالغش فيما فلت  
**قوله** ما لم يجر وطان تار حقة فلا يفرق فيه بعث قال ابو الريح وحذر ذلك  
العلم **قوله** قال الاجمعي والظاهر ان ما فلت بده كصو وهو المظهر في غش  
المتفاجئين وانما هو في القسمة ان انتقض الغش في دعوى موعيه ولو فلت  
بالقرب حيث سكت مرة تدخل على الرضى **قوله** ايضا هل يبيع الا  
مستمرارية في القسمة وهي من المجلد فلت ام لا وايضا ان ادعى احدكم ان  
في المفسود ثلث المجلد بعد مضي اميد معتبر هل له مقلد ام لا او بطلا  
في اثبت الغش عند ادعاء في الاميد المستقبول مع ان الفاضل قال

بتفريق

بتفريق اهل المعرفة في اهل البلد **قوله** رضي الله عنه وحكم الاستمر  
ملوات والنسب ملات معلومة والظاهر في الوصية في المفسود بثلث اثبت  
ت موجبها فلا حصلت سمع منه ولا اقله والغش انما يعتد به  
يوم القسم ويثبت بقول اهل المعرفة والله تعالى اعلم **قوله** في حلق  
انتقضت القسمة بينهما ورد كل واحد منهما فريضة اختد في كل الف  
ملات واحدة من الاثنين فلا خلاف اخرى بارثها واشتري واحد من  
الرجلين المذكرين من عندها ما تحت يده فله القسمة بينهما في حقة  
او لا **قوله** رضي الله تعالى عنه ان كان مراد السائل السؤال عن جميع  
حلق الاثنين من العصبة في القسم فله المقتضى معلوم يراجع بيان في شر  
وجه واجاب الغنيه سيم عبر اليه يعقوب رحمته تعالى بقوله **قوله**  
بين الحلقين في قسم القسمة في العصبة على ثلاثة اقوال احدها كل من  
اهل سيم واحد يجمع لهم حلقهم في قسمته ان شاء الله وهو قول ابن حبيب  
والثاني لا يجمعون وان رضوا وعزى للمغيرة والثالث لا يجمع حلقهم الا ان يرضوا  
وطوا ابن الفاسم على الخلاف يبيع املاء القسمة من امة له لا سيم حيث  
حصل الغش من فلي كل بسطه على الخصوص فلا تنقض تلك القسمة  
عند الله تعالى اعلم **قوله** رضي الله عنه بملانصة اذا ف  
قسم المال للشعلاء فلكل واحد منكم بقدر حيلة فيه ومن لا ارادة ومما  
ليك قلده سعة يتبع يد خذها وتكون ايضا بقدر حيلة وكتب **قوله**  
**قوله** اذا اطلق الرجل زوجته فله السعانية فيما سعت فيه فله فلا احضرت  
معدن زرع اعتبر ما بقي منه بقر الطلاق وقسم نصيب النصف من له راض  
المال والنصف الاخر للسعانة بلا خذ كل واحد منكم بقدر حيلة فيه واملا مال  
الرجل الذي عنده قبل تزوجه بطلا فلا يبيعه لها منه ارضا او دارا او غيرها  
كخرج فراض بعد منه وان اشترى شيئا او خذ منه واخذت سعة يتبع  
فيه وانكر مع اجوبة جد ابا حنيفة الله ما نصت **قوله** في حلق المشتري وز  
وجه فان كان له متوجرت على يد تار بلسان اهل الله في الاشتغال الشرافة في  
شرب كل المجلد وحقه في حقة الجار بطلا العرف بطلا والاول قول قول  
المشتري انما اشترى بطله **قوله** فلو جرت عليه ثم اثبت انها خذت فيما  
هو من الاشتغال الشرافة فلا تملكها السعانية بقدر حيلة كما نفخ والله اعلم



**رسائل تأخرت** رضي الله عنه وبقره في أصله العفو دكا  
لغيره في الصحة والفرق لا يستعمل مع مرور مدة طويلة أكثر من ثلاثين  
سنة كما أن جعله على وليه محمود على السداد وإن الولد له وأبنته صف  
أو بلغ إذا يخرج من الوأيد بمجرد البلوغ ولذا فاله المختص الذي جعله مال  
في الأب بعد أن في المواضع وقال الشيخ مصلح بقول الولي على محرم  
منعقة منسوبة لاجل الأب لا يشك فيه **أم** قبل القسم ماض السبيل الذي نفذ  
بمجرد كون الأخت بالغا حضرا أو غلبا على أن الاعتناء بالبلوغ على  
صك تاريخ الوأيد بلا شرط في الشهادة والحكم في حقها وتزكية  
وأعذار لا يغير ولا غيره **ب** وعلى تنفيذ ثبوت البلوغ فقد علمت أنه لا  
ينقض القسم به كما أن الحكم بالجهول غير معبر ولا يبر من معونة المختلف  
المنسوب للغير أو الأجنبي حكم بالعادة الغشمية فيه وهو مجهول إذ يشترط  
بمقبول الشهادة وما يبنى عليها من حجة الحكم بها أن يكون كد والشر  
هذه والمشهود له والمشهود عليه والشا المشهود به مع وفاء وكذا  
يقول الفقهاء وأجزم الفاعل الأعلى مع وجود الشهادة مع وجود **أن** لا يقع  
كذلك عبرة بشهادة مؤتمدة الحكم أن ما توجبته له الميمين اقتنع في استنبط  
بطلان ذلك الشك في حاله وهو شاهد على فعله بقسمه وقد لا يقبل وأ  
نما يمارى بالقلب إذا ثبت تغيبه وطروا قبله ذلك كماله شروح اليه  
الفتنة وإذا بطل استنبطها وبقي الحكم معلما عليها وذلك مما يبطل  
به كما نغلبه الدال النشيط فظهر أن الواجب أن يفي القسم على حاله لأن ما  
أدعى أنه ينفذ به لا يصح فيستمر كما كان قبل هذه سنين كثيرة القطع  
الأن ثبت أمر أشك فيه فيمنع فيه منسوبة الحكم بغير وكتب **١١٦٥**  
أجر من محرم العبد **رسائل تأخرت** لا يجوز شهادة الطالب أنه قسم  
قبل تاريخ لقوم وأنه أخذ كل واحد منهم حلفه ورضي به فاله المختص  
لا يشهد أنه لا يجوز شهادة الفاعل على نفسه قسم له أن كل واحد منهم  
وصل إليه نصيبه فلا تغفل ولو تعدد وكان عددا لا يفي شروخه  
**مسائل الشريعة وما يتعلق بها** **رسائل** ونصه اشترى فلان أملا كل كثيرة ثم حبس جميع  
ما ابتاعه وغيره من أملاكه وبقره مؤنة فاع بعض ورثة الباعين له

معدل الولي على محرم  
محمود على السداد

تلك

تلك الأملاك على ورثته بطلون الشريعة بعض المبيع الغنا حسيده  
وذكر سيم فلان وفلان أملاك وسألك عن الشريعة المذكورة فكتبت  
لهم جوابا يتضمن بجمع ثبوت الشريعة المبيع الذي حبس على أواده  
أغلبهم ما تناسلوا وأردنا منك أن تعلمنا هل ذكر بعض شروح المختص  
أو غيره فوالا بعدد الشريعة أو **رسائل تأخرت** رضي الله عنه وبقره  
أذكر شيئا مما ذكره من أن الولد ليس إلا العبد المعلوم فإن حصل من  
حب الشريعة فمستطاع ما تعلمه منه وليس منها وفي المشتري ما اشتراه  
بمجردة كما قال في المختص ولما نفذ وفيه وكتب طالب دعاء **رسائل**  
عن رجل تصرف له أمه بنصف الملك المشاع بينه وبين أواده فبقي  
فيه المتصرف عليه فوعا مئين ثم عزل صدقته وهي نصف الملك المذكور  
عن الورثة وبلغه الشخير وأخبر في قيم المبتاع نشط بين غير تسعة اشخاص  
فوقع عليه أحد الورثة يملك حلفه فيه وهو حاضر لعقد البيع في غير  
والتي في له بل ينقل مع غيره من العدة حتى انقضت المجلس ثم أراد الشريعة  
هل له النكاح مع حضرة مجلس العقد بغير تلك المدة **رسائل** رضي الله  
عنه وبقره **رسائل** في الشريعة أن كذب شهادة تدعى به أن  
لما يقع باع المشتري من غير تصريحه بالسفاهة شريعة لفظ أو أفنية ثم فاع  
بالقوب كعشرة أيلع وغوها فله الشريعة أن حلف وإن لم يرقه إلا بغير شطرين  
فلا شريعة له وإن لم يكن شريعة تدعى فاع باللف بك الشطرين فله الشريعة  
بلا يمين وإن لم يقر إلا بعد سبعة اشخاص فله حلف وأخبرها وإن كان أكثر من  
سنة فلا شريعة له **أم** وقبل الشيخ ابن عبد السلام كلامه ابن رشر **رسائل**  
وأنه خلا والمرونة لا تدعى به في هذا الكتاب الشهادة في عقد الشراء فلا شرا  
فلا بيع والشريعة على شيعته حتى يترك أو ياتى من حول الزمان ما يقع  
أنه نازك لشريعة الشريعة **أم** ولذا قال الشيخ أبو الحسن الصغير وابن  
عروة كلامه ابن رشر خلاف ظاهر المرونة ومثله في التوضيح مع أنه قطع  
به مختصا بقول ابن رشر وقد أومأه الناج بالاعتراض عليه في مخالفة  
مذهب المرونة فلا تدعى به المشتري أنظر ما مر إذا ابن رشر بقوله كذب شطرا  
تدعى به هو مقصود ولا كذب أو أراد حضرة العقد ليخوة على علمه وعلى  
هنا يكون كذب غير مقصود بل مقصود حضرة الشريعة لما قاله المصنف  
ابن الشيخ خليل أنما جمع كلامه ابن رشر على هذا فكلنا اعتبر بحضرة ابن رشر











الشمس على  
الحيث

صرح بالسفاح على الأول فليد الشفعة في الثلاث وهكذا الثالث والرابع  
فصل عاشر في بيان عقد البيع فلو أن أبا بسم فلهذا أن يسلم فلهذا أن يسلم الشفعة  
الشفعة للمشتري قبل الأقلية ثم تغلب هو المبيع وللشفيع الشفعة  
على المبيع وعقد الشفعة المورث يصير بغير خلاف في المبيع والخلع  
فيه **باب** أصل أن الشفعة للشفعة بالتصريح أو الظاهر أو الجور والبيع  
والتموقع فيه البيع الحادث بغيره مالم يحصل فيه أيضا مسعة ثم كذا والمدة  
تغلب على **باب** من اشترى من أحد الشركاء حصة من الأرض ثم شفعوه  
المد عليه في حصة كذا **باب** إذا جازى أرض المد عنه وتغلب المشتري كذا في  
الشفيع المشتري من المبيع لم يعلم أن له شفعة وإن علم به فاختلف هل عليه  
القيمة منقوصة فلا بد أن يشترى من المبيع أو لا يملك فلا بد في المخرج الوفور  
والغولان فلا بد أن في الدار الشفعة وتشرى من المبيع فلا بد في المخرج  
فلهذا فيمنع فلا بد وللشفيع النقص الم والمدة **باب** أصل **باب** قال  
الشيخ أبو الحسن الصغير من اشترى من نصيب في وراثته يعلم أن له فيه شفعة  
عنه فوضع يده على الجميع وبني وغيره ثم فحق الغالب قراره الاستفاد  
في والأخت بالشفعة فلا بد من المشتري يأخذ مئة ويوجد فمئة منقوصة  
فلا بد أن قال أراد الشفعة مع ما شطرت به السنة أن تدفع  
المشتري المبيع واختلف هل عليه القيمة منقوصة فلا بد أن يشترى من المبيع  
أو لا يملك فلا بد في المخرج الوفور والفولان فلا بد من المدة وإن في المخرج  
في الدار الشفعة والفولان المشتري ليشترى إلا فيمنع عليه منقوصة إذا علم في  
أن له شفعة فلا بد أن لا يملك بغيره ففصل جميع شرائح المخرج عليه والله أعلم  
**باب** من عصى وجبت له الشفعة ثم تغلب المالك المملوك بالشفعة ثم  
أنه مخلص من البيع وزعم الشفعة أن له عروضا وجميعا وحيوانا  
فلهذا في الشفعة مع وجود مائة أو لا يملك من ثبوت وجود الدار المبيع  
**باب** رضي الساعنة ويعز من كل المخرج ما يبعده في وسع الدار  
ليشفع فيه بغير بيع بالشفعة واجبة له وإن لم يكن له ذلك  
يؤمن فلا شفعة على مائة إلا ما في الخمسة ونفله بغير عيسى في آخر  
فيه وأفتق عليه وكتب **باب** من باع ملكا بغير البيع وكذا في غيره  
شركاء ثم رجع لم يبعده بالارث في حصة بشرى فلا يستشفع فيه فلا بد  
أن يبيع في ذلك أو يبرهن في شفعة بغيره **باب** قال جازى

رضي الله

رضي الله عنه فلا بد وجبت الشفعة للشفيع في المخرج ولو أن أخاه وعرق  
الأمم فبيع للمشتري **باب** من كتب **باب** من كتب **باب** من كتب  
بن جازى وملك والدها في بنة الشفعة وأحواله ثم انتقلت لغيره وأ  
لدها وسكنت به فلا بد ثم فقامت على ورثة المشتري من أعيانهم  
ضعف من الملك المذكور تطلب الشفعة فيه بغير بيعته ثم نحو من ثمن  
من رزقه له بملك الشفعة وبين أول تبرع به وبين ثمن الشراء نحو  
عشرين سنة مدة سكنها ولا ينفذ على تلك المدة فلا بد من  
سكنها في العهر أو في البلدة أو في بعض هذه والبعض في تلك فلا يكون  
القول قولها على عدم علمها الوقت تبرع بها مع مبيع على ما وصفه أو تسقط  
لها بغير تلك المدة مع سكنها **باب** قال جازى **باب** رضي الله عنه فبعد  
الشيخ أبو الحسن الصغير من أخ وأخت ورثا ملكا عن أبيهما وبقي بيد الأخ  
وتزوجت الأخت على مسير خمسة أميال من موضعها فبقي الأخ النصيب  
بعده الملك وبقي بيد المشتري عشرين سنة ثم قامت الأخت فاخت  
نصيبها فطلبت الشفعة وأخذت أن لها تعلم **باب** قال جازى **باب** النصيب  
موضع ابن الفاسم أن لها على المخرج حتى ثبت العلم وبه الغلبة وقيل الغالب  
أن لها على المدة لغيرها وطول المدة سيما إن كانت قد نصرفت وسبب الخلاف  
والأصل معارض للغالب ففصل ابن الفاسم الأصل مطلقا كانت منه بحيث أم  
وإن كانت سلكه في الموضع وفالده الرجل فآخرى المدة حتى ثبت العلم  
وحيث فلا تنفذ الشفعة ونسبة الغالب في المبيع ما علم بالبيع **باب** وأما  
التبرع فلا بد من معنى الأشهاد فلا بد من الشفعة فجمع عام ولو غيبته  
المشتري عند الشيخ خليل وابن عرفة فلا بد من عبد الشللو ١٢ الأشهاد خفية  
أنه باع على شفعة ثم يسكت حتى يجل وزا أمرا المسفة حق الحاضر ثم ففصل  
بطلانها فلا ينفذ ذلك وتنسقه وبما قال ابن عيسى السلام أفتى بغير  
فلا بد قال أن لها يملك الشفعة بغيره أو دفع ثمن أو أشهاد مع حضور  
المشتري ولا يملك بالشفيع إلا أن كان بمنزلة الأشهاد كمن لو كان في مجلس الغلاء  
**باب** من كتب **باب** من كتب **باب** من كتب **باب** من كتب  
على المشتري بالشفعة ووضع ثمنه بغيره فلهذا سمع المشتري ذلك فشرع  
بصرفه **باب** من كتب **باب** من كتب **باب** من كتب **باب** من كتب  
وغيره من علم المشتري بالشفيع فلا بد من المشتري يأخذ الشريك ويوجد

فصل المدة على المبيع  
عنه حتى يثبت

فصل  
تبرع



فيمتد ما عليه المشتري منقوضا بلا اشتكال فان ارادة الشفعة باختلف  
هل عليه القيمة منقوضا نصيب البايع فانه ان زرب وفلانة فالدية  
مختص الوفاة والفوايا فلا يمان به المدونة والله اعلم **وسئل** عن اخو بن بلع  
احد هبة جده وعمره المشتري على عيش اخيه وسكت عن الشفعة فلما نال ان  
ذلك يتبع الشفعة بغير موافقة على عيش ورثته الى موت المشتري فباع  
ورثته الا على ورثة المشتري ليدفعوا الثمن لهم معتمد من على ما اعتمد عليه  
موروثهم فلا يستطعون او تبيعة التبع موروثهم بالبيع القاطع الم الشفعة  
اع **بقا جاب** رضي الله عنه ان وقع ذلك على محل يملك فيه الفساد قبل القول  
للمدحورين انه انما سكت للمدعي والاعل والله اعلم **وسئل** عن الحاضر الذي  
يعلم بالبيع متى تسقط له الشفعة هذا بحسب العار من يوم البيع او من  
يوم علمه **بقا جاب** رضي الله عنه ونقل السواق عند قول صاحب المختص  
وصدق ان انكر علمه واما الحاضر الذي لا يعلم بالانبياء فلا تسقط له شفعته  
الا بقرع من عليه فان قاع بعمر مرة تصولية يطلب شفعته وقال لا اعلم  
بالبيع فان قوله يقبل مع يمينه الا ان يشت عليه انه علم بذلك واما الغا  
يت فحقه على شفعته وايضا العلم بالبيع عقيبته وفي المختص ان غلب  
او لا ونقل الشيخ السواق والغرائب على شفعته وان كانت عقيبته وقطر  
عالم بالشراء وان لم يعلم بذلك اخطى والله اعلم **وسئل** عن رجل قاع على اخوين  
ملك اشتروا من شريك الفلاني وانبت الشراء والتسركة وكثيرة غلب  
الولاية فلا صد الشفعة وكلف عليه بعض الطلبة ان يلتمس بملكية جد الشر  
يكن او ملكية ايهم يجمعون فيه ويجوز عن التبعان بذلك وحكم عليه بسقوط  
لك مجتهد بالشفعة هذا ابرز من تلك الملكية او بغيره ثبوت التسركة والشر  
اع **بقا جاب** رضي الله عنه قال الشيخ ابو الحسن الجزير الشفعة تجب  
خمسة شروط عند البيع وملك الشفعين لما يشفع به والشراعية المبيع و  
ان يكون اضلا وان يكون بمرة لا تنقطع فيه الشفعة **ام** فلا انبت الفلاني  
موتين وصل به الى الاخذ بالشفعة فيقول له بهذا وذلك كلمة الظهانية ان ينظر  
الشهر انهم يعيرون فلان وعلانا مع فنة تامة للحجة باعيا نهي واسم  
يهي ويعيرون له بايديهم وملكهم على الشراعية على فنة كذا جميع الدار  
او الارض التي بموضع كذا ود به لا يعلمون فلان فلا يتم الفلاني واجتوت نصيبه  
منه الراية عليهم ولا يعلمون ايضا فلان فثبوت نصيبه التي ان يتجمع انه باعها

فيقال

وقال ان في قدامه والله اعلم **وسئل** عن رجل اتفق على احيل دسافيه وجوها  
على ان لا يهره ثلثة ارباع وثلثي ربع ويقبل على ذلك حتى توفي وبعثت  
لورثته شي ان بعض ورثة صاحب الارباع الثلاثة باعوا الى رجل اجنبي شيئا  
وذلك ويستغل زمانا ثم باع ورثته صاحب الربع والآخر وبقي الغاصب ذلك  
الربع لم يبع حظه وقولع الاجنبي الاول يده في الشفعة للآخر في البيع المذكور الذي  
ذلك مع وجود العصبية او لا وهل يتعافى على فنة الارباع بحيث تسقط  
بهذا الشفعة **ام** **بقا جاب** رضي الله عنه ان كانت التسركة في المداوية  
فلا شفعة فيه ونحو ذلك ان كانت فيه وفيه متبوع في الارض وقد قسم وبقي الماء  
التابع على الاشعة وان بقيا معا على الشراعية فلا شفعة ولا اشتراك بالاجزاء الشراعية  
باعت بوجها الا ان لم يحصل بجزء حشايه كذا في معينة وكذا غير معينة على الراعي  
وان اسقطها الا في المدة فيها وحيث للاجنبي الا بقرع على من تجدد ملكه  
اللزوم بالشراعية الصحيح قلنا راجع تفصيل ذلك في حله محله ولم يستعملوا  
ها وانما اشترت والله اعلم **فصل الشيخ** الحطاب اخذ بشرى اما بجزء  
مشايه واما بالكلية بشرى بل بذرعه وهي غير معينة فبيع خلاق قال مالك  
لا شفعة وانبتك اشبهت ورثته اشرايين الاول وانبتك بد بلمرة انتهى  
**زاد الاجتهاد** فان قلت كل منجز منجز في كل جزاء ولو قل من اجزاء الكل وليس  
شيوعهي محتلفا اذا لمجز شراعية في كل جزاء ولو قل من اجزاء الكل وليس  
كذلك الا ذرع **بقا** اذا كانت الا ذرع خمسة مثلا فلانها هي شراعية في  
قد رها من الا ذرع اربع منها واما باذن على اقرافهم ان الا ذرع مضمونة  
على البايع وخبره فلا اذا حصل غصب او استغلق لبعض الارض المبيع فيها الا ذرع  
لم يكن على المشتري من ذلك شيء **ام** وفيه تتم الاشارة للمجرب والله اعلم **وسئل**  
عن رجل له اولاد وله وصية من جده بدار فباع لها شفعة او لا وان ثبوت  
ذلك فبها يملك حقه فيبني بترك ايهم الفياق بها فيما دون بلوغهم كماله  
التحفة **ام** اعني هل تسقط لهم الشفعة اذا ترك ابوهم الفياق بهذا **بقا جاب**  
رضي الله عنه اذا وجبت الشفعة للمجرب وسكت عند ابوكم بسنة فذلك  
كلا سفل طه ايدها باللعنة فان كان ذلك سدا اذا او جعل الحال فلا يباع للمجرب  
بهذا خبر وان لم يكن في ذلك نظر لد وتبنت فله الفياق بهذا والله اعلم **وسئل**  
عن رجل اعطى اولاده ثلث ماله حيث كان به مرضه القاتل فباع فيه ثم باع الموصي  
لهم جميع الملك والعطية كانت اولاده الا اولاده التي انما اخرج جميع ذريته وهي







اللهم صل على  
الحبيب محمد

فتكون بالشعبة المفقودة عليهم حيث بقي الملك متنازعا ولم يعلنوا به  
لبيع الأول **قلا جاب** رضي الله تعالى عنه ان اثبت الفلانيون الشراء بشرط  
طية وصح به الاستحقاق فلم يسبق له الملك المشاع الشفعة كما علم والله  
تعالى اعلم **وسئل** عن رجل اشترى مع اولاد اخيه دارا وعقلا بثلثي  
واشترى مقهى جميع ما للملك انصارا وبشترى وبيع له كل هذه الشفعة  
فيما باع بثلثي قيمته **قلا جاب** رضي الله تعالى عنه ان باع العم المذکور  
هذه الصغار المذکورة بثلثي ما وجب عليه اخذها بالاستحقاق واستشفع  
حظ البائع والله اعلم **وسئل** عن شقيقين تركهما ابوانهما متفقا وشتر  
جميع اموالهما وما تمل مغلوشتر كل واحد منهما متفقا وشتر كل واحد منهما  
اولاد احد هما هل يثبت اخوته بالشعبة او يدخل معهم فيها ابتداء فظهر  
والحال غير مفسوم بين الجميع **قلا جاب** رضي الله تعالى عنه ان لا يدخل  
كل واحد من الاخوان من ذرية الشفعة على الآخر منهم كذا في الاخير من العدة  
على الاخر منهم فثبت ملك على ثلاث بيمت فبالت احدى من بيمت فبالت احدى  
فلان يثبت بيمينه اخوة ولا يدخل عمه معه وان باع احد عمه دخل  
مع عمه **ام** والله تعالى اعلم **وسئل** عن اشترى من شخص وعقر البائع  
ابن عمه ورضي به بغيره ما اشترى عنده بعد الشراء واقتسم  
ثم ان الشفعة اراد استشفع المشتري بغيره رضي القسمة معه واقتسم  
هل له الشفعة **قلا جاب** رضي الله تعالى عنه تسفي شفعة الشفعة  
بفلسمة المشتري ذات المشتري والله اعلم **وسئل** عن اهل الشفعة  
اخذت وعرق الشتر وسلم المشتري لم يثبت الشفعة بل بطل بطل بطل  
فقد التمس **ام** **قلا جاب** رضي الله تعالى عنه ان اهل الشفعة اخذت وعرق  
التمن وسلم المشتري فلان لم يثبت الشفعة بالتمن اجملة الحكم بل بطل بطل  
ان لم يثبت به بطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل  
ما هو اولو ببيع **ام** المراهق المتيقن الا جهل وقال ابن عرفة بشرط لزوم اخذ  
الشفعة اياه معرفته بالتمن وبه الحق ولزمه ان اخذ وعرق التمس ببيع التمس  
والله اعلم **وسئل** عن اجتدي ملكة من ذرية بوجه الشفعة بعد ان قبضه  
المستشفع من يده بجميع التمس وقال الشفعة انما اردت بعضه فقط واغمر  
البعض الاخر وابق فيه اليوم ثم واثب المشتري الا اخذ الكل وفقد به الجواز  
الشفعة في الجمل كالم والحال ان المستشفع قد باع شيئا من الملك والاخر هل

الشفعة

الشفعة حاصلة ولو انتقل البيع لغيره او اشفعة فيما باع من ترض  
او اشترى **قلا جاب** رضي الله تعالى عنه ان غنيت بالشفعة الشرعية بغير  
علم من ابتاع شفعة ثم باع بغيره او اشترى الا ملكا فبالشفعة اخذها بلى  
بغيره صفة بغيره وبيع بغيره هل وان اشترى بغيره ببيع الا ان ثبت البيوع  
كلها واما كون الشفعة هل له اخذ البعير وترك البعض اذا امتنع المشتري من  
تبعيض صفة بغيره فيسقط بغيره بغيره وان التحدث الصفة الى وبيعه  
وبغيره والله اعلم **وسئل** عن اخوات ثلاث مات والزوج وترك ملكة ثم  
باعت انتقل حقيقتها لرجل واعلمت بذلك الثلثة والحالة انهن بطل  
واحدة متفقا بطلت في السكنى ثم بغيره ونصف فقامت على المشتري بالشفعة  
فيها الشتر من اخبتها المذکورة بثلثي قيمتها انما ما علمت ببيع هل  
نصف فبالت ذلك ام لا مع ان زوجها عالم واذا قلنا تصدق في عدم العلم بطل لا يكو  
علم زوجها بذلك احتمل ان اخبرها عن ذلك او ابر من افادته البينة على علمها  
**قلا جاب** رضي الله تعالى عنه ان لا ينصف من الاصل على المطلق حتى يثبت  
العلم وبه البينة فبالت ذلك على الغالب كذا في مما يثبت **ام** وان كانت شرا  
كنه الموضع وقاله الى رجل فاحرقه المرأة وبيعت الغائب باليمين ما علم ببيع  
فالت الشفعة ابو الحسن الصغير والله تعالى اعلم **وسئل** عن اشترى ملكا وجنة  
ودار شي ببيع الدار وفلاح من يده بوضعية جنة واراد استشفع الثلث المو  
ضى به لم يثبت واشترى بغيره الحظوظ المبيعة وقال له المشتري ان لا يثبت  
تنشيع الدار المبيعة ايضا فقال له الشفعة في الخيل ان ثبتت استشفع  
وصيته من الدار واستشفع ما بغيره منها وان ثبتت تركتها ولا خلاف لك  
ذلك الا لا ضرر عليك من الحكمه ذلك **قلا جاب** رضي الله تعالى عنه ان ثبتت الشفعة  
للغيرم بالوضعية فيكون فلاحا بغيره الا ان اخذ حصته من التمس وما جاز  
بالبيع بشفعة بلى ببيع شرا كما علم وان اراد استشفع او اجارة البيع فبالت  
لك والله اعلم **وسئل** عن رجل هو وزوجته ملكة ما لا يكد هي وسعاليتهما  
باشترى بغيره شفعة ثم باع الزوج هل لها ان تشفع فيما باع الزوج **ام**  
**قلا جاب** رضي الله تعالى عنه ولا يكو كل واحد من شريك المفاوضة وكيل للآخر  
شفعة لاخرهما فيما باعه الا في فالة شفعة المرونة والاش هلاله اجو  
بنته المتفاوضة هي الشتر بطلان شركته معروضه لان كل واحد منهما بوض الامر



























اللهم صل على  
الحبيب محمد

يجوز ان يثبت الملك لشهود وثبت غيرهم حدة وكده وتلقف الشهادة  
حدها بينه الملك لحد عليه الارض المشهورة المعلومة المسماة التي  
تسمى بالشمسية عن سواها عند من عرف حدودها والملك اعلم **وسئل**  
عن عمر ملكا عشر سنين قد كثر ثمنه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه  
حيث زنده **باب** رضى الله عنه من غلبه ملكا عشر سنين فباعه فباعه  
عليه اجنبى حاضر ساكنه بلا عذر الا ان المذكور مد على المغير المذكور فلا  
يلزمه الكشف بل يوجب وهو مضرب فيما ادعى من بيعه بغير حق وكذا  
من صدقة على المشهور رضى عليه ايش هلال ونسب احمر بل بغير حق على  
خليل اعنه مضرب بهمينه والله اعلم **وسئل** عن شخصين متجارين امللا  
كدهم وذرهم احدهم ساكن والآخر لم يسكن وجراد السرف وجهه  
لا يجزى على ما يبيده نفل الاجفون فليبراجع والله اعلم **وسئل** **باب**  
رضى الله عنه اذا اكل المر بعد حلا من ايش ملكه رجلين ونبتت عين في  
ملك احمر به وهي لمن نبتت في ملكه ولا يصح لمن جوفه جوفه فباعها  
عنه فلا يعمل رده على ما علمه ذلك والله اعلم **وسئل** عن عمر قد انابا  
اع العماره وبرز عليه من ادعى ان العماره المذكور من اصول اجدادك نحو  
ثلاث نسلات فليبراجع عليه وسكت نحو ثلاثين عاما لم يدع لدى الشرح  
ولم يزل زعمه بجهه ولا يتبع له في الحرث والحصاد في المدة المذكورة ولم يستحق  
منه ضررا حتى الا فله بطريقه مدعى ان نسله يملكه عليه قبل ذلك التكاثر  
بها وهذا يضر الطول بغير حجة فيستور اخوه بهذا او لا اع بطلانها اذا لم  
يقم بها **باب** رضى الله عنه ونفل الشيخ ايش هلال في الدار النخيل  
فمن اثبت بينه في ارض انظاره وانبت الخاضع في يدك انه يجوز هذا  
والرعيه عشر سنين بمحض الطالب برفع الطالب بينه انه عليه ونزل بها فبيدها  
انه ان فلا لواله الشهود لم يزل يخاص ويطلبه لبيت له ان يخاص يوما  
او يومين ثم يمسك بغير ذلك والامر ينفعه **وسئل** ايضا لو كانت  
مدة الجبلة لا تقطع مغلالة بل لا تسكن لان منعه او لا تمسكت ليست  
منعاً حتى يخاص المدة بغير المدة ويكثر منه التردد الى الحلال والتسريح  
عند حلال هذه البلاد بمنزلة لذي الرفع والله اعلم **وسئل** عن عمر ملك مائة  
طويلة ثم فلع عليه فباعها سلكه مدعى ان نسله سلكه تلك المدة يكون  
باربع العمر الحاصل وثبته تضمن اجلته ابيه امه مثله هذا بعد ربحه اذا ما

ما عثر

فب  
قوله الشرفا  
وجهية داره  
لا يجزى على الكسبي

فب  
التبريرات المنقطعة  
بالسكوت لا تنفع

فب  
نفعه ذلك والبيع  
ليس له ان يخاص يومه  
او يومين ثم يمسك  
ونقله

فب  
التبريرات المنقطعة  
بالسكوت لا تنفع

باب

**باب**

رضى الله عنه **وسئل** الشيخ أبو الحسن الصغير عن رجل  
فداه موضع بلعه اخوه ومرت سنون واخذوا اخاه البائع  
فباعه له عقد ان يضمن اجلته من ابيه امه فباعه فباعه فباعه فباعه  
فباعه لبيت للقديم الا ان ربح البيع لسكونه الامر المولى عرده و  
فداه امه الرخ والجملة له لا يندكس حجة الرقيم المتضمن حجة التصيير لبيع  
بطله الكسبي عن جلد حتى يعلم حجة او سفيه فله ان يرضى عن الكسبي عن  
حق نفسه والا احتيافا لها صار كل لسلك عرده البيع مع علمه بسقم رسم  
التصيير ان يضمنه في الثمن النخيل والله اعلم **وسئل** عن مسئلة رجل عثر  
موضع من الملك شفعة مشهورة بذلك فباع شفعة من بيعه فباعه  
تبه بطيرة الارض الكلاية لفلان في جنات ابناء فلان وحده وطا حدة ودها  
الاربع اشترى اهل فلان من فلانة وفلان واخذت فلانة التي اهل فلان وعمرها  
اولاد فلان اخى اولاد المشهود له بغير رتبته بغير رتبته حتى فوتوها لفلان  
اخى المذكور وعمرها الا ان تحقق ذلك في علمنا هذا بفوق ذلك مفعول البيع  
تتضمن به حجة لحايزه **باب** رضى الله عنه تضمنت الوثيقة  
المذكورة الاصل في المبيع والاستمناء والعمارة والاول لم يذكي واياه مستثنى  
علمهم في السماع او لا شهاد او لا اعتراف فدل الشيخ ايش هلال وقد نقى  
علمه ولا يندكس الشهادة في غير العلم حتى يذكي مستند علمه وان قيل  
منه جملة **باب** ولم يسموا الثمن وفي الشهادة بالبيع بلا تسمية ثمن  
فولان اذا اشترى احد المتبايعين وان اتفقا على البيع رجع الى اخلاصه  
في الثمن لئن ان ثبت الحوز بشر وطه وهو يدعى البيع بغيره في ثبوت  
ولو قد بطلان وثبته كما قال في الدار النخيل والله اعلم **وسئل** عن عمر  
داره التي ان باعها وله سكتان احدهما لم يخط المساح والآخرى لم يخط  
التي يبيع منها لا غير من كمال من عفل ذلك ثمانين عاما ثم باعها لافى  
ثم كذاك اليان وصلت اربع بيوعات ثم اربع يدي ان لها سكة ثلاثة  
هل لغيره حجة **باب** رضى الله عنه حجة الدعوى ايشمع  
من المتري علمه علم من عثره البينة على المتري والله اعلم **وسئل** عن حارة حارة  
في عين ابيه وهي من فلان ابيه ثم باعها لافى فسكت ابوه ثم بعروته  
الاب والابن ردها المشتري فلا لزوجته الا ان يخط بطلان اولادها في ثلثه وسكت امه

فب  
ليس بها سكة الا ان  
الحويل الفيلع لتويجه  
الكسبي

فب  
لا تقبل الشهادة  
وفي العلم بجملة

فب  
وبالشهادة بالبيع  
بلا تسمية ثمن فولان

فب  
لو باع الابن بغير ابيه  
فلا يندكس امه



اللهم صل على  
الحبيب محمد

اولادها او هي مشتريه كذا يسمع ويشي ورثت الاب **بقايات** رضي الله عنه  
ان علم الاب بالبيع وسكت بلا عذر امه ايدى على رضاء بطوار من له فتكون  
للمن اشترى هذا ثابلا يكتسب بها والله اعلم **وسيل** عن نبتت شجرة  
العنب في ارضه ثم امتدت الى ارض غيره وكلمت شجرة ملك الغير  
وبقيت على ذلك اكثر من عشرة اعوام ثم وقع التشاك في بين رب الشجر  
نبت على ارضه على ربا العنب ان ينزل في ملكه او لا **بقايات** رضي الله عنه  
في آخرت عليه ضرر وهو على ابيه جازر سكت بلا مانع عشرة اعوام فلا يقع  
لما علم قول ابن الفلاس وبه المحم وقيل لا يحل اذ ملكا وثلا لشها يحل ما لا ينز  
بضره **فقال** في الاثفون **وثالث الاقوال** **جزر الضر** **مد لا يري**  
**ضره لمن اضر** وكتب **وسيل** عن عمر موقفا خلفا عن سلف شمر  
ان اناسا استنطقوا واشترى الملك المذكور من رجل اجنبي غير ورثت  
المسئوب له الملك وادعاه اندعهم الملك الموضع هذا عوا نعيده ام لا  
الذي عنه وفي الاثفون الاستنطق بالاضول الاشرية ورسومها لا تعارض  
الحوز وان تعيد المستنطق بها فليبره معتبره في نظر الشرع الامع اتصال المحر  
ز لا تعيد بها والبيع الشارعية لها كالمعروف في شهوده السماع غير  
البيع للعالم فكما الاستنطق بالاخاخ من يد حليز وتكرالك الاستنطق رسوم  
الاشرية وعقودها بلا اخاخ من يد حليز وانوهن ما تحت يد اذ اكلان مع  
البيع ضمنية دعوى الملك في المحوز بوجبه من وجوه النقل من شرا  
او هبة او صدقة او وصية او ميراث واما مجرد الحليزة من غير نعيض الضمنية  
دعوى الملك معها فلا تنقل الملك في المحوز عند الحليز ان نقل في المذهب  
الملكي **ام** المراد منه نفاذ الشيخ اب العباس الوشري في والله اعلم  
**وسيل** عن احمد الحليزة المعتبره بين الاصهار وان لم تكن المشاهدة بينهم  
هذا امه ها عشر سنين امه كثر **بقايات** رضي الله عنه وبقر عفا اذ  
خلف في اصهار اقرانه بينهم فقبل من كل جانب شر كلاء وقيل كل جانب  
غير شر كلاء وقيل كل فارب غير شر كلاء والنقل في الاش الفلاس رضي الله عنه  
عن رجل حليز ملكا مدة معتبره ففقد عليه فلا يبره ليس حجة الفلاس الامم ككتبت  
احد لها السماع ان ذلك الملك حدة والثانية ان جميع الاملاك التي حاز  
رثت ذلك الملك بحدون بالملك المسنوب لعلان بعينه حدة الفلاس وكلا

من علم بغير الاشجار  
ونحوه فسكت  
عشرة اعوام غير  
قار اقول

الاستنطق بالاضول  
الاشرية وعقودها  
لا تعارض الحوز ولا تنو  
هنا ما تحت يد

مجرد الحليزة  
الملك

ف  
انما امر الحليزة  
بين الاصهار

الحليز

الحليز جاهلا بشرط حدة الملك وان السماع الحليز ما تحت يد الحليز وان  
ذي حد الفلاس في المحذود لئلا يثبت حدة عليه بر مع به ما حاز لا قبل ما ذكي  
بلا حكم حليز وهو ممن يهبط ذلك كله ثم لما علم ان ذلك كله ليس حدة  
عليه طلت الى جوع لما حاز له حدة حتى يستحق منه بالوجوب هذا له الشر  
جوع لمحوزة ويطلبه من اذ على عليه الشرع **ام** **بقايات** رضي الله عنه  
وبقر عفا اذ على المحظوق فيما الغالب ان جنته يحفظه  
بالد التشير قبل راجع والله اعلم **وسيل** عن رجل حليز ملكا مدة  
بين محرز حمد الله وترك ملكا مع اخيه الشقيق واربع من الاخوات فقام الاخ  
المحذور ويبلغ ذلك المحذور بغير وكالاته اخوانه فطال الى ما ان الى ان ففقد اولاد  
الاخوات يملكون حفه في ذلك الملك هذا هو الفيل في ذلك والشقة **ام** **بقايات**  
رضي الله عنه ان كان له عذر في السكون فله الفيل بالاستنطق **بقايات**  
في الشقة مني ان المانع وان لم يكن له عذر وسكنوا امه ايدى على ضام فلا  
والله اعلم **وسيل** عن رجل فغير لم يقد الفيل حفه عمره اذ مدة طويلة  
ثم ان له فاجر ينز عنه من يده فغضب وتعد لا يستغله مدة لموته ورجع العقب  
فجاءه ايضا يتصرف فيه لموته وترك فيه او لا كما تقي فلو اجنبي يذ في ان  
العد ان الفيل في الشرا ابوه في ملك وهو الغاصب المحذور وثبت له ذلك  
بالشهود ثم حكم المحكم المشتري بالعدان قبل ان ياتي اولاد العقب بعمارة ايسم  
هل تعتبر العمارة المسندة للغصب او لا **بقايات** رضي الله تعالى عنه لا يمكن  
بالعمارة المسندة للغصب وكذا ما بنى عليها فلا يلزم ذلك الغصب منه  
بلا رضاء والله اعلم **وسيل** عن المحوز هذا ينقل الملك **ام** **بقايات** رضي الله  
تعالى عنه امه محرز المحوز فلا ينقل الملك عن من قوله **نقضي** ان حليز الحليز الامه  
المعتبر حليزة مقبولة فلا يقول له الوحد الخ يذ في اند انت قد به الملك اليه  
والله اعلم **وسيل** عن رجل ادعى ملكا بيده اخي وادعى المقوق عليه انه قبض  
تلك الاملاك بالتصبير وما يقوق مقام البيع هل عليه ابراز صكوكه للفلاس **ام**  
**بقايات** رضي الله تعالى عنه ان لم يبرهن امه الحليزة او لم تحصل شروطها فلا يلزم  
ان يثبت المقوق عليه فسنه حوزا اذ اثبت الفلاس موجه والله اعلم **وسيل**  
عفا اذ اكلان من اكلان شجرة الجار واضرت باعنا هذا ملك الجار هل له بها قطعها  
اي ما في جع هو اهلا حله **بقايات** رضي الله عنه واما الشجرة التي امتد  
ت فروعها الى ارض الجار فالواجب ان يقطع منها ما في جع هو اهلا حله ويكون

من علم بغير الاشجار  
ونحوه فسكت  
عشرة اعوام غير  
قار اقول

الاستنطق بالاضول  
الاشرية وعقودها  
لا تعارض الحوز ولا تنو  
هنا ما تحت يد

مجرد الحليزة  
الملك

ف  
انما امر الحليزة  
بين الاصهار

الحليز



















المعروف بشهادة معقود والداعل **وسيل** عن عمر ملكه ان من خمسين  
سنة ثم فلام عليه واخر في الموضوع المذكور وادعى انه اعطاه للمعمر المذكور  
العارية فطلب المرفوع عليه المرفوع المذكور ان يفسخ له ذلك العارية الكسوف  
عليه ليستقل عنه العلماء الذي ذلك **باب** رضى الله عنه  
المعقود عليه من النسخة المذكورة ويجوز الفدية على ذلك كذا في متن الزرافية والد  
اعلم **وسيل** عن عمر ملكه نحو خمسة اعوام ثم قيم عليه وادعى المشتري تضييع  
النكاح فمقتضى الفبيكة ملحة له والزموا له الحق ان وثيقة البيع قد  
ضاعت ما الحكم في ذلك على ما فعلت القبيكة من تعيين ملكه **باب**  
رضى الله عنه المجلد والعمارة تستمر للمالك الى اتمه والداعل **وسيل**  
عن ابنه ملكه وعشرة اكثر من عشرين سنة ثم قيم المبلغ وادعى ان المبلغ  
لبعض ذلك الملك وادعى المشتري ان اشتراؤه كملكه هذا في مد ابرار الو  
ثيقة او لا **باب** رضى الله عنه ان حصلت العمارة والمجلد بشره وكذا  
والقول للمالك في دعوى البيع فيما حاز والداعل **وسيل** عن ابنه ملكه  
لده الشبهة او المحقون للملك انتم والداعل **وسيل** عن ابنه ملكه  
متخلفا بل يبيع واحد من مد مائة عام او ازيد من ذلك فباع الا ان احد حكم  
للاخي لا حينئذ الخ ورثها من اجدادك فقدم احد الاخوين بده عن الاصل  
لم يجر بيعها فشمته بين اجدادكم هل اني ذلك والجداد بن حجة فشمته او لا من  
فاسم وفيه **باب** رضى الله عنه ان ثبتت المجلد بشره وادعى  
المالك في القسم في امد هذا القول لانه ثبت في الدار النشيرة فليس له والداعل **وسيل**  
عمره اذ اقل الموقوف يعي في شهوده فله ان يتصرف في ملكه بانواع التصرف فله  
من اذ لم يمت وترك فيه اولاده وتصرفوا فيه كقولهم الى ان هل ثبتت الملكية  
للمشهود له بده الك وان لم يمت كذا في الوثيقة ان المشهود يعلمون له ملكه في  
موضع كذا ولا يعلمون له فيه ببعدها وانعقدت الى ان **باب** رضى الله عنه  
قول المشهود يعي في شهوده فله ان يعز ملكه بموضع كذا لم يمت والحاصل من  
غير منازعة لم يمت وعمره اولاده بعز كذا الى ان طوعا على ان ثبت كذا يبيع وفي  
المنع والحق الملك بالتصرف وعزم منازعة وحوز لصال كعشرة اشهر وانها  
لم تخرج عن ملكه في علمه وتلا وتلا على الكمال في الاخير **باب** رضى الله عنه ان سلمت  
في علمه يعي في شهوده فله ان يعلم ان له ملكا او ملكا جميع كذا يعلمون فيه ببعدها  
ان وان كانا ورثة فله ان يثبت في ذلك يعي في شهوده فله ان يعلمون له ملكا او  
ملكه جميع كذا ولا يعلمون فيه ببعدها ولا تعلمون له ملكه بوجه الى ان مل  
ت ورثة من حيث لم يمت له ولا يعلمون له بده ذلك ببعدها ولا تعلمون له الى

سنة الفدية على  
شأنه الصك

ما ثبت به المكتبة

الى اخر ما قال فليس اجمع نصه **وسيل** ان قولنا او يعلمون له ملكا او ملكا هو التصريح  
فان ملكه ملكه خلاصة او غير او مشعنة في ذلك اختلاف بين الشيوخ  
وقال ابن مالك الشهادة سلطنة لان الملك لغيره غير بين **باب**  
ابن غناب ان كذا مشهود له بملكه ومع فيه بالشهادة في قطعي علامة **باب**  
ولا **وسيل** ان ابو المظفر ابن مسleme عن شهادة تلامذته **باب** والداعل **وسيل**  
عن عمر ملكه امرا معتبرا وبيعه مشراوة من اشي ثم ادة المبلغ لده ملكه في اخر  
فقام المشتري الشراء على المعمر ولا يستحق المعمر شراؤه ورجع شراؤه فله  
للمعمر ان يتكلم بملكوته ويجعل لده اشتراؤه شراؤه وبيعه رجوع شراؤه  
ويكون له الضمان بالعمارة او لا بان يثبت الشراء ولو بالشهاد لكون الملك  
بيعه او لا **باب** رضى الله عنه **وسيل** التضييع انما الحسن الصغير عن عمر  
نحو ثلاثين عاما فقيم عليه واخر جعفر بن عبد الله في **باب** فله **باب** لو قد  
بطلان الوثيقة فحوز له الملك بدهى اشتراؤه ثلثين سنة بغيره في ثبوت الشراء  
المراد منه وقتئذ مد به الدار النشيرة **وسيل** ايضا اذ ثبت الاصل للمعمر  
او اقل له به المجلد ووجهه عشر سنين فانه لا يثبت من اشي صار له ويصير  
ففيه مع يمينه ولا يكلف بينة عليه **باب** فله اذن المذكور حيازة معتبرة امد  
هذا القول لانه الشراء بيمينه والداعل **وسيل** عن رجل قد عود اجداد  
به ايش بنت عمه هل يفيض ذلك منه او يعي لده ثم **باب** رضى  
الله عنه بده المرفوع من العفود ملكا لا مختصا به واما المشتري فيفسخ  
او يجعل بيده امين والداعل **وسيل** عن تركه اجداده في اصله في قيم  
عليه به هل للعالم ان يترج ذلك ما يده او يفي مقرر حتى يثبت المدعى  
قاله في **باب** رضى الله عنه امد من عمره اصوله باجداده فيطو اليه  
تستمر حيازته ومن اثبت عليه شيئا فبعد له **باب** اما الصرفة بلا حيازة بشر  
وطحا فلا غير **وسيل** والداعل **وسيل** رضى الله عنه بده المرفوع  
المعتبر امد كعلمه وعلى المرفوع اثبات موجبات الاستعفاف والداعل **وسيل**  
عن رجل يتصرف في مال جدته يبيع ويشتري بغيره فله ان يفسخ كل  
لوكيل المعقوض ثم تصرفت عليه جميع ما طحا واستمر على التصرف به في ذلك  
وحاز لنفسه وجدته مستمرة بدها بالسكنى بغير الصرفة والمتصرف  
عليه يدخل الخار المذكورة ويتصرف في تصرف الملك بطله في حيازة للصد  
فه المرفوعة **باب** رضى الله عنه ففد حدة الشيخ ايش عن ربة الخور قوله  
رفع خلاصية تصرف الملك فيه عنه فصرف المتصرف منه للمعقوض او لغيره **باب**

سنة الفدية على  
شأنه الصك

صنفنا الحد وحرنا







المحارز المذكورة في العارية فشرأه مفسوخ لا يخلص به وإنما يفهم الباري  
له أن يشرأه ما يبدى المحارز ما يبيع ما يبيع خصومة والمشتور فيسند والله اعلم  
**مسئلة** عن رجل غلب وترك وكبلا يتصرف في ماله وكان للغالب أخوة يشتركون  
في ذلك الماله والوكيل ينسب الأثرية للغالب الموكلة له دون الأخوة فحكموا  
حتى ملك الموكلة في غيبته فله ورثته يربحون واستغلا لا يلائم بينه وبين الأخوة  
والوكيل لم يبين هل من المال المشترك بينهم يدفع ثمن المبيعات أو مما يبعث  
إليه الغالب هل هذه الأثرية جميعها أو هي للموكلة خلاصة **قال جلد** رضي الله  
عنه من اشتري شيئا باسمه على أن يشرأه لنفسه بما له حتى يثبت  
خلقه والمحارز يشرأه هو الذي تشتريه من غيره الذي ان يثبت عليه الغالب الموكلة  
موجبات الاستحقاق والله اعلم **مسئلة** عن اشتري موضعاً ولم يقصد  
بلا يقوى بغير المحارز المالك الباري وفهم المشتري على المحارز فله على المحارز أن  
استشرأه هو أو من الباري المذكور والصك لم يشرأه من ذلك مع وجود  
الصك بيد الغالب **قال جلد** رضي الله عنه إذا كان ثبوت الحيازة أمدها  
المطلوب بشرطها فلا يقول للمالك في يمينه الوجه الذي يريه أنه حارز به وإن  
طعن في المحارز فثبت الغالب موجباته كلف المحارز يمينه وإن لم تكن فوضي عليه  
مقتضى موجبات الموكلة والله اعلم **مسئلة** عن كمال البيعة ملكه ويشق  
الناس بها يقيم فيه ويضرون رب الملك فيفسد ذلك أم لا **قال**  
**ب** رضي الله عنه ليس للموكلة كورس أن يضر وأبلا كورس ملكه والله تعالى اعلم  
**مسئلة** عن من جيز عليه مائة وهو يزار ثم طلبت المحارز بمسند حوزة هل لا  
عليه ذلك أم لا **قال جلد** رضي الله عنه لا تنظر المحارز المحارز عليه إذا لم  
يستكت بلا يزار عن أنشاء الحيازة فلا أثبت موجباته فلا يتران يثبت المحارز  
مسند حوزة والله اعلم **مسئلة** عن رجل قبض مفعولاً من الزنا عند رجل  
داخٍ ووثف به حتى أثبت الشهود عليه فإبى الموكلة عليه ذلك هل يلى هذا  
ذلك أم لا **قال جلد** رضي الله عنه إذا أثبت الغالب موجباته الاستحقاق سئل  
المطلوب حينئذ من أين صار له وكل المحارز على ذلك فلا بد من أن يشرأه إليه  
من غير جهة المالك الذي ثبت الملك له لم يثبت إليه ولا يبعثه أثباته من أن  
أثبتت إلا أن كانت بيد المحارز الأصول المشتركة على الملكية فيكون في عارض  
اليمينتين فيحصل للمحارز جميع كماله إلا أن قلنا وقال في الموطأ عليه بينة على شيء  
فقدى له به ثم أقام الموكلة عليه بينة بخلاف ما شهورت به البيعة الأولى فلا بد  
من تعارض البيعتين بغيره أعد لهي والله اعلم **مسئلة** عن من حلف على محارز

محورة

محورة تحت يدها مائة طوبى له ثم قامت تحت يدها المحارز عندها هل  
تسمع دعواه لا تعد عليها بالبيع أم تنظرها العارية مع علم أبيها بذلك  
**قال جلد** رضي الله عنه سقرت الولي بلا عدل يواحدة به محورة حيازة كمال  
في أجوبة الشيخ الحسن الصغير والله تعالى اعلم **مسئلة** قال جلد  
من عمره بالشبهة قبله الغلبة للمك فلا في المختار والغلبة له الشبهة أو لا  
لمجهول للمك أم وفيه أيضاً والغلبة له للفضلة وإن استخفى من ذلك الشبهة  
فله ثمنه على ما بعد وكذا على المستخفي كماله في المختار **مسئلة** عن من يبرأ  
عده الورثة والملكية لم تفضل هذا القسم ذلك الملك سبيل أم لا **قال جلد**  
رضي الله عنه من كان القسم للفضلة فلا يتران أثبات موجباته كماله هو ميسر في النجعة  
ويشروحه والله تعالى اعلم **مسئلة** عن من ترك ذكوره وأبلا جازع الذكور من  
ترك مورثهم المورث فقامت البنات يطعنن أنهن عن والدهن هل يطلن له  
لهن ذلك وكيف أن يباع بعض الأولاد ما فيه حظوهن هل يطلن ماله أم لا  
لمبيع أم لا **قال جلد** رضي الله عنه أم لا أخوات هل هن حظوهن ومختلف  
كانت لهن فيه وهذا محير في الحيازة البيع فيها أو يشرأه ولا تغوت بلا  
موجبته والله اعلم **مسئلة** عن غلبت مائة طوبى له عن يمينه هل يجوز عليه  
العارية للخروج ولو كان للغالب ملكية **قال جلد** رضي الله عنه للغالب  
الغيار يثبت ولا تنظر الحيازة والله اعلم **مسئلة** عن رجل عمر ملكه أزيد من أربعين  
سنة ثم ترك يمينه وأبلا التي لا تنظر في الغالب عليه ذلك الملك وهو حارز  
به تلك المدة هل تسمع دعواه أم لا وهل تلي مدة اليمين أن عدت له البيعة  
للغالب أم لا يمين عليه **قال جلد** رضي الله عنه قال الخوافي الإمام ابن رشد إذا  
لم يثبت الأصل للمتركة ولا أفتر له به المحارز به وجهه عشرين سنين ونحوه لم يسل  
وإن صار له وأبى يمين عليه إلا أن أعاد على أن أعاد له ولو لم تنقض مئة  
الحيازة حلف له بيمينه دعواه فيه أنه ماله وملكه وأما إذا أثبت الأصل للمتركة  
أو أفتر له به المحارز فلا يسل من أين صار له ويصرف في يمينه ولا يملك  
بينه عليه لو ثبت الأصل للمتركة أو أفتر له به التي هو يمينه قبل انقضاء مئة الحيازة  
لو جرت شؤنا من أين صار له ويكلف البيعة عليه **مسئلة** عن من أقر  
له المئنة ملك الحال عندها وبقي تحت أيدها شر كل بها ورثة زوجها وعمه و  
أربع عشرة سنة ملكن نازعهن في أشاء تلك المئنة العارية مرتين بلانها وكلت  
وكيلة على ذلك ولم يحصل عند هذا ما تعضيه لطلبة البرفت لضعفها ولم تنازع  
بعض هل تنظرها هذه العارية أم لا وإذا استترعت مئة هل يبيعها ولو لم تنازع

فلا يتر















اللعن على  
الحبيب عمر

ان بعض الشيوخ ناولوا قول ابن الفلاس فيمة العمارة فلا يتم بان معناه ان  
 ينفي الرقما ينفي به مثل هذا البناء قبل قيل فهو فيمة والجامع الذي ان  
 لا يفوق البناء والقياس موضع الارض جودا الى ان يارخه البناء والقياس فيمة  
 بعض الارض مضمومة الى فيمة البناء والقياس على هذا فيقيمة التقويم  
 ان شاء الله فيما بناه فلان وعرض بها وخدمته الارض وتسويها وازالة  
 شعيراتها ان يفسد ان يفسد مثل هذه الارض حتى يصير مثل هذه وكم ينفي  
 مثل هذا البناء وكم ينفي مثل هذا الارض وكم ينفي مثل هذا البناء  
 ملك الى ملك يترجم الارض في كل فضل الى ان يبلغ هذا الحق الا يستغنى عن الارض  
 لمزارع الارض فيكون ما يستغنى به من النعمة ثم على اقل مما يستغنى به من مخرج  
 قبل قيل فهو فيمة ذلك **قوله** الفلاس سيم يوسف بن يعزى الى سموة  
 عن شيخه سيم محمد بن ابراهيم ونحوه قال ان تنفق على الارض المخرومة وتشتغل  
 هذه البقعة مثلا بحدتها عشر رجلا اجرة كل واحد عشرة وثمانون وثمانون  
 كرا والحق فيقول ما يملكه من الارض والحضرة والحق وما قدر ما يستغنى به من المخرج  
 والفقير ان كان كمثل اليسر والميسر **قوله** وجد في حق الله ان تنفق البقعة  
 المخرومة وتشتغل بها عشر رجلا اجرة كل واحد عشرة وثمانون وثمانون  
 فتقول مثلا عشر رجلا او فيمة وكم تسد هذه المخرومة فتقول مثلا ثلثون  
 او فيمة مثلا زادت القيمة فهو الحق **المراد** مما كتبه سيم يوسف المذكور  
 وانما نطقنا لكم ذلك كلمة لتستأملوه وتفتكموه فان ذلك كثير الوفور والله  
 تعالى اعلم **قوله** حفيظة الخصال الله يهلك رجوع المستحق منه على مستحقه  
 هذا يكون منه اذا افاض المستحق منه للفلاس عند الفلاس اخلصه لا تنفي مع قوله  
 حفيظة على يده شيئا امسكيا ثم اخلصه من ذلك الحق بغير الحق قال المستحق  
 منه من منافع امسكيا رة هل تسمع دعواه والحد هذه ام **قوله** جاب رضى  
 الله عنه وفي الاتقان المستحق من يده لا يخلص الا ان يسلم ذلك ولا يزارع فيه  
 ولا يبدى فيه مدعى وجب على المدعى ان يرضى على الذي يرضى له بمدعى له والتمس  
 انما يتسلم ذلك ويبدى ان لا مدعى الاستحقاق المذكور والحق حينئذ ان  
 الفلاس يضرب له اجلا لتسوية ما ادعى والمدة مع وان يحسن عند اخذ المستحق  
 تشيئة ولا رجوع للمستحق من يده على البلاغ له على المستحق **المراد**  
 منه وكتب **وسيل** عن مات وترك ورثة واستغل بعضه بعض املاك  
 الله هو افضل من جميع الملك ويخرج عليه الا وهو الربيع الغنمة فقال  
 غير المستغنيين للمستغنيين تزدون على حظوظنا من الموضع الذي تستغلون  
 نذ فقالوا له تركنا لكم مواضع واخيروا فقالوا له الموضع المستغل

حقيقة النفع في البناء  
التي هي وخدمته

بزرع

حقيقة الخصال التي  
يهلك رجوع المستحق  
على البلاغ

الحشر

**قَالَ جَاب**

اكثر من هذه العوان بما سبوح **قَالَ جَاب** رضى الله عنه قال المتوفى عن البر  
 قال ابو حنيفة اذا زرع احد الورثة فحذر حظه في الارض لا يركب عليه لانه انما  
 زرع فحذر حظه **المراد** منه وعليه فلا غلظ على من استغل فحذر حظه من  
 الاملاك المشتركة ويعني ذلك بتقويمها خالصة من كد المستغل وعمله  
 وتزويله **وسيل** عن رجل يترك له ثلث الارض فحضره يدوا في العتوق  
 ادعى انه اشتراها من اخي او اوفى ما حذر حظه الى نذر او ادعى انه اشتراها  
 من العتوق ما يتبع ما حذر الى نذر هل يتبع الثاني ام **قَالَ جَاب** رضى الله عنه  
 وتجدد من اثبت موجبات الاستغنى على ما له كما ينبغي فله اخذ ما يترجع  
 لمشتريه بل ثلثه كل يترجع على ياربعه وكتب **وسيل** عن رجل اشترى  
 ملكا من اخي وعمره ازيد من عشرة سنين ثم فاع اليه فيه رجل يدعى وبيعوه  
 للمالك واجلد الخادم على ان ياتي بما يبيع به دعوات القايح واجلد غير مائة ثم  
 حكم عليه واتصل المحكوم له بالملك ازيد من عشرة سنين ثم الا تلك المحكوم  
 عليه مشكرا ان يفيق له الملك بعد حكمه لا ازيد من عشرة سنين فله ذلك **قَالَ جَاب**  
 رضى الله عنه وفيه المحتق كعليه حذر ياربعه ومثله اذا زرع المستحق ملك  
 منه المستحق وفيه النجعة **وان يترك له ثلث الارض** **قَالَ جَاب** رضى الله عنه  
 وبما لهما عجز رجوع على الذي كد له البيع **قَالَ جَاب** رضى الله عنه  
 في شري حظه والله اعلم **وسيل** عن استحقاق حظه ياربعه ورجوع ليعقب حظه من  
 ياربعه وقال له لا تترك بياض هذا لك ولو لم يرض المستحق منه من ذلك  
**قَالَ جَاب** رضى الله عنه وفيه الذر النشير والعمل البيوع على ما يركب الخصال  
 والله اعلم **وسيل** عن استحقاق الدابة من يده فذهبت بهذا لياربعه لياربعه  
 ثم منه هذا للمدعى ان يذهب ايضا لياربعه هو او انما ذلك للمدعى يده  
 خلاصة **قَالَ جَاب** رضى الله عنه لا يتسلسل ذلك بالمتحقق وانما ذلك  
 الاول على ما به العمل انما العجز والله اعلم **وسيل** عن اشتري ملكا في احد  
 اخوين واستغل جميع الملك وهو على المحلة الاخر فيه هل عليه الغلة او **قَالَ جَاب**  
 رضى الله عنه ان استغل بلا شفعة وعلمه الغلة والاجل واللد  
 اعلم **وسيل** **قَالَ جَاب** من حذر عقالا بشبهة ثم استحق منه فله فيمة  
 عمله وكذا فاما واعبره بتسريح من يترج عليه حين العمل حيث لم يعلم حظه فيه  
 وعليه البمين انما لم يعلم به الرجيس الحق المعبر والله اعلم **وسيل** عن مستحق  
 العدة او والدة الا ان يترج مع فيمة كد الدار هل له ان يسلمها للمستحق من  
 يده ويده فيمة كد العدة او **قَالَ جَاب** رضى الله عنه وفيه الرسالة والمستحق  
 الارض عن ان اعمرت يده فيمة العمارة فلا يماوان اتي به اليه المشتري فيمة

ف  
لا يشترط ان استغنى  
فد حظه بالمال المشغول

**قَالَ جَاب**

قوله  
المتوفى عن البر  
الذي هو المستحق منه  
من ذلك

لا يشترط ان  
المستحق انما ذلك  
للاول

لغير المستحق عما دونه  
التي كد له شريكه مع











الله صلي على  
الحيات في

هذا يرجع بالامة الى اربعة اشياء البينة على عينيكم وبه قال ابن رشيرو  
انما يدعي بطلب بالعرفد وفيه غشها وسماها وراية هبت بالامة او انما يدعي  
بها البعيد واحد وهو المصنوع والمرونة **اقول** ان الذي شرع التلخيص  
لا يترك بلاء الكرام اما على القول الثاني بل يدعي طلب بالعرفد وفيه غشها  
فلا تيسر الصلوات والنعمت كتبت احضر العيش واما على الاول والثلا  
ث فلا يتر من شرب امين الذي واما مع الخوف فلا يمكن من الغش طلب  
على مدبه العمل وكذا ان كان السقي عييرا ولو مع الاذن **فصل** في طلب  
فيما ذكر **اقول** وعقد واضح القيمة فلا يلزم له لوجوه عديدة منها كونه جلا  
هلا بالمحج وان الامنة مشتركة وهذا كله منصوص مغلوط وبه نقله طوول  
فيكون او لا يلبس وقوعه محال في الله تعالى **وسئل** عن شخص لم يعلم ملكه  
في مكان مثلا وطاره الجار من امير طوبى لا يترى جرحه ان كان فيه ملك  
هل تضمنه تلك الجارة ام لا وهل يقبل قوله انه لم يعلم ملكه ام لا **قال**  
**جواب** رضي الله عنه من لم يعلم بان الملك له وان ارضه فيه فلا تضمنه الجارة  
المجاورة عليه ولو كانت فله الغلة فقد استوفى حقه وجب له وعقد و  
لغول له انه لم يعلم به اليقين فيا مده كما هو مغلوط والله تعالى اعلم **مسئلة**  
ياخذ كل وارث حصة وثلثه على من اغتسل بلا شبهة واما الغائب فلامر  
التي الغلة يضع ماله بيد ثقة رضي الله عنه **وسئل** عن استغفار املاكا بلاء  
شبهة تسعين ثم حكم عليه بحد كل ما اغتسله ما الواجب عليه هل القيمة او الكيفية  
او التعجيل **قال جواب** رضي الله عنه وقيل في الواجب في الثمن المكيله ان علمت  
والقيمة ان جهلت وبه الارض الكرا حيث تخزي وان لم تخز فها في بعض الجبال بعد  
قيمة نصف الغلة وقت الداريس ب كل سنة بعد اسفلط البذر والنصف الا  
للعمال بعلمه وان كان غلصا والله تعالى اعلم **وسئل** عما اذا جرح اخوان اختص  
وهم يتلوا في ارادت ارضهم في مختلف ابيها هل لها غلة ما استغلوا فيها مضى  
ام لا **قال جواب** رضي الله تعالى عنه الغلة على من اغتسل حطها بلا شبهة والله اعلم  
**وسئل** عن امرأة فامنت اخيها بخلل حطها ملك ايسر هل تشفع دعواها  
ام لا **قال جواب** رضي الله عنه ان استغل حطها بلا شبهة فعليه غلته واما  
فلا والله اعلم **وسئل** عن بلاء ملك غيره تعد بانه شئ استخف في بد مشترية ورجع  
على بلاءه بملكه هل يرجع عليه بخده ان ضربته المبيع او على المستخف من بلاءه  
حيث لم يعلم يكون بلاءه غلصا ام لا **قال جواب** رضي الله عنه ان لم يعلم المستخف بلاءه  
فله قيمة عمله فلهما لا يخذها من المستخف على بلاءه في المختص وغيره والله اعلم

ابن

في قول واستغفار  
في بلاءه او بملك  
هل

**رسيد قاجار** رضي الله عنه بنه نضد الجمل للموصى له اخذ ما اوصى له  
على سبيل الاستغفار بلاءه من وليه من حيث فيه اكثر القيمة عليه منقول  
ان علم والا فله ما والى الله اعلم **مسئلة** من الورثة قد حطه فغله فلا غلة عليه  
والله اعلم **مسئلة** ان مسئلة فيمنه البناء ونحوه فلا يملكه الا استغفار من حقه الشبهة  
صحة مسئلة **قال** انما اذا اقره فلا يملكه اقل من الارض وان اقره منعك الارض  
صار منعوا فوقع بعض الاشكال بان المراد فيمنه فلا يملكه الا في الارض الغير  
بلائه على الثاني ان يمكن استغفار الارض او استغفار جزءها مدك او لا يعطى فيمنه  
فلا يملك تلك الارض على ارضه الغير بلاءه فغله فلا يملكه الا في الواجب المذكور  
يعيد فله النصف على الارض وان يغرق فله ما استغفرا **قال** في راجع **وسئل**  
والواجب في الغلة المكيله في الثمن ان علمت او فيمنه ان جهلت **قال** في راجع  
ارض حيث يحسها الكرا والاراضة تسلا وبه الجواب في الثمن عند راس كل سنة  
واما حين لا يحس في كرا الارض بالدارس والدنا من راسه تدفع شريكه فلا واجب  
ما تسلا وبه الجواب في الثمن عند راس كل سنة كما في النصف والتمتع وسبقه اليه  
ابو عمر ان الغلة في الثمن عند راس كل سنة فيمنه ان جهلت او فيمنه ان علمت  
بغير فصل الواجب في الارض الكرا حيث تخزي وان لم تخز فها في بعض الجبال  
قيمة نصف الغلة وقت الداريس ب كل سنة بعد اسفلط البذر والنصف  
الا للعمال بعلمه وان كان غلصا والله تعالى اعلم **وسئل** عن شخص لم يعلم ملكه  
استخف منه في الثمن على بلاءه ان لم يعلم حصة ملكه والله اعلم **مسئلة**  
**الشيكية وما يتعلق بها** **قال** في راجع **وسئل** عن رعية والاعمال رعية **قال** في راجع  
**صاير** **وسئل** عن شريك فلانا وقلنا بلاءه ملكه انما انما على ان يخز فله  
الشبهة والخطوط ويحتمل ان يراثة الشئ او اصلاحه الى ان دفعه عشرة مثا  
فيل ثم المشرى اكثر من ذلك هل هذه المقام ملكه لحيته ام لا **قال جواب** رضي الله  
عنه وبه رعية كذا الغت هذه النازلة فله في ارضه عفرة فلا سند ومعاملة  
جاره لعله وذلك في جها وانما وكتب **وسئل** عن عنوة ابن ويتجر ثمنه بلاءه عليه ديون  
كثيرة هل على ابيه غرضها عنه ام لا **قال جواب** رضي الله عنه ان كان المدة كذا ان يشي  
يكفي والددين على الشريك وعلى كل واحد منهما من ثمنه وهو كقيل مناب الا ان  
كله الدين على ما يقتضي بلاش ولا شريك بينهما فلا يشي على ابيه منه والله اعلم  
**وسئل** عن صايفه مملوكة لانا ليس يتصرف به بها على الا تملأه بشي ثم لو رثته  
كذلك الى ان مات بعضهم ورجل البعض لغيره ثم تملأه جمع ورثة من رجل لغيره  
بعضهم مملوكة ثم يملك بعضهم فسمتها الا ان واختلف مع شريكه في حصة بعض  
ان موروثه فيها الثلث وبعضهم يترى فيها بالنصف ولم يترى بشي فله

في راجع  
في راجع  
في راجع



لكل قلة ما شئت به الغلب بل من ان الجبر ان السافيه ملكه اربع  
بشعره من فيها على الاشعة ينسج الرمان ملونا كما في على اي كيفية  
تقسم ينسج واذا عني بضع ايفان جميع السافيه حبيس على الذكور  
ورسمه لم يخطى وارادوا منع الاناث من ذلك بغيره الذكور وكيف ان  
السافيه بدعوى ان في الغلة **اقا جاب** رضى الله عنه وبعده انفق  
المزكوزون على اشتراك ملوكي وهو ايدىهم وحزهم واختلجوا به فخر ملك  
بلوا جاب على المشهور ان ينسج على فخر الجملاء وبعده على اي كيف  
ند على حسب العقول في العاقل والمختص وقسم ان يكون بين احداهما  
لعول راجع بشروطه والنصوصية واما ان انفقوا على ان لكل منهم حظا فيه  
لا ينفصلون فيهم الاشتراك المعلوم مع جهل المقدار عند العفلاء  
على التشوية حتى يخطى خلاجه كما فعل الشيخ الامام الاستاذ ابو سعيد  
**اب** **والا** **الارث** **جس** **اذا** **عن** **الخروج** **عنه** **بالحبس** **بعليه** **اشترى** **ان** **اشترى**  
كما ينبغي في الك واما العفلاء مع اهل اصل **ومن** **استغل** **في** **غيره** **بلا** **شبهة**  
فعلية الغلة والله تعالى اعلم **وسئل** **عن** **جهل** **زبله** **حفلة** **واخي** **وهي**  
ارض تنسقي وحزنها العلامة حزنات واخر حزنات الارض تلك الحفلة  
واذا عني العلامة ان زبله بل في الحفلة وحلق على ذلك هلالة ان زبله  
او القيمة **باب** **رضي** **الله** **عنه** **اما** **الشركة** **في** **الحزب** **على** **معدل** **العامل**  
زبله ففصل الشيخ الجزير ولا يجوز ان الارض ان يشتري على العلامة ان يلحقه الا  
رضاء اهل المعلومه من زبله الا بشرطين احدهما ان يكون ملائمة والشركة  
ان ينسقي بغيره مرة ينسقي بغيرها الا انشباع بل في بل **ثم** **الواجب** **المثل** **فيما**  
في غير من كل ما يكلان اذا عرفت مكيلته والافعية **وسئل** **والله** **اعلم**  
عن رجل اخذ من اخي فدان الحزب البشمية والغلة ينسجها ثلاثة الثلث للعامل  
والسقي والزر والبلد وكلها من رب الارض والعقل من العامل على ان يعلم  
رشته بطلانها ان شئت في الحزب والسقي هل هذه العلامة فحجة او لا  
سرة وعلى حقتها فدانها اختلقا حرا سيدة اليد والنظر بطلانها  
دخلت على ان تحرسه انت ففقه ففان العلامة الحراسية بينة ولا بينة وا  
لحق الحراسية على الحزب سرة الغول قوله **باب** **رضي** **الله** **عنه** **وبعد**  
فلا اكلان من احد المتعلقين ارض وبقدر وبقدر من الاخي عمل باليد ففقه  
في عفة البلعة الشريكة او المزارعة او نحو ذلك فهي حرة بل لا يشك  
قرا عفا بلعة الاجارة وهي متنوعة فلا سرة بلا خلاف لانها اجارة  
مجهول وان عفا على الاطلاق ولم يقع نص في بلعة اجارة والبلعة شركة كونه

يقول

يقول اذ بيع لك ارض وبيع وبيع وتعمل انت على الثلث او غيرك من الاجزاء خلقت  
عن ابن القاسم على الاجارة ففقه والبلد هب ابن حبيب وخلقت عفا  
سكنة على الشريكة ففقه والشركة الا ان **ثم** **ان** **جسرت** **ولم** **يجعل**  
العلامة الا عمل اليد ففقه له الاجارة مثله فقط هذا وان العمل في المزارعة  
هذه هو الحزب ففقه فاذ لم يشتريك شيء ولا عفا العاقل بل يحتاج اليه الزرع  
بقدر يكون عليه معقرا **وان** **اعتيد** **او** **اشتري** **ان** **على** **العامل** **بغير** **الحزب** **فلا**  
يحتاج اليه الزرع من خدمة وتبقى وتنسقي وحصاد ونفيله الى ان يزرع ودراسية  
فيه وتنسقيته الى ان يصير حيا مصقولا على رواية حسين ابن عاصم  
عن ابن القاسم ان كل ذلك كله مع جميع العمل مساويا لكرارة الارض والله  
تعالى اعلم **وسئل** **عن** **المشهور** **المعتز** **عليه** **وشريك** **اخذ** **خدمة**  
وغيره مثله هل كونه له ام لا وما عفا صرفة او هبة اذ اقله فيه شلوه  
فقد ذكرك المتصرف عليه وحزبها هل يكون هذا للبلعة حيازة تمامه او لا  
من شهود يشهدون له بذلك **فاجاب** **اما** **المسئلة** **الاولى** **فلا** **يشتري**  
الغالب في هذا ان احدهما ان الشركة ليست شبهة وليس للشريك الا  
قيمة عمله مغلولا وشق هذا القول جماعة واقف عليه بقطع من الفتا  
وي عفا قوله في الغصب وكراة الارض بالنيابة والشركة وهو قول اكثر الروايات  
انها شبهة فله قيمة عمله فله **وسئل** **عن** **هذا** **القول** **ومنه** **رعد**  
زعم العفلاء ان شريك من تولي النار لا يحترق او لا يملأ **باب**  
**وان** **الثانية** **فلا** **يكتبه** **الشاهد** **العدل** **المعتز** **من** **الشهادة** **بل** **يحمل**  
**في** **من** **ذلك** **الصحة** **فقد** **ينسقي** **به** **والله** **اعلم** **وسئل** **عن** **رجل** **دخل**  
بشركة بين قبيلته في بيع الملاء واشتغل بها الزم سبعة اشهر و  
غيرها ثم بطلت اعوام طلع الملاء على وجه الارض واقتسموا الارض على الملاء  
وعمر الملاء جميع مدح كذا بالخدمة وعرض الاشجار وغير ذلك فزوجه في  
ذلك الشركة في عفاه ثم ماتت جباة شيئا من ملكه ثم فلاح ورثته على الملاء  
فيما لا يذكركم في شريكته في ذلك هل لها كثر هذا الملاء او ليس لها  
ذلك الا الثمن وهل لها ان تلاحه ما بقي من الملك **اقا جاب** **رضي** **الله** **عنه** **ق**  
جد عفا **وسئل** **عن** **بيع** **عيسى** **بن** **الشركة** **المعروفة** **في** **هذه** **البلاد** **بين** **الز**  
وحين اذا كذا من اهل السعدية ربما انتقل عنها بعض الفضل وحكم  
لزوجته بالكرارة ام لا زوجة على زوجها الى اخي الشوان **باب** **فلا** **يملك**  
ملجوري به العمل لا يجوز والرجوع الى الكراة في مسئلة السعدية مع ان النسوة



الشمس على  
الحسب

غير دخلات عليه جرم من بقله انه لو علم ان جل جبين النكاح انه يعلم  
ذالك لما قبل وهو لم يدخل على اخذ العوض من الزوج عن خذ متيها وانما ادخل  
خلت على ما يريده ان كلت زيادة وايضا الضامن من حال النسل انهم انما  
يطلبون ما يريده من المال ينسحقه وبين الزواج واما غير ذالك من الخدمة  
فمكرومة وعلى هذا وجه لا العمل به من البلاء فلا تسوغ مخالفتهم وفكر كانت  
هذه النازلة يذكرها بعض من يتكلم على النوازل القديمة **مسألة** والله اعلم  
عمن دونه ارضه لغيره مغارسة على ان يجرى فيها اربار او يجرى فيها اربار  
او الشجر فيلحقه مناصفة بينهم او يجرى فيها العلامة بغيرين وغيرين  
او الشجر فلا يجرى جلتها ما التواجب للعامل على كثره او تفرق بالجزء المعقود  
عليه **مسألة** رضي الله عنه وقيل في المغارسة على انشاء العلامة  
لذالك وان كان حق اربار او قطع شجر او نحو ذالك غير جارية ابتداء ثم اخذ  
قلنت بالحق بين وقتها ليقدر فقول الشيخ ابن الغاسم ان ثبت عليه وكنيت  
الى الشيخ عيسى واعتمد على الخلاف في ابي الحسن الصغير واقتنى به وهو  
طريقه الشيخ المتين في نهائهم ومن تبعه وعلى الله فذمه الشيخ ابو زرير  
الذي بينه وبينهم انهم اتفقوا على ما تعرفوا واذ ذالك بيع فلا يفسد في الارز  
من فدية بلات بين فيكون على العلامة المغارسة فيمنه بيع غيرهم واجارة  
فلا يفسد في النصف فيكون على ربه قيمة غيرهم يزوج وضعية واجرة مثله  
في غيرهم وفيما مد عليه الى الحق في الحقة ما ضيق تقسم الارض والحق بينهم  
على ما تعرفوا فكلهم وعلى المغارسة قيمة ما صار اليه من الارض برأ على صغيرها  
بزوج الغريم في الغرض ويكون للمغارسة على صاحب الارض قيمة الغريم الذي صار  
اليه منه مع قيمة عليه فيتم استلزامه شلوك له يتزوج به ونحو النظار  
ية قلنا قلت وقد علمنا بالنصف في ذالك بينهم نصيبين ويكون على العامل  
نصف قيمة الارض يوم قبضها خالصة وله على رب الارض قيمة عمله وغرسه في  
النصف التي صار اليه الى ان بلغ واجرت في قيمته يوم يوزع الى الحق **مسألة** في ارجع الحق  
التشير والنهائية والتبسين والله اعلم **مسألة** عن شريك ما ينفق ويغفل  
في المغارسة جازين وانما يشرك ما يشغل ويكثر ولا يجوز وتجبس به المغارسة  
هنا وانما اذا فسررت وقلنت بالحق بين ومخالفتهم هي ما ضيق ويكون ذالك  
بينهم نصيبين كما دخل عليه وعلى العامل نصف قيمة الارض يوم قبضها خالصة  
لينة وله على رب الارض قيمة عمله وغرسه في النصف التي صار اليه وكهذه طريقة  
للشيخ المتين في نهائهم وغيره وبهذا صدر الشيخ ابو زرير في المغارسة ولا  
نقل بقية ذالك في تبينهم والله اعلم **مسألة** عن رجل تلج جرم ينسب

ملا

بالله بنوع النكاح وبيع فيها ثلثا مغنيرا يشتري به غفارا او ثلثه به ديرو  
وعنه زوجات هل يهلك مدخل في المشتري من ربح يجرى له او لو اشترى  
بغيره لخر يبيع شيئا من قيمته سقلا يتهن **مسألة** رضي الله عنه وقيل  
في المال الذي كان لا حرا متفلا وحين على حرة لم يجرى غلده في المملو وضمة يفتقر به  
ولا دخول لشريك فيه وفي المختص ولا يفسد هذا انما احذر به بشي وفصل  
ايضا والشيعة اذا خذ فراض بالحق والخسر ونقل المتوافق اذا اخذ احد الش  
يعين فراضا لنفسه او ايج نفسه فيمحل او في حراسية او وكالة او تملك  
فلا يشتري به سلقه فربح فيها او اشترى لنفسه شيئا بدش فربح فيه فلا  
يملك بكونه متفلا وحين فجميع تعليم لذالك دون شريك وان كان له متفلا وحين  
قلبه الفاسم يرى لذالك ايضا دون شريك والسما اعلم **مسألة** عن رجل كان  
اكثر من ثلاثين له زوجتان حتى صار في بيت واحد ومضروبا واحدا وتقدر  
الا متفلا بهما متفلا كونهما له جميعا لا خلا في الخرافة في ذالك فممن من اراد  
تعليمها بلا منفع ومنع من ارادة اخلا منهم ولا من زعدرا اجتماع جميعا  
على ذالك يكون وما يتفلا في ذالك واراذا بعضه فستحق من القول قوله  
منهم وكيف يعطى ذالك سيم ولهم من اللد كثير **مسألة** رضي الله عنه  
وفي المختص وقيل على شريك فيها لا ينقسم ان يجرى او يبيع وفيه ايضا وان فذو آخر  
مع رضى اذا فلا قلنت له ويستخرج منها ما انفق ونقل في التلج اذا انكر  
من الرضى المشترك كذبح على احد الش كذا الى المملو وارجى المملوون فلان من ابي  
يجوز على ان يعمل او يبيع من يعمل ولو عمل بعضه فلكل ثلث وللمنث فلان من  
يعمل خذ نصف ما انفق واكثر معك شريك ذالك له **مسألة** المراد منه والله  
اعلم **مسألة** عن ادعى الاشتراك في مال المملو وضمة هذا القول قوله **مسألة**  
رضي الله عنه القول لمرك الاشتراك في مال المملو وضمة فيما يجرى احدهما دون  
غيره لنفسه الا لينة على فراض فيستخرج له اخذ من اجنبي يجرى به ولو بلا دن  
شريكه ولا يفسد الا المملو وضمة ليست في التلج وانما اجير في اجز نفسه  
يجوز من الحق فلا يشرك في شريك ذالك ولا يكون متفلا بلا خذ الفاض الا ان  
يشتغل في العمل في مال المشترك واخذ بغيره دون شريك فلا ذالم تنسب عدا لة  
لمرك الاختصاص بربح الفاض ونحوه لم يقبل قوله ويخلف ما جبهه على البت  
انه لا يشرك في مال يملك فيه بتلج يفتقر فيه بلمن قوي يفتقر عليه البات  
والا ثم عليه **مسألة** تلغي نفقة المتفلا وحين وكسونهما ولو اختلف نصيبهما  
في المال كغيرهما ان تقار بلا يستل وعدها يقول اهل المعقمة بشرط عونه  
المال بينهم مناصفة في هذه والا حسب الانفاق والكسوة على العبد الكافي اد



احير بها لانها على العيال فيحسب به والله اعلم **وسئل** عن رجلين اشترى  
مكلا من اللحم وعند احداهما اولاد والاخر لا ورهنوا بعض املاكهما في سنة الله  
الفدية واكلاوا ذلك اللحم فبيعتوا بهما وبقر ذلك ما تروا اولاد المذكور كلهم  
وقال الله اعطى ما اكلوا او اذكي من ذلك الرهن وقال له ما ترك اولادك شيئا  
فقال بلى من ذلك اكله **فاجاب** رضي الله عنه وبه الحنفية والحنابلة نفقتهم  
وكسوتهم وان يبلد في مختلفي السبع كعبي المم ان تغار به وانما حسب كل  
نفر اذ احير به **ام** ومثل المتبلا وضيق فيما ذكر ما يقع بين الاخوة كما في  
ابن وهب بن موت النوح وبقي المال لا يدعوا كلهم منه ورثا ينزوح بعض  
منه فيرجع عليه بما تروى به **ام** ومثل ذلك ان يقرض منه على اولاده ان لم  
يقض شر يترك الملة بذاك **فاجاب** ان كل من اكل من الملة يتركها لاخذ المال الذي  
لمنعف فلا تترك نفقتهم ابلع قارن في الوجود به وعليهم يكون مما تخلعوا ابلع  
ينتركوا ما اكلوا به اخذ به النوح والله اعلم **وسئل** عن غرس في ارض  
مشتركة هل له قيمة كرك **ام** **فاجاب** رضي الله عنه ان كان ذلك والشريك  
غرسا فبئس ذلك على قولك ليس الاول ان يكون له قدر حلف شر يتركه في قيمة  
عمله فلا يمان الشريك في الارض شبيهة الشرا ان الشريك ليست شبيهة  
قليس له سوى قيمة ذلك منقوضة وهو قول ابن القاسم **واما** اذا كان  
الغرس وغرسه مع حضور الشريك وشكونه فلا فلنا ان السكوت الا ان قال  
مضى من الملة ما يري انه اذن له الى مثلها كان على شريكه قدر حلفه في ذلك  
منقوضة وان لم يمتد منها ذلك كان عليه قدر حلفه في ذلك فلا يمان **فاجاب**  
فلا ملة في التبيين عن قوله وانما غرس احد الشريكين او بنى ففلا في ذلك  
خول ويعطيه قيمة ذلك فلا يمان **ام** ويكون السكوت اذ نال ذلك اجتنى الشئ  
ابو الحسن الصغير كماله الدر النثير والخلاف في بناء الشريك وغيره معلوم  
فليس اجمع بل انه في محله والله اعلم **وسئل** عن رجلين اشترى كلا صغير  
نصيبين واصلحها واخرت بقر ذلك واصلحها واخرت منهن وبسنتنهما  
سنين ووقع على شريكه بكذا هل يملك على ان يملكه بكذا الصغيرة **ام** لا  
**فاجاب** رضي الله عنه ان اعتل المذكور حلف شريكه بلا موجب فعليه ان  
تخلقه والله اعلم **وسئل** عن اخوة اشترى كذا مائة ثم ابيع منها حصة  
دا بتمتع بغير اذن نفع في طرح الباقون على المشتري الحصة فله فعل اخوة **ام** لا **فاجاب**  
رضي الله تعالى عنه ان ثبتت الملاءمة فكل واحد من الشريكين كذا كوكيل  
على الاخر في البيع والشراء فيبيعه بغير اذن نفع لا نفع ان ثبتت الملاءمة والله  
اعلم **ام** القول كذا في الاشتراك في المنفعة وضيق ومن اذن على ان يتركه بيت

الشريك في الارض  
شبهة

فصل

عليه

معليه

البيعة والله اعلم **وسئل** عن رجلين اشترى كذا مائة ثم ابيع منها حصة  
دا بتمتع بغير اذن نفع في طرح الباقون على المشتري الحصة فله فعل اخوة **ام** لا **فاجاب**  
رضي الله تعالى عنه ان ثبتت الملاءمة فكل واحد من الشريكين كذا كوكيل  
على الاخر في البيع والشراء فيبيعه بغير اذن نفع لا نفع ان ثبتت الملاءمة والله  
اعلم **ام** القول كذا في الاشتراك في المنفعة وضيق ومن اذن على ان يتركه بيت

الرواية في الشئ  
معليه



وقد ذكرنا في كتابنا اننا اجازة باسيرة من اجل ان الى مخ منافع للضمان جازا لكان  
ضمان السلع من الذي اجلسه وجب ان يكون له جميع الخرج وللعام اجرة  
مثله والله اعلم **وسئل** عن اخوة المجتهد عيسى علي كنون واجرة واشتروا  
الملك من عيسى وكنون عيسى لم يرد خلوها البيع المذكور فقلنا لعل  
ان يجر جوهرا من البيع او **ابا جات** رضي الله عنه فقلنا الشيخ يسير  
عبر المدين يعقوب اذا كانت الشركة المحمدي بين المذخورين فقال النور  
نفسه اذا اشترى كغير اخوة باسم نفسه فلا يختص به المشتري حيث كل  
نت المبالغة في بيعه وعلى هذا مساهلة بلادنا وكلامه يقتض ان ان  
والمشتري ما لم يتبين خلافا ورثا يغويه كلام خليل ولا ينشئ نوازل  
في المشتري شيئا باسم نفسه يحمل على انما به له وفيه صرح ابن هلال **وام** والله  
اعلم **وسئل** عن رجل اشترى دابة واشترى فيها خروتم استأجرة  
احد من شركائه بعثها الى جده ان يبيعها لهيا وابي له من ارسا الهيا  
لكونه عتيق امين وتعزى وبعثها له من غير رضي شريكه وباعها ثم اذا  
تمت ذلك الباع انما استخف من يد مشتريه هل له الرجوع على المتعدي  
على ارسا الهيا لا **ابا جات** رضي الله عنه اما يبيع احدا الشريك نصيبه  
فلم يتعرف فيه وانما تعزى في بيعها لا للمشتري بل للمعزى نصف نص  
يذكر فالله اعلم بالشر والاملا الاستمقا فقلنا يثبت بالتعزى نعم ان ذلك  
لشريك ملكه عليه من اذ عن عليه فيه لو فوج الحكم فيه بالموجب  
الله اعلم **وسئل** عن اخوين متباعا وبينهم عهرا املا كهم كل منهما يسعي فيه  
بغير ملكه ثم اشترى نصيبا اختص تحت اديها فقلنا فتمسك املا كهم  
مع النصيب المبيع انما لا ينسب وعمر كل منهما نصيبه ثمانية عشر سنة  
ثم ماتوا في ج ابي احدهم عفت بيع اختص المذكورة تضمن شراء ابيه والا  
خت اعني كتمه على نفسه ذون اخيه وارا الا بن المذكورة ان يختص بذاك  
الحكم المبيع من اختص به هل له ذلك **ابا جات** رضي الله عنه ان وقع البيع  
الفسخ من المذكورين بلاقهوا لزم بلاك اشكال وان كل على وجه الاعتلال  
فقلنا في اجوبة الشيخ يسير عبر المدين يعقوب اذا كانت الشركة المحمدي  
بين المذكورين فقال النور نفسه مسئلة اذا اشترى كغير اخوة باسم نفسه  
فلا يختص به المشتري حيث كل نت المبالغة في بيعه وعلى هذا مساهلة بلادنا  
والله اعلم **ابا جات** رضي الله عنه فقلنا يثبت بالتعزى نعم ان ذلك  
يغويه كلام خليل ولا ينشئ نوازل من اشترى شيئا باسم نفسه يحمل  
على انما به له وفيه صرح ابن هلال انتهى والله اعلم **وسئل**

عنا **احق** للطلاب بخضار وشركه هل يختص به او يرد كل من شركه معه  
في ذلك **ابا جات** رضي الله عنه ما حصل للطلاب بخضار وشركه يختص  
به لا مدخل لشركه به فيه كما هو سائر الاجراء كذا لك على مذهب ابن الفاسم  
وهو المشهور كما ائتم به ابن هلال فقلنا اشترى اهلان ايدخل فيه شركه  
كذلك جلاوة جلاوة كما ذكرنا ولا اخذ انما ثبت حصول الملك لا حيز المتعلق  
من جهة يختص به في القول له فيما اذ عن من الاختصاص ولا خلاف في شركه  
بشركه انما هو المبالغة في بيعه هل يثبت على يرجع على بايعة بجميع الثمن وباجرة الار  
ض ام **ابا جات** رضي الله عنه في اشترى كشعير للزراعة او اشترى دابة  
بشركه ما يرد لها جزعة فلي يثبت فان كان الباع قد استأجره على المشتري  
بجميع الثمن وباجرة الارض وما اضر فيه زرع وان كان غير مدلسين فانه كله  
ت المبيع لا يتبع به غيرهما كزرعة الخيل والبزيم ونحوه فقلنا المشتري  
يرجع بنفسه وابدع عوضا للمبيع وان كارة غير مدلسين ويتبع به غيرهما  
كالكيلة او عليه فقلنا يرجع بجميع الثمن ايضا ولكن يرجع الباع بمثل متل  
عده وهو فون ابن الفاسم او يرجع المبيع بقايش قيمته نائبا وغيره لا ينف  
في الثمن وهو فون سمون فقلنا **ابا جات** رضي الله عنه فقلنا ان الزايج الاول  
وافتم الشيخ به حاشيته على التلاد وجمع ماله كذا ان المذليس يرد على  
غيره بالرجوع عليه بشراء الارض وما اضر فيه الزرع والله لا يرجع على المشتري  
شيء **ام** ان لا اجهو والله اعلم **وسئل** عن عهرا ملكا بالشراء وحرته  
بلا اله الحرث ثم فلع عليه فلي يثبت بالثمن وانكرها المشتري وتخلصا حتى ملكات  
الزراع المحروث فيه هل الزرع للعلم او للمشتري **ابا جات** رضي الله عنه  
فقلنا المشيخ المواقف في تاجه لا يثبت الارض الزرع فيها فلا ينفخ في ان الزر  
عة لم يفلح وعليه كراء المثل وان جسع بغرا ابلان جلا كراء عليه **ابا جات**  
انما كل المستحق في ذاء الشبهة وعليه في الزرع للمشتري المذكور ان لم يمتنع  
من اخذ ثمنه ويسحق البيع بلا شبهة قبل حرته والا جعز عليه احكام الفل  
صوب والمتغير ثم البيع المجتمع على يسلا ولا يخلج في فسحة التي حكم حاكم  
عليه فلا يحكم كل حكم في ذلك وان غلب احدهم فانه يرجع للعلم فيفسحه وان لم  
يكن او نعتد كعده املا فانه نحو ذلك فبعدون الموضع الذي هو به فان لم يجد  
هم نظير هو في ذلك لا يخلص نفسه وتباعدة الغير ولا اخذ انما يرجع على المشتري  
بلا سائر تصرف فيه ويجوز على من علم بذاك شراء منه وقبول عليه ونحوه فيجب



الحق صل على  
الحبيب محمد

رثاءه وفسدته فورا ما لم يفت والدنا تعالى علم **وسئل** عن دوح نصف ركنه  
مع عشرة مثاقيل الا في قبره قد طفت كل بقعة فبشر ثم بعد يومين جلا  
ذلك المذكور بالي بين المذكور من غير ان ما فعله مفسوخ هذا يسمع قد شوا  
او لا **قال** قد رضى الله عنه بشر ان نصف الى مكة ينسركم فكل من نكحها  
ومثونة ما تنجده مدة بشر كنهه ويختص المبتلع بركوبها فلا ينسركم  
الوافع في علقه فيه وحكيد العشرة ما لم يفت جميع بالقيمة ومثا يكون به  
الجوارث تغير طاه به نهها وكذا الك تغير الشوق والدنا تعالى علم **وسئل** ابشر  
رضي الله تعالى عنه في مسئلة رجلين اخوين مات ابوهم وتركهما امة واحدة بالغة  
والاخي صبي يمشي على رجليه وبغيتا متعلو وضئ الذي بلغ الصغير ثم في جميع  
اهل البلد من رضى ومن ابى للقتال بين المسلمين قد طفت معكم الكبير بمحم  
لته جلا تلعبها فيه هلا يلى منه غيرة نصيب اخيه واخوته مع ملته قد ذكره من  
المعلا وضئ او لا وهل على الصغير غيرة تزنيته للكبير ام لا **قال** ايضا ما ضرت الكبير  
في الخجة ام لا في ابيه كل خصله الصوبيل هلا له اجرة على اخيه المذكر وملا  
مطاه على الغفوة والخلاف ام لا **قال** قد رضى الله تعالى عنه وفيه الدخيرة اذا  
كلنا بشر يكتسب في حيوان مثلا بميراث او غيره لا يجوز له ان ينصرف الاباوين  
شريكه بمقتضى القواعد انما يقتضيه وبه اجبتي شيئا خفا لان احسن اح  
احواله ان يكون كل مودة في الامانة والمودة اذا وضع يد الاجنبى يضمن  
بنتجه به **ام** ينقل السنن فوعليه فاما كوز ضامن للمكحلة المذكورة ولا  
ينفع عنه الضمان ما ذكرى بل لا يغير الاخره **قال** علم ان الضمان على المكحلة والمكحلة  
والكن المكحلة بالفتح مفعول لم ينشئته على المكحلة بل انشئته لنفسه فله يتبع الا  
ان اعد **واما** خصل المذكور فيمن باب من اوصلا بفعل غيره وعليه فان كل  
ن في الامانة في شانه ان يستلج عليه فله المخلصة المذكورة اجرة مثله  
دراهم ان لم يقصر صلته وكذا الك ماله جعة على تخليص المالك ماله اثر منه والله اعلم  
اجملا **وسئل** عن رجلين اشتركا في رضى ماله وعمرهما مائة ثلاثين سنة ثم  
تتلازم عليهما وفلام واحد منهما فله بالارباب الملاء ان هذه الرضى ضرر للملاء  
واراد ان يجوز الملاء لموضع **والا** ليني فيه رحلا يخص به دون شريكه المذكور  
ذالك بموافقة ارباب الملاء والضرر المذكور لم يبيح هذا لهم ذالك ام لا  
**قال** قد رضى الله عنه هبتش للمذكور فكل الرضى المذكورة بلام موجب شرعي  
والله اعلم **وسئل** عن رجل عده الشركة مع الاخي في الميراث جعل واحدا منهما  
يذكر ومرة الزوج والاخر جعل ارضه ومردكه ودالة الميراث والبذر وبقي المالح

قال وقل بغير العير

حتى

حتى حصه الزرع وقال له صاحب العبد المباش الميراث انما عرفت معك  
النصف وقال له صاحب الاخي الشلف ولم يحضر معهم احدا سواهما ما الواجب  
للعامل **قال** قد رضى الله تعالى عنه وعرض معه افنتى الشيخ خليل  
المختار ان المزارعة انما تنص اذا سلم المتعاقدان في كراة الارض بمثون بل  
انفع الارض او جزءا هاهنا مغلقة البذر او جزءه فلا يملك متعلو روى عميل  
بغرويه وتضمن دالة ونسلاو بلاء الى الخ على شعبة ماله يلى منهم وان هذا اذا جسر  
وتكلا فكل عملا يكونه الى رضى بينهم وبشر اذا ان غير العمل من كراة وبشر وقلا  
مده وشروجه **قال** نقل الشيخ الموارف اهل كنف الاحكام ان الزجره  
به العمل ان الميراث رضى انما اسلمه في كراة الارض بلامن ح منه جلا بلاء بالثقل  
خل من كلان وبشر كنهه جلا بلاء اذا عده الى اربعة وان لم يغرمه العمل ولا عر  
كراة الارض وهو قول عيسى بن دينار **واما** الاختلاف في العمل في فخر الجز  
فلا ان شبيهه اجرة جعة بقوله يمينه وان اشبهه مغلقة القول للعامل وان  
لم يشبهه **قال** جمر امة المثل بغير ايمانه وفسد على كنهه **واما** اذا عا  
هلا اخرهما والاخي يد في جسد هلا القول لم ترك الصحة ماله يملك البسلا  
بلان يكون عرهم فيصرف ماله عيم يمينه هلا ماله يلى والدنا تعالى علم **وسئل**  
عن هلك عز وجبة وعاصب ومثروكي داره والكل عيها ثم افنتها بغير المثل  
وي المذكور وترك امة مع الزوجة المذكورة داره بلافهم ثم جلا رجل لشرا  
بها منهم وقلبه هلا واعصى عيها عدة من الدراهم غول لا تيسر مشفلا الهلا  
وقول وكيد الزوجة المذكورة والرهلا للعاصب المذكر ان كنهه السيد تكل  
الزوجة المذكورة بتلك الثمن او مع زيادة فستكلا على ذالك جسرقت في الدار المذ  
كورة قبل اقرار البيع بينهما ولا عينه تكلية الثمن هلا على الزوجة المذكورة ضل  
شها على الوجه المتصور **ام** او هل يبع البيع بينهما على ما ذكرى او هل يلى مها  
كل ما جوت من داره وجهه قبل الفسح ونفلا في الدبون او لا **قال** قد رضى الله عنه  
اما ان ثبت بعة البيع في المذ كورة عيها كراة او جلا سراجواحي **واما** ان لم يثبت  
فبفك الشيخ ابن عرفة اول باب الشركة المخلقة كونه نصرف احدا بشر يكتسب  
كفلا ص ام لا **قال** ان شئت انما مده **قال** في الدخيرة اذا خلا لا شر يكتسب في حيوان  
ان مثلا بميراث او غيره لا يجوز له ان يتبع الا بلاء ان شر يكتسب بمقتضى القواعد  
انما يقتضيه وبه اجبتي شيئا خفا لان احسن احواله ان يكون كل مودة في الامانة  
والمودة اذا وضع يد الاجنبى يضمن بنتجه به **ام** المراد منه بلامن كلامه ايضا

عن ابي الحسن عليه السلام







ما عرّس فيه فلا شك ان وان لم يشرك به فبغيره لم يمتد ذلك مقلوعا  
وقيل فاما ان حضر او سكنوا وقت التي بين الامم والى الله اعلم **وسئل**  
عن رجل له حقل وابنت فيه شجرة غلبت واخذت من ثمرها الى غلها ارض  
اخرى لجلار فباع اليه الجار وقال له لا اكل من ثمرها لانه ارض ليس لك  
فيها قال له ذلك انك ارض الحقل **قيل** انك ارض الله عند الشجرة  
لكن ان كانت ثمر الشجرة في الحقل فمعلوم في الثمرة وشرا حقل  
والحقل كذلك والله اعلم **وسئل** عن رجل اشترى كوا العود فخل وفسدها  
ثم فلقها الخبز او غيره هل يشتركون ما بنت بغير ذلك ويستغل كل واحد  
بما بنت فيما بينه في الشجرة او لا بل في حوض ما **قيل** انك ارض الله عند  
ما بنت في حقل القطوع او غيرها يشتركون في ثمرها في الثمرة والله اعلم  
**وسئل** عن رجل اعطى دابة فتركها في يد رجل اخر فاكلها في طريقه  
فهل عليه ان يشترى من الرجل الذي لم يزل يملكها في طريقه  
لشريك في طلبه رث الملك بما استغل من الطريق المقصود به العارية  
فيمنه ما صحت كانت بعد ان وكله الشريك بكماله الدار فكل كل  
كلت ارض **قيل** انك ارض الله عند الشراجه المكونة بالكل فكل على  
واخر رجوع به عليه والله اعلم **وسئل** قائل **قيل** انك ارض الله اذا كانت الا  
شجرة مشتركة فكلوا كذا كذا مشترك والله اعلم **وسئل** عن رجل اشترى  
وعلى العلامة افضل السلف والرحمة والبركة وغيره فباعه ببيع الله به  
ملكته في ملك مشترك بين الورثة وقد اختلف بعضهم في بعض ارض  
من سقيت منته ثم ارادوا ان يصلحوا بان ياكلوا غير المغتسلين شيئا من غيرهم  
دون معية ملك من مبلغ الغل واصل الملك بل يملك مع المغتسلين بعض  
الاصل ايضاً ذلك الجمل ارض يخال ملازاة على الماخوة هبة لا يورث فيها الجمل  
**قيل** انك ارض الله عند بمانعه وعلية السلف ببيع السلف ورحمة الله وبر  
كلته **وسئل** قائل **قيل** انك ارض الله في السلف والرحمة والبركة ذات جوار وتقبل  
صل اذ هي في الصلح وقد قال بعض الشيوخ من تغلب باب الصلح وبيع الاجال  
وقد اتفق من ذهب الى ما لك رحمة الله تعالى لك ان الشرا الذي ملاه في صد  
ايخلع النار له عليه حصص غير استغفار في حق وراجه واصل فاقول صلح  
الوارث بغير حظه من صف اخذ واخذ لانه لا يملكه واخذ ويزيد حظه  
فيه بل يبع حظه به غير بل لا يورث بغيره بل يبعه **قيل** انك ارض الله في الاول فلا شك ان  
فيه ان ملكته المجهول جاز في حقك انك بغيره من الاجماع عليه **وسئل** عن رجل

الحق

الخمسة وزاح ويشتت ان لا يعمل الا بغير معية فته وقوله في الغل  
اشترى بغيره الى حله على الزرع لانه جوار الا قد اعطى ارضه اخرا من  
ويحل عليه حله في الغل بغيره وقوله في الزرع **قيل** انك ارض الله في  
وان سلم الصلح من الموانع ولم يبق الا الجمل بالقدرة على علم انه يجوز الا  
بغير المعية ان قدروا عليها جميعا وان لم يقدروا على الوصول اليها جاز  
وان عرق احد العيوش لم يزل الصلح حتى يعلم الا في قدره فيكون معلوما  
عنده جميعا **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
منه بلان جملها جميعا جاز وان عرق السرى دما من ثمرها فليس له  
ان يملكه بل الصلح فيها ايضا **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
جاز ان تصطلي على ما تشتهى من ذهب او ورق **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
بغيره ان على الوصول الى معية ذلك فلا يصح فيه جمل على معنى التخلل  
هو اكثر المفخرة والعلاصية **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
**قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
كيفية غنم الغلة وحكم الغلة بعض الورثة دون بعض مع السكون  
والجمل في غير حقله ما تشتهى المسئلة وذوي فيه لكونه مقدرا مقرر  
وقد عرفت في بعض الفصول والدعوى ما كتبت مع عدم الاطعية والتكليف  
كغيرها مما لا يورثها فيه انفسا جمل فكله **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
صلا ثم عموما او العكس والصلح **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
شتركون وكان عندكم في حقله دار بغيره جمل فكله **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
شتركون في حقله دار بغيره جمل فكله **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
نعم ان وجد الجمل لهما ان يقررا او يملكه حظه به والله اعلم **وسئل**  
**قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
به وان كانت بمعنى التبرع وسبقه الا استقر على وجهي بالهبة  
مقبوخته به كما علم ذلك بحله والله اعلم **وسئل** قائل **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
ملكه بالتبيل ثم اوصى اولا واولاد في مرضه ثلث ماله وملكه ولم يصرح  
بدخول المبيع في ذلك هل تدخل فيه او لا **قيل** انك ارض الله في حقله دار بغيره جمل فكله  
ملك المورث لا تدخل في المشتري فاستقر لعدم انتقال الملك بالهبة على المشهور  
وفلان ابن مريض جميع الوصايا انما تكون في ثلث ما علم به المورث الملك المملوك  
هو ملك المورث الوصية اي جلا بتر من سبق الملك عليها على ان العلامة ببيع  
عيسى في ان البيوع الثمينة السوسية لا يثبتها عرف الوصايا الوافقة

هذا المسئلة مكتوبة مع  
جوابه في حقله دار بغيره جمل فكله

البيوع الثمينة السوسية  
لا يثبتها عرف الوصايا الوافقة



فيها تنصرف الا اذا ارادوا وفيهم لعدم الدخول على ذلك انما  
يبدأ في اجوبته رحمه الله والعقل التخليد بالفتور سببه لما انظر الى  
الوصية في الوصية وهو اذا كان مراضا معقوت والا فليكن في الوصية  
في المعقوتات بل في كل خطيب ان التخييل انما يكون في قول اذا كان  
المشتري عن نفسه احتراز اذ اوصى ميت بشرا او دارا او مستلانا  
بميتة ولا يشتري الوصي ذلك بشر او دارا او مستلانا في قول  
يأتي في الرد بالعيب انه يفسخ العاقل بشر او دارا او مستلانا في قول  
القول ان يشترط نوازل في مستل بل الوصي لا يفسخ بشر او دارا او  
حسنا لمسجد فيقول وصيته ذلك ثم لم يفسخ بها عيوت توجب ردّها  
ان الموصي ردّها وليس تخيير على هذا الوجه مما يثبت ردّها بالعيب  
انما يكون التخييل في قول اذا اشتري الرجل لنفسه ثم حبسها  
اي وقع التخييل منه في حياته ليصدق عليه في وجع عن بدل الوصية  
فلا موصي له بمنزلة الموصي كما يأتى بيانه في رواية في التوضيح الخلاق  
في الهبة لابن الصغير هل هي جوت او لم يثبت بعقوت له اية للرد بالعيب  
الذي كان من العاقل ان لا يعتصر وهو اقوى من الوصية اذ هي كمال  
فال عجز الوطد في شرح الرسالة امر بالاستيفاء بشي وعجز الوطد في  
في معنى الوعد بشي وقال قلت من المعقولات في وجع المشتري عن ملك المشتري  
قلت الموصي له والوارث تنزل منزلة الموصي والموروث وانما العمل اليه  
الملك لذلك فكما لا يثبت له ان كذا لا يعقوت بالوصية كما في الوارث تنو  
لية لا تعقوت المبيع فلا ينزل المشتري المولى منزلة الموصي فيكون كالموروث في المبيع  
جاء سركان لم يقع فيه بعز المبيع فيه عفيف والداعل في مقتضى  
القرار في ما يتعلق بهذا كذا في مقتضى الفراض وشي  
في مقتضى التزكية والهيبة وسبق من استعمل محمول  
ثم تلقت مبتدأ مع المعبر في قولها في مقتضى الفراض وشي  
المعبر عليه الا بيينة وفي مقتضى الفراض وشي على المشتري في العارية  
فانما يضمن قيمة الرقبة يوم انقضاء اجل العارية على ما نصحه الاستعمل  
الملاذون فيه بعز بيينة لعد ضلعت ضلعا لا يفسد على ردّه وفلان في الشامل  
وحيث ضمن المشتري ان رتبة البيينة فقلنا في رتبة والا فليكن هذا الاكثر  
في قيمته يوم قبضه او تلعبه ان في تلعبه ذلك في الغنم والنعير والاشجار

المرسل

**وسئل** عن مسئلة **قاجات** عنها ما نصه وعز من امر الاجل يسع  
بقلته وفيها حال جل على ذلك الى جل المشتري انه ما مؤثر في بيعها ثم ادعى  
ذلك المشتري ان بها عيبا جلا كماله ولا شيء له على المأمور وانما يملك  
الامر في التخييل وبالعبرة ما لم يعلم في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
بالمير فان علم المشتري في العقد انها جلا كماله في العبرة على رتبها ان ردت بعيب  
فعلى رتبها لا على الوكيل **ام** المراد بقل التلج وانما ان كان مشتريها  
يملك وكله الامر بيباعه في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي  
عليه بالعيب وهو الامر بيباعه في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
**عليه في الاصول والمال** **قاجات** وهو ان صدر به في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
وكان الاولى ان لو افترق عليه والداعل في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
لمشتريه في بيع العارية منها يملك عليه ثم علم ان صدر له لا يفسد به عنه  
الغرم في وجع في الحين فقلنا انما صدر فقتل لعدم كماله في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
ما الواجب في ذلك **قاجات** رضي الله عنه وبقره الاصل في الاقرار بالزوم في  
البر والعارية ان على خلاف الطبع ومنه تصدق في المعبر على التلج بل تصدق  
تغير في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
حي انما تملك في عمله والداعل في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
فيما جاز العلم بها للتجارة لم تكن لقيمة فبات هكذا وتلق المال ثم وقع في المال  
على رتبة العلم بها في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
المدعى وبقره في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
ويؤخذ من التزكية ان المالك لا يضمن في الا ان يتحقق على ما افترق عليه في التلج  
وحكم الشيخ ابن عرفة في المال وما يفسد له من الا في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
في ادعاء من تلف فقلنا في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
ذلك **قاجات** رضي الله عنه وبقره الاصل في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
ضمان المشتري له فيل من مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
التي فلا ضمان عليه وكتب **وسئل** عن رجل سكب دوا في بيت بيت لا في مقتضى  
خزن فيها شعير ثم لم يفسد في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
بسلا وانما هو المشهور على ذلك في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى  
فرد الدار لم يفسد في مقتضى الفراض وشي في مقتضى الفراض وشي في مقتضى



الحبيب علي

مستند ابن الصبيح

رضي الله عنه وجعل ملازمة على المودع بدعوى التلغيف أو عدم العلم بال  
 تلغيف أو الضياع أي فلا العلم هل تلغف أو لم تلغف **وقد قيل** المتكلم وهو  
 من يشتر له بما ادعى عليه من التسلط على المودعة أو من لم يكن له الصلاح  
 فيوان **وسئل** عن ضيف أراد أن يبيت عنده رجل ولد له مكنته وأراد أن  
 الدار داخلها في الدار ولباب الدار صغير وأبنت الدار منده وذهب بها  
 لدار جارة وأخذ عليها فيها ورثها علم بذلك سارحت وتسرقت في تلك  
 الدار وطلب رث المكنة الرجل الذي كانت عنده بغير علمه **فاجاب** رضي  
 الله عنه أن علم المودع أن المودع ليس عنده محل تكو به المكنة وإنما  
 يعطيه غيره فلا ضمان عليه وأخرى عليه بالأبداج ورثها به والله اعلم  
**وسئل** **فاجاب** من اعلم لرجل مكنة ليس كملكه العي سر وتلغف جلا  
 ضمان له على المستعير والفول له عدم النعيم والله اعلم **وسئل** من اخذ قالا  
 يوجه إلى أرض من أناس وسلا جربه ليلد الشهودان ثم رجع وأكمل الدار بيو  
 الأشي من علم العالج ثم فبق شتيلا تركه بيلد المذكور وقال ما سلم في من  
 سلعة كذا هي من فلان وفلان ومن من سلعة تركتها وبيعته هل يصدق  
 بذلك كله وهل يلحق وخرة أو عليه الخلاف المعتاد **فاجاب** رضي الله  
 عنه ينعيان إلى أرض يقول العامل هذا أرض فلان فيلحقه من عينه له وسواء  
 قال ذلك في العينة أو في المرض كماله هو مشهور في المختص وشروحه وكذا الذي يقبل  
 قوله فيما عينه لنفسه **فقد سئل** الاجمعي عن شخص سافر بماله ثم أرسله لا  
 يبه وقد كان بيده للخير فيه ثم أيسر وأرسله مكتوباً أن كذا من ماله نفسه خلا  
 صدقاً وإن كذا من ماله الفاضل هل يعمل بعوله أو يقول إن ملك المالك كذا  
 لم لا بقوله لا نهام **فاجاب** يعمل بقول العامل في ذلك **فاجاب** المراد منه  
 كما يقبل قول العامل فيما ادعى عليه لا أن رث المال رضىه أو يملكه ولو كان غير  
 أمين في الوافع واختلف في صلوه وعلى القول بملكوته فلا يلحقه وخرة **وسئل**  
 هل يضمن المودع عنده مكنته إذا نادى إذا وضعها عنده أخيه بغير إذن  
 ربهما وزعم أنها تلغف بيد أخيه الأمين المذكور **فاجاب** رضي الله عنه  
 بضمن المودع المودعة لا بد لها غير زوجة وأمينه وأجير عبد له وأبنة  
 أغنية وأبنا لك إلا أن يودع لغيره رثت كطير وطار شوي أو أراكة سعي وجم  
 عن التردد وعدم الغدرة على ربه أعها أمين وعلى السعي بها والله اعلم **وسئل**  
 عن رجل دفع دلاخ يسير إلى منكر البصحة من عند الصانع فجعله الرسول  
 به طرف رداً به الملقى على الأيسر المحقق عنده وعند الناس أن ما به محض

وانه

وانه اجمع في كل ما علق الإنسان وعفة عليه عفة متفعلات وقد ذهب به مع  
 التسلط به عليه وبصره ثم سقط له ونه كره في المجلس بجمع مع الخيق  
 ملتغف له جلا تقي مع رجال ثلاثة وسالط عنده ما تروى وقوى فمده فيهم  
 أن تولد ان يلحقهم بغير وكالته ربه وهل على الرسول عرفة أم **فاجاب**  
 رضي الله عنه الكلمة على المذكور إذا لم يتعد ولم يعف وادع لم يضمن بليست له علة  
 قد ادعى عليه التشفرة أو بتوكيل في المال على المظهر من المذهب والله تعالى اعلم  
**وسئل** عن وضع ملحة عند الأخ بوجه الأمانة وفلانت منه ثم بغير حشرة  
 أعوام بطلبها رثها وقومها ها وجعل له ثمنها في الأرض بالثمن ثم لا  
 عليه بالثمن هل عليه الثمن أو مثل ملحة قفله **فاجاب** رضي الله عنه ليس  
 للمذكور الأمان ملحة إن علم أو فهمه أن جعل بفضله ناجي أو أملا العفوة  
 المذكورة فجعل يسهل والله اعلم **وسئل** عن انقضى مالا على وجه الفرض قبل  
 شتره على العامل أن يجعل ماله وما يبره من ماله ومال غيره جزاءه والبر  
 بقدر ما جعل كل من المال وكتب له العامل بخط يده مالا وضمه أن يجعله في  
 يرم بعضنا وبعض ثم بعد رجوع العامل في الموضع الذي سافر إليه هل يقض  
 المال غصبا وفي البعض وزعم العامل أن الباقى له وقال له إن دخل ماله بغيره  
 هل يلزمه الشريك المذكور ويضمن جميع المال لكونه خالفا ما انتشر عليه  
 رث المال ويقسم ما بقى على المال أو يصدق مع يمينه في كل ما ادعى **فاجاب**  
 رضي الله عنه ومن المراهب فلا يضمن العفوة في الضمان كجبهها **فاجاب** المراد  
 منه جلا قول العامل فيما ادعى عليه والله اعلم **وسئل** عن رجل أتاك ذا خرد  
 وقال له إن انتشرت سلعة كذا بكذا فلا في كذا الثمن رضى شريكه في الزم قبل  
 خرد له وقد جدد الرب السلعة جعد من قمم شلت رث الثمن ثمنه أن يلقه  
 يسبح بطلبه في الأخذ الأول جلا الحكيم إن طلبه في الأخذ الثاني فلم يجد بعد ذلك  
 له الرجوع للأول أرذنان أن توضع لهما المحل والتسلط عليه ورجع الله ويركض  
**فاجاب** رضي الله تعالى عنه وعلى السلعة ورجع الله ويركض ومن المرونة  
 فلا مالك لو ابتاع سلعة ثم سأل رجلا أن يدفع إليه مالا لينفذ فيها وتكون  
 فراضا بينهما فلا خير فيه فلا نزل لزمه رث المال الذي ربه وما كذا فيها في ربح أو  
 ضيعه قبله وعليه وهو ثمن السلعة رجل ثمن سلعة على أنه نصف رثها  
 والله تعالى اعلم **والجواب** أنه لا بد في فرضه من سائر يلزمه رثها له ربه جلا  
 المشتري الأخذ بطلبه ويقتضيه أنه إذا جرح **وسئل** عن رجل عفى ثمنه بقر  
 جسد الحق في أرض واشترى بجميع ذلك سلعة ثم انتشرى جملها بالثمن جلا بجل











اللعن على  
الحبيب محمد

رضي الله عنه الفول للاجير فدر الاجرة ان اشبه وحلزم فيه علمه لا  
ان لم يجز والفول المستاجر ان اشبه والافول للاجير ان اشبه فدان لم  
يشبهها في المثل وكتب **وسيل** عن استاجر اجير على ان يرضى له  
تلافتة ثم ارعاه هذا الاجير لزوجه او ولد له وهتف سارق واراد ان يسرقها  
فلا تمنعت له ان تتبعه فقتلها السارق هل تلي مع الاجير او لا **قاجاب**  
رضي الله عنه وقد عرف فاذ الشتر على الراي غفر مثله دون اخيه فهل  
في الدواب والتواشيح **فصل** ابن لبابة لا يضمن وفلان ابن حبيب  
وابو جحر صولح يضمن فلان ابن لبابة طعنا ما لم يكن عرف فلان الراعي يضمن  
هو مثله لضرره فدان كان لم يضمن ان يظلمه وكذا لك ان كان العرف ان يظلمه  
بدونه كولدك **ام** واللعن على **وسيل** عن استلاج رجل ابنته واشهر  
عدها لثمن يضمن على ما تعدد فد اعلم عليه من الاجرة ثم يعود ذلك ارادة الرجوع  
بعد ما عمل ما استوجب عليه الداذك **قاجاب** رضي الله عنه  
بعضه فدان مع عفة الاجرة كماله فيجب عليه للاجير ما وقع عليه العفة  
وكتب **وسيل** عن ان ليس عملوا النوبة بالبيع للرجعي واشهدوا النطقه  
بضمهم ان من ترك شيئا في نوبته يضمن ثم ترك احد من بعضه فلو نوبته  
هل عليه الرجوع كيف ان الذي رجلا مثله في الامانة والفوق ذلك البيوع هل  
عليه الضمان او على الراي **قاجاب** رضي الله عنه في اجرة الشيخ الفوري  
راي الدولة حكمه حكم الراي ايه فلا ضمانة عليه ان لم يتعد ولو شرب عليه اثبات  
الضمان والفول قولنا عدم النعم والتوبيخ ما لم يثبت عليه خلافة فدان وكل  
الراي من يرضى مكانه بوضع منعه **فصل** فلان لم يكن مثله ضامن الى ان كان  
مثله **فصل** ابن لبابة لا يضمن وفلان ابن حبيب وابو جحر صولح يضمن  
**فصل** ابن لبابة هل ما لم يكن عرف فلان الى ان ياتي بضم هو مثله لضرره فدان كان  
عن يجمع جنة مدة عجز من الاسباب والاشغال بانواع الخدمة الباطنة والخارجية  
الى مؤنه والجد عني وفقه محمد حينئذ اخذ الاجرة من ماله اياما فبطلت  
الداذك او لا وما تعدد ازها **قاجاب** رضي الله عنه للمدة كور اجرة مثله ورايت  
لبعض الفضل تار يخ علم **عمر** فدر ومرض الشخص فاع بشؤون مرضه لا روي  
اش او فيه واجرة اب سبع مؤونة لكل ليلة ونهارها ما دام على تلك الحال  
لانه لا يختلف ذلك باختلاف الارزاق والاختلاف في قيمته على ذلك وكتب

ما مقدار اجرة  
وتدويرها

وسيل

**وسيل** عن مقدار اجرة الوكيل خلاصه ملكا حتى استنفذ بيده في كل ما فيه هل  
يستحق ملكا من الملك المدكور او دراهم وكما يستحق اذا لم ينفذ مقدارها او لا  
**قاجاب** رضي الله عنه وقد عرف فاذ الشتر على الراي غفر مثله دون اخيه فهل  
بغير ذلك ولم يكن فيه نهض جاز واللعن على **وسيل** عن امرأة هربت لدار اخوها  
نهارا فملكها زوجها التراجع لداره مدارا فبطلت واستغلت بجميع الشغل  
ارواحها ثم يظلمهم الزوج باجرة ما عملت لهم مدة بقاءها عنده هل له  
ذلك ام لا وهل عليه جزاؤها ان نعت من فرأته مدعية انما معقودم بطل  
طامة كونه له **قاجاب** رضي الله عنه الاجرة ان وجبت له الا لانه  
ويجوز للمعتز سنة ان ينفذ اشتراطه وله الصداق كماله بعد هذا والله اعلم  
**وسيل** عن طالب استعانة بشرطه ما شاء الداهم الشجر واراد ان يبيع به جوار  
اخوته وان قلتم له الانبي اذ به فكيف اذا نعت عليه واحد من اخوته وسرق منه  
شيئا وقال له لا ارادك ان اشركت في الزرع المستعانة بالشر ثم استرعى  
بشعره دثقة فاشركت فيه لغيره ان يادخله سرق له فادخله هل له العيلة كقعة  
بالاسترعى على الوجه الموصوف **قاجاب** رضي الله عنه وبعز فمده طيب  
المدونة ابن القدام في المدونة وغيره في الشريك المعلوم في اجرة نفسه في شيء  
ان يضمنه ولا بدخل معه فيه بشرطه **ام** وتبرع المشتري بالادخل غير المدعي  
لا يواخذ به واسترعى فادخله الك ينفذ واللعن على **وسيل** هل للزوجة الاجرة  
على تربيته وزوجها **قاجاب** رضي الله عنه فوجوب الاجرة للزوجة على تربيته  
زوجها وان لم تفض الصلة وكذا تحت الصدة الثالثة بشرطها فدان  
وجبت اليمن عليها فاعلمها وخرها مالا تلز هذا الخلاف والله اعلم  
**وسيل** عن فاذ الشتر على كذا الزك عفو كذا وقرنه فاذ الشتر على كذا الزك  
وقد فني عفو كذا امتنع من دفع ذلك كذا فادخله من تكفل له به حتى اعطاه  
ضمانا هل يضمن هذا الجعل والضمان **قاجاب** رضي الله عنه انما يكون  
الجعل فيما لا يجب على الجاعل فاما ما يجب عليه في قول او فعل كذا لانه على وعنه  
عفو كذا يعزفه الدال فليست فيه جعل ولا حل له اخذ شيء على ذلك كذا فان الاجرة  
والزرقا والله اعلم **وسيل** عن رجل كان اعجز يكيل الادوية الاسواق ويستغل  
ابنه في الحرت والحطوب ويخرج في الجناح ويبيع البيوت ويسع الخضرة ويروج للدين  
ويجوز له سعة من بهلهم والزرع وفي الداهم الداهم الليم في كسب الادام  
هل للابن سعة في ذلك **قاجاب** رضي الله عنه وبعز فمده هب ابن  
القديم في السرونة وغيرها في الشريك المعلوم في اجرة نفسه في شيء ان يضمن

ما مقدار اجرة  
الوكيل

العقدية  
ديونها

غير المالك  
بشركه

ما مقدار اجرة  
ممن اراد الجعل على  
عفو كذا















اللهم صل على  
الحبيب محمد  
وآله الطيبين  
الطاهرين

النفقة لان النفقة لا يصلح في شراء الغلاب وكذا كلامه في سراج  
فانه لما ذكر في قول ابن عرفة في مسئلة قوله النساء الوافعة عندها  
في عصره اجتمعوا في الغزل لبعضهم حتى يشتموا فلو ان فريش  
معه اشتبهوا بطن الغزل فبعضهم كل العشرة الايام ويخوها وعينت  
المسألة منظر ومن يبيعها التي اخرهن ووصف الغزل جلاز ولا يفسخ  
ما نصه على نقل في باب العارية عند قول المصنف وجلاز اعني بعلامتك  
اعينتك بعلام اجارة وكذا في سراج يقول ابن عرفة  
كل عشرة تصيب قد يسمى ان تكون المسألة افسخ يقول ابن عرفة  
انها جارية للضرورة ولم يقتضي نص المصنف ان الذي لاخير فيه ان يقول اخر  
ثابت في الصيف اخرت لك الشئ **ام** قلت وقول ابن عرفة عن  
ابن الموارز يجوز ان يقول خذها راعها اعمل عليها خمسة ايام لك وتعمل  
عليه خمسة ايام **ابن** رشيروا فلو اعمل اعمل عليه شها لنفسك وشها  
بالوجه ان يجوز ان يكون ابا لشها الذي لنفسه يجوز ان يكون ابا لشها  
الذي لصاحب الدابة لانه بمنزلة من تفدي الكاذب من شها التي شها ان  
سماع ابا ربيعة الاخرية **ام** يدل على جواز النفقة فيما اكثر من على ان يقتضي  
بعد شها بل اكثر بشرط ويجوز ما يذم للمصنف في فصل كراه الدابة  
بنة ويجوز ان يكون سراج كلام ابن عرفة والعجب **ابن** سراج  
حيث لم يستدل به على صحة المذكور وكذا انه لم يستحضره وكلام المصنف في  
كراه الدابة منقذة في بيعه فيه بشرط **وكذا** في سراج  
مما يقدح في قول المصنف ايضا هنا واجيزنا خير شها او لكان ما تقدم في  
مسئلة الشفعية بخلاف كلام ابن عرفة وكل منهما بخلاف كلام  
المصنف هنا وكراه الدابة **وقد** يقول بكراه الدابة بل العمل بخلاف كلام  
ابن عرفة بمنزلة النفقة بشرط فيما يتنازع فيه **كل** هذا في قول الاق  
فقط **واما** ان كراه الدابة خير اكثر من عشرة ايام فان نقضه في بشرط فلا  
يجوز انة نكاحه من نكاحه يتلف ثمنه على ان الاجارة بخلاف البيع في  
هذا الوجه فقال وهذا الوجه بخلاف البيع الاجارة فيه بشرط لان البيع لا  
يجوز فيه نكاحه فبشرط المعيش التي فوق ثلاثة ايام وفي الكراه يجوز كما ترى **ام**  
وياء للمصنف في كراه الدابة على الجواز **ام** يستشمل في رخصتها الثلاث  
اجمعته وكراه المنوس **ام** في خطه **وسئل** عن خلاص ملكه مع من خلا  
صم بزور الى الحبيب عليه هل عليه اجرة مده يسلك الطريق وما دفع له فاض  
وشهود وغير ذلك **ام** **ابا جابر** رضي الله عنه في علم يهملان عواء

وخلع

لرب العمار

وهذا بالزور فعليه اجرة من عده بدخله عند والده **وسئل** عن مريض  
مرضا شديدا او ثلثة زوجته التي ماتت وفاتت تطلب كراهة هل مده  
تتولد لها اية الهلاك **ام** **ابا جابر** رضي الله عنه كراهة اجرة  
لمثل فيما ذكر بعد يمينها انها ما فعلت ذلك حشنة متبرعة وكتبت  
**وسئل** عن رجل اشترك مع اخيه في ملك ويخولم مع من ادعى فيه  
وهل له اجرة وما اجمعه على المصالح على شركائه **ام** **ابا جابر** رضي  
الله عنه من اوصد نفعه لغيره فله عليه ما لا يزل له والاجرة عليه وغير  
هذا والله اعلم **ام** فوجوب الاجرة على ترضي زوجها او اخيه ان تفصح  
الصلة وكراهية الصدقة الثلاثة بشرطها واه وجبت اليمين على  
المدة كراهة فلا تخلف وخذها ولا تلي مطلق الخلاف والله اعلم  
**مسئلة الاختلاس والمبايعات والقرات وسئل**  
عن مسجد رباك ما شئت لما في قورثه من مسجد اعين في غلة املاكية قبل  
مكة من مسجد سبيد قريش قبل اخرت المسجد الذي المذكور رجع اليه ذلك  
تقر ان يارب مسجد اعين يستحق من مسجد من مسجد قريش ويشتري  
من يشتري منها اخلاص مسجد رباك ما شئت **ابا جابر** رضي الله عنه  
**وقد** قد قال الشيخ ابو ابراهيم والمسجد الذي غطته الريلج بالبرق  
تنفق عليه احب منه في تنقيته منه او في ما من منه **وقد** قال الشيخ ابو  
محمد العبدوي في املا المسجد الذي خرب هو وما حوله من الدور قبل احتياج  
اليه في قلع به رثمة وتنفي عليه به حرمة المسجد فله ثمنه فله ثمنه  
من غلة اجلاصه وما فضل من ذلك فيفضل بصرف الرافد المساجد اليه  
**وقد** قيل ان اخو جهل وان بعد وبه افض **ام** المراد منه ان يملكه نوازلا  
حباسين في القيل **والجواب** ان المسجد الخالي الذي لا ترجى له العمارة فيفضل  
حبسه للمسجد العام الغريب اليه او اخو جوار **وقد** قيل على الخلاف فيفضل  
لمسجد المنقول اليه على غيره من كراه بصرفه المنقول اليه ولا يستحقه الا من  
يقوم بالمصالح التي لا يملكها حبس ثم ان رجعت العمارة الى الاول ردا اليه حبسه  
والله تعالى اعلم **وسئل** عن النكاح المضروب في الحبس ما الواجب فيه **ابا جابر**  
رضي الله عنه انما احدث بعث الحبس عليه في الحبس مثل النكاح فان  
ثبت انه فصح الخلاف ذلك في الحبس او لم يعلم فصحه كذا ما احدثه حبسا  
ان اثبت وزنته انه لم افسد به حبسا او اوصى به لوزنته في الحبس فان  
احتجاج لولا كراه لوزنته الشبهة ذلك في غلة الحبس وان لم يجز لولا فليس



اللعن على  
الحبيب محمد

قلبيش لقرنته الا اخذ الانقاض وكنت **وسيل** عن تلافيتين احدهما  
بقول الاخرى هل يكون ان تسقى ارض السبلا نية بملء الاغلى وفيها من  
يحتاج للتسقى او ان رضى اهل الاولى وما فضل عنده يسقى به غير هذا **قال**  
**جاء** رضى الله عنه وبغير قارة كانه الملاء مملوكا فلهي من له ملكيته  
وان كان من الاودية التي لم تملك سقى الا على ان تخرج الاجار على ما علم في  
المختص وشروجه والله اعلم **وسيل** عن حبس ثلث ماله مودة اهل او  
لايه وترك ابنه وبناته ثم ماتت البنت عا ولا لها ثم مات الابن وترك  
ولدا وافتسم ورثته ماله وعزلوا الثلث المحبس ثم بلغ اثنى المحبس  
عليه المحبس ثم مات ولم يوجد له وارث سوى بنينه هل لهذا استخلاف  
المحبس وهل لهذا غلظة المحبس مدة استخلاف مستخربه او ليس لهذا الك  
ويبقى المدة جوتد ام لا **قال جاب** رضى الله عنه وان ثبت المحبس كما ينبغي  
فهو على ما جعله المحبس وينبغي فيه شريطة الجارية وان لم يجز لم يتبع ان اتفق  
على منعه بخلاف شرطي اخرج البضات ابتداء واذا تزوج فينتفع على قول  
مشهور جري به العمل **قال** **وفد جري العمل المشهور بصفة**  
**الحبس على الذكر** وشركه ببعده واستراعيه ان وقع فيه ثم  
رعنة فمقتضى ان وقع ويجعل بشرطه وغواذك ويرجع المحبس المؤبد ان  
انقطع من حبس عليه من جهة بشرط الوافع **قال** **فيها حبس الاخر**  
**فقر** عصبه المحبس وامرأة لو زجلت عصبته كره المحبس والله تعالى اعلم  
**وسيل** عن رجع ساقية من الواجد تارده بازاءه وسلك بهلا ارض جاري  
ازيد من عشرين سنة تقع ان جازء المذكور اشترى ارضه التي من بهلا مصر  
في واردا ان يسقى بملء الغلاض من الاول واراد ان يشترى معه الميرى فمقتضى  
الاول وقال له اعمل مصرفك على حدة ولا اريد ان اشترى معك هذا وقد  
سبقتك اليه هل له ذلك ام لا **قال جاب** رضى الله عنه اصل موضع الميرى  
في ملك الجار فلا يملكه الا المتخذ كور ببيع او غيره بل الجار الغياض به على ما  
علم في الارفاق في الخفة **ان قال جاب** **فيها حبس الجار** **بمستلوي** **وجري**  
**او جاري** **والله** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
والله تعالى اعلم **وسيل** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
تتبع بهلا من جاز منها شيئا الامنة المعتبر فهو له ملك الانتجاع به  
وتسقى منه حصة الحوز عليه الحاض السلطنة بلا عذر والله اعلم **وسيل**  
**قال جاب** **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**

الميرى

المرجع ينبغي في الملافيس التي من هو الفقير الا في الحبس الا في مقتضى  
اليه حصة الميت فيراعي فيهم الفقير والافرية التي الوافع اجزا او تراعي  
فيهم الا في بنة لمن مات منهم لان الشئ الموقوف باق على ملك الوافع فعند  
يأخذ من يستحقه يوم المرجع لا يعود رجوعه عن حله من موت منهم وهكذا  
يكون الحكم في مراجع الاجل من ابد **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
ورجع اليهم المحبس ثم مات احد هؤلاء المحبس كاله لليلة الفقير الا في  
المحبس يتنفع به ملاذع حيا ولا بد خلق مقدر ورثته الميت الا في **وسيل**  
الوافع في النسبة التي عنهم وهكذا في المراجع الشرعية والله اعلم **وسيل**  
عن حبس كسب وغواها على اولاد او لا **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
بالشهود وكنت بيده تحت ان المحبس المذكور اعلا كما انما جعلته حيلة من  
ليلا ينزعها منه القلم هل يبطل المحبس بملكه تحت ام **قال جاب** **فيها حبس الجار**  
الله عنه وجري المعتبر ما شق به الشهود واما ما يدعيه المحبس بغير  
التحسيس فلا يقبل منه والله اعلم **وسيل** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
واشهر انه حاز له ثم بلغ الملك او بفضه قبل رجوعه او بغيره **قال جاب** **فيها حبس الجار**  
الله عنه وجري على ان المحبس على من يتشبه له طبع والى وايلت والحة بخلاف  
وبه المختص كمن سبكه ويصلزم بوجود الولد وليس للمحبس حينئذ البيع **قال**  
يرثه الا ان يشد وجبات تلاء الحوز وان لم يوجد له ولد في جواز البيع قبل ايله  
بيده **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
الغلام **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
فلان ولد قبله يبيع **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
وان مات الاب قبل ان يولد له فلا حبس ويصير ميراثا **قال** **فيها حبس الجار**  
عنه بحسبه ويجعل بيده ثغته يجوز وتوقف غلظة جازة ولد له جلع والافلا في  
الناس اليه **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
له كذا تقع **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
بين المحبس لان الاول تغلقه على الصفة **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
**قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
فولان ابن الغاسم ومالك والله اعلم **وسيل** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
الذكر بالتمليك ثم مات وترك زوجة فلان استيعاد حيونته من عند  
لهن ذلك **قال** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار** **فيها حبس الجار**  
دين محب للمحبس وموته ومرضه فهو على الاطلاق والله اعلم **وسيل**  
عن حبس على اولاد اولاد الذكر بالتمليك ثم مات بغير المحبس عليه مزا

الحق في مراجع الجار

وهذا الخبر من اجل ان المحبس يترجع بغير ان يرض  
عن حبس المحبس عليه الذي هو الفقير الا في مقتضى  
شبهه على ان يرض من الناس البيع من الفقير على ما علم به  
كتاب العتبات من المرونة والامر اعلم



ملاذ ارجل عضو طهر في الحبس هل كل ينصفه بحل مؤثره من غير من  
الحبس عليه او كل سوايه حظ من ملات مؤثره ام لا **قارن** رضي الله  
عنه **سئل** الخاوي عن رشد عن محمد بن فضال عن جيب بن جابر عن النبي وعلى  
عقبه حبسا مؤثرا او تركه عقبه كثير **قارن** عقب احد هذا اكثر من عقب الاخر  
وهل يفتي في عقب وكذا في ابيه ام يقسم على السوية **قارن** الواجب  
في هذا الحبس ان يقسم على اعقاب التولد من جميعه على حد دفع واثبت في بيده كل  
واحد منهم ما كان لابيهم قبله **قارن** المراد من جوابه المنقول في المواهب **قارن**  
هل يقسم الحبس على عدة الخاضعين ومن ملات لم يقسم وقيل قد دخل الا  
ان شرط الحبس شيئا فيه والله اعلم **وسئل** عن حبس على اولاد اولاد املا  
كده وما تشاء الحبس عليه وتزكوا زواجه ما تشاء الزوجات قبله وترتفع  
بزوجته استيفاء ما يؤخذ من الحبس الذي ذاك وما قد ارث الزوج في  
الزوجة وكذا على من **قارن** رضي الله عنه يعني الحبس على ما جعله  
عليه الحبس فلا تبطل التي تغير عنه ان ثبت كما ينبغي وبشر الزوج من الزوجة  
مع عدة الزوج لها النصف وان كان لها جرح جال في ثوب وترث الزوجة من الزوج  
ان كان لها جرح الثمن وان لم يكن لها جرح في ثوب **قارن** رضي الله عنه حبس املا  
كده على اولاد السبعة ثم ما نوا جميعا الا اثنتين من اولاد افسمة الحبس  
وقيل يقسم على عدة من حبس من الحبس عليه وعند احداه او اذا لم فيه  
خطوط لا يظلم ولو مع جيل ندام **قارن** رضي الله عنه **قارن** حبس على اولاد  
الحبس على اولاد الحبس واولاد اولاد ما تشاء تملوا دخلت الدرجة الثانية  
مع الاولى وتدخل الاولاد مع الاولاد الا ان تغر العرف بخلافه **قارن** حبس على  
الشعبي لا تدخل مع العليل او صرح الحبس بل يدخل على ذاك والله اعلم **وسئل**  
عن رجل حبس جلاله على اولاد اولاد اولاد حبس حتى يرث الله الارض ثم  
امق من ارباب الحبس في جمع الجليل اقرب فقرا من الحبس فمختار فيه ما تشاء  
الله ثم ملات احدها وبقي اولاد وتلزع اولاد الطلاق مع الجملة عن علمه وا  
راد البلاء ان يتفرق به طلق لذالك **قارن** رضي الله عنه **قارن** حبس على  
الشعبي الذي لم يجعله الحبس يرعى فيه اقرب فقرا عنصته وامرأة لورجلت  
عصبت جنته ملات واحق من اهل المزدحم ينقل الي من هو الغني الا اقرب الي  
الحبس الا ان الله اعلم **وسئل** عن بيع الحبس وهل المشتري به العتق ام لا  
**قارن** رضي الله عنه من باع الحبس فسخ بيعه وادخل اهل الحبس ويرجع  
المشتري بعوضه على من باعه له ويرجع عليه بالعتق ان علم بالحبس على من  
في التهمة والله اعلم **قارن** انكر المشتري عليه به ولا يبيته حلف التهمة اجر **وسئل**

عن رجل

عن رجل سكن بين قوم بنو جنة وعفارة قبلتي شرفا املا مع ايلي مديا **قارن**  
رضي الله عنه **سئل** بلان يلى من ذالك والله اعلم **وسئل** **قارن** رضي الله عنه  
**وسئل** ابو عبد الله المحقق عن اهل قرية ارادوا رفع سلافة من ارجلهم  
في ارضهم واملا كلهم ومن غلبت رفع السلافة بهذا ارميلين سلافة فحتمت  
مرفوعة من الواجد المذكر ما اراد اهلها بطلان من رفع السلافة **قارن**  
احضر هذه السلافة ان كان يصير بها طلاق السلافة لا يفسد بقة يعنقون منه وان  
فالوا الشاهد واعلمنا شهودا اننا مني قتل المرأة عطلت سلافة فتش وتزكوا  
لهم المرأة انما تملأ في المعيار قبل **قارن** رضي الله عنه **وسئل** عن رجل سكن دارا  
ببيت القلاية عليه ما يستحق به منه والله اعلم **وسئل** عن رجل سكن دارا  
بارض عنوة مثل حصن المنكب واقربها للسلطان في سائر الارض والعرف ان  
من انتقل عن الموضع لا يخلع له في الثوب بل ينفي على حكم الامام وسكن مدة عديدة  
يخرج في حيا وبنت اليه ملات وتولاها اخوه بغير حق مثل العمار **قارن**  
زاد في حيا بنيت في قيمته عالية وطول نصرة في حيا ايضا از يد من امجد  
الحجارة المضبوط في مثلهما ثم قلنا عليه رجل يدعي انه لابيهم اوجده وانقل  
البينة عليه ولا زعد الحارز وانكر جميع مقتضى دعواه واذا عني ان الدار حارزها  
على حسب ما جرى به عرف المحقق بل ان من سكن لا يخرج لغيره وجوت عليها من  
ماله الخالص به كثير وطول نزاعهم اجيبوا بملات وينسوا لمن تكون هو جيب  
شعبي جوابا لا يشاء مقتضى الخصوص الاينة ميمنا ولكم الاجر الجزيل من  
الخير الجليل والسلم عليكم **قارن** رضي الله عنه **قارن** حبس على  
علم ان ارض الزراعة المعتوج بلدها عنوة وفق وكذا الله ورعي المشهور **قارن**  
يفتحها الامام لا لا تتعاج بها ولا يجوز ان يقطعها ملكا **قارن** رضي الله عنه  
على وفقيته لا لا بد واما القول بان الدار وقف فلا يملكه ولا يجوز ان يملك  
في حيا العتق فلا بد ان تملك تلك الابنية وبقي اهل الاسلام وراغب هلا  
**قارن** حبس الابنية لا تكون وفقا وهذا ان ثبت ملاذ في امل اذا جعل الامر  
في الحارز يتعاج بحارزته اذا جعل اهل املا مخرجه في حيا **قارن** رضي الله عنه  
في مطالبة الحارز ببيده سبب ملكه فله ان يرضى لا يملكه ولا غير **قارن**  
يملكه **قارن** ان لم يثبت اهل الملك للمزج فلا يملك الحارز **قارن** رضي الله عنه  
ملكه **قارن** لا يملك وقال ابن الفطال وابن عتق لا يملك الا ان يكون مع وقف  
بالغصب **قارن** لا يملكه والقدرة على ذالك **قارن** ان ثبت ان ملاذ في وقف فحق  
سمعت حكمه وان جعل جهو للمزج حتى يثبت عليه الاستحقاق بشرطه  
في اذ عني عليه والله اعلم **وسئل** عن دخل من حيا للملاحة وتعلم الصبيان

من عرف بالوقف  
يملكه بسبب قور



اللعن على  
الحبيب محمد

بكرام كذا ثم يذهب ويسلم في ايام الخميس والعواشر ولم ترها الجماعة  
بخلاف هذا عليه استطلاق ذلك ام لا **قَالَ** رضى الله عنه املا ما جرت  
به عادة النسابين ودخلوا عليه من اشغال كذا الخميس والعواشر وهو متبع  
ايضا في هذا في المطالب وكتب **وسئل** عن ارادة بن سنان ببيعة وبيها  
فجوز و ارادة ان يجوزها بالبيت الاشعل ويسكن البيت الا على هل يجوز ام لا  
يجوز سكنى هذه القبور **قَالَ** رضى الله عنه ومن المأكل و اجبت  
شيعتنا بعض اهل الخبيث بنى داره لوجوده ببيعة منها علقه وادعى  
بكونه محله حبسه لا ينتفع به ولا بهو ا به بغيره وهو ا كرا **قَالَ** رضى الله عنه  
**وسئل** عن حبس على اولاد جميع ملكه بسلطنة كذا و سلطنة وموضع كذا  
و كذا المحبس عليه هل ياتي مع ملكية كل قطعة من الاملاك المحبوسة كذا  
او يكتفى بكونه جميع ملكه بموضع كذا وصك الحبس غير عليه الاثر من  
بذله **قَالَ** رضى الله عنه **قَالَ** الشيخ سيب عيسى الحبس كذا  
ان ثبت بموضع على ما ينبغي ولا يضره في تحديده اذ اعلم ان التحديد ليس  
بشرط صحة ولا اخلال وملاذ في الاما ابن رشير حمد الله على من ان الغرض  
لا يحكم بالحبس حتى ثبت عند ملك الحبس له حبسه ويجوز من  
الجهلات الاربع وثبت انما طرق بالنسبة للغرض اذ ارادة ان يحكم اذ  
حكمه موقوف على ثبوت الحبس و ملكية الحبس وان يحكمه عند و يجاز  
حيارة توجب تعيينه لدرته اذ الحكم لا يكون الا به معي وبه التحديد  
في الجهلات الاربع يتعين ويبقى عند الفلاس **والحاصل** ان هذا التحديد  
الموجب تعيينه عند الخلاف انما يشترط اجل الحكم ٧٧ اجل بشرط صحة  
الحبس **قَالَ** رضى الله عنه يشترط مع قوة الحبس لئلا يلزم حبس الحبس بل ليراث  
و حيث لا يتس لا يفسد عدة التحديد كما اذا اخل الحبس حبست جميع املا  
ك في المجلد العلاني ثم لا يشترط ان تكون بيعة الحبس مع بيعة الخيل  
عند الفلاس **وقال** ايضا عدة تحديده الحبس والجهلات الاربع وعدم اشتراط  
ل وثيقة الحبس على ملك الحبس له حبسه يوم الخميس لا يمنع حنة الحبس  
كما يقوله من القوي به الى التهلكة من فسخة فسخة البلاذرا عيسى ان  
ابن رشير في ذلك وليس حبس كذا زعموا فلا يشترط انما تملك على حكم الفلا  
في الحبس كذا عيه و في ان حكم الفلاس يتوقف على ان يكون محبوسا او موقوف  
شعور يجوزونه لان الحكم في الارض و غيبها انما يكون فيما يعي جمل الفلاس وكذا  
يملك به على **الحاصل** انما يشترط في الحكم بالحبس له اخله وكذا ثبوت  
ملكية الحبس له حبسه انما يتوقف عليه الحكم الاصل الحبس **وقال**

قال

ذلك خوف وقوع الخبيث في حبه و هو ملك الغني **ام** المراد والله تعالى اعلم  
**وسئل** عن حيلة الاب في حبس على اولاد هل هو عام ام لا **قَالَ** رضى الله عنه  
رضي الله عنه وتعين على الحبس الثلاث بشرطه كذا ينبغي عاملا وخياره الاب  
من في حجره من اولاد كذا حبس عليهم من اهل بيته كذا **وسئل** عن حبس  
معلمه بشرطه و في الشروط كذا حبس على علمه او يعلمه او يعلمه كذا  
والحاصل انما انهم لم يمتنعوا ذلك العلم او حثوا ولم يجحدوا شيئا يكون التمسك  
جدا به هل له عليه مغلطة ذلك كذا كذا المشاغل او لا **قَالَ** رضى الله عنه  
نعم عند المنة كذا راجعة المشاغل والله اعلم **وسئل** عن بيت من بيوت الشوق تها  
زعم عليه هل توثق وتبلغ ام لا **قَالَ** رضى الله عنه نعم بغيره ومن  
شرح فصحة الشيخ سيب عن الرجل يملك العاقل التي تملكها المسلم اليه  
جوز بها العمل بغيره فلا قل من البر لا بعد كذا الجماعة ابن رشير هذا ونحوه  
يدل على ما يعمل البيوع في المملوك المشرفية من بيع وكيفية حبس او نحوه من  
مراتب الاجلاد قلنا بغيره بده عند خلاصة قلنا شيع عبد الرجل المنة  
كوز بعد كذا **وقال** هذا المعنى بزوج الفلاس بضعته واد فاس فلا يملكها  
لا انتفاع لا المنفعة فلا اوقع فيها تبليغ فلا فساد لك لرفع اليد بسبب  
الشرفية اذ ليس به ذلك ملك رغبة ولا منفعة وانما فيها الانتفاع **وقال**  
للسايف **ام** والله اعلم **وسئل** عن ملك وجرت وثائق تتضمن تحبستها  
على اولاد الحبس واعلم ان ملكا يملك عدول اهل زمن الحبس واد  
يعمل على فسخة وفسخة وبلد من هذه الاملاك سبقتنا تحت اها حكم الحبس لئلا  
ال كذا ثبت ان تشهوده من بلاد الحبس وقفة بالنسبة الى العاقل وتثبت  
الحبس بمثل ذلك وكذا ملك الحبس له حبسه **قَالَ** رضى الله عنه  
املا الحبس الثلاث بشرطه كذا ينبغي وهو عاملا تحت ان يخلو الحبس عليه  
على ما جعله الحبس والله اعلم **وسئل** عن انكس عمره في الغديق المنة  
بالبيها ثم وفلا رايك الارض بغيره هل له ذلك ام لا **قَالَ** رضى الله عنه  
الله عند انكس في فدية ببيعة و جلت بقاءها على ما هي عليه فلا يجوز  
تغييرها عند و على ارباب الة وارب جعلها ورعيها لا تضر جيران المرفي  
وكتب **وسئل** عن حبس املا كذا حبسا مؤثرا على اولاد كذا و اولادهم ما سلكوا  
وبني ببيعة ارباب الحبس اعني بعضه و اراد الا منظم ان يمتنع فيه دارك بل  
زاد ديارا شر كذا المنة كوزين و اراد بعضه ان يمتنع من البيهات فلا يملك  
الحبس اذ لا ينبغي للمرت هل له منع ولو بني فيه بعضه ديارهم **قَالَ**  
رضي الله تعالى عن الرافعي بوقوعه و اعم الانتفاع بوقوعه بغيره لا يملكه

اللعن على  
الحبيب محمد

الانتفاع



سافر من كل جهة البناء أو الفرس فيه دواخ الانتفاع بالوقف لم يمنع منه  
من يريد ولا يمنع ولا في الزكاة عند قوله وإن بني محبي عليه السلام بني  
قطر وقف بناء كبير المبيحة فولد المحبسة من النقص قال **وهذا**  
أن لم يمنع له الوقف والأوصى من غلته بمنزلة بناء النخل والفرس كل البناء  
**أم** تامل ذلك وحسن ما ظهر به والدن على العلم الجراحي **وسئل** عن مشقة  
رجل حبس ملكا على أولاده ونقصهم واشتد ذلك حازم لم يزل يملك الملك أو  
يعقد قبل وجوده أو بعده **باب** رضى الله عنه وبجرا على العلم الجراحي  
على من سيولك صحيح والروايات والحدود ذلك وفي المحتج من سيولك وبين  
وجود الولد فليس للمحبس حبس البيع وبشر الأناشيد وفلت تلام  
الحوزة أن لم يوجد له ولد في جواز البيع قبل أن يملكه على عدم لزومه  
بالعقد ومنعه بناء على لزومه به فلو أن الملك وابن الفلاس بيع كتاب (س)  
الموازن فمال ملك من حبس على ولدك وأولادك له قبل أن يبيع فلو ولد له فلا  
يباع **فصل** ابن الفلاس ليس له أن يبيع إلا بعن أبيه من الولد وإن مات  
الأب قبل أن يولد له فلا حبس وبشر ميراثه فلا عبث الملك يحكم بحبسه  
ويجوز بيع ثغره بخوزة وتوقف غلته فلو ولد له فله والأولاد فلو لم يولد له لم ينفذ  
إليه وعلى قول ملك الغلة للمرافع حتى يولد له ولد له من يولد له كماله  
ع عليه اختفى الشيخ خليل قال وعلى ولدك ولا ولد له ولا تغرض بين المحلين  
لأن الأول نكاح فيه على الصفة والثاني على لزومه وهما متغيران وبغضول  
ابن الفلاس حذر ابن عرفة قال وفي لزومه بعقده على من يولد له ولد له  
فولو أن ابن الفلاس ومالك والد العلم الجراحي **وسئل** عن نحو حبس الحبس وتغيير  
لحق مصر فله ذلك جازم أو لا وهل يصح عدم تحديده أم لا وكيف أن يبيع  
نفسه منه وفلت البلاء من يملك المشتري بثمنه أن يبيع البيع وهل عليه  
الغلة أم لا **باب** رضى الله عنه وبجرا على تغيير الحبس التلايت  
كل ما يمنع عن مضره ويندرج فيه جميع المال المحبوس المنصور فيه بخير من  
استثنى بآيات الاستنفاد ولا يصح عدم تحديده إذا علم أن المحبوس ليس  
بشخص محبوس وأكمل وأما البيع الواقع في بيعه ويمنع علم البائع بثمنه حبس  
أو لم يعلم كل ما بعد محتاجا أو غير محتاج حيث لم يعلم له ذلك أصل الحبس  
ثمنه إذا جسد البيع وفدت البائع فلا ترك ما لا يستوفي منه المشتري ثمه  
الأجلا منه له لأن الحبس استنفاد غير باعده **فصل** أن استغنى المشتري  
هز الحبس فلو علم بالحبس قبل الشراء أو بعده وتلا على استغنى له بعلمه  
رد الغلة ابتعا فلا ولا بد خلد ما علم استغنى له بحيلة باعده وهذا كله واضح

والله

والله أعلم الجراحي **وسئل** عن قوم اشتروا مسجدا ووقع جزيق منهم  
واحدة ثلث المسجدة أو أخرى وانعزلوا فيه بشرطهم وانكروا الفدية ووقع  
عليهم الأخرى وطالبوا منهم ما يعطونه أو لا مما لا يطالبون به بشرط القديم  
وضد جده أم لا **باب** رضى الله عنه أن كان للمدعي حوزة من البيع أحداث مسجدة  
أخرى البلد كعبدة أو حوزة أو كثره جذاك لم يزل يملك مع شركه أم لا  
القديم ولا يعقده وإن كان أهل البلد قليل أو أغنى لأحداث وخيب  
أن يعقده المسجدة الأولى فليمنع له ذلك **فصل** أن العلم الجراحي رضى الله عنه  
مسجدا لغيره أهله مسجدا أخرى ليعرف جملته عنقه **فصل** أم لا العلم الضرر  
فإن الأضرار التي تتعلق بالدين أشد منه فيما يتعلق بالنفس والمال  
لاستمرار المساجد المتخذه للصلاة التي هي عماد الدين فلا تثبت على  
بناء المسجدة الأخرى فصد به الأضرار وتغري في الجملة أو خطا في وجود  
البر وجب أن يعرف وإن كان يهدد ويترك مطرحة للزبول كما فعل علم الله  
عليه وسلم بمسجدة الضرر وإن ثبت أن المسجدة الأخرى مضر بأهل المسجدة الأولى  
فلم تثبت على بناءه فصد به الضرر لم يهدد ويترك معطله لا يصل فيه إلا  
أن احتج للصلاة فيه بأن كثر أهل الموضع **باب** رضى الله عنه الأول والله  
نعم على **وسئل** عن بيت مدرسية إذا ذهب سلكه لميزور أقدارته و  
تزي حواجره فيه ليزجج جملة طلبة لبلان بعد خلاص فدمه الخ أهبت فلو أذا الله  
حول مقصده فلابتلا له العلم ذلك أو لا **باب** رضى الله عنه فقال الشيخ  
أبو حمزة العتيق وسبب أهل يسكن المدرسية في أخذ في أداء العلم ودرسه  
بغيره وسعيد ويحضر فراءة الحزب طمعا ومغربا ويحضر مجلس مغربا طمعا  
زمنه الكمال الضرر من مرض أو شبهة في الادعية العبيدة لتعلمه فلا بأس  
فيهملا عشرة أعوام ولم تخطئ فمأثرة أخرج منها جبر الأند يعقده الحبس  
ولا يجوز بل المدرسية في سكتها لا يستحق الأقدار عولته وصدحت به العلم  
دعة الحبس لا وفي لزوم الكراهة لمن اخترت له ما يجوز اخترت له في طالب أو علم  
في خلاص أو لا انتقل أنه لا يفضي عليه بالكراهة وكذا لا يجوز لمن انقطع للعبادة  
وترك دراسة العلم شكنت المدرسية لأنه لم يحبس لذلك وإنما حبست لمن  
يتعبد في أداء العلم مع عبادة لا تشغله عن الغلب بما فصدت الحبس في العقوب  
على دراسة العلم وشبهه في حضوره على العلم كما أن رطلات المريدين  
لا يسكنها من يشتغل بدراسة العلم إلا أن يكون ذلك أصل الحبس **باب** أم لا

باب أحداث مسجدة  
في رضى الله عنه

باب العلم  
بغيره وسعيد















**الحق على الحق** ان ثبت الحبس بشروطه وعلو المشتري العالم  
 الغلة الا ان كان لا يبعد محلهما عليه فيورد الغلة جيبين خلاق مشهور  
 والحق اعلم **وسئل** عن رجل تصدق بمالك محبوس عليه على رجل وعمره  
 بيده الصدقة وعليه استتد حوزة شقة فله ان ياتي الحبس بعد موت  
 المتصدقا الحبس عليه وليد يهرش هذه التمسك هل له ان ياتي القيل و  
 يستحق من هذا ويقرر المنفعة في عليه بالصدقة فله ان ياتي به ام لا **وقد ثبت**  
 رضي الله عنه ان اقله الطالب بينة السماع ان بعض الناس يبيع حبس على او  
 دة وانما له ملكا ان كان يبيع رجل ان ياتي به ورثة عايبه لئلا يفر من  
 انتقال الله لا لا يشتري او الصدقة من بعض المحبوس عليه فانه يجرى به  
 حاكم في ذلك الا ان ياتي بالسماح المتكبر ان افرار به ان مقتضى لقول حوز  
 زه مستند العقد فلا يفسد حوزة غير معتبر ان ثبت شروط الحبس من  
 حيلان وغيرهما كما يبيح كلام الوثائق المجموعة **فقال** الا ان ياتي  
 في السماع لا يشتري بها من كان يبيع حاكم خلاص بالحد الذي ثبت ما  
 يملك حوزة شقة وانما ان ثبت ما يملكه يجوز كذا لعمري كما قال **سئل**  
 اجوز ان ياتي بالسماح والحق اعلم **وسئل** باخباره ان ثبت شروط الحبس من  
 الاود ينزعي التمسك لا يمنع لاحد من الانتفاع به من هذا ايضا بخبر والحق  
 تعلم اعلم **وسئل** عن رجل حبس على او لا ياتي به الا ان ياتي به نصيب  
 نصف ماله ايسر كان وكيف ارضوا وشجارا بوز او سلفه بوز او علم او علم  
 من اسخطوا وعمر او غير ذلك من ماله اسم ماله هل يثبت ول ذلك كذا  
 جميع ما يملك عليه اسم ماله على اختلاف النواحي في الاصول والعروض والخلق  
 وغير ذلك او كيف الحق **فقال** رضي الله تعالى عنه بما نصه الخبر ان ثبت  
 الحبس بشرطه فاللعن المنقول صريح في العتق والعتق في التمسك في التمسك  
 في الحق المذهب الجواز حيث وفق للاشتغال بالشفيع وانما ان وفق لبقائه  
 عينية فيمنع ان ياتي به من ارضاء المالك المنهي عنه والحق اعلم **وسئل**  
 حبس حبس بعض ماله ولم يحد كل شيء على حدة وحده الا اربعة لكونه مستغنيا  
 عن ذلك مثلا بل قال الموضع العلاني في جيل كذا والموضع العلاني في الحبس وهكذا  
 التي تملكه ويسلك شهود الجواز له مسلكه ان لا يحد كل موضع على حدة ايضا  
 ذلك ويقتصر الى حد يحد كل موضع بحده والاربعه **فقال** رضي الله عنه  
 وفي اجوبة الشيخ سبيع عيسى رضي الله عنه الحبس كذا ان ثبت به وجوبه على  
 يبيع ولا يضر عتقه بحده اذا علم ان التمسك ليس بشرط محبة وانما ان ياتي  
 كذا الا ان ياتي به من ارضاء المالك تعالى من ان القلض في المحكم بدل القميس حتى يثبت

لا يمنع ماله الا  
في حبس

تعدى الحبس  
في حبس

عنه

عنه ملك الحبس لمحبس ويحد في المحلات الاربع وثبت القميس  
 انما هو بالنسبة الى الغلة اذا اراد ان يحكم ان حكمه موقوف على ثبوت القميس  
 وملكه الحبس وان يحد عنه ويجاز حيلان في وجوب تعيينه عند الحيلان  
 انما يشرط لا قبل المحكم الا ان يشرط في حصة القميس حتى اذا انتفى بطل  
 القميس اذا اقبل بطلت **فقال** ومثلا غلة في حصة هذه البلاد عدم التعرفة  
 بين ما يتوقف عليه الحكم وما يتوقف عليه العقد فثبت ان التمسك بشرط  
 في حصة الحبس وبطلان **فقال** تشرط مع من الحبس لئلا يثبت الحبس بالشرط  
 وحيث السمس لا يشرط عدم التمسك كما اذا اقبل المحبوس حبس جميع ما ملك  
 به التمسك العلاني **فقال** المراد منه والحق اعلم **وسئل** هل يشرع في حصة الحبس  
 لمحبس بشرطه وهل يجوز نقل ما خص المحبوس بنوع الى نوع اخر او لمحبس اخر  
**فقال** رضي الله عنه لا يجوز لمحبس في القلض في الحبس من مراحات فصد الحبس  
 واتباع شرطه الجواز ما كان قبل حصة بنوع فلا يبيع في عشر ذلك النوع  
 ولا في عتقه كما يفرار به مسجدا كذا او مائة سنة كذا لم يملكه عن حيله في ذلك  
 تغيير لذي من غير موجب فلا ياتي به في حقه جعله له الحبس **فقال** ان ياتي به الله  
 الشر فليس الحبس على مسجدين في البئر امانة خذ لم يحد حداث البئر بعمره  
 فيه الا بتشريك المحبوس من بعد ذلك ان ثبت منه حصة عنه وقال الشيخ  
 ان عرفة قال حصة حبس المد رشتين يحد في حده في حده ماله او غيره  
 جلا وانما في غير ما فلا يكون له ان ياتي به حبس ليس في اهل الحبس فحوزة  
**فقال** حبس في الحبس المذكور في المصروف التي عتبه محسنة له اذا كان قد قبله  
 وانما ان كان فيه فضل فضل الشئ ابو عثمان العفيل ان كان ابو قحافة وعشر  
 المملوكي وكانت له غلة واسعة بفضله من هذا كذا حتى يوم احتياجه المسجدة  
 او الموقوف عليه ما كان اليها **فقال** المذهب اختلافه في استنفاد الزايد  
 وغير ما سئل الحبس **فقال** في الفلاس لا يستنفذ في غير ما يوسع به حاجته  
 وعلى مقدمه بالشداد في ذلك من غير شرط **فقال** وينتفع بالفضل اصول ولا  
 صبيغ وايسر الملاجشون ان ما يقصد به وجه الله تعالى يجوز ان ينتفع ببقائه  
 ان لم يملكه في قتل او يد والحق اعلم **وسئل** عن دفع دراهم المسجدة  
 مثلا وصير تلك الدراهم بعض فضل الارض من ملكه على سبيل بيع الاقله ثم  
 حكم الشرع بجمع جواز ذلك هل توجه غرضه النسي على المدفوع اليه او على الاداء  
 ان امتنع المدفوع اليه **فقال** رضي الله عنه يجوز الباطل المدة كذا في دفع  
 ثمنه للمسجدة ويرد اليه مثلا او يبيع بالقياس لانه انما انتفع ببيع الفداء وعرضه  
 وعفاري بعد ذلك الشئ ويرد له المسجدة والحق اعلم **وسئل** هل يجوز قسم الحبس

فان

الملك لا ياتي به  
ما زاد في اصل الحبس











الملك على  
الحبيب

من تصدق بما تحت  
بين التصرف عليه

حيث نرجى له زيادة الأولاد جازاته ان يتيقن منها جازاته تعوت وسه  
 يستشبع بهلا وكنت **وسيل** عن تصدق على كور اولاد زوجا فلان  
 جميع متروكها هناك من تحت ايديهم بالموضع العلاني بورا وسلفها وعفا  
 راو ربا على وغيرها شهن على الشهداء عفا عفاها ومرض جشمها  
 ينفي بسبع ماسم بوقته هذا يدخل فيه ما صير فيه ديون زوجها نصيبا  
 فلا يبرأ من تحت تلك الصدقة وان قلتم بالعوات بدالك هذا بل في ورثتها  
 البمين على نفي العلم بقضية الاولاد ولو لم يلقوا تلك المرة او لم الحكم  
 ان اجازها وارثها بقر موتها الموصي لها وابرأهم فيها حوت عليه بقران  
 الثمن قبضة من **قاربات** رضى الله عنه وعرف فقهاء المشرق والمغرب  
 طرة جميع المشرق تحت ايديهم بموضع كذا تندون كذا هذا فيه ولد كذا  
 في جبه المصير وسرا دخل فيه الا ان يستثنى بلغة او قرينة او علة ثم  
 التصديق على سائر المنهني عند كجمع حوزة لا يبرأ فيه منه في الميراث  
 سرقة بعينه ما بعينه **فصل في احوال الميراث** الشيخ مصباح **الشيخ**  
 لا يتم الا بالحوز بالشرعفة وان تلاحق الغني عن كذا ببعدها سائر ذمة الفيلام  
 وان قلت بل يعوت به كانت فيه القيمة يوم القبض والقول للحبيب ع  
 قضت الاولادة ملزم بدليل على كذبه كذا استثنى في الاجل والورث كعرو  
 ثم في توجه البمين فيلحق به العلم **قوله** لا يلقا على الطفره ويخلف الولي  
 كلب ووصي فيلحق به عند الميراثات فلا يكتل الصدقة في المذكرة وهي  
 مريضة مرض الموت على وارثها على ما قلناه في الجميع وان كانت على غير وارث  
 وطى في الثلث جعفره البيع على الاجل في الاول الموروث المذكور في الجميع  
 واما في الشرا فيعز زائد الثلث فلا جرى العرف في ذلك والى الله تعالى **وسيل**  
 عن وطى حقة الاحلاد وحده هذا كذا وما هذا لا يرجع وفي ميثاق الواهب  
 زملنا وبلغ جميع ملكه حيث كان ودخلت فيه تلك الحقة لا يستثنى في البيع  
 وفي الامر كذا ان ملك الواهب والموروث له ثم قد ورثه الموطوب  
 له بغيره والحالة التي لم يجر هذا واما في الميراثات فلا يلقا على الواهب  
 هذا نسمع دعواه ام **قاربات** رضى الله عنه ومن المرونة ما تصدق على  
 رجل بدرا او غير هذا في قبضها المعطى حتى مات او بلغها المعطى فلا على  
 المعطى بالصدقة فتدفع قبضها حتى بيعت ثم البيع وكان الثمن للمعطي قبل  
 نام على او علم ولم يلق حتى غلبه بالبيع فله نصف البيع وحيلا الواهب وا  
 خذ هذا فاما ان ملك المعطى ان يقبضها المعطى فلا في له بيعت او لم يبع  
 ام من التراج وكنت **وسيل** عن رجل تصدق على اولادك نصف ملكه على

الموجودي

الموجودي وعلى من يشي وجب وفي ذلك بيع الاب ثم باع شيئا من ملكه وهو  
 مشاع جرت الصدقة على جميعه واولاده صغار وقت البيع وحدث ولز  
 اخي بعده فلا لا فلا اولاده لرد البيع في نصيبه ولا يستثنى في نصف ابيه  
 واولاد ابنته انما عوت ثمن البيع على نفسه خاصة الميراث **قاربات**  
 رضى الله عنه وعن ملا ان تصدق على من كان واولاده ومن ليس له  
 له بيعها ما لم يلق في الولاء اذا لا يبيع على من كان باقية التصدق وتلك  
 لا يبيع بعد على من وجده وهو جده اذا لا يخفى ان باع لنفسه فليس  
 ملازم الاب حيث نرجى له زيادة الاولاد جازاته ان يتيقن منها جازاته تعوت  
 ويستشبع بهلا وكنت **وسيل** عن ابي حنيفة الشافعي ان جازا فلان  
 ارسلهم لعلته في دار زوجها وهي جبهة ثم وكلتوها بالصدقة فذا لم يسل  
 المذكرة فتصدق في ذلك جميع ما لها من ابويها واخوتها كالأثر حيث وكيف  
 جازا فلان ورثتها بالملأ في تلك الصدقة بالحق في ذلك **قاربات**  
 رضى الله عنه **مسألة** ان ابن هلال الذي رثها ابو الحسن الجليلي في الشيخ  
 ابن عمر الفوري اذا كانت علة نظرا ان من كلفت ما اخذ او بنت حقة  
 رثت وقطع رثتها وعينت بذلك الطلب ولم يورثه بغيره عند نكاحه  
 نزلت بهما من زوجها او غيره وكذا في الصدقة بطلب في الاخ والصدقة في غير  
 علة ملكه والامانة ولاخت او وارثها اشتراجا عفا وسواء استوفى ذلك  
 شهادة ام لا **قوله** القدر ابن هلال فقال ما اجاب به شيخنا العففي ابو  
 عمر الله محمد بن هلال الفوري في المشقة فوفد جميعا وبدا قول واخذ ذلك  
 ابو الحسن الصغير من مشقة الوصية في المدة وقد فقال بوفد من ان الاخ  
 اذا سكنت وتركت ميراثها لا يبيعها بنين او نعمة فت عليه بطلبه في ذلك  
 منها ان لهذا الرجوع في ذلك **قوله** المرأة منها ويطلبها ايضا وقد قال  
 العففي في الصدقة في ان الحلي من المتصدق ووجه من حاله ان اعطى هذا حياة  
 وخلا وغيره بنين انما لا تقل للمتصدق عليه **قوله** وسيل بسبع ميسري  
 عن امرأة طلبها عفا بالصدقة فتصدق فت عليه ثم ارادت الرجوع مدعية  
 الحيلة **قوله** ان دعوا هذا الحيلة مقبولة والقول قولها وتلقا على ذلك  
 في **مسألة** ايضا عن امرأة طلبها اخوها بالصدقة فتصدق فت عليه ثم ادعت  
 الحيلة **قوله** فلا جاب بذلك من هذا على وجه الحيلة لا يبيع وهي مصة فت فيه ان عفا  
 انما الغالب عليها **قوله** ان العفوة الواقعة من ذمة جده الفوري  
 فتعسخ مع فيلق البينة بالالحاح والفعل يتوقع ضررا ومعه ولو بشهادة العفوي  
 بشو ذلك فلا شيئا معلوم في موضع العفة كذا اورد العففي في شرح نفيه  
 مسلك ابن جلدعة والله اعلم **وسيل** عن رجل فشت اولاده فلكه على الام  
 طلاق الثلث لغيره واجبر منهم يوم تزوج احدهم تراجيد **قوله** ثم ملات احد

هذا المصلحة  
لنفسه من ملكه

الشيخ



العلم على  
الحبيب محمد

الانبياء مورثه ابوه المدة كوز وشرك الاب الابن البقرة ثلث مورثه  
وتار يخد **قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
لي جيتها حيث ورثت كل من هذه المدة كوز وشرك الاب الابن البقرة ثلث مورثه  
عند ورثه في الطبعة الاولى صرح الواهب فيها بادراج جميع ماله فيها  
في ماله ملة منذ ان ثبتت كذا ينبغي **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
في ملكه يؤتمن من ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
هذا كله وانما في العلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
ماله في جميع ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
موت ابيهم هل تصح لهم الطبعة جميعا او  
**قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
النسب في حيزه المشاع في ذلك كمال على القول المعقول به في شتر  
في الطبعة حوز او ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
او استند ان في حصول العلم وما ليس يحصل له من ماله ملة خبز  
تصح طبعة الواهب لا يصح حوز في الطبعة المشاع في ذلك كمال  
والكبير يجوز له الكبير او غيرهما في ملكه الواهب له الا ان جرى العرف  
في البلد بصحة العلم موجود في حيزه المشاع في ذلك كمال  
الاب الصغير المشاع في حيزه المشاع في ذلك كمال  
تصرف الصغير في حيزه المشاع في ذلك كمال  
عز ماله لولده ونفع من صدق زوجه كذا وقال لولده الى اوجه ماله في ماله  
لصدق في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
الى ان جملة الزوجية تملك ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
ملكه ومات هل لها الفيلان بطلب ما يثبت فرقة زوجها من اخوته  
كلالة هكذا **قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
ولده في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
نوازل في طبعة الثلث وان كل من الزوجين في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
لازمة لا تغني الزوجين على القول المختار به العمل والله اعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
**قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
عليه ويرث المان المتصدق اذا ثبت الطلاق وادعت الحيلة في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
اعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
هذه وغيره في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه

في جميع

الغلة

في جميع وجوه التقويت انهم ترق به وانما حيلها على ذلك ان جعلت  
منهم وخوفا بنفسه من ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
لو شطرت بل ارض لم ترض ولو اشطرت الاسترخاء في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
فصلته ثم جاز ان شطرت ان شطرت في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
البيها وصحة فقه لها وامرنا بها في حيزه المشاع في ذلك كمال  
وان ما يرضى به في الاسترخاء في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
البيها لا كليل هل يملك الاسترخاء في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
او **قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
والا حيزه في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
كله في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
ستر على ذلك في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
يصير ملة في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
انما تصح الطبعة فيما ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
لمعتبر ماله حيزه المشاع في ذلك كمال  
تصحيح كذا في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
ملكه على صغار ذكور اولاد ثلاثة وان شطرت في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
هو في حيزه المشاع في ذلك كمال  
المدة كوز وشرك الاب الابن البقرة ثلث مورثه  
او لم يخلصه في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
كله في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
عند **قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
لنفسه ولا خبير الصغير يتوكيل الاب له على ذلك وتصح الصدقة في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
حتى مات الاب في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
ان يجوز الاب للصغير ان يطلع على ذلك في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
**قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
عند عقد النكاح في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
تجران ملة في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
جدها في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
الثالث وان اجاز الوارث في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
**قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم  
تجها في ماله ملة خبز من ماله ان حصلت بشره في ملكه  
جبر **قوله** انتم بعز ذلك يعلم **قوله** انتم بعز ذلك يعلم

في جميع وجوه التقويت







الذي علمه على  
الحبيب محمد

فمنه من هذا المال الذي تملأه ذلك في شرح المختار والله اعلم **وسئل**  
عن رجل بيده عتقة تصدق الصدقة وكان ذلك أربعة عشر سنة ثم  
فقدت في بعض خيل المتصدق وعده من يوفى خيلها في ذلك البلد هل  
لها ان يملك ان ذلك الخيل خيل المتصدق له **قال** **باب**  
رضي الله عنه ان كان المتصدق عليه ملاذ في حيلزة معينة امه هذا الم  
المعلوق بمكة ذلك وان كان معلوقا في فقه الحيلزات قبل ان يوفى الخيل على  
نحوه في كل كتاب الصدقة فلا يملك منه شيء على فلاحه البينة على ذلك  
في وايضا على من انكر التبرع به دعوى المعروف والله اعلم **وسئل**  
عن رجل وهب لولده ورجله من امواله فمات الابن فماتت الابنة وولدت زوجة  
هل هذه امه ام لا على رضاها فلا يملك لها فيها وهاهنا والله اعلم  
**وسئل** عن رجل تصدق على بعض اولاده شيئا من عذرة فماتت الابنة  
وتوفي له اخوانه لا يملك من ثمنها ما كان من ثمنها في تلك الصدقة **قال**  
رضي الله عنه ان تفتت الصدقة كماله في بعض عذرة فماتت الابنة  
المتصدق ان لم يكن له عليه دين محقق وانفق ما يعيش به وكتب **وسئل**  
عن تصدق في لابنته حلة كونها بشارت يدها وحلها ابوها لموتها  
ثم قسم ملاذ بل اعزل الصدقة منه مدونة عليها انظر حيث لم يخرها  
بالصلوة **قال** **باب** رضي الله عنه وجوز فماتت الابنة في حلة علامه  
فيما تصدق به عليها والعقار والاربع والله اعلم **وسئل** عن رجل كان يمرض  
منه ولحقه عشرة اعوام ولم يمتعه من حوائج البلد لظلم الخس بالسيعة  
وميت بماله والى بعده كمال بعض الناس وهو لا يملك الجسيم ضعيف  
القدر فمات املاكه لاولاده وهو على الوصف المذكور الى موته ثم فلاح  
بعض الورثة بانه ان يعلد بفعل مريض مرض الموت ببركة رد التعيين  
الذي فتت لاولاده لكونها وصية لوارث ما الواجب في ذلك **قال**  
رضي الله عنه وفي المختار او على مريض حكم الطبيب بشدة الموت به ان تم  
التبرع التي يحصل مرضه خفيف غير محقق فلو كان لتبرع في الصحة وفيد بملاذ  
لم يحصل عنه موت فلاح حصل عنه موت فلاح لتبرع في المحقق فلاح ابن عرفة  
واجري المتداول واولاده ان اعقب الموت مخوف فلاح الاجهول ويجب ان  
المصير الى ملاذ ابن عرفة ان يملأه والله اعلم **وسئل** عن رجل فتت بعض  
ماله لاولاده على الاسبق الشئ لكل واحد منهم وقسم مع الكبار منهم و  
بقي سبعين لنفسه ليقرب بها ديون زوجته ثم فلاح الصغير منهم برشيم

رجل فماتت  
اولاده حال المرض

من فتت بعض  
ماله لاولاده

عنه

هبة فيه الله اعلمه السبع الزوجه لاولاده وهو ميت وتاريخه  
تفتت من عن الغنمة هذه هبة لحيته ولولم تفتت الهبة للميت او  
وهذا ما احرم من الغنمة اعتصم **باب** رضي الله عن الذي لم يكن للولد  
الميت وارث غير ابيه فمات المشهور به الله وهاهنا الصغير من حلف الميت  
عالم ان كان بشروا له واما الاعتصام فلا يملك من لفظه على المشهور خلافا  
لأبي وزد به حصوله عنه بما يدل عليه التزاما وكتب **وسئل** عن  
المشهور بمتصدق على اخيهما ثلثي ارضها من ابو يملأ حازها كماله  
ثم فلاح وارثها وارا د بطول تلك الصدقة فماتت عنها انها بعت ذلك  
بالحيلة هل صدقة الاخت للاخت بالملكية كماله نص عليه ابن هلال ابو حنيفة  
هل يملك من ارضي الحيلة انما تدر **باب** رضي الله عنه صدقة المنة  
كثرة على اخيهما بالطلب غير علامه والفقول لفظه دعوى الحيلة ووارثها  
بمنزلتها والله اعلم **وسئل** عن عتقة تخرج لبعض فلاح فيه كرامة بعد ذكر  
نهاية الصدقة بعد اشهاد شهود الا تفلن بتشريك ابيها واولادها  
على الاربع الى ربع الزوج والى ربع اهل من اخوته والى ربع ابيهم جميع ديونهم  
الواجبة على ابيهم وغير ذلك مما يمتثل له يتم حيث تعين لفظ  
اجمع ناطقا وصار متنازعا على عقار او على ذلك انعقد التخلع بينهما وهل  
التشريك سيم عالم ولولم يسم الخليل اسماء الشهود او اولادها هو العتقة  
عليه **باب** رضي الله عنه ويعمل بانه يشترط في قبول الشهود له وما  
يشترط عليها من حجة الحق بطلان يكون كل من الشاهدين والمشهود له والم  
لمشهود عليه والشاهدين والمشهود به مع وفاء لا يحكم الفلاح اعلى معوي  
لمعوف بشهادة معوي كماله في العتقة فلاح الشهود بالشهادة  
الا تفلن او التفلن لا عبرة به اذا لا يبر من الاعذار الى المشهود عليه ولا يصح  
بمجهول نعم ان اعترف بذلك التشريك من يعتبر اقراره من المشهود عليهم  
عمل بمقتضاها وهو ما طحا في حين مررت على السؤال والله اعلم **وقال** **باب** الاجرة  
بنة الملازمة الصدقة فلاح لولي على نية المتصدق في ثمن الاولاد فماتت من ثمن  
فيها صلاح من لا يشترط بها على تعصية من ورثته وان لم يكن جميع صالح او  
ليقتل له ورثة قليلة فماتت بعض المسلمين والاحسن اذ انصرف بها  
ان ينوي ثوابها للولي ويرضي ان يعود عليه به انك اكثر ما يعود عليه لولاه  
ثوابها لنفسه **باب** المراد منه نص ابن عرفة ونحوه في الميت صالح يعلم

عنه  
الذي علمه على  
الحبيب محمد

الضرفة  
السكوت



الحبيب محمد  
عليه السلام

في نفيس النذر لا اعرف فيمن نصا واري ان قصة مجزة كقول الشواهد الميت تصد  
في به موضع النذر وان قصه العفراء الملائمات لغيره او زوايته تعجب لم  
ان امكن وصوله لهم **ام** على نقل ابن عمار **م** من خلف الشيخ سيم احمد العبد  
من رضى الله عنه **وسئل** عن بعث شاة لبيد عنها عند ولي بموضع فذهبت  
بها الى بلاد الحريق فبعثها هو ولا في تم اخلاها الشاة قبل وصوله بها  
ذاك الموضع والعمارة مفعولة هناك ولا علم له ولي فاصلا ثم يطلب  
الرسول الاول الثاني في غيرها **باب** رضى الله عنه يتبع في ذلك فئة الميت  
لمتصدق به على القول الذي به العمل وعلى منعده بها الغرق فيما يلحق ثم الخلا  
في ذلك لربها الرسول والى الله اعلم **وسئل** عن زوج ابنة وفوت ولحمته  
فيها واداموا غيرهما وذلك من ملل الاب الحاص به هل لا وادام غير المتز  
وجيب ان يحاسبوا الولد المتزوج بعد ذلك بقعة مؤت ابيهم او **باب**  
رضي الله عنه وارضاؤه ونوازل ابن هلال عادة الا بالايام التبرع بالانفا  
فاذا لم يكن شوارضى ولا محاسبة انفي لامة وتلك العقدة جارية للان  
فيما راينا وبلغه علينا والله اعلم **وسئل** عما اذا اطلت المتصدق عليه القصة  
فمن المتصدق في وهل هي عاملة او **باب** رضى الله عنه ان حصلت  
الصرقة من المتصدق برضى وطوع فحق عاملة لا يضر هذا مجرد الطلب و  
ان كانت عن حيلة وفيه وضرار ولو يخوف معية فحق غير عاملة والله اعلم  
**وسئل** عن تصدقة فت لوليد ابنيها وحاز ذلك بتصرفه فيه ولم تحرق الميت  
لمتصدق في عليه اذ عي اند برنهما هل برنهما ولو فوتت كالمذكور وحاز او **باب**  
رضي الله عنه فوبع من فت وهب لدايش وهو يده جان على وقبل  
في حيلة الواهب تحت الهبة كما نقله المنس والصرقة كذا في فتصفي المتصدق  
في عليه جده الصدقة حوزة عاملة ورجع المتصدق في يده مما تصدق في وتخلينه  
للمتصدق في عليه هو معنى الحوزة المشروطة بالتبرعات ويصح حوزة وان بطلا  
اذن من المتصدق **نعم** تصرف الوليد في ماله ابيه به حيلة على التبرع عنه  
كلاهما صحيح لم تدع الضرورة لنفك القونه بمعون عن نازلة السؤال والله  
اعلم **وسئل** عن امرأة باعته جده ان يبيع الثياب ثم تصدقت بثلاث املاكها  
وهو تحت يد المشتري ولا يدينها قبل وجود علم وبلغ المشتري العدة ان يبيعها  
فلا يباع برضى البايعة وموافقة في بيعه اياه وعمر المشتري العدة ان  
يش عينيها وبين عيني البايعة فمؤثلا في عاملة ثم الا ان قام المتصدق في علم  
عليهم بصدقة ام امهم اذ عي انها لم تفت هل لهم مقال او لا وهل يندرج

فصل ٢

والقبول

الثالث

الثالث المتصرف بده المبيع يقع الشيا **باب** رضى الله عنه يستعسر  
الشعور ان امكنه اذ خال المبيع وعده مية الصرفة فلان اخرج فيها وهو  
الاصل لان العباس لا يتعدى ملك الملك وفوت الحوزة بموت المتصدق كذا في العبد  
بالصرقة فيه وان لم يفت فلان حصل ما يفت به العباس فلا قبيل فيه للمتصرف  
عليه واصلها ٢ من بلع شيئا ببعثا فاستدنى وهدى في حله قبل وفاته يجوز  
الهبة ان علم بها الموهوب لدايش في البايعة التمس ولو مات الواهب قبل موت  
المبيع وقبل قبض الموهوب اياه بطلت هبته ولو وهبه بعد موته بطل  
يعود به العباس لم تجز الهبة لانه لم يزرع المشقة بعينه كذا في المدونة انما  
تصحها ككتاب الهبة عند قوله في بيع قبل قبضه في الله تعالى اعلم **وسئل**  
عن وهب لدايش وهو يده اوديش عليه **باب** رضى الله عنه وفي  
المنس تحصيل القول فيمن وهب لدايش وهو يده اوديش عليه انه ان علم  
وقبل في حيلة الواهب تحت الهبة وان علم ولم يقبل قبلت حتى مات الواهب  
حتي بطلت عند ابن الفلاس ومحت عند الشهاب وان لم يعلم حتى مات  
الواهب بطلت بان يعلق الا على رواية شاذة ان الهبة لا تقضي التي يقول  
**ام** والله اعلم **اثنا عشر سوال وجواب** تصد جوارك سيم عن رجل فتت  
واعطى اولاده ملكة عند عفة نخل الكيس منهم واكفي لنفسه الخمسين  
الواحد وكلت عنده اشربة والباقي بالثبته على زينة تلك التفتت  
ولو لم ينس في علة دون الانسرية فيها غير انه فتت جميع املاكه وامر  
اليه على الاخذ بين اولاده او لا تفتت تلك التفتت التثنية **باب** الوا  
لدايش تصد الحوزة للملا بكم من التخصيص على الانسرية المذكورة في التفتت  
نهلا ليست على ملك المشتري بل هو على ملك البايع وانما يتنقل الضمان  
الى المشتري بغيره وان يتنقل الملك الى الباعوات والله اعلم محمد بن محمد العبد  
**ثم** يليه الجواب كجاء ابي ابيهم بن محمد بن عيسى الله وفضل الله في يمين  
الجواب فوفد كجاء المحيب قدوة محمد بن احمد بن محمد التفتت كذا في الله  
العسلامة سيم احمد بن محمد العبد رضى الله عنه انتهى تصد فكتب  
تحت رضى الله عنه من النفل من المنقول منه ما خلف المذكورين والوالد رزقه  
الله تعالى هو اعلم من جفها وعليه لا اعرف لاني لم يخطه من جوابه انه اذ فت  
بالملعوم من العفة ويجب ان يبا عده ما لم يثبت فصد الله سبه البلد اذ راج  
المبيع فلا سزا قبل فلات بالهبة او الصرفة او البيع او غير فيصير كالتخصيص  
عليه باللعبة والله اعلم **وسئل** عن رجل لدايش خمسة اولاد وتزوج احدى من  
ان لدايش من ملكه يتصرف فيه نحو خمسة عشر عاما ثم تصدق اولاده

فصل ٢  
فيمن اريد

تفتت الثياب  
بالثفتت الطلق



الباقين جميع ملكه هذا الاول مدعون لداود او يدخل فيما تصرف به الباقين  
**قال** رضي الله عنه ان عزل الاب المذکور لولده ماذي عظمه اختص  
به الولد المعصى المذکور ان يثبت كما ينبغي كما يختص الاولاد المذکورين بملا  
بغى ان يثبت صدقة فتم كذا فيك والله تعالى اعلم **وسئل** عن تزوج امرأة ولد  
معها ابنان لم يمت الزوج وواحد من الابنين وتزوجها اخي ولها مقد ايضا  
اولاد ومات ثم تصرفت ثلث ارضها والزواج الاول لولد هذا الزوج هل  
اولاد الثلاثة منقضا والصدقة له **قال** رضي الله عنه وفي الرسالة  
ويكره ان يهتد لبعض ولد ماله كذا او حله ويريد ماله بغيره اولاد  
الاخرون فيمنعوه من ذلك بخلافه ان تعود بعتة عليه فله المهر **اح**  
في التخييف قبل ماله منقوصا ومعه ماله منه حكم ما جازت عنه والله  
اعلم **وسئل** عن رجل له اولاد ذكور اربعة وله بنت وقبضت ملكه اخلاصا  
المختص له والاربعه الاخلاص الاولاد هل تدخل البنات مع الاولاد ان لم  
يصرخ بلان لهن في ذلك اخلاص المختص له والاربعه الاخلاص هل يدخلون المختص  
بالذکور **قال** رضي الله عنه المختص به ذلك ما شئته به الشهادة  
عند الاستفسار وان تعذر رضي الله عنه المختص به عرقه والله اعلم **وسئل** عن  
هبة المريض مرضا خفيفا هل يجوز ونصح **اح** **قال** رضي الله عنه وفي  
نوازل الشيخ ابن هلال التي جمعها ابو المختص الحيلة المتعارفة نزل ذرعة  
**وسئل** عن رجل له بنت لابنه هبة فبعضها منه وخازها والاب الواهب قد  
يضع مرضا خفيفا لا يمنع التصرف في حوائجها ثم مات وفلان من ابنة في البطالة  
في ذاك المرض المذکور وهل له متكم **اح** **قال** رضي الله عنه المختص المختص  
لا يملك في العيش لا يمنع والتصرف في على الفدين لا يجوز على المريض ببسبب فتنص  
التبرعات المتصرف بها في طهرته وعلمه باله والواهب عن الامام مالك رضي  
الله عنه بهذا حكاه الباقون من روايته ابن كنانة وتوجه الموارنة المرض  
المذکور بان مال العيش وافعه واضني وبهذا الفتى غير واجبه احكام  
ابن حنبل **اح** وانك تشروخ المختص في قوله وعلى المريض الموقول لا يجوز **اح**  
وكتب **وسئل** عن رجل تلبث له تلبية ونيو صدقة لبيته على ابن عمه الله  
العلل هل يجوز مع تلك الصدقة التي يستحقها البلدة او لا **اح** من ار  
سأله لكان تصرف فيه صدقة فله ذرعة **قال** رضي الله عنه وفي  
في الاجابة الناصية من الشيخ من تلبث له تلبية فليتوضد فله  
للشيخ شبي على ابن عمه الله **وسئل** عن رجل يبيع الغنم ويحفظ تلك الصرفة  
بعض المسلمين ونيو اجتره للشيخ شبي على **اح** كذا **اح** باختصار

والله

وويكف المنتص في كفو بصره فيما ذكره الله اعلم **وسئل** عن امرأة فتمت جميع  
مالها لولد بها فلما مات احدها انصفت مع اولاد ابنتها المتوفى حتى ماتت  
مورثها الولد البالغ مع اخواته واذا في اولاد الميت ان ذلك هبة الله ذلك  
**اح** **قال** رضي الله عنه من ادعى انفسا انفسا هو له بالهبة وعليه  
انتهى بشروطها وكتب **وسئل** عن امرأة طلبت لها الجملة عند التخليق  
لولد بها شئنا من ماله هل يغلب عليها حيلة حتى اعطت لهما ثلثي ماله  
انصافا بينهما هل تلك العقيقة على ماله **اح** **قال** رضي الله عنه ان كل  
نفس المذكرة مفهورة بالحياء بعقوبته لذكور غير غالبة فلهما الاجور وهذا  
فيما لا اعتصار فيه واما ما فيه اعتصار فهو له وان لم يحصل حيلة فلهما  
والله اعلم **وسئل** عن رجل طلق امرأته وجمع لها جهارا مع شئ من  
صدقاتها ثم تزوج اخرى فبطلت الاولى فلهما بغير صدقاتها ثم عمد الى  
جميع ملكه حيث وكيف قبله للاخرى بما جعلت به اليه بغيره والدعا  
اذ هوى ولا يتبدل بالبيع الصحيح الفاضل هل هذا البيع على الوجه المذکور  
مصحح كامل او هو من باب قضاء الدين لبعض الغنى ماله فيه ماله  
المستحق من منع اعطاه كل ماله ليعرف الغنى ماله ام كيف الحق وكيف الحق  
بيع الغنى بماله من باب قضاء الدين لبعض الغنى ماله فيه ماله  
عليه على الدوام **قال** رضي الله عنه وعليه السلف وعزل ماله  
بمع منع الدين من اعطاه غيره من الغنى ماله كذا بيده فله اعطاه فله الظاهر  
في جميعه فله الزكاة بقوله لا يجوز **وسئل** عن رجل تزوج فمات  
بيع من اهلك الدين بماله بالجملة بغيره فله الخلف الذي احق بالجملة  
بلك وقبض احق بالزكاة لان هبة المذکور لا تصح فانظر له لعله  
فيه طهر والله اعلم **وسئل** عن امرأة تصدقت على صهرها بالثلث ملكها  
وباعته الثلث بصدقة واحده هل يبيع بغيره مع الصدقة على الوجه المؤ  
صوب **اح** **قال** رضي الله عنه من جمع البيع مع الصدقة على الوجه المؤ  
واحدة تجمع البيع والسلف التي تها ماله الاجور والله اعلم **وسئل** عن  
اعطى شيئا ماله للمسجد وشرك فيه رجلا مع المسجد ثم تغلب عليه  
يملك قسمه وقبض الصغيرة واستغله هو فله لا تستغله الصغير  
عنهما ثم انما يشتري بوجعه رجلا وكمن انما يصيبه ذلك وجهه  
بمسجد حيث استغله حقه الصغيرة ماله المذکور **قال** رضي الله عنه  
املا العلة فتد اوى بلات الشقة الفقرة فيه شقة وجميع الاسقام  
كذا هو وبالله ما الصدقة المذكرة في غير موضع امرها الفاضل معتبر في موقع

شئ من ملك

مما يملك  
في البيع

منع اجتماع  
البيع مع الصدقة



فيها العبد بالواجب والاخوف ذنبه واخرى فيما فصل بالشريعة والسلم  
**وسئل** عن نصدق لولده اخيه مرض مؤبد هل تصح له ام لا وكيف ان  
 ادعى على والده المتصدق عليه انما طلبه بهما ما لم يصح **فاجاب** رضي  
 الله تعالى عنه الحجة في مرض بمنزلة الوصية تصح على غير وارث في الثلث  
 فحمل على الطوع والافعال لمع عيب الابدية على خلافه والله اعلم والوصية  
 لو ارث في مرض مؤبد الواجب بالطله الا ان ارثها بغير الورثة والله اعلم  
**وسئل** عن نصدقت على رجل وكنت ذاك وامتنعت عنده وانصل بغير  
 عيب وحلته ولم تغربه منه تصدقت بذاك عليه وكان المتصدق عليه  
 او شريكه في المال يحسن بشيء الى المتصدق في الاصل ان المذكور هو  
 بغير شرط وخلافه ان يغزو عليه فلا يصح بغير ذاك فبالله انك تعطي كقول  
 من عاهد في حيلتها والفرق بينه وبينه يعطى لها هذا ذاك بغيره بطلان  
 الصروفة وان كان ذاك احسن له او لا **فاجاب** رضي الله عنه مجزئة  
 بغير المتصدق عليه على المتصدق المذكور بان يورث بطلان ذاك الصدفه فتنفق  
 على حيلتها ان ثبتت كذا بينه والله اعلم اجاب **وسئل** عن امرأة تصدقت لزوج  
 وجها صبيح مالها حيث وكيف ووافقتها لا مطلقا مرض به نهاما للحكم  
 في ذاك **فاجاب** رضي الله تعالى عنه ان ماتت المتكثرة في المرض الذي تصدقت  
 فيه فيه ذاك وصية لوارث والله اعلم اجاب **وسئل** عن رجل تصدقت  
 في اولاد بنين ثلث ماله في المرض التي مات فيه وبلغ البلاء في الاولاد  
 المذكورين ولم ينج المبيع ولا البنت المتصدق به الاولاد مع انه صغار الى  
 ان مات المتصدق وفام ابو المتصدق وتعليم على ورثة المتصدق في البيع و  
 لصدفة البنت تصدقها المذكور على اولاده **فاجاب** رضي الله تعالى عنه انما  
 التصرف في بيع الرسالة وانتقم طيب ولا صدقة واحسن الا بالخير فان مات  
 قبل ان يخلز عنه وهو ميراث الا ان يكون ذاك في المرض في ذاك فانه يستحق  
 الثلث ان كان غير وارث **فاجاب** رضي الله تعالى عنه وهو علم ان لم يثبت ان ذاك نولي  
 وحصل بشرطه والله اعلم اجاب **وسئل** عن رجل تصدق في اولاده في حيلته  
 املاكي ثم لم يحسنه لاي شيء **فاجاب** رضي الله تعالى عنه في حيلته  
 به بعد ثبوت الحجة كذا بينه ولا ينبغي منه ديون الواهب وانما يقع فيما  
 بقى في ملكه والله اعلم **وسئل** عن رجل تصدق في اولاده الثلثة بجميع  
 ماله على التساوي بينهم عند ختم الكبير منهم الفراء وعند اختلال  
 الصغيرين وقال قبلها الكبير وحلها فصدقة ذاك وجه الله تعالى  
 وحق الفراء وقال فيها من مات منهم رجوع نصيبه على الباقيين **فاجاب**

فب  
لا يورث الا احسن  
في العينة بالمال

فب  
لا يبيع مع النوع

ثم يبيع بعفو الملك المتصدق به بعد الصرفة وتصرف فيه المشتري الموتي  
 ثم ورثته كذا الى الا ان ورثة المتصدق في البائع ومع التنازع والاعتراض من  
 المبيع وجعلت المشتري اطلاق اصوله ثم فاعل ورثته التي ورثته ورثة المشتري  
 بالاجراء والمدة خمس وسبعون سنة ولم يمنع المتصدق في البيع للمشتري  
 التصرف ولا اشترعوا اهل لعم البعد او تبطل الصدقة بسبب بيع الملك  
 لمتصدق ذاك ورجع منه النزاع او ان تبطل الذم في من مات منهم رجوع  
 نصيبه الواجب في اجب لنا ولك الاجاب **فاجاب** رضي الله عنه انما هو الحق اليه  
 وحل الله على سبيل ما جرى في الذم بغير فائدة في ذم الفراء ان الكسوف  
 والاختلال لا تنقص الحيل في ذم الفراء انما هو ان لا يشاهد في العوض  
 في مقابلته ثقب التغير والتم التنازع ونقصها الخلة التي تنعقد النكاح  
 عليها فعدم اقرارها للحيل في ذم الفراء هو المشتري وهو ورثته العبد وكذا  
 العينة على الاسلم وفيه ثقل جليل في ذاك في شرح قول البيهقي **والمتفق**  
**للاصلح فيه اختلافا** **فاجاب** رضي الله تعالى عنه في ذاك **فاجاب**  
**او قرأت ذاك خليفه وما سمعت** **فاجاب** رضي الله تعالى عنه في ذاك  
 الاولاد الثلاثة اثنان في ذم الفراء انما هو ان لا يشاهد في العوض  
 المتصدق في جنس جع عند انقضى امره في ذم الفراء انما هو ان لا يشاهد في العوض  
 عمل به لانه حكم في الصدقات والاحياء والوصايا **فاجاب** رضي الله تعالى عنه في ذاك  
 بسبب عيبتي في الصدقة على نسيان بلان فان عدم موافقة الاولاد انما  
 ترجع اليهم كما شرط فان لم يكن على وجه الصدقة على معنى الحسين  
 لقول المتصدق وهو على الذكور لا على الفراء وعلى الاولاد لا استغلال الا  
 عرف البنات بهن في البقرة الخمس لا الصدقة المتكثرة وذالك مما يجب  
 على الفراء والبيعة ان يعتبر في بيع كل بلد عرفها عفو ذم **فاجاب**  
 انما ذاك الصدقة على ملاقعة بطلان وانما هو على ما جعلت عليه ونقص  
 العفوذ الواقعة بهذا الخلف لاذك بعد اقراره في ذم الفراء او غير **فاجاب**  
 تغرر العرف في تحمل التنازع جعلها على معنى الحسين في الحيل وانما كانت لا  
 توهنها يحكم لها بحكم مهيئت كذا بينه **فاجاب** رضي الله تعالى عنه في ذاك  
 العمل بالحيل في ذم الفراء انما هو في غير الحسين وانما هو فلا تشغل الحيل  
 ولو كانت الدعوى فيه فيه اجتناب في رتبة جملتها وضغوا ابيهم  
 على املاكهم ومورثهم نحو سبعين سنة يتصرفون فيها بغيرهم وعرض  
 وتغير في وقته وغيرهم من اوجه التعويض ثم ادعى عليهم شخص حاضر  
 بذالك كله **فاجاب** ان ثبت الخمس وملك الحسين للاحسن

فب  
لا يورث الا احسن  
في العينة بالمال



بوع حيسه واعذر الى المقوم عليهم فلم تكن لهم حجة الا سكوت القايرو  
غيره مع طول ذلك وتعبت الاملاك التي يتبعها والفضل بالحسب وا  
حيث انما تصاحبه بعينه طول مشتمل على جوابية ونقله الى المواهب  
والله اعلم **وسئل** عنه سألته عن اخيه في جميع ما يوتى من ماله ان  
يسمى عليه بغيره في نفسه ورضاها بعد ان فلان فلان اراد ان يمتلك  
فقلت له يا جليلي قد علمت انك لا تملك ذلك ولو بلغ ما بلغ وجعلته  
لك كماله الذي رضى عنه من املاكه وذلك كماله في الليلة التي تريد ان  
تصنع فيها العرس ثم فامنت بعد موت اخيه في تزيين الرجوع بقدر  
سكوتك عن ذلك اربعة اعوام وجعلت تلك الهبة بعد تزوجه  
من تيسر **فاجاب** رضي الله عنه ان مصلحتها اخوها او جعلت ذلك  
على وجه الحيلة منه في العطفة غير لازمة والا فلا والله تعالى اعلم  
**وسئل** عنه وحدث ٧ واجه بعض املاكه وامواله وسمى لكل واحد  
منهم موهوبه وحدثوا ذلك حيلة واليه هم سوى واحد منهم حوز  
بعقد وبقي البعض لم يكن لاجل ما يقع منه من مثل حنة او قتل  
هذا له ذلك متى امكن له حيازته ولو بغير موت الواهب او **فاجاب**  
رضي الله عنه فقال الشيخ ابو الحسبة الصغير اذا كان الموهوب زوجة  
الطبيبة واليه لم يكن منها نتج له تحت الهبة فيما حيز منها وما لم  
يكن وان لم يكن غير محوز يتبعها بطلت في غير المحوز **ام** اذا كان المحوز  
بعد فلا يكون محوزا وشهد به في الاشهاد بالهبة ويتحقق  
شرط المحوز تحتها **سئل** المحقق ابن ريش عن تصديق على ولد  
الرشيدي بار ريش واجتهد ومنعه في حوز بعضها خوف العدة وهذا  
يكون الاشهاد بقبول المصدق في الاب كماله ان يطل ما لم يكن بموته  
**ام** المراد في السؤال بالامتناع وفيه قول **فاجاب** انما اذا كان  
في الحوز بين الوصول الى موضع الاملاك المتصدق بها الحيازتها بالنظر  
في عليها اكتفى بالاشهاد ولم يتدخل المصدق ان ملأ المتصدق بها  
قبل اتمام الوصول اليها **وسئل** عن معنى ماله الموهوبه وغيرها **ام** والله  
اعلم **وسئل** عن ترك الصدقة وفيه ما نصه اشهد فلان ان تصد  
في الاولاد المفلدين والخبائر كذا وكذا وشهد ايضا ان موضع كذا  
لزوجه فلانته مثلا الى ان قال ولو اخذ منه زوجة فلانته وتكلم  
عليه وذلك طمأنينة لها ورايتها وعلى ان رجع بدها منه وعلى س  
سبيلها لا يراها ينصرفون فيها ان شاء الله ومن جعل يدها فيها

امارة سألته

سئل عن

بغير عذر اظهر من جعل يدها في ماله الغير طمأنينة له بل لم يتبع لمش ادعى  
فيها بغير ماله هذا الى التمسك وجعلته بينه وبين غيره من ماله في الصدقة  
التي ان قال وقبلوا ذلك فبولا نكلا وحيز والد با حسن الحيز او وتعلمت لهما  
ذلك واحترازه على الواجب هل سببه ترى لراك شروك الصدقة موقوفة  
او لا من البيعة بالحوز حيلة الواهب وبين اعين الخبير **وسئل** اذا فامنت  
البيعة ان الزوجة اشتعلت شئيلة من ماله الخالص هل لزوجه الشئ  
خون معها ذلك **فاجاب** رضي الله تعالى عنه قال الشيخ سبي محمد  
بن محمد التملكتي اذا في العدة او في ثمنه الحيس او الصدقة نحوها مقابلته  
الحيزان قال اصل كون ذلك مقصودا منه حتى يشهد خلافا **وسئل** عن امر  
سؤالهم اشتعلت واعنه اذا في العدة او الاصل ما في الشيخ المذكور  
وعلى ما ادعى خلافا البيعة **واما** محرز الاشهاد بها من غير مقابلته  
فلا اثر له **وسئل** اذا كان الاولاد من لا يجوز لهم الا ان يملوهم ورشدهم  
**واما** الاشهاد بان موضع كذا مخصوص بالوجه **فاجاب** ان الاثر فيه  
تفصيل لمن اخر غيرك شئيلة تحت يد الموهوب حوزة وملكه له عليه او مرده  
وان لا يكون الموهوب له او اجنبيا **فاجاب** ان الاثر في الهبة فقه عليه احكامها  
وان لم تعلم ملكية الموهوب اليك اخته به ولا يحز مبري الطينة وتخص الزوجه  
بمالها بكثر او هبة او موهبة او نحوها والله اعلم **وسئل** عن امره فثبتت  
املاكها او اودعها بالبيع والصدقات مع ان ذلك المالك لم يقسمه  
وكيف كان وحدث فلانته حاله ببيعها ذلك وصدقتها هل لها ذلك **فاجاب**  
رضي الله عنه املا اجتماع البيع والصدقة فيمنع ايضا خلا  
يقية تعليل منع اجتماع البيع والسلف وهو الاطلاق لان المتصدق  
ع به محمول ان يدر في ماله فلا بد **ام** والصدقة والهبة في ذلك سواء  
وللولد منع ايدي او امه في المخرج بجميع الماله خلافا ان تقوى نفقة  
عليه على ان قد علم ماله صدقات وهبات العتبات ونحوه **فقد سئل**  
الشيخ سبي بالفسح من اجرا الموهوب الى من طمأنينة ان تصرف عليه  
بقدر وثقله من ملك متشاع ثم فامنت لرد الصدقة مدعية بالحياء فل  
**فاجاب** لطلال الحوز في صدقتها حيث طمأنينة وتصدق عليه على وجه  
الحياء ونحوه قول الشيخ سبي عيسى ما كان منها على وجه الحياء لا يمتنع  
وهي مصدقة فيها تدعيه من الحياء **ان** الغالب عليها **ام** ونقل  
في المعيار عن الشيخ ابن سبي عيسى ان فلان الفقهاء في الصدقة اذا طمأنينة  
في المتصدق ومن قبله انما اعطى ما حيله وخلا وغير طيب النفس

سئل عن تعيين

سئل عن اجتماع البيع والصدقة







الشمس على  
الحبيب عمر

عن رجلين وقع ارتكبا واحد منهما تحت يداي ثم ماتا وتركوا ورثتهما  
ثم طلب وارثا واحدا من وارثي الآخر ثم طلب الآخر وارثا  
من وارث الشاة فلما نزلت له مئة عيلا ان ارثه سلفه لم يكن له وارثا  
علاها بها وسكت واخذت من وارثها انما سكت للاستحبابا وهذا يمسكها  
ذلك ام لا **قال جاب** رضي الله عنه فلا تخف انك لم تطب بغيره صاحب  
وجبت ربحه له ولا عمل ولا خذ ولا يملك من له بالسكوت اذا كلفه الفقه  
يتوقع ضرا او معرة او الله اعلم **وسئل** عن فلول مع رجل في صبي  
ورثه عايشه ثم استخرج المفعول عليه صدقة اى الف درهم مما ورثه في ذلك  
الملك المفعول عليه وهو تحت يدك وكيف تكون حيلارة ما ذكي وهو لم يعزل  
هل تلك الصدقة علامه لكون المفعول عليه ملازدا لك تحت يدك ام لا **قال**  
**جاب** رضي الله عنه اذا علم المتصدق عليه بالصدقة وقيل وكان ملا  
تصدق به تحت يدك فطوى علامته والله اعلم **وسئل** **قال جاب** رضي الله  
عنه بما نزلت اذا وهدت الاب لابنه فحسب المعلن بشركه يسهل ثم عطا  
الابن فطلب الى جوع الهبة وكذا انك الصرفة والله اعلم **وسئل** **قال جاب**  
اذا تصدق الاب لابنه شيئا من ماله على جوع الف الف ان مثله ثم لم يعزل  
هل هو محض ان لا يتر من حقه **قال جاب** رضي الله عنه ان ثبت  
ان الصرفة وقعت على الشريك المذكور لم تلحق الا بحصوله والله اعلم وكتب  
اجرام **وسئل** عن امرأة مريضة تصدقت لاولادها وبركت من  
ذلك المهرى وعاشت ثم توفيت من عوام ومساكن هل تلك الصدقة  
فقد علامته ام لا **قال جاب** رضي الله عنه ان تحت المذكورة تحت يمينه  
وثبتت الصدقة بشرطها كالحيلارة وغيرها وهي علامته لازمة لها  
على ما علم والله اعلم **وسئل** عن امرأة تزوجت واسترعت انها ان تصدق  
منها شيئا لاولادها وحالها من ماله من صدقة او هبة او وصية  
انظر الى ترضي بها وانظر الى ذلك مالهها التعيش فيه لمونها ثم  
اخرجت مالهها لاولادها بعد ذلك هل يملك الجميع باسترعاها قبل  
ام لا **قال جاب** رضي الله عنه الاسترعا لا يرفع للمسترع به التبرع بل  
ذا المسترعى ثم تبرع وثبت الاسترعا كما ينبغي بان التبرع يملك معا  
الله اعلم **وسئل** عن اعطت اخواتها بعض املاكها بغية موافقة زو  
جها هل هي علامته ام لا **قال جاب** رضي الله عنه هبة التبرع ان  
ثبتت كماله بغير علامته لازمة والله اعلم **وسئل** عن رجل وهدت ولم يرف

صرفت ماله  
الى  
لوقعت الهبة  
لاجل العاشر

الزوج

الزوج ولد الرثا ان تزوجت بزيادة الثلث كذا في المختار الله والله اعلم **وسئل**  
عن رجل وهدت جميع ماله لاولادها قبل اداء ديون زوجته وماله في ذلك  
اولادها نزلت على الموهوب لهم فطلبون دينه ثم علم على الواهب وطلبون  
بقسم ذلك الملك فالتزم الموهوب لهم زاعمين بان ليس لهم الا الله **قال**  
**جاب** رضي الله عنه انما الدين ان ثبتا بموجبه ان لا ينفك عنه بقدره بل ان  
ولا يملك غير المالك التبرع فيبقى من متخلف من هو عليه **وسئل** عن رجل  
الدين محض معلوم في المختار وشره وهدى الله اعلم **وسئل**  
عن تصرف للصغير من ماله ذلك **قال جاب** رضي الله عنه والله اعلم  
هو الذي يجوز لابنه الصغير ما تصرف به عليه ما الاطلاق والله اعلم **وسئل**  
عنه تصدق في احد المتعدي وهدى ذلك هو له وخره او لشركائه الا خول معه  
فيها **قال جاب** رضي الله عنه ان ثبتت الصرفة كماله يبيع فهي المتصرف  
عليه وخره الا خول لشركائه معه فيها والله اعلم **وسئل** عن رجل تصرف  
شاة على شيخ حتى وبقيت المتصرف بها حتى صار لشيخها شيئا كثيرا  
هل عليه غل تلك الشاة ام لا **قال جاب** رضي الله عنه وعجزه لم يعتبر  
به ذلك نية المتصدق والله اعلم **وسئل** عن رجل وهدت لغيره وهدى  
صاعرون وبلغ ابوهم عليهم علمه والجماعة تلك الهبة ثم قام بعض  
بلوغهم على من اشترى من ابيهم وارادوا جسيه ذلك البيع هل لهم ذلك  
او لا يملك ما فعل ابوهم عليهم وهدى لهم الشيعة في الملك الذي نزل  
وله هبة من ابيهم البيع ام لا **قال جاب** رضي الله عنه لا يملك الاصل المورث  
مورث للجمعة حتى تنقطع ولادة الصلب اذا كانت الهبة لمن وجد  
ومن سبيو وجد وان وقع قبلها رد البيع ونزلت الشيعة حتى يموت والد  
الموهوب لهم او يمتس في الولادة **قال جاب** ان كانت لمن وجد وبلغ من  
عليه الابن مخرج فبيعه عليه علمه محمول على النكاح والسداد والله اعلم  
**وسئل** عن امرأة وهدت لبعض اولادها بعض مالهها وبلغت له بعض  
بمعرضها على ان ينفق عليها الجماعة حتى ينجى الله فيها بما شاء وهدى  
ت الموهوب له قبل تزويجها او مونها هل هو رتبة مقال به ذلك ام لا  
**قال جاب** رضي الله عنه قال الشيخ مباركة مما يملك به الهبة اذا  
فعلت بشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب مدة الجملة فهدى  
لمسئلة البيع بالنفقة عليه حيلته وقد اجازها اشهدت من وقع  
التزام الموهوب له ان ينفق على الواهب ولم يتحقق كونها شرطاً **قال**

بطلت الهبة  
بشرط الا ينفق



الحبيب محمد علي

مضت الهبة **ق** في اجوبتها من هلال امان ثم صرفت عليه بزالك  
 على ان ينعقها ويلويها بالصرقة فاسرة ١٢١ ان قصرت بزالك مكرمة  
 ويروي ان ينعق عليها ببالا يعني من غير هلالا ينعق الا ببعض فبها الصد  
 فلهذا يكون هذا الصلح النعقة وان المتصد قد كبر في التيسر فلهذا النعقة  
 في بغيرها بيسيرة في جنب الصد فلهذا يجوز لا ينعق في العز جينيز  
 وظهر التفضل والشكر **ق** المراد منه والنداء على **وسيل** **ق**  
 رضي الله عنه بما نصد اعلم ان حل الصرقة المحقة هي تلك  
 ذمة منعة لوجه الله تعالى بغير عوض فيعبر منه ان ملكا في مقل  
 بله عوض تكون منعة للمعطي يكون معلومة محضة وما كان في  
 مقابلته عوض تكون منعة للمعطي يكون بشرط غير محض فهو نظير  
 الى المعطي لم ينتفع بذلك المحقق بل الشرع المحقق في الافتقار المحوز ومن  
 في الركونه مقابلته عوض مخصوص مالى او غير المحقق بالمعاوضة المحقة  
 في عدم الافتقار المحوز لان منعة العوض التي حصلت بغير المعطي انما  
 حصلت له بسبب المعطي **ق** **قال الشيخ** سيب عيسى الصد فلهذا الزكوة  
 لما كانت في مقابلته ختم الفى وان العليم في جت عن محض الشرع فلهذا تعتبر  
 التي حوزة كسائر المعاوضات وصد فلهذا الاختلاف انما يكون على تظيب  
 فبعض المتصد في عليه وعوضا عن ايلامه جلا تعفى الى حوزة الافتقار  
 اليه **ق** **قال** ايضا ما نسب للمصداق على التالف من كون هبة الاختلاف  
 في الافتقار المحوز حقا لا شك فيه لان ذلك ليس محققا عليه وتبرع انما  
 عوض عن ايلام المحزون **ق** **ف** في ذلك التعلق الذي يملكها المولى  
 لولده فينعقد النكاح عليها ولو اهل حق لم يمكن ولين الرقة الزوج  
 في تزويجه فلهذا فيها خلافا لهدا تعفى الى حوزة الافتقار  
 له فهو المشهور وعليه **ق** **قال** لانها من باب المعاوضة كما نفع الز  
 وج عليها **ق** **نظير** نقلا مسئلة المعطي من قال امراته النصارانية  
 اسلمى واعطيك دارا هزله فاسلمت وكذا **ق** **قال** في اسلاز وجنته  
 فلهذا ما شئت الجبر على امرها واستحلابه **ق** **قال** **الشيخ** ميارا  
 في شرح تزييل فوالله اني قد كتبت في ذلك للشخص ان اسلمت نفسها او فوات  
 الفى ان او تزوجت او ببيت دارا فلك عنكم كرامة الخلافة له بلا خلاف اذا  
 اشهد بذلك ووقع المعطى عليه وانما اختلصوا هدا يعنى الى الحوزة  
 في يد العطيبة او لا يعنى في اليد انما في يد المعوضة لانها احضوا فيه كونه

و مد لم يكن  
 تكرر الكلام  
 الصدقة لا تكرر  
 في اولها

في معنى

الشهر

في معنى العوض عن تلك المنفعة التي يعود نفعها على المتزول **ق** **قال**  
 في جميع القول بان ذلك لا يعنى المحوز **ق** **المراد** منه باختلاف **ق** **قال**  
 التي لا متبعة فيه للمعطي **ق** **قال** **الشيخ** في غير سبب اختلاف فصد  
 المعطي فيجت حينئذ ان ينفي الى المعطي فلهذا كان في حله احد النوعين  
 او استعسر الشطوط عنه **ق** **قال** **الشيخ** في ذلك الى ما **ق** **قال**  
 في بغيره غالب اهل ذلك البلد في ذلك الى ما **ق** **قال**  
 في الختم في الصد فلهذا في بعض حكمه في التيسر في النعقة **ق** **قال**  
 في النعقة ان حله رجل ابدى الكبير في عقد نكاحه ونحل معه ابنا صغيرا  
 املا كل مشترك ثم مات الاب قبل بلوغ الصغير فلهذا ان حله في الكبير  
 وان لم يجرها حله نصيب الكبير التي انعقد عليه النكاح ويحل نصيب الصغير  
 وقسم بينهما **ق** **قال** **الشيخ** في الواجب التي ان ينعق جميع ذلك **ق** **المراد**  
 منه والنداء على **وسيل** **ق** **قال** **الشيخ** في الواجب او لا يدع بلوغهم في اعطى اخيه  
 حلها من ذلك الملك قبل عزها ما وهب او لا يدع هل هو في القسمة  
 في تلك الهبة **ق** **قال** **الشيخ** رضي الله عنه انما تصح الهبة بملك الواهب  
 لا حسن ان كان مشركا مع ملك اخيه فلا يتر من حضور الواهب في المفسح  
 او ويحلهم ان يشهدوا ولا ياتي مع قسم الاب عليه والنداء على **وسيل** **ق**  
 في خوة متعوا اختص من التزويج حتى تصدق له ما ثبت لها بينه  
 هل تلك الصرقة علامت **ق** **قال** **الشيخ** رضي الله عنه الصد فلهذا على الوحد  
 المدة كونه موزونة غير لازمة للمزكورة والنداء على **وسيل** **ق** **قال**  
 ولم يجر في حيلة المتصد في هل تصح تلك الصد فلهذا **ق** **قال** **الشيخ**  
 الله عنه من شروط صحة الصرقة المحوز فلا يمكن يحصل كما يشيخ في طلبة  
 والله اعلم **ق** **قال** **الشيخ** في رجل نكح امرأته بملك وزاد عن ابنته ثم استخرج  
 المقوم عليه صدقة ابا الغلام في ذلك الملك للمقوم عليه وهو تحت يد  
 وهو لا يعنى ذلك هل تلك الصرقة علامت **ق** **قال** **الشيخ** في ذلك  
 بجه **ق** **قال** **الشيخ** رضي الله عنه اذا اعطى المتصد في عليه بالصدقة وفيل وكان  
 ما تصدق به عليه تحت يدك فلهذا علامت والنداء على **وسيل** **ق** **قال**  
 الله عنه بما نصد ان كان المالك المزكورة من اهل الصد فلهذا حصلت برضى  
 المتصد فيس جلاحة ورفعة الك والنداء على **وسيل** **ق** **قال** **الشيخ** في التالف من  
 العبد هل ذلك علامت **ق** **قال** **الشيخ** رضي الله عنه اجتنى الشيخ ابو مظهر

الموهوب

في











الحسين عليه السلام

شيء إذا كان قد غلب امره حتى يمضي من الامه بل يعلم انه ابو له بغيره  
 انما فتعهم من هذا البعد بل اخرى ان ليس للاب في هذا الا ما لا تدور ٧١ و ٧٢  
 الاربع موت المتصدي او اليا سر الولادة وان علم من ولده بالامانة وسكت  
 لغيره لم يرد في معتبر ولد الفيلاد واستحقاق حقه واستحقاق  
 ع حقه انما كد بعد الحصار مع منها علم بناء على الفاعلة المعلومات فيمن اد  
 عو الجعل فيما يحمله ابتداء جنسه وها من لا شك بل كما هو الذي قد  
 الشك في تنزيل النصوص على عين النوار و حكمه بها بعد موجباته برب ٧١  
 شكل ويرفع الخلق بعلمه بالبحث والتأمل الى الغاية **ام وشيل قبل**  
**كل** بما تملك الصرفة بالارض الغالبة قبل وقت حرثها لا بغير الترخا و  
 فت يصل فيه قرب امكان الحوزاء حوزها بل يعمل انه لو وصل قبل امكان حوزها  
 لا يتغير في حوزها بل يقول **قال** ابن ابي ريش ان اعلمت الارض قبل امكان  
 حوزها او في اواسطها فهو كالحوز او غلبة وان اعلمت في وقت  
 امكان ذلك في حوزها فيقول المعلن حوزها ان ماتت معطية قبل وقت حوزها  
 فيل مطلق واصبح ان حوزها الشطوط او وقع معطية فلهما فلهما فان لم  
 يوقع معطية حوز حوز الاول وان لم يمت المعلن حتى اتى وقت حوزها فلهما  
 هذا بل لم يمت حتى ماتت معطية بطلت **قال** ابن عرفة عزالة المعلن في  
 الفاسم وقال الفيلاد ان لا يتصل الا ان تعود بية واطمئنا بجزا او غير ذلك  
**ام وقوله** اذا جزي الموه وصيته التي لم يترك في حوزها لغيره فلهما  
 على الاصلين كانه يقول الوصية على حوزها او لاد بنه الخمس او لاد ابنه فلان  
 والخمس او لاد فلان الذي هو فلهما تحت المبلغ الموه في حوزها وادامات اقل  
 الا لاد عوليد واد حوزها ذلك الولد جميع ما سمي او لاد ابنه وخمس الوصية  
 والغني والفقير والذي والانتى في هذا صواب ٧١ انفس ابيه الوصية على فلان ذلك  
 في ذلك الشيخ بيلاد في شرحه على تحصيل المنفعة **فصل في**  
**الفصل في وصية تعلق به ووقع اليه حكم** الذي هو  
 مواصف ام لا **قوله** لما انتقلت السان لاد فلان مع فلان وعلان فانما  
 عن بنية اخوانه وامه فلانة متخاضمين على الاملاك التي موهبة لاد واد  
 ربع واشتت العريض الاول موجبات الاستحقاق كما يجب واد على العريض الثاني  
 انتقل ذلك اليهم من موهبة ليني يمتش الشيفيتش فلانة وعلان وهو  
 محض فلان بن محمد بن علي بن الفداء انه مفع عليه وبلغ عنهما وعن نفسه في  
 المواضع المذكورة فلم يثبت التفديم لاديعم وعلى تغير ثبوتها فلم تحصل الشرط

الصدقة بالارضا الغلبة

في حوزها

الخ

التي يباع بها عقار النبي المعلومه المختص وانما يباع عقار الخ وميته  
 وبلغ بثبوت يتم الخ **قوله** زاده الفاع المعبر بنفسه فبيع بشي ادعى  
 انما مفعه قال المحل اذا بلغ الفاع قبل ثبوت موجبات الاستحقاق البيع  
 فافتي السبيل ان يبعد يجوز وينقض قال الفاع **اشهد** على مفعه الفاع  
 في كوكيل مخصوص على ثبوت بعينه فلا يبيع العقار بخلاف وصي ٧٢ واستحسنه  
 الفاع **ابن** كوش وروى جري العبد **قوله** قال الشيخ في سبيل امر بلار حمد  
 السدق السبيل البرز اعلى ريش وبيع ربع النبي او غلبته لم ينعقد انما  
 يستفصى في الفاع او يبيع **قوله** قال الشيخ في حوزها بعد نفعه مدفعه ورايت  
 جواز الشيخ العريض في المتناهيين وكان على فلان الفاع مفتضا ان البيع على  
 البحر النبي يت صحت على ثلثة اشهر ويطر بلار كحل الاول حجة النيابة بل  
 بلاء او ما يقع مفارقه عند عدمه **السطح** السبيل المسوخ للبيع الثالث  
 الفاع على البيع واشهاد الامه المتعلقه مثله وبلغ القيمة وانما تضمن  
 ذلك كلمة في شيفه البيع وشهادة على الفاع بثبوتها واداة الفاع في البيع لا  
 يبيع في حوزها الم يترك ان ذلك كان بغير ثبوت مفوض غلبه بل لو قال ثبوت  
 المسوغات عند واذن في البيع اجل ذلك ولم يفسر تلك المسوغات  
 لم يفسر في حوزها البيع لانه اجمال لا يقول عليه **قوله** قال الشيخ في البرز ايضا  
 كل من باع على قيم او مولى عليه وادع او وصي في غير نفعه ولا حوز ولا يجوز  
 عليه وهو بل كحل راجي **قوله** قال الدار النكسر وقع في حوزها ابن زيد حلي فلان  
 في الفاع واد اقيم فيما اداع العريض ان على الشيفه البيعة انما يقطع به شراء  
 حوزها وانما يباع بغيره او فلهما حوزها حوزها وبيع الشراء لاد **قوله** قال في  
 ايضا احكام الشيفه انما يجلان بين المتناهيين وبين المبيع حتى يثبت ما يوجب  
 لاد حوزها البيع **وقوله** ايضا وما جاز بغيره على النبي وجب على بلار بعد اثبات  
 السداد به بغيره وانما ثبوت النفعه منه على النبي والسداد فيه **ام وقوله**  
 ابتداء فلان النكسر بين ان ذلك يبيع على الدين المرتب على والدين النبيين المذكورتين  
 بمنزلة حوزها ثبوت انما خلفه داره ما يفلان به دين زوجته او اكثر بشهادة  
 اهل بلده وهم فلان وعلان وعلان ولذا ان كل وبسببه حكمنا بطلان البيع المشار  
 اليه في سبيل الحوز الشرط التي يباع بها عقار النبي فينتقل فلان المذكور  
 بلار ثم في امده المراض المذكورة وطى ثلثة ارباع حوزها فيه فيما ناولا حوزها  
 انصلا وغيره بالشيفه وتنصل خالته المذكورة بغيرها بعد منصفها انما  
 سكتت عن طلب حوزها به الى ان بطنها الاقالة ويترفع ابتداء فلان المذكورون  
 ايديعم من جميع رعا كلبا ابد يلا ونسفل منه جنته انتم الشفوي فلان املا

ايضا











يشق من ذلك فيه وحكم بالعلم بعد رجوع العمل به فيسقط عنه ما علمها بغيره  
 أمعان النسخ فيه حكما جازيا لأنما انسخه وأما ضلوا ووجب العمل بمقتضا  
 له بغير التراجع في التوقيف العقب مبارك بن الحاج بن سليمان العرجي وحيث أبرأ  
 حليم بن بلغاسم وخصما بغير بن عيسى بن يعقوب والطالب مبارك بن أبي  
 المؤذن التوغيثي من واد هلاله وقد أوود بن علي بن الحسن أباه على النسخ  
 فيه وشطره عليه بذالك في شطره بضا وهو مجلس فضله ومقعد فضله  
 بحيث يجب له ذلك في حيث ذكر في السدادين والعشرين من جملة الأولى **ع**  
**١٦٥** **الغدير** تعالى محمد بن مبارك الحق الله به وعبر الواحد بن عبد الله **الحجر**  
**الله** أعلم بأعماله محمد بن عمر **الحجر** الله أعلم بأعماله عيسى بن محمد بن أبي حمزة  
**انتهى** المراد كنهه في صليبه رابع عشر وشوال **١١٦٥** عيسى بن أبي حمزة  
 ع بن أحمد الصغير والحسين بن علي الوجراة وفقد الله بمحمد **ام** نصر الرسومات  
 المذكورات **وأمر شيخنا العباس** رضي الله عنه لتلميذه سميح أحمد بن عبد  
 الله الجرسية فيملى له فكتب ما نصه **الحجر** الله تعالى صل الله وسلم على سيدنا محمد وآله  
 وبعث من المقرر المعلوم أن الأصل في عقود المسلمين الصحة والبروز المتعاقب  
 فحدها فلا سبيل إلى نفيها وحدها عنصرا بالأمر والحق تحقيق الاحتمال فيها استمرا  
 الصالح الجبري وعليه فالصالح المتعاقب المنعرج بين المذكورين بخلاف المراد المعتبر  
 عملة المذكور يحتمل على الصحة والبروز المذكورين وأما نسخ أعلاه فمما يوجب  
 جسد له وحده فلا عبرة به ولا يعتد به أما ما ذكر من أنه يجوز الصلح إذا تعي  
 الحق في الذك غير الأقرار وأما فيمنع كماله النازلة فلا يخور فيه وقد قال  
 شرح المختص في قوله ولا بدعوا للصلح أن لفظ وجهه ويستثنى مما علمنا فو  
 له وأمر بالصلح والفضل والرحم كلان خشي تعلل الأمر لا ند وإن كان الصلح  
 حليطه غائبا فقد خالف ذلك علمنا أخرى أقوى منه وظنى خوف العدا  
 أو لغو سيرة محمد رضي الله عنه رد أو الحكم بين ذوي الأرحام حتى يصلحوا  
 فلا فصل الفضل يورث الضلع بين **ام** وفيه التحفة وإن تعي الحق فلا كماله  
 يحق بناء على الأحكام **فمنتهى** أو يستثنى أو بالأرحام وهو على تسليم تعي الحق  
 في النازلة جهة أو من لطم بذالك لو أرحم بالغير كما أوقع أيضا قوله ومن الجبر  
 على الصلح اتفاد عوة المراد المذكور في آخره **المستوعب** التفسير عن العجم  
 المراد المذكور أنه في المقتبس بأذالك العصا وإن لم يكن يعتد عليه فيما أسند  
 إليه بل لا تكسر وذالك يقع عند كل وجه فيلزم وقوع بين يديه إذا قلنا في حاكم  
 قصده قوله فلا الأقول فلا قلنا في حاكم **م** وقد صحح صك الصلح برضا المتصل  
 محسن على البلاء على الأثلاث حسنها اقتضت شركتهم **واما** دعوى الجهل فلا  
 تسمع لأن المتعارفين يجهلون على المعقود حتى يثبت الجهل وعلى جواز الأمر

قصی

[illegible]

الاول بعد الحلق الاول



ولا يستتر شدة البصراء فان حكمه ينقض وان وافق لانه التخلل لدى مثل هذا  
خلف وان كان يصير ابدا واستتر شدة البصراء بها فان انصهر منه البصراء  
حكيم ثبت الاول ان توقفت فيه بشر وطئ الخلف ونقض التخلل وان لم يتوقف فيه البص  
لشروط لم يثبت **ام** المراد منه **وسيل** محس كانه ينفذ ويثبت حكمه عند اوجه  
بالبصراء انما ثبت حكمه بشر اصبه نازلة مع خصمه حتى حكم عليه بعد الخلف فله  
بالعد او انما انما انما انما لا تتبع العد او انما هذا الامر كذا **او** **لا**  
رضي الله عنه وعرفنا على انما يجوز تخلف حكم احد المتدعيين والامر  
بالخصم منه وبه خصوصية نيوية وان لم يحصل العد او نيوية وان لم  
تصل العد او فان حكمه لم ينفذ عليه حكمه والعد واستد منه اذا كانت  
العد او نيوية امر جليل والعد اعلم **وسيل** المحس المتدعيين من قبل  
انفسهم من السلطان ولا من العلماء او اقر احد في مجلسه بما ينفذ غير  
فكتبه من سلفه الفدر في اليه لابل كذا او غير هذا يعني فيمض بالتحريم  
للمشهور عليه بالعد او غير هذا او **او** **ما** الحكم اذا حكم بمشهاد حكم  
في غير ان يغفل فيهم الا على ارضاء جميع من يشهد بمقتضى مجلس  
الحكمي فلا يغفل فيه البص **فان** جميع من يشهد بمقتضى مجلس  
ان علم الفلا في بضعه وليس بعد ان يبيع له قبول شهادته لان شهادته  
غير العدل غير معتبر بشرطه حتى كماله عدو وقت حمله ولم ينفذ الا حكمه بما علمه  
والمشهور منعد **والخلاف** في عدول شهادته واما اقر به الخصم في مجلس  
فرض معتبر وانما شهادته تنفذ عنده في ذلك المجلس بعينه **فان** ابن  
زريق وابن بطال وابوابر اقيم وابن العطار لا ينفذ فيهم وقال ابن العطار  
وغيره لا ينفذ الا على ارضاء جميع من يشهد به لا ينفذ الا على ارضاء  
شهادته به غير عدل كذا يعني بالعد ليس وان علم ما شهادته لا احتمال  
ان يجرى فيصير ارضاء غير عدل **فان** الامام ابن مروز والضايف ما قال  
ابن العطار **فان** ابن سبطويه هو الفيلس المهرذ الصريح والاول استقفا  
ن وعلم به **شهر** على الاول فله مشهور عليه ان ينفذ جميع بعد اوجه او فر ابد  
اكيد **والى** ذلك الاشارة **والحكم** **في المشهور** **ينفذ** **بما** **علمه** **الفلا**  
**شهر** **واذا** **اقتضيه** **ينفذ** **جميع** **بعد** **اوجه** **جلب** **كذا** **اي** **تباينة**  
**فان** **ثبت** **فان** **الشيخ** **ابو** **عمران** **البارز** **ومن** **اقر** **لخصمه** **بما** **لده** **فيه**  
منعد **بمجلس** **النظر** **فليس** **حكمه** **عليه** **عد** **ولا** **فان** **جهل** **او** **عمل** **بشهادته** **الفلا**  
لذلك بان يقول له الفلا اكتب مغالاة خصمك في مجلس وتورخ المغالاة  
ولا يستغنى عن الاشارة فيمض بعد هذا في مجلس الفلا كذا يستغنى الفلا

بما علمه

بشهادتها ولا يروى الشهود لكتبتها ولا يوضع شهادته بان يقول له  
استشهدون بهذا فلا بد ابو عمر الله العطار **ام** وكتب **وسيل** عن اخفى  
انما اشترى موضعاً وحلقة المدة بالراجح ما جلت به فيه الى ان حكم الحاكم للفلا  
بالعلم ثم ارجح بقوله انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
فله حكم الحاكم المعتبر على الخصم ولم يجرى وهو ينفذ على جند وان يجرى اي حكمه  
بعد فله قبول بطلان ما به بعد ذلك زيادة على الحكم بالخلف ثم انما يبين  
لم يعلم به فلا خيل له بها ان يجرى مع ادعاء الجند وان يجرى مع اقراره على  
نفسه بالجرى في المدونة وهو المشهور ان المدعي عليه بالخلف على نفي  
العلم به وكتب **وسيل** عن فرض كتب الاتصال يوم الحكم لجل هذا سماع  
لذلك الحكم في تلك النازلة بعد **ام** **فان** **رضي** **الله** **عنه** **و** **المختص**  
ونقل ملك او مسخ عقد او نفي زنا كذا بلا ولي حكم **ام** ثم اذا حصل الحكم  
ذلك في النازلة صار معزولاً عنها والعد اعلم **وسيل** كذا في حكمه لا حكم  
الخصميين ثم بعد ذلك رجوع عن الاول وحكم للوي **فان** **رضي** **الله** **عنه**  
وبعد مفاد ابواب المحس فان حكم الحاكم غير بصير بالاحكام ولا يستتر شدة  
البصراء فان حكمه ينقض وان وافق وان كذا يصير او استتر شدة البصراء  
فان انصهر منه البصراء حشداً ثبت الاول منه ان توقفت فيه بشر وطئ الخلف  
ونقض التخلل وان لم يتوقف فيه الشر ولم يثبت **ام** **والله** **اعلم** **وسيل** عن  
رجلين حكما عنده فله نرا حيلة على نازلتهم الى ان حكم على احد هذا بما علمه  
له فيها وسكت المحكوم عليه نحو ما ميث ثم فلو على خصمه في تلك النازلة  
هذا يغفل فيلزم في ذلك مع ملاذكي **ام** **فان** **كل** **الحكم** **المذكور**  
تلا بلسر وحيد المغلوبة فقال ابن سبط **واذا** **انقضت** **الاجال** **والسلوك**  
ولم يأت الموعد بوقت يوجب نظراً **فان** **الفلا** **وانفذ** **الفضلة** **عليه** **وشكل**  
وقطع بذلك شعيرة على خصمه في ذلك المطلوب **فان** **لا** **تستغنى** **منه** **بعد** **ذلك**  
مجد ان انما به **ام** **المراد** **منه** **ببطلان** **الافتقار** **شرح** **التحفة** **والله** **اعلم** **وسيل**  
عن فرض حكم بين الخصميين والحد ان حكمه كان متعلقاً باليمين هل الحكم نافذ  
او منعد **فان** **رضي** **الله** **عنه** **و** **الدر** **الفتا** **افتقار** **اليمين** **شتر**  
في ثبوت الحكم وكذا انما يقوم مغالاة افتضا بها من سلفها ثم قال فاذ انظر  
في ذلك فان من رجع اليه الحكم كذا ينقض حتى يحصل بشرطه وجبته  
بمجلس **ام** **المراد** **منه** **في** **الجوبة** **ببطلان** **اليمين** **لا** **يتم** **الحكم** **دون** **يمين** **من** **توجهت**  
عليه للمحكم **فان** **المراد** **منه** **في** **الاشارة** **بقوله** **وكل** **رجع** **باليمين**  
**عليه** **فان** **النفق** **فيه** **واجب** **فان** **خلفا** **والله** **اعلم** **وسيل**

لقد نصت الى الحكم  
في النازلة ثبت الاول

لقد خلف الحكم  
باليمين



النسب على  
الحسب

عمن خلاص فكنت له المسمى الا اتصال به الك فلا غتله المسمى عليه هل  
تلمذه الغلة او لا **قوله** رضي الله عنه وقيل من استغنى بعد الحق  
عليه وهو مسمى على الثواب ولا يشبهه له جعله الغلة والله اعلم **وسئل**  
**قوله** رضي الله عنه وقيل ما الواجب ان يحضر المصنف مع المصنف  
الفا في فيه كزك واجر محنته من كالة او غير هذا فيجيبه بما وجب  
**وهو وصية النبي صلى الله عليه وسلم** لسيده ناعلي ان الله سيبه فلان اذا  
جلس بين يديك المصنف فلا تغصين حتى تسبح في الاخر كما سمعت في  
الاخر **قوله** بعد هذه الوصية وما انفعها وما اعطتها من اصل يرجع كل  
جزء اليه ويعتد عليه انما تلو ذلك في الخبر والله اعلم **ووقع اليه حديث**  
ليسطر له هذا موافق منقولة الشرع او **انص** **الحكم** يتصل ويتعلق فلان  
فلان بن فلان العلاني وفلان بن فلان العلاني القليلان تحتها ووجد اشراكهم  
جميع خلف القولة بنت فلان العلاني موروثها بواستقده العدا ان الكاين  
بالعصر الخارجة منه العين المسميات بعين حشون كما حدة ملكية مؤرور  
تتمها المذكورة مع اخوانها فلان بن فلان وفلانة بنت فلان بحدة وده في  
القبيلة او ادموشي بن فلان والحوي او ادموشي بن فلان واليميني ايضا  
او ادموشي بن فلان والشرقي او ادموشي بن فلان وشبهه له من قبله واجبت  
انصلا تلامذ ملكية ويرجع منه فلان بن فلان العلاني خصمها بواستقده  
موكله فلان بن فلان والنسب يتل مع موكله المذكور رجلا كليا واخبره  
بما له عنه في رجوع بعض شهود ملكية خصمها الفلاني المذكورين  
مع الرجوع في بعض الرجوع من رجوع منه عن ذلك الرجوع ولرجوع بعض شهود  
الرجوع الذي ينعى والقدر في بعض الرجوع ويحرج في غير ايضا بما له  
به وملكية العدة ان المذكور له موكله المذكور واختصا مديروا آخر  
اذ لم تعارض ملكية الفلاني بن ملكية الفلاني بن علي المرسومة  
عنه لتفقد منها خليل وتنازع وتنفذ مدعي ان العدة ان المذكور ثبت بحدة  
موكله فلان بن فلان مع اخوانه المذكورين وملكه قبل والجد المذكور  
وكما لا غير ايضا بما له عنه من ان موروثه الفلاني فثبت حظه  
في العدة ان المذكور بالمدقة لا ولا ولا فلان معتل بالان ورثة المنصف في عليه  
بن علي الذين يطلبونها بخصمها ونهها وذلك اقرار منه بنصرت اليك  
لها وكما لا يخفى فلان بن المذكور وعلى هذا وبسببه حكما فلان بن فلان  
وفلان بن فلان المذكورين بان يتصل مع اشراكهم بموروثهم المذكور  
في العدة ان المذكور وهو الشدس منه مع سدس من علي ملك فلان

الصلابة

بن فلان

بن فلان المذكور من ماء العين المذكورة الآية المائة نابع للارض وما هو  
لاهل نفي انصلا لا انصلا تلامذ ملكية على ما اقتضته طبعها مع عوة  
الورثة ويرجع منه فلان مع موكله المذكورين ايدها رجلا كليا حكما  
ازمنا بعد ذلك وامضنا له واوجبا العمل بمقتضاها بعد نفي الموجبات  
عليها من انذار وانذار ونعيم بنسبنا من اواسط جهاد الاول سنة واهر وثلا  
ثين ومائة والف عتد به فلان بن فلان بن فلان لطف الله به **الحكم** اعلم  
بما له له محنت من محنت العتد وعتد الله **الحكم** اعلم بعتد الحكم اعلاه واسفله  
عقد الله بن محنت من اجرام غرو عتد الله **الحكم** فثبت اعتراف فلان بن فلان  
المذكور موقفه ان لم يتخلص هو ولا وكيله المذكور مع الحكم والحق المذكورين  
هو عتد ايضا عند سيم محنت من محنت من اجرام الا ان الجراي ومن معه في القضية  
الرايين بنقض الحكم المذكور موقفه فلان يورث ذلك لغضبه الحكم موقفه بل ينفق  
منعده اجاريل مجراي وينقض النقص المذكور ما ذكرناها على نفس النقص المذكور  
كور وعلى ذلك وبسببه حكما فلان بن فلان المذكور مع الحكم والحق المذكورين  
محنت من بدات عند اولاد فلان بن فلان وفرد بيتش فثبت فدية عتد  
اولاد فلان بن فلان بنسب الوالد سنة واحد وثلاثين ومائة والف وبسببه  
الحكم اعلم ايضا ثلاثين حين كثيرة من سبعة عشر مائة الف في اولاد  
فلان محنت العتد **فكتب** رضي الله عنه ما نصده بعمره ما يجب تفقد  
وبعمره ما حكم المنتسخ اعلاه منقوش في كل من وجوه منسك فلوله واخبره  
بما له به من رجوع بعض شهود الملكية التي قوله لرجوع من رجوع منه عن ذلك  
الرجوع فان من رجوع يتصل شهادته بمرجوعه عنها شيء هو محنت من رجوع  
كذلك ان شراح قوله وان كان بمائة لزيدا ما شهد به تلامذته في الاسماء  
الرجوع بلا شبهة بالحكم في النازلة بملكية مكان من زعم انه شهوده والتخليص  
والشلاعب بالمسلمين واموالهم وذلك فسق **فصل** في الخلاف بين رشي  
ان لم يات الراي عن شهادته بشبهة فلا يقبل في المستقبل ان كان رجوعه  
قبل الحكم وان فلا شبهة على قبل ان كان مقرر او ان لم يشر عليه خلاف **الحكم**  
المراد منه باختصار وتنفذ يمي وتاخير فيما عتد من شهادته بن عتد رجوع  
بلا شبهة ثم مكس في الرجوع التي ما شهد به ان لا فيما هذا البعد في  
هل يعد هذا الا من افسق العاقلين وقوله ولرجوع بعض شهود  
الرجوع التي قوله وقيل يحج انظر هذا الا يهاج والتمويه بعد التسمية

فصل







وثلاثين ومائة والى وان كنت تراها لم ينقل على الاشهاد عليه فيما كتب اليه  
لمنتسخ الاعلى ان يخرج من عالم خلاص عند ايه الاذن وهو بركة مما اعزى اليه  
من اراد الاعتناء على حكمه وانه بد سلفك واذا الغنى الحكم المذكور استوفى  
النقل في النزلة على الوجه المألوف اما ان حصل من المحكوم عليه ما يسفد بعض  
خفه بهما او غيره اجل الحكم عليه بالاجور او الجهل فلا بد من ذلك فانه الخلف في  
ملح الاستشهاد ابو سعيد بن ابي ولما نقل فتوى في العرش فلان تخرج جواب  
الشيخ مشكلة تقع في **هـ** في الزينة كثيرا وهو ان بعض الفقهاء  
يحكم بالاجور وتركيب الجهل فيكون المحكوم عليه او يجمع الناصر للمخافة ان ذلك  
لازم في مصالح او يرضى باليمين او يلقم الاداء ونحو ذلك وفيه خلاف هو  
فيه مضى او مغرور بحكم الفلاح فلا بد اسئل او يوجد من ينقله او اعيد النقل في  
تلك القضية يقول الناظر فيه المحكوم عليه انك رضيت بيمين المحكوم له او  
صالحات او التزمت له او خود اليك مما يسفد خفه لولم يرض حكم وهو انما  
بعد ذلك اضطر الى حكم الجور لولا الحكم لم يعمل شيئا من ذلك وكنت استعمل  
ذلك وانتهى الاملاء فيه على من حتى خلعت الجواب الحق في الشيخ المذكور  
المصدوق للصواب المنتظم عند الفاعل المحكوم له بسبب التزام المحكوم  
عليه بيمينه في قوله **هـ** في جلد الاول على **١١٦١** **وقيل** عن رجل اشترى  
ملحاً من اخي ثم فاع عليه فانه قبله اشترى فنتازع في موضع يكون الخطم هما  
هذا بطله المدعى عليه او انما يكون التنازع بينهما في المبلغ النقيض المتنازع فيه  
**قوله** رضي الله عنه وعزل فانه فضلة معتبرون بالتداعي والحكم على  
المشهور المعلوم به حيث المدعى عليه الا ان خرج من محله والبقاء المدعى بعمل  
الاصل الترخي فيه بطله مطالبته به واما ان لم يكن التمسك فلا بد من الخصام  
الاخذ من حكمه الخصم ورقتا بعض نذر ليهما ثم هذا يشترط طواف الر  
ضى والخكيم الحكم فولا وكنت **رشيد** ممن استشهد على حكم الفلاح المكتوب  
على ظهر ورقة كذا غدا ملصق على ورقة اخرى كذا رسم شراء وارادها وشاره حكمه  
انه حكم على ورثة البائع بمسوله خاصة دون ذويه باسمه بغير ولا اسم موروثه  
هذا يحكم الحكم المذكور على الوجه الموصوفى في ٧٧ احتمال الصلح الحكم المذكور بشراء  
غير الشراء المذكور **قوله** رضي الله عنه ومن المعيار وان كان التقييد  
بورقة ملصقة بالحفظ المتألفا عليه فلا بد ان يزيده الخطاب التقييد على ذلك  
الحق فيقول بصفة العقد المرتسم الورقة العلوية الملتصقة بهذا المنتظم  
لعل ان قبل فلاح كذا او المنتظم توكيد فلاح فلاحا على كذا ونحوه مما يعين  
الحق المكتوب فيه خوق (ان يلصق بورقة الخطاب ورقة تحق غير الحق التي

۹۷

وقع به الخطأ **ام** وهو المراد بقوله ان وقع الخطأ فيما التصق به  
 العقدة بالشرح لذلك فلا يخفى، يذكي نص ما عليه يستدل به  
 ورغبته قد تنصل من حيث أو لا يزال أو توكيل، أو سائر الاشياء  
 تبصير، حقوق الزاية العقدة **ام** فاعلم، عليه ذكر العقدة بالشرح  
 وقيل العقدة مشددة الزاية، فاعلم ذلك العقل حليف العقل، **ام** وانما  
 الفاعل الاعلى مع موعود مع موعود بشهادة مع موعود وانما العقل بالاحكام  
 بلوغه فيه اشكال وايضا، وهذا مما اختلف فيه احرازه في الاصل فاعلم  
 في المعيار والدلالة على **وسئل** عن مسئلة الخصمين احدهما ان يسمع لجل  
 الخلق بين يده الفاعل بالاشترار الخلق سرار فاعلم وقوع الحكم في هذا  
 حكم به الحكم عليه لمذاكي **فاجاب** رضي الله عنه اياها في الاصل قطع كل من  
 الخصمين دعوى الاخر والاخر انما لم يثبت عليه الحكم والدلالة على **وسئل**  
**فاجاب** ولا يتعقب حكم العقل العالم المنعني التعقب واما مطلق النفي  
 فيه فمضمومة عرفت وسئل ذلك المحكوم عليه فلا بد ان يثبت عليه نفي  
 الا ان نفي خطا في غير **ام** واذا جتمع الحكم المفقود وجب به نفي  
 المحكوم عليه فيستخرج من ذلك كما كانت او الى الحق والدلالة على **ومن جوابه** من  
 حكم محكمة على فضل ملان وحكم عليه بالموجب الشرعي فذلك علم ان  
 ذلك كما ينبغي والدلالة على **وسئل** عن رجلين تخاصما على الاملاك ثم سرق  
 احدهما من الآخر بها فخصمه فبعضه في اليمين هل له عليه تخليفة او لا  
 ان يبقى ذلك التي تخاصمها على الاملاك ولو طال الزمان  
 الدائنة ويجزى الواجب على المنته ان يحلف وحقه بعد الظن واليمين **وسئل**  
 الحق **وان ينزل طالع** **وسئل** في ما ينفذ بالسعي **وسئل** في ما ينفذ  
 تخليفة على فضل الاملاك بالمعنى انه اذا تخاصم في ما جازبه المدعى عليه ووقع  
 في الحكم الاجل لمن وجبت له فليمة على عليه طلب المدة في تحية اخرى ولا يتوقف  
 على كمال الاولى والدلالة على **وسئل** عن العيدين رضي الله عنهما محكمين على فضل  
 نازلتها باجترافا على ذلك ثم حكم احدهما احد العيدين على الاخر فخرج الحكم  
 ثم كتبت الثلاثة بالافقية للوفاء الاخر ما الواجب في ذلك **فاجاب** رضي الله عنه  
 وبغير فتكمين اربعة محكمين في نازلة معينة يجوز لهم ان يختلفوا في الحكم  
 فيها استمطع بغير حكم نفل ابن علي وعليه بحيث اختلف المذكورين  
 فالواجب ان ينظر غير هذه النزلة والدلالة على **وسئل** عن خصمين دفعا  
 ونافعا لافاض ايماني بينهما بالموجب وقال لهما هل عندكم غير هذا ففلا  
 ما في على انفسهما بالحق ففلا على ونافعا حينئذ الحكم على احدهما ثم  
 بعد ذلك اخرج المحكوم عليه بيعة تنعقد هل له الفيل بعهده **فاجاب**

مجلسی شریف











التمسك على  
الكتاب

ويبين حكمه بعد وانما يحكم بالشك في الغرض في ثبت عند وجوه  
الترجيح وثبت عند ترجيح غير المشهور وليس من هذا الوجه في  
فصله زمانا بل لا يحق في كشي منظر النص وانما يحكيون بالتمسك في  
الحسن الصغير بعد ان ذكر في هذا الفصل في قضية بنقض الحكم هذا كل من  
زوجه اليتم والقضاء ثم لا عبرة بشك ان غير عليه لبعض اهل المذهب  
ولا يقول غير اهل المذهب وقال بعد كلام ان لا يفتي في الحكم بين المالكين  
الا بمشهور من ذهب ماله او بما لمحبه العمل لا بشك في المذهب **وسئل**  
**قال** ان هلال هذا في غير غير واحد الى ان قال واجتنب غير واحد بنقض ما  
حكم الله في الشك والله اعلم **وسئل** عن رجلين ادعى كل واحد من الآخر ان له بعل كذا  
فحكم القاضي بالحواف على كل منهما له بعل واحد ونزل عنهما ايضا بطلان الحلف  
**قال** اجاب رضي الله عنه ان كل المراد ان كل واحد من المذكورين لم يثبت  
خصمه بدعي مستقلة بل المدعي او لا يحلف خصمه ثم يثبت عليه الاثر  
بدعي في خلاف مسائل التداوي في مسائل التلافي والتعاضد في الحكم فيها  
واجب وكتب **وسئل** قال اجاب اذا حكم القاضي في الشك بالمرجوب الشر  
المحكوم له في المحكوم فيه وتثبت فيه بغير علمه والى **وسئل** ع  
اذا تنازع المدعي مع المدعى عليه في موضع الخصام **قال** اجاب رضي الله  
وحدثت في تفتي فانما اجبتي العفد بسم محمد بن سعيد بن عبد الله  
العباسي فيما اذا تنازع المروي والمدعى عليه بان طلب احد هذه الخصام  
حيث الاصل والحلت الا في اربع لغز في الامام وموضع الاحتكام فان القول قول  
من طلب التلاكم حيث الامام والاحتكام ولا يلزم التلاكم حيث الاحتكام والار  
نقل **ام** المراد منه والى **وسئل** عن تنازع على ملك ادعى احد  
هما انه مفسوم فحكم عليه القاضي بالانكسار بالقسم والتسمية فلهما  
ان يهاهما فلهما خصمه بالتنازع فلهما له منعه منها او لا **قال** اجاب  
رضي الله عنه اذا طلب الخصم من خصمه ان يعطيه الرسم الذي فلاح به عليه  
فمنعه ثم يسخر القاضي عن نازله او ليلامه ما شفع به عليه ان كان على  
مصلحتنا في التلاكم وقيل مطلقا غير مطلقا او مطلقا فلهما في ذلك  
وحكم لربه وانما العتق والى **وسئل** عما يفتي المقتضى بين الناس  
هل يكون حكما عليه اسبيل لمن اراد ان يفتي او **قال** اجاب رضي الله  
عنه ان لا يفتي المقتضى بالصواب وجب ان يفتي في جوار او لا يفتي وكتب **وسئل**  
عن مسألة ذرت خلاف رضي الخصال محكما فيهما وحكم بينهما يقول هل

ف  
لوا في كل واحد  
من الخصمين لري  
الاخر

في حكم الغرض  
في حكم الغرض  
في حكم الغرض

ب  
يسئل

لغير

لغيره ان ينفذه بقول داخ او **قال** اجاب رضي الله عنه ان ينفذ  
فصل الوقت الامام وافق المشهور او ما لم يجد العمل وكتب **وسئل**  
عن الاخوة اذا ادعوا على انفس ملكا فقام احدكم بملك حقه في ذلك الملك  
بل عليه المدعى عليه ما تضمن معك ابو كالة اخوتك ليكون كلامكم  
واخرا وقال انما تخلفتم على نفسي الحق الذي عليه او **قال** اجاب رضي الله  
عنه مسألة الحلف لجماعة فان كانوا حضورا من حق المفعول عليه ان  
يطلب به الاجتهاد بانفسهم او بوكيلهم وان كان بعضهم حاضرا وبعضهم  
غائرا لم يحلفوا بشئ وقف فلهما على حضور الغائب ومثله قوله العلامة  
اذا قال واحد من جماعة اني بوكالة غيرك بوجه ان طلت الاجتماع على  
القيام وليس كذلك وانما طلت الاجتماع حق المطلوب بطلبه والقيام  
**وسئل** في اجوبة يسأل عيسى وكتب وكتب اجاب **وسئل** عن امرائهم  
تصار بقاتل اذعت واحدة انها سقطت بالجنين وانكرت الاخرى فطلب  
به هل لها على المذكورة ذلك او لا وهل لا يثبت ثبوت الحمل او ينعى الحق **قال**  
**اجاب** رضي الله عنه لا يثبت الغرض بغير الدعوى ولا يثبت ثبوت سقوط  
الحمل من طلت المذكورة ولا ينعى روية الدعوى والسؤال **وسئل** عن رجل  
كنت له حقه انتصا على موضع ثم اقبل بعض العفد او ملكا كتب الحق المذ  
كور بقراره صاحب الاتصال الاستمرار في ذلك هل له ذلك او لا **قال** اجاب  
رضي الله عنه الاتصال بالملك لا عبرة به وانما الحل وجب ان يتصل من  
كتب عليه ذلك المحكم بالملك لا بغير حكم منغوض والى **قال**  
الشيخ خليل ونقل ملك ختم **ام** **قال** اكتب محكم على جليل برفع يمينه في  
ملكه ويتصل به الغايه في ذلك **قال** اجاب عن تنازع في سوا ذلك الى  
الحكم او لم يفته اذا مراد له بالنقل خلاصة هو الذي قال بغير التلازم خلاصه  
تكم فيها غير وجميع ما يجدت بعد ذلك الاتصال بالملك لا عبرة به  
والى **وسئل** عن المدعى عليه ان يرجع الى عنده ليحكمه وهذا واضح لو اعمد الغبار  
والجهد والى **وسئل** عن محكم حكمه نازلة ولم يسم المحكوم فيه هل  
حكمه صحيح ام لا وكذا ان ادعى ان فيه جرحا في العمل به فليجمل ووارا  
الخروج عنه فليجمل بملا يخرج هل يخرج ذلك كونه حكما او لا **قال** اجاب  
رضي الله عنه يفتي في قول الشهادته وما بينه عليها من حجة الحق  
بها ان يكون كل من الشاهد والمشهود له والمشهود عليه والشهيد  
المشهود به ومع ذلك فالشهادة لا يفتي في الشهادة **وسئل** عن امرائهم  
ان جرت على شهادته والشهادة في ابطاله **قال** اجاب رضي الله عنه

ف  
لو كان الحق

في امرائهم



ما يحكم الفاعل الا على معرفته مع وفي بشهادة مع وفي متوقف تحت  
الحكم على ان يكون المحكوم به معينا معلوما وارجح في الحكم بالمتطوعين  
يصح ولا عبرة به فليست بغير الظلم والغشية بالموجب الشرعي  
**مسألة** عن حكم او فقه الحاكم على شخص بعد نكاحه لغيره  
التراخي والتلازم من يعمل المحكوم به فيها فان المحكوم قال انما علمت  
امسك به ولم يدع ذلك الا بعد الحكم عليه هل تسمع دعواه او لا **قوله**  
رضي الله عنه الحكم الثالث بشروطه علمه بالمتطوعين لولا الاتصال  
به وليس للمحكوم عليه ان يجرى له حكم بعد ان خلاص حتى حكم عليه به  
والله اعلم احوالهم **مسألة** عن رجل اوقف بداره لحي الفاعل الذي  
كحله لغيره نزعها هل الخصم يقال وشبهة في ذلك او فقه الباري بعد  
ايضا بعد كذا ان يجرى على المتخاصمة مع الموقوف الذي هو الباري **قوله**  
رضي الله عنه ان خلاص الموقوف حتى حكم عليه به بموجب الشرعي فهو  
ازم وان لم يخلع اهلا ورضي الموقوف بالخطام فلا والله **مسألة** عن رجل اذا  
رضي الخصم فاقبله وحكم على احداهما وزعم المحكوم عليه ان لم يوافق  
هذا الحكم ام **قوله** رضي الله عنه حكم الفاعل الذي له ولاية  
على الخصمين المواقف لم يشترط ان يوافق فورا دون ملاصقه فليست  
والله اعلم احوالهم **مسألة** عن رجل اذا حكم الفاعل المتخاصم بالخطام في قبيل  
لسلطان على احد بان يجرى عن ملك بعد دفعه جنيته منه زعم المحكوم  
عليه بغير الحكم هذا بغير الحكم بالعارف او لا **قوله** رضي الله عنه ان  
كان الحاكم عده لا على المواقف والقواب والمحكوم به محروقا فحكمه علمه  
نقل في النسخة واذا حكم لرجل على رجل بغيره المقتضي له من تبي  
المقتضي عليه حتى نقاد من زمانه وحده عليه بعد ان قضى له به فذاك  
لا يشغله حق المقتضي له **قوله** وان كان الحكم حقيقا فلا يلزم ولو كان فله  
خبر ولاية علمية والى الله اعلم احوالهم **مسألة** عن رجل اذا حكمه  
الخطام جوابكم الشك وتخص المقتضي الخطام من سبب سببته جاز  
من الخطام وقبيلته بالمتطوعين الا شرافي وغيرهم بسلع اعفوها من  
الاشكندرية ومصر وغيرها وكانت تلك السببته لا خلت التي جعلها  
رفا خلاص الله سبحانه من الكفر وقد مره وحملت من جعل لباري مسلمين  
ايضا بسلعهم وحملت منه ايضا بسلعهم ليجازي النصارى **قوله** واصلت  
تلك السببته التي حلت المنكب المتد الله ودخل المسلمون الذين كل  
نواحيها اليه وجعل النصارى عندهم برارات المباح مضمون تلك

في الفاعل المترقى  
بجانب ان يعلو جوار

ما لا يجوز له ان يفتي  
فيما لا يملكه من امواله  
فيما لا يملكه من امواله  
فيما لا يملكه من امواله

البرارات

البرارات انما ملكت في المسلمين بالخطام في مدة قليلة بوضوح خمس ملية  
الي وتماثلون العاقبة سمع العوا من ملكت في المسلمين بالخطام في مدة  
الرعيت من ذلك ونعزوا من اولئك المسلمين الذين جازوا في السببته وفالوار  
لهم لا يملكون في حصن المنكب ولا تدرى خلو سلعتهم اليه فليست ان يبيع او  
في سلعتهم لها عونا وارادوا دفعه في البحر بسلعهم في سببته مع تحفيظهم  
انهم ان ردوه ولم يدرى خلو الي حصن المنكب ريثما لا يخلص الكفرة ايضا وتحفيظ  
المتد من الكفرة وتحفيظ الخسارة في اموالهم جعل سبيح لا يقران ان يردوه  
مع تحفيظ ما يملك من المنكب والخسارة حيث كمنوا ان سلعتهم جازت من بلد  
لما عاون اذ ورد في الحديث الشريف لا يورد مرفعا على مرفع اوليس له منعهم با  
المن وعلى تقدير ان لو كانت سلعتهم جازت بها من بلد الماعون فليست له منع  
اذ ورد في الحديث الشريف لا يورد مرفعا على مرفع اوليس له منعهم با  
محدث لا يورد مرفعا على مرفع الاحترار مما يحصل عنده الضرر ومن لمع السؤال  
ان العوا يزعمون ان الولاية يكون في الاحمال ويحعون تحفيظ ذلك لكونهم جازوا  
كذلك وظفوا انما ملكت تلك السلعة ودخلت اليهم وفتح ريثما لا يخلص الكفرة  
في ذلك والتجار من المسلمين الوارد بين المركب يدعون ان لا يبيعوا ولا يخلص  
**قوله** رضي الله عنه في الميراث على الله عليه وسلم على سبب في ميراثه **قوله**  
**مسألة** عن رجل سبب في بيع من المسلمين من دخول ثغر المنكب والتصرف في  
سلعتهم فيه بغير صلاح شرعا والقول نعم في سببته مع سلعتهم من الولاية والفا  
عون اشترطوا بالاصلها او منعهم منه جيف وحار اشترطوا في هذا اشار اليه  
السبب من احاديث لا يدرى ولا يدرى ولا يدرى مرفعا على مرفع ولا يخلص المرفع حيث  
شكرا قبله مما مل معلومت عندها هاهنا لم تدع الحاجة لتفريطا عدم ثبوت العا  
هة وان الخلاص مع العامة كذا السؤال بمبصر ومسمع من الكفار ابوقص  
انصد ان كملت تقويضا واما بالقدرة منع فيبصر من العلم عنده ان يكون من الكفرة  
من هو انشد تقويضا لأمير الله تعالى واخيرا يلا في بالقدرة **قوله** ان الامام الخلافة في  
ابن مرفوعه اعتنق منه بعد ان في الاحمال في سببته على فدوم سببته عن رضي  
الله عنه على رجوعه من سرع بغير ان اخبر سببته بغير ان يجرى من عوف في الحديث  
ما نصه بفتح سلطان في سببته رسول الله صلى الله عليه وسلم في سببته في سببته  
ملية وكان في العام المذكور في سببته في سببته في سببته في سببته في سببته  
بعث مقتا رسالا له ولجميع نصرته كذا عندهم معتبرا بغير صلنا اليه حتى  
يقال له ثورث وكنا نحن مشافين عن الناس وكنا النصراني وتقدم الخدمه بوجدناهم











العلم على  
الحبيب

٤٥ انتهى من خطه **وطر على قوله** وثبتت الفلا في على الموقر ما  
شبهت الرسم على ما سئل ما نصه وان كان رسم الخط في طهر  
العرفه او طهر خطا بينه وان كان يعرفه فلتنصفه به لفقد الخطا عليه  
فلا بد ان يرد في الخطا التنبه على ذلك على يقول اعلم بصفة الغفد  
المترسم في العرفه العلقه الملتصقة بطرف المتضمن كذا ونحوه مما يعين  
الحق المكتوب فيه **ام** من المعيار **وطر على قوله** وان ثبت خطا في او  
عزاه الى ما نصه نفى عن الشيخ عن المجموعه ان ثبت عند المكتوب اليه  
ان من كتب اليه استحق الغفد في طهره ومعينه ودينه وورعه غير  
مفرد في قبل كتابه في ان الشك لا يغفل من كتاب غير العدل الا ما كان  
امرا لا يشك في حقه ابل عرفه وهو قوله في كتابه في ان ذلك  
امام جليل الى قطع بدرجه في شرفه او قتل في جرأته او رجم في زنتي و  
نت لا تعلم حجة ما فوضبه الا بقوله فلا تجب الا ان تعلم حجة ما اربعة  
وعده التي البينة لبيان تضييع الحدود **ام** من الدار النير **وطر على قوله**  
والعمل اليقون على قبول ما: فلا طهر فلا في مثل اعلمه: الخ ما نصه  
وان لم يكن في الغفد الا شهاده واحده على قبل الخطا فيه في غير ان يد  
كوه الرشم في ولا استشفه ولا ثبت بل يقول اعلم بثبوت شهادته فلا  
انجلي المعيار **وطر على قوله** ثم الخطا للرشم ان طهر: الخ ما  
نصفه واعلم الفلا في ثبوت الغفد عند حكم حجة الة البينة عند  
وكز التلاجيل في بصفة الرشم فالله الدار النير **وطر على قوله** وعلمه  
بصفة في غير العدل لا يبيح ان يغفل ما تخملا ما نصه اب سوا على قبل  
وانيته او بعد هاه غير مجلسه على مذهب المدونة المشهور في فصول  
سجنون يشنذ بعلمه فيه فوله غير العدل واما علمه بصفة في العدل  
فلا من يحكم بما شطروا به من غير اعذار سوا علمه في مجلسه اوبه غير فلا  
يبيح الدفع فيهم اوبه من ذلك الا اذا كان تلام خطا الشهادة بشهلا  
دند فانه يرفع الغضبة لغيره على مذهب المدونة المشهور مطلقا لا على  
فوق سجنون والى اعلم **وسئل** عما اذا اكتت بعض الحكمين الاتصال  
تحكم هل يهلك من نسخه لينفي لعل واجف الصواب او لا وهل ينزع بين  
ملاء حوزة قبل ان ينفي او لا **قار** رضي الله عنه ان حكم على المدكر باللا  
تصلان بعض الحكم الوقت فلا بد ان يمتن في نسخته ويغ له لينفي هكذا

اعلم في الفلا في حكم  
بجواز البينة في حجة  
شك

لا بد ان يعلم في حكم  
بجواز البينة في حجة  
شك

واقف

واقف الصواب وايضه منه فله حوزة قبل ذلك ويستمر الجلس متصلا  
بملاء حوزة بالشبهة حتى يصح عليه الحكم ولا عبرة بتمن ابي نسخة مع ارادة  
ان ينفي فيه في طهر اهل التمد **وسئل** عن خصمين خلاصا عند فاض ثلاث  
متراب هل يدل ذلك على رضاهما بالغفد اجب نعم ولكم الاج **قار**  
رضي الله عنه **عنه** يدل ذلك على رضاهما وتكليمه في النزلة الا لعذر والله اعلم  
**روى الله** وفيه بغير ما يجب تغذيه ما نصه حيث قيل فلان  
العلاني انما يشترى محمولة ذات الزلاد وعلان العلاني باربعة مثاقيل شتم  
ان يخطى انما خلاصه له ولم يكن عنده ما ثبت ذلك به فلا واجب على علان  
العلاني ان يخطى بالدية بيت الله انما خلاصه له فيغ في العدة المذكور  
في كتبه فضلا بينه بعد الموجب في الخ شوال علم كذا قلله العلاني **عنه**  
**عنه** المحرر على الحكم قبل افتضاه البين او اسفل كرها منقوض في الدار  
النير واما انكار التعلامة فلا ثبت كما ينبغي في المختص وان انكر مملوك الى  
المعلمة الخ **قار** الا مع الخطا وبين ما اسلفته وبين ما لك عنده سلف او حق واما  
ان كان بخطا فلا بد ان يغفر له الجعل الا اذا حقق عليه وقال له انت تفتر هذا  
اصلا فمضى فلامت لك بينة فلا تسمع بينتك فلا تسمع عليه فلا تسمع جينز  
**ام** وعليه فمتن كان جاهلا ولم يكر عليه ذلك حتى يحكمه الفلا في بيئته  
الشهادة له بالتعليل واما ان تكن بينة له فلا يصح الفلا في الثمن الا في  
مضى زمان لا يتدارع اليه فالقول المستقر يمين في غير مد كماله المختص وقول  
الشيخ مشددة الا اذا اهلان الى انكار **وسئل** عن التبريع **قار** والله اعلم  
**وسئل** عن خصمين خلاصا لذي فوض مد حكم احد هاهما المتسارع في  
على الا في وعجز المحكم عليه على الدفع في ذلك ثم اراد الفلا في البينة الدالية  
على ذلك فلا تسقط محضه وينفذ بالعجز ولو افلامها بغير الحكم او **قار**  
رضي الله عنه ان ثبت الحكم بشره وفيه فهو عامل وعمل بالعجز فيما هو فيه و  
له اعلم **وسئل** عن رجل حكم عليه الفلا في مرضه مع خلاصه ان يكون خلاصه  
عند ذلك الفلا هل يؤخذ بما حكم به عليه او لا **قار** رضي الله عنه  
ان كان الفلا في المدكر عدة لا علم له ولا بد على الخصمين وحكم بالصواب فذلك  
ازم والا فلا عيب في حكمه واما ان اية بالفلا المحكم فلا يلزم حكمه من لم يحكمه  
والله اعلم **قار** انما اذنت في حكمه في ليس اهل للفتوى في نزلة في فيه  
فلا يعتبر بحكم موافق المشاهج الشئ في جراح المعنى له نغضه بعقوى بالاحتياط

العلم على  
الحبيب

اعلم في الفلا في حكم  
بجواز البينة في حجة  
شك

اعلم في الفلا في حكم  
بجواز البينة في حجة  
شك



اللهم صل على  
الحبيب محمد

مسبب وهي بنفسها ضعيفة ركنية بمانصة من رضى الله تعالى عنه قال  
الشيخ في قليل والقليل له الشبهة في القول المحمول للمخ وقال ايضا والقليل  
له للفتنة **باب** في حيث استمر حوز الوارث محلا استمر حوز مؤثره لمؤثره  
واما العتوى فليست حكمي يرتفع بها حوز الحاصل فلا يبعد العتوى لكونه  
نقل ما به حوز الحوز اليه اذ ذاك في حوز الحكم وهو في مغالبة له ولو حصلت  
في فاض معتبر في قوله المختص واجتبي فلان الشارح كبير اعلم ان ما انصدر  
في الفاض تارة يكون حكما بلا خلاف وتارة لا يكون حكما بلا خلاف **باب** قول  
نقل الاملاك والتلاوة كجنتوا به وافتحة **باب** المراد منها وقال ابن الحاجب  
فتنوا به وافتحة وانما انه ليس بفتح **باب** في اذ الشيخ عفا واجتبي فاض بعد  
اعماله فليست ذلك حكما بقطع حجة العقلي عليه ولا يوجب الحوز للمخ  
بغير ذلك لما علمت ان المرعى عليه هو الذي يستمر ملكا الحكم المعتبر على ان  
ما نقل به انه اجتنى به في تارة حوله خلاف ما اجتنى به الشيخ الا ما علم  
الحوز في البعثة ابو الحسن الصغير ونقله الشيخ الواسع في معياره  
ونقله في مشي ابو الحسن الصغير المذكور عن رجلين نزل على ملكه اذ  
عوى كل واحد منهما شيئا وحمله في ذلك بينهما حكما في حكم لا حرجه على صاحبه  
وثبت الحكم على موجه قبله في الحكم المحكوم له فلو رجل واخر بسبب المحكوم  
عليه وزعم انه قوت له ما كان بسبب جده عليه الملك فيل ان يحكم عليه  
وارادة ان يشك في الخصومة مع المحكوم له مدة ثمانية واستندى الحكم عنه في  
تارة هل ترى ذلك له او بسبب كلامه بالحكم الاول وتبطل دعواه **باب**  
الحكم في ثلثين مثيرا اذ وقع بعد تعف الواجب ليس للرجل ان يستلذذ  
فيه خصاله مائة اخرى لنفسه ولا خلاء بسبب هذا الوجه اذ لو جاز ذلك  
لنقدر تملأ الاحكام وانقطاع الخصام والغير بكونه له والذ بكونه له  
غير لانه انما يكون له بالخاصة اثبات اصل ذلك لمن اشتراك منه وفي جردون  
اثبات اصل ملك ذلك فحكم عليه بان اصل ذلك لغيره وهو المحكوم له فلو  
رخ الوجه الاول وقد بطل بما في عنده من المحمول الشرعي واجرى بين استنبط  
بعد في ذلك خصاله لنفسه او لغيره او غيره لنفسه لان المنفعة في الوجهين  
في عدم الجوع عليه بالثمن ولو كان للغير غبطة في المشتري فلا يوجب  
ملا ولا تشبهه هذا واضح ويرجع الفلاني بسبب المحكوم عليه المذكور بالثمن الذي نزل  
من غير عنه وقد بد منه **باب** الشيخ ابو الفلاس المذاهبي ان فلو المحكوم عليه في مشكك  
عليه بانه ذاك بعد الحكم بلا حجة له وكذا ان فلو احد يثوب عند بانه فلو غير يطلب  
وهذا في

في حيث استمر حوز الوارث محلا استمر حوز مؤثره لمؤثره

الشيخ في قليل والقليل له الشبهة في القول المحمول للمخ

لنفسه

لنفسه في نفسه فلان اذ عني ذلك بشرا منه لم يكن له شيء لان اصل المحكوم  
في قية فلو عدم الشبهة وكذا الذهب والفضة ان ادعى ربحها هذا ان فلو  
المحكوم له فلا يمنع من ملك المحكوم عليه ذلك واصله **باب** المراد منه في حوز  
الشراء من المحكوم عليه لا يبعد ولو كان قبل الحكم عليه لان الملك انما ثبت لغيره  
وهذا الحكم لمن ثبت له الملك بهذا المحكوم عليه وحجة من نزل منزلته بشرا  
او حبة او صدقة او وكل ذلك تنفع في جوابي الشيخين المذكورين واجتبي  
بغير عتوى ليس ورفعة نواز اليبوع **باب** قول الشيخ المذاهبي  
ان اذ عني عليه ما يوجب انتفال الملك عن المحكوم عليه بشرا او حبة او غير  
ذلك مما يوجب انتفال الملك فالثالث ان يقع لنفسه بغير عتوى غير  
النزلة على ما بلغه لعدم حجة الملك للمحكوم عليه حتى ينتقل عنه للثالث  
وانما النازلة ما نزلنا عند اوامير قوله فلان فلو غير يملك لنفسه بسببه  
الحكم وهو في المواقفة مع البعثة الاول الشيخ ابو الحسن الصغير **باب**  
جوبه بغض المتأخر بين الحكم يلزم من خدام او كل من بعد وضا لم يخدم وكذا في جرد  
بالحجة التي خاض بها المحكوم عليه وانما يخام حسدا نص عليه ابن بشير ونقل  
كلامه في كتاب الوصايا الثلاث ونصه وكما ان ابن كمال في مالكا في حوز اجته  
والد تعالى اعلم **باب** من الفلاني الكتاب يمينه على احد الخصمين انه ما علم  
بذوره رسومه فلو لمع اخوانه على ذلك ثم كتبت الاتصال للملك  
هذا يجوز ذلك **باب** في اذ الشيخ عفا واجتبي فاض بعد  
بغير عتوى والمحكوم له في حكم فيها كمال الذر الشير وغيره على ان حكته انما يح  
على من حكته اذ احكم بالصراف والاعلا غير به والله اعلم **باب** في حوز رعية  
الخصم في قضيتهم فلو خلاصا لغيره وكتبت للملك الاتصال على الاخر هذا ينتقل عن  
مشكك في به **باب** في اذ الشيخ عفا واجتبي فاض بعد  
بغير عتوى في معز واعي القضية التي حكم فيها فلا يقبل قوله بغير ذلك فليس  
ايلا الا بخلاف عند غير غير ينظر فيها بالمرحوب والله تعالى اعلم **باب**  
**باب** في حوز حرام في نازلة فتنه فلو كان له غلبة فكتبت على ظهره ما نصه  
المحتمل في تعلو الصلاة والتمسك على رسول الله **باب** في حوز رعية  
فلان على الرجح المعقول عليه كذا اقتضاه الميمين الواجب شرعا في ثبوت الحكم  
قول ابو الحسن الصغير اقتضاه الميمين شرعا في ثبوت الحكم وكذا ان يرفع مفعول  
اقتضاه من اسفلها وكذا اذ اختلفت الفلاني وحكم من غير ان يعذر  
اليه وليس في شرك كمال الحكم واذ اتفرذ ذلك فلان من رفع اليه الحكم المذكور من

في حيث استمر حوز الوارث محلا استمر حوز مؤثره لمؤثره

الشيخ في قليل والقليل له الشبهة في القول المحمول للمخ



















العلم صل على  
الحبيب محمد

لا وجه عند يدك اشير الى بعضها اعتبارا به وصدق الشيخ ابو زيد  
العلمية بقوله **و** ارادة الاحتياط لدينه فلا يفلح في نفسه وفي طبعه  
على بصيرته واخذت الرتبة لوانتبه بفراق الارض فحجا انظرها او تاولها  
**ق**مناها عدم الاعية ارادة الحكم في غير نقد الاعية ارادة كل على الراجح الم  
المعقول عليه كماله ونشره والبرزاء وغيره وبه القينة والفضلاء كمال  
للشيخ اب الحس الصغير فيناويه وللشيخ الجزيير في وثايقه **و** منها  
ثبوت تقدم جرح البينة المفضي بها في كتاب الشكليات **و** انما مال  
ان ثبت تقدم جرح البينة نفى الحكم بها وعليه افتقروا المحتج وهو المشهور  
**و** انما منع الحكم في القدر فيمن قدم في شهوده فلا سبيل اليه **و** قول القلا  
مقد لا قدم في القدر او اذ وقع في الدفع امر صحيح **ق**ال في المختصم ويجب  
على المخرج فعلى المدعى ان يثبت عن تعيين المخرج للبينة وان حصل ذلك من  
الجلالين مرارا ما لم يحصل المخرج منه او من هو معوق عنده **ب**العدا  
لته فيعتد على علمه في الجرح والعلة فيقطع التسلسل ودعوى عدم  
الفتح اضلا فيمن قدم في البينة كماله في القسوة فانها توجد في القبول  
ل من اخذت فيه شرف من شروط الشهادة او وجد فيه مانع يمنع قبول  
لها وقوله لثبوت ذلك لديه ان عني خوف تدايته للتسلسل فعلى  
فقد علمت ما يقطع عنه وان كان المراد ثبوته بغيره فيمن واجبه فيه ما  
فيه مع انه ليعلم غير **و** الاصل براءة الذم لا تعذر الا بالمرجع لا  
خلاف فيه وقد قال الشيخ في المزارع الاتي في الفضل والاحكام بلغة فيمن  
اشكاله وابطاله **و** هذا مما لا يختلف فيه احد من ذوي الاجتهاد على ان  
الاخس تنسب اليه الشهود المحكوم بهم نقل الشيخ السوافي والحكم على  
المخاضا يعتد لتسليمه البينة فيه اذ قد اعترف فيه بالمحكوم عليه وتسميته  
احسن **ق**ال في اصبح وبه العمل **ل**كن هذا في قلا مشهور بالعدل في  
الحكم واما غير ذلك فلا يتر من تسميتهم ولا ينقض حكمه في ذلك **و** ثانيا  
الشيخ الجزيير في تسجيل بنقض حكم فاض جنس فيمن قبيح لدم خط  
الحكم وجعله بالسنة ملا وجب فيمن فضل به في قلا ان كان لم يعذر  
اليه او لم يصرح باسماء الشهود الذين حكم به اذ ليس ذلك جائزا ل  
اذ ليس بمشهور بالعدل في الحكم **و** فعلة في المواهب **و** منها انه  
حكم بمشهور وذلك لانه لا يصرح لان العوز المختلف به في ان يتر من تعيين النوع

المحكوم

في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي  
في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي  
في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي  
في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي  
في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي  
في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي  
في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي  
في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي  
في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي  
في الموضع المذكور في المتن ما فيه الاحتياط المحمدي

المحكوم به ووضعه وصفا كاشفا يتميز به **ق**ال في المختص وحكم بما يتميز  
على به بالصحة كدس **و** منه المقلوب عند العفهاء **ب** يحكم القلا **ب** العلم في  
وفي المعقوف **ب** معروف بشهادة معروف **و** في التفتيش **ب** اللامية شهادته  
معقوف **ب** معقوف ان جرت على مثله والشك في معقوف **ب** اخبلا **و** الا فلا **ب** سل  
انسخ في الدعوى بالمجهول جوابا اذا كان يعلمه المدعي **ق**ال في القصة  
واذا كانت الدعوى في شيء من ذوات الامثال فلا بد ان يذكر الشك والوزن  
والعدة ويثبت من صحة ذلك فلا ينضبط به ويتميز به **و** انما البين  
على نفي العلم بعدم فسيق شهود يحكم المختص في القدر فيمن جوا جبه على  
مقيم على ما افتقروا عليه **ب** المختص وان توزع في غير الاخير للاسلام الم  
ز **و** من سلة البين على نفي العلم بعد اوتى المشهود عليه **و** به افتى  
الشيخ الخطاب اخذ من طرزا **ق**ال في **و** لكونها طرزا هو الراجح وعليه  
فقال الشيخ ابو الحس الصغير افتقروا اليه او ما يقوم مقامه افتقار  
في اسقاطها شرف الحكم فيمن حكمه في ذلك فلا بد من روجه اليه المحدث  
ينفذ **و** به افتى **ب** عيسى ولا خلاف ان على المدعي ان يثبت الحكم **ب** لا  
وجت له من عين وغيرها اذا كان يحمله كما علم ان لا يفي من احكام  
فضلا الوقت وقوله به طورا الاملا وابق المشهور او ما به العمل **و** انما  
لا يثبت اسهل الاحكام في غير الحكم بها من الاثباتات فليثبت حكمه وانما  
له فلا يعتد بغيرها فهو كذا في غير واجبه وطورا جاع الى الحكم الاول **و** الا  
ان يقول الثالثة حكمت بما حكم به الاول والزمته بموجبه ومقتضا **ق**ال في التفتيش  
والمدعي على علم وكتب امر لرفع اليد عنه **ب** وقف **و** خطبه **ق**ال في القصة  
منقول **ب** معقول **و** اللد على علم انما يتغير في القصة المنقول **ب** من سلة العقول  
ثم الاحكام انما يثبت على البينات وما شاكلها لا التحليلات الوهمية **و** الا  
التجسيسات المبطلات وعليه في الحكم المنسبي على حجة صدقة امر **ب** اولاد ابي  
عليها جميع فلا اشترط في زوجها والدم المتصدق بها على **و** اذ لا يصعب  
جميع ما يحد من ملكه مما ثبت لها قبله من كل لبيها ولم يثبت لها الجوز  
الغيب فيوزر **و** بغيت منصرفه ومباوضة مع والد المتصدق عليه بموتها  
لم يجر عن هذا **ق**ال في **و** ارجعت يد التصرف عنه فلا صدقة في ذلك **و** من ذود  
ولا خلاف في بطلانها عند من لا بد مني منشار كذبة العفد لعدم الحوز **ب** من  
وجهين من يقع اذ لا يتر من حوز ولا يصرح الاب **و** كذا في الصدقة اذ الحوز  
شروط **ب** كذا ما يتصل بغير عوض وهو التبرع مطلقا في الهبة والصدقة

منقول  
منقول

الاحكام في المزارع على البينات وما شاكلها

الحسوس شرط  
لا يثبت في غير عوض







اللهم صل على الحسين

فوجه نار خمدنا خرت عن موته ما الواجب **قَالَ جَاب** رضوا الله عنه  
 فان كان الخلد مغزاة الشاهدين مات فلا غير بني العنبر اذا كان نزل ربح  
 الصك تاخر عن موت من عزى له والد اعلم **وَسَمِل** عن شهود شهود  
 لزوجة ابيهم على شيء ينبغي لها ان تعلم ما ملته او **قَالَ جَاب**  
 رضي الله عنه وبعث فلان نقيب شهادته المخدومين لزوجته ابيهم على قول ابن  
 الفاسم وهو الزوج كما قال **شهادة الزوجات** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
**عنه العتق في الجاني** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
**قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 الرجل لزوجته ابيه عنه ابن الفاسم خلافة لعمه ابن المراد منه وكتب  
**وَسَمِل** عن بلخدا اكثر من اجرة مثليه كما اذا اخذ مثقلين فيما حفر  
 فيه اربعة اوجوه هل يقع في ذلك به شهادته ام **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 عنه وفي العتق وجوز اخذ الاجرة على الشهادته وضعه فولا والحق  
 الجواز وبه استقر العمل في مشرف الارض ومغارها انظر تمامه **قَالَ جَاب**  
 الاولي لمن قدر واشتغنى ترك الاخيه وعلى الاخيه تكون الاجرة مسجلة  
 مقلوبة ويجوز ما انفعنا عليه من قليل وكثير ما لم ينفق للخطاب لفقر  
 الفداء الكتابية عليه اختصاصه بنوعها ولم يرجع غيرك **قَالَ جَاب**  
 لا يثبت جوف ما يستحق بلان جعل في حجة انظر تمامه **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 عن شهادته رجل واحد بلا يمين بلان لها وجه **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 فان انكر المشهود عليه ما شهد به الشاهد من المال فلا يبرهن يمينه  
 المشهود له الا ان سمع بها ما وجبت له وكتب **وَسَمِل** عن الشريك  
 او لا مع ابيهم في ملكه على عدة رد وسهم وينص فيكون كلهم هذا يجوز بمنا  
 بها في الشركة وتدخل بمهرها ايضا **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 عمر وتصرف الموهوب مع الواجب لمصلحة على قول الامام مالك وهو  
 القول المعقول **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 بالجمع والجمع **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 فالقول قول مدعي الفضل في الحديث لان الغالب ان الانسداد انما يبرهن  
 ملازمة منه كما قال الشيخ ابو الحسن الصغير في شواهد الوجة جيب  
 اخذ تمامه **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 شهد شهوده بطلاق امرأته برضى الزوج وشهدت دائرته حصل منها  
 مع الاكرام ما الواجب في ذلك **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 اللامية

لا تغفل شهادة الرجل لزوجته ابيه

يجوز الاجرة على الشفعة في مشرف الارض ومغارها

تصح في الموهوب مع الواجب

اللامية ان البيعة الشاهدة بلا اصل تغدو على الشهادة بالبرء ونقل  
 في القبح من اجراء المسئلة بينتي الطوع والاكراه بلانظر ما نقل  
 في المواهب عنه قوله وان تنصرت اسير على الطوع والله اعلم **وَسَمِل**  
 عن عمر ملكا الى ان مات وعمره او ادك كذا لك بلا معارف ثم بلغوه لرجل  
 بيعنا لعمد وعمره نحو خمسة عشر سنة فبذل رجل من الهوى مثله  
 وادعى ان جده اشترى ذلك الملك من ابيه الهوى ولا عوتلف  
 وثبته جده وكتب له شهادته انهم راواها في يد الهوى في هذا شهر  
 د ثمة علامة ام **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 نشر يمينه عن الشيخ ابا الحسن الصغير بقول شهادته عن قول  
 فعوا على وثبته غايبة عرفوا خطوكت شهودها وهو اموات فيل  
 بالثرها وانظر ما ينفق هذه العتوى في ابي عرفة والمنيعة وهو الصحيح  
 الذي لا يلتفت اليه غير **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 الشيخ ابو زيد العلوي في نظم المسائل الجارية بعلمه فقال **قَالَ جَاب**  
**قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 نص السوال وعلى العلامة شيخنا سيم اجري من محضر العلوي ان كفى الطاع  
 وانها وبغير من زلة الجمرى مع اولاد الطالب عتله ان عتوا بالقيمة  
 قبل وفروع الوكالة واستطهروا شهودا كثير من فيلتيهم وغيره  
 وما كتب لهم بامال شهادته انما اكثر واكثف نعت في ذلك ولت يلا  
 سيم انصر بقبيلة جرارة يحج بعضهم على بعض حمية الجاهلية فاعلمنا به  
 لك والسلام محمد بن موسى لطيف الله به **قَالَ جَاب** **قَالَ جَاب**  
 سيم محمد بن موسى السماع والرحمة والبركة وبعث فلان هذا امر اجرة واول  
 بضاعة قبيلة خضول القوم فضعوا لتقصلا واما ما ذكرت وعزونه  
 بحروب من اعمال شهادته الكثير فلا يصح ذلك بلانظر في المختص  
 لا ترجيح بمزيد عدده احد البيعتين وفي المدونة ولو شهد لغيره  
 شهادته وانما ما يثبت وتكفل في عدة التلميز بحج بالثمة انما تلامد  
 في الخطاب والنزفلة وانما المراد بالكلية التي اشترت اليه انما شهدت بيعة  
 على بلان بخرا وخالفه عددا كثير فالسمنون مثل اهل الموسم من  
 يستحيل توالفهم على الكذب ويقيم خبرهم العلم كما نقل الخطابي ويثبت  
 واما ما نقلت فقد شهد فلان بنو كليل فلان وشهدوا اخر منهم

في الغناء الشهادة بيمينه التوفيقية

ولما شئت ودين لداوي علماء

عن زائدة عن ابي الحسن في المسئلة لا يغفل



اللهم صل على الحبيب محمد  
 بعثته سنة كذا وقبل سنة كذا قبل الهجرة بمس شاهدة بتوكيله  
 بعد ثبوتهم عندي كما ينبغي علم انك بجهنم او بجنة واعلم عند من  
 شهد بالغيبة او بلغا من شاهدة بتوكيله بلد غير بلد من بلد  
 شهد بالغيبة وغير ذلك ولا المختص وان امكن جمع بين البيتين  
 جمع وفيه ايضا وينقل على مستقيمة فرد بذلك وقد ذكرت الى  
 حمية وهي من مواعيد الشهادة وهي كذا وهي وكتب **وسئل**  
 عن شهود التقديم نقل عنك نقل واحد او اخر وربع عليه الفاء بقوله  
 اعلم بثبوتهم وتقدمهم بصير المقتد عفا عن البيتين به الك التقد رهل  
 هو عامل او **قال قلت** رضي الله عنه وفي المختص ونقل عما كان  
 اشهر ليس اخر منها اصلا فله المازر نقل واحد شاهدة شهود  
 لا يقول عليه نعم في اذ اوها عند الفاء وحرك او عند نايبة  
 كما قلنا **ونقلها عن غير بلد الفاء يكون بالثبوت بلا خلاف**  
**ونقل فلا يصح واخر في كذا نايبة لقوله اذا اخذاه عند**  
**المخير من العذول** يقتضيه **الا اذا في المخصوص** عند القضاء  
**ثبثت الرشود** وغيرهم **ان لا يقوم** فلا يتر ما ثبوت التقد  
 بهم والشروط التي يبلغ بها عفا عن المحجور كما ينبغي والاعلة عبرة به  
 الك وكتبه **وسئل** عن رجل تزوج من امرأة وحقق النكاح في  
 لدها بلا شك ولا حرك ما عرفوها بالذات هل يوجب بها او لا **قال**  
**قلت** رضي الله عنه ويعين مستند الشهادة العلم ويلحق به القس  
 الغالب للضرورة في مواضع معلومة والسماع وله مراتب **الثواني**  
 وهي تعبد العلم والاستعاضة وهي تعبد كنهه قوية يقرب من  
 القطع ويرفع عن شهادة السماع المصلي عليها عند العقيدة المفا  
 بله لشهادة القطع كما قلنا **في المستند الشهادة**  
**العلم وقد يعتمد القس في غير فرد** لقوله **ان السماع**  
**قد اورد علم قرا** به **الشهادة** **يقولون** **ذات شهادته** سبعة ايا  
 ت انفي تملق ذلك في الروض او الاتقان والله اعلم **وسئل** عن  
 اخرجه قوم من بلد تدين وعصبوا املاكا ثم بلغ في تلك الحالة فطبعة  
 ارضا فلما رجع للقرية اراد بيعها فباعها في تلك الحالة فطبعة  
 ارتحل اليه الرجوع فباعها فباع المقوم عليه بيته ان الخصم قد ران

اللهم صل على

لوشهد شاهد  
عنده واخر بتوكيله  
في الحقي

شهادة النقل  
لا ير من تنبئ

الاملا

في الاملاك قبل البيع ما الواجب **قال قلت** رضي الله عنه وعلم مع الثقة  
 اللامية **او ما اذا صلا** وعنده العتق من نظير المسئلة بينتني الموم  
 واخره جازنظر مع التوضيح لما تعلم على الاسير وان شطرت بينه  
 بل اخره واخرى بالمقوم فيبيته **قال قلت** **قال قلت** **قال قلت**  
 الاخرى **ام** ونقله في المواهب والنداء **وسئل** عن زعم انك قد  
 يفتح بين الناس جوف لم يق المسلمون القديم فردد على مقدم المسلمين  
 اذ الك جرحه منه **ام** **قال قلت** رضي الله عنه فله ثبت على المذكور  
 ذي في ذلك قد وجرحه فيه وكتب **وسئل** عن شاهد حفر بين رجلين  
 حتى تبا يقاو يد البارع تصير فدمع وتركه للشاهد ليس له  
 فتمسكة الشاهد بيه المشتري مدة كقوله ثم يطلعه البارع للشاهد  
 فلما كان الشاهد به فادعى عليه تبديل صك التصير مدة عينه ان  
 تصير فلا سرق وهذا التصير فوطع وارا ان يحلف الشاهد على عدم تبديل  
 يله الداعية **قال قلت** رضي الله عنه وبعد مع التنبه فاعرف  
 المذهب ان كل دعوى لو اقر المدعى عليه لا ينتفع المترعة باقراره فانه من  
 لم يقروا انكر تعلقت عليه التمسك على الجملته ما لم يجر ذلك اصلا من خواص  
 الشرع مثل ان يطلب المكون عليه الفاضل باليمين انما جاز عليه او  
 يطلب المشهود عليه يمين الشهود انهم لم يذكروا به شاهد تهم قبل  
 ان هتزا لا يحلف به سقوط الدعوى ويكونها لا ينتفع اليها انها تقسم  
 فواعده الشرع **قال قلت** **قال قلت** **قال قلت** **قال قلت**  
 الا على مثل ذلك حتى يورد في مثل ذلك للوقوف في القضاء والشهادة  
 ومن اجوبة سيع عيسى واما حلف الشاهد على ان لا يشهد بالزور **قال**  
**سئل** عن حلفه في الا سبيل الذي يورد في من ايسر الادب على فرض ان  
 مقتب او شاهد بلا سبيل الذي يلعن اليمين التي اجبت عليه واما ان وجبت  
 عليه دعوى مقبولة عليه فلا يلعن حلفه وحرك ولا يحلف على اجر ولا يحلف  
 عليه اخر من الناس فريث او اجنبى فلا يحلف بالاعراض العسرة والاعمال  
**وسئل** عن جماعة وقعت العداوة بينه وبين اخرى حتى وقع القتال بين  
 بينهم فباعوا من ارضهم هل يجوز شهادة بعضهم على بعض **ام** **قال قلت** رضي  
 الله عنه وجوز فلا تقبل شهادة العداوة على عداوة مادامت العداوة فان زالت  
 جازت الشهادة والعدول المقبول **وزوال العداوة** والعسفة بما يغلب على الظن  
 بلا حجة وكتب **وسئل** **قال قلت** بماتة وغر ملا يضر شهادته

في الاملاك قبل

الاملا



اللهم صل على الحسين

في شهر شهادته

العقيدة واليقين بين الشتر واحد الشتر

قلقة اخلاق

لا تنصر العداوة بين الغيبتين

الشهود حدوث تهمته جرد في بيع بعد الشهادته وبه المحتسب خلاف  
 تهمته جرد في بيع اي بعد الاداء وقبل الحكم فلا تنصر والله اعلم **وسئل**  
 عن شفيقتي شهيد الاغتصاب هل تغفل شهيدتها في بيعها ولو لم يكونا  
 مع شفيقتي انها جفرت من دار بعلها المتوفي عنها الاول الذي ارى  
 بعلها الشاة بكرا من غرار الشهير هل تغفل شهيدتها في بيعها ولو لم يكونا  
 منو سجين في العم الذام **جواب** رضي الله عنه وعجز ما لم يمتنع  
 اشتراك الغير في بيع المحتسب خلاف اخ لاخ ان يترامى وبه التهمة **واخيه**  
**يشهدون التزويج** **ابا** **التمتع** **في تزيين** انك في شتر وجهي والله تعالى  
 اعلم **وسئل** عن شاة جدين كتمان بيع بيت على رجل لاخ ثم بقر مضى نحو  
 شاة اخرى كبرأت هل شهيدته تملك عليه عاملة ام **جواب** رضي الله  
 عنها وعجز فلا عداوة على امرئ يتوكل من مله او جله او خصله تمنع شاة  
 ذمة العدة على عدها والله اعلم **وسئل** عن امرأة ماتت في عكرمة زوجها  
 وتاخرت بنتها عنها وعن ابنتها قورنتها هل يقع هذا في ثبوت  
 ارث البنتين ابويهما او لا بل ان يقول الموثق لاوارث لهما سوى من  
 ذي ارب لنا **جواب** رضي الله عنه اما ان قال الشاة كذا فلا حرج في مير  
 انهم فلا نكران على بيع هذا الك من عداوة ولا يعلمون له وارثا غير هذا كثر  
 والاعلان بمنه وان سقطت البعظتان لم تنص الشهود انظر انظر  
 به والله تعالى اعلم **وسئل** **جواب** بطلانها وعجز ما اذا نكح  
 فذا الشاهد مع المشهود له ان يغيب له ما علمه في الشهادته  
 فلا خذ منه ما تعاف به معه والاجر فذا الك ازوم وليس للمكتوب  
 له ان يستتر ذلك بغيره ان لم يلكه شيئا بملكه له انك انك  
 والعتق **وسئل** عن تعصيب امرأة اذا شهد الشهود ان  
 فلانا وفلانا مثاقفة الشفيعا مع تلك المرأة وفلان وهاذا كراه والفر  
 ان الرابع لم يدر كذا الشهود ولا فربوه هل شهيدتهم عاملة ام لا  
**جواب** رضي الله عنه شهادة السماع على ثلاث طرائق الاولى  
 التصريح الشافية الاستعانة الشافعة وثالثها فلا يجوز للم  
 الشهود المذكورين الشهادة بما لم يخاصروا الا باحد بيها في علم  
 احكامها العلوية في الانفال والتبعية والدر وغيرها وكتب له  
**سئل** **جواب** رضي الله عنه بطلانها وعجز ما في الشهادة بان الغيبة  
 العلانية كانت العداوة بينهما وبين قبيلة كذا لا تفيده فلا يقض ذلك

شهادته

شهادة في شهر يبيع فلان من اخي الغيبتين والشاهد من الاخرى بل  
 ان من ثبوت العداوة بين الشاهد والمشهد عليه وقت **وسئل**  
 عن شهود شهر وان فلانا مات واحدا بلارته فلان وفلان ولم يقولوا يعلمون  
 له وارثا غير من ذك هل شهيدتهم عاملة ام لا **جواب** رضي الله عنه فقال  
 ابن سميون قولنا لا يعلمون له وارثا هو على مد خط مالك ولا يقول لاوارث له  
 غير من ذك انه يبيع البيت وان سقط من العقد لا يعلم له وارثا سوى من ذك  
 بطلانها وانصح الشفيعا في ذلك حتى يقول الشاهد لا يعلم له وارثا سوى  
 المذكور انظر تمام مد فيه وبغيره وكتب **وسئل** **جواب** بطلانها التي  
 التي سبيح محمد بن موسى السماع عليه وعجز فقد بلغ حد مله الغير على الجرمي  
 فذكر ان كلفت عليه عفو له ملايا منه منها السماع المصالح للقلوب  
 منها ان وكما الشاهد لئلا امدها في المحتسب وزوال العداوة والجشع في غلب  
 على الكف بلا جد على ان قتل ابلا يتوجب شرعي لا يخرج به وخفيف خضام  
 لا يوثق به اذ خيف به اذ كان زما ثم وزال اثره فالحجة في الارادة لا لموجب  
 الشرعي **وايضا** الاجل الثالث يعمل به ومتوكل النازلة ابصرها به  
 وعجز فلا تغفل الشهادته الامن معي ومعلوم على معي وما في الشهادة  
 بان العداوة وقعت بين الغيبتين مجللة فلا عبرة بها وان كانت بين قوم  
 معينين فلا يفحج بطلانها من لم يخل به ذلك من اعمامهم وخوصهم ويجب على  
 الحاكم ان يبين للمشهود له في فتح في شهوده ليدلني فيه بجملة وكتب  
**وسئل** عن المشتري كذا في حمة ملاه بغيره فلا حرج في غلب المشتري للغرب  
 وترك المشتري ببيع شريكه بالشركة ثم بقر سبعة اشكال عشر سنة مات  
 الباقون من غير تبرع اليه موتهم مات المشتري ايضا فذا وارثه الباقين بالافلا  
 له حصة كل ثلثي الشراة ووارث المشتري الفذم في بيعها فهل يضر ذلك في  
 البيع في سفيدي او لا يضره والاعلان لم ينكر البيع وانما ادعى فيه بلا فالة **جواب**  
**جواب** رضي الله عنه ومن النسخ اذا شهد الشهود وكذا بطلان المشهود له  
 في بعض ما شهد به بطلان **وسئل** كذا في ذلك الذي نعر به من قتيلا من ادر كذا  
 من الشيوخ ان المشهود له بطلان ما شهد به بطلان كذا عليه اذا اكره  
 ابيصل الى حفيد الاب شهيدته ويقال المشهود له ان قلت صدق الشاهد  
 قيل ملك ما شهد به وان قلت كذب البعدي فذا عر حدة بل كذب فلا تغفل  
 بشهادته شيئا **ام** فتلا ملاه رويح امنطرقا ومعهون والله تعالى اعلم

في شهر شهادته

كيفية شهر كذا

في شهر شهادته



















الشيخ على  
الحبيب

عن وحدث ليته ثلث ماله ليجزى به اذا اراد ان يتزوج ويستمع ذلك عن قواه  
اناس خلاصة هذا ذلك الثلث ثلث لهما او لعدة والعقد عليه **قارن** رضى الله  
عنه مثل يجوز فيه شهادته الشهاده عليه لكن شهادته الشهاده لا يستخرج  
بها شيء ومن يحزرك وفي المحتج وتشرحه للفرقة وقد منت بينة الملك تملك  
المتنازع منها على ابل الشهاده اياها ان تشهد بينة الشهاده انما الشهاده اياها ان  
المتنازع فيها او وصفت له مثلاً من كراهه الفلانة او جده فينفذ انما الفلانة على  
البينة الفلانة لا مستحقة وطهر اياها لم يكن من شهادته البينة الملك حازر  
المستورع فيه والا فدمت بينة على بينة الشهاده الفلانة انما لا ينزح بها من يد  
حازر وكنت **وسئل** عن شهادته على شهادته في بيع التوكنت على الفلانة فلا  
زور وسرفه اعلم عليه ان غير انما بعد ولا في وقبضه المستور ورجع ايضا حازر  
الوثيقة بعد ان ادى بذلك واختار السلافة وقال البيهقي التوكنت على الفلانة على الفلانة  
لا عمل عليه وادى به ايضا والشهاده من كراهه الفلانة التي لا ينفذ ما لم ينفذ  
الوجوب هل يرجع ام لا **قارن** رضى الله عنه انما من رجع عن شهادته فلا العمل  
بها فلا غير تلك الشهادته المرجوع عنها وانما لم يرجع من كراهه عدل او فبقوا  
يعمل بشهادته ولا يضر من رجع من شهادته مقدم وانما العمل **وسئل** عما اذا  
كتب الشاهد شهادته في كتاب انما انما انما مع الفلانة في جميع ما يسمي حيث  
لا يقع ولا متبوع من صدق وجهاً وارث وسقاية بعد المحاسبة ثم بعد اد  
انما او شهادته احد المتنازعين بانما لا عمل سبعة حيث المتنازل هذا ذلك تزوير  
ورجوع عن شهادته من المتنازعين **قارن** رضى الله عنه ملاذ في رجوع عن  
المحاسبة وزيادة الشاهد او تفصيده من شهادته الاولى بعد الاداء قبل ذلك  
من المبرز او ما يغيره فشهادته او لا وثانها ساقطة الا اعتبار المبرز هو المبرز  
الفضل العارف في الحزب لاهل العدة الذي السابغ غير المتقدم فيظهر والله اعلم **وسئل**  
عن شهادته شهودا بالشهاده فيما يجوز فيه من مسأله وفيه من هو خير من  
سئل ولم يسمع ذلك عن ادركه هذا ذلك ما لوجب الرتبة في شهادته من شهادته  
بذلك ام لا **قارن** رضى الله عنه نص الاصطون على ان من توفرت فيه العلل  
على فله ففعل من وجه شهادته لا يسمع قال ابن عرفة في حق البينة في شهادته  
السماح بطلانها في المجموعه اذا شهد رجلان على السماع وفي الغيب ما لا يشهد  
انما لا يسمع فون شيئا من ذلك لم تغفل شهادته الا لا يسمع بعينها ويجوز عليه  
اكثر من اثنين الا ان يكونا شخصين فله ياد جليلي فيجوز شهادته **وهو**  
تسمي عيسى اذا اشترع ذم من لم يسمع وشهد هذا ان الادان شهادته بالسماح على  
المجهر كراهه من جهة الشدة واذن في ثامه وكنت اجراء **وسئل** عن فروع  
على شخص يملك ثم اخرج له المرفوع عليه وثيقة شرا من اميد وموافقته لاهل شهادته

في شهادته  
بمنه من

تفصيل زيادة الشاهد  
هذا ونقصه ان يثبت

شاهد

شاهد وطلبت ياد الشاهد وكراهه الحال اعني ولقد انما لم ينجح الى الاداء  
كراهه اعني وانما الواجب تعييف الحلف له فله يلزم الاداء ولا غير بما الفقه والاسبق  
والشاهد اعني من الاداء لموافق عليه او كيف الحق وهذا له اجلاء الوثيقة بعد اد  
اجله ويرجع له عوى العلة او ليس له ذلك وانما العمل على الوثيقة فقط  
لا غير وهذا له ثلاث مرات عند محكم مع خصمه ان ياتى المحلصة وان لم  
يرضها له او ليس له ذلك الا برضاها **قارن** رضى الله عنه ويعزى الشاهد  
هذا انه لم يحصل منه اد اد انما شهادته الا ايد اذا امضى ومجرد العنى بسقطه  
وانما العمل اذا كتب الشاهد ما يشهد به وعرق فله ونسب ما ضمنه كما علم  
في المحتج والتجعة وشروطه ثم اذا قدر بطلان الوثيقة يجوز الحلف للملك  
بأن عوى الشرا امه الحيلة ان حصلت شروطها بغيره في ثبوت الشرا كراهه  
الدر الشرا عن الشيخ اب الحسن الصغير وينبغي تحكيم المحكم الذي يصح تحكيمه بقا  
يدل عليه فولا او فعلا كما صرح عنه مراراً في نازلة برضاها **قارن** رضى الله عنه  
الرضي من الخصم في التحكيم الذي يملك الحق وعده مد فولا في قول الشيخ ابن مرون  
والشاهد فله رجوع عن شهادته او لا **وسئل** عن شهادته في بيع التوكنت على الفلانة على الفلانة  
به والله اعلم **وسئل** عن شهادته في بيع التوكنت على الفلانة على الفلانة على الفلانة  
قالت وادى به عند الفلانة ثم ادى الشاهد في الفلانة ايضا فله شهادته علامته  
بذلك ام لا **قارن** رضى الله عنه انما الفلانة بين الاداء والشرا وسقاية في الشرا  
هذا انما يشهد ان بطلان شهادته بسقاية في الاداء ان رجوع عن احداهما ثم انما  
لجها لا يبيد على المشهور كما نقل الحلو وتعد الا جهم والله تعالى اعلم **وسئل**  
ما العمل سيم في شهادته في قطعته ارضا انما لفلان ثم بعد اد اد اد او فله اخرج عده  
انما عهده من المشهود له بذلك هذا شراؤه علامته ام لا **قارن** رضى الله تعالى  
عنه ان شهادته المذكور يستمر الملك لفلان فله يواخذه به ويحكم ما فله به من  
الشرا الا ان ثبت ان الشهادته قبل الشرا او كراهه له عدل كنيستان شرا به والله  
اعلم اجراء **وسئل** عن رجل شرف بطلانها ويطلبها حتى وجدها عند رجل  
وبلغة بها لاد انما فله يثبت انما سلة اخي ينفذ في جعل اد اد اد فله بطلانها  
له طبع من ذي بذلك ام لا والله اعني عليه زعم انه لا يسمي له البطلان حيث وجدته مثلاً  
عه وادعى ان ما بطلانها من الجعل لم يثبت في جده اياها ببينة عدا له ما الحكم في ذلك  
شرا **قارن** رضى الله عنه لا يثبت بينة تشهد للمذكور بالجعل فيجوز  
يكون له به ان رجوع على الشراف وتخليق من انما على القول بلزوم ذلك للشراف وهو  
الذي نقله الشيخ التبع في مختصر امطات الوثائق على الامام مالك وصورة الشيخ محمد

في شهادته  
بمنه من

في شهادته  
بمنه من

في شهادته  
بمنه من















الملازم

علیٰ بن عبدو



























الحق على  
الحبيب محمد

عولته وكسوة وغير ذلك الهالك ولو منعته له امواله وتطلق عليه  
١٢ قبل فتيكه اخاه هو **قاربا** رضي الله عنه اما الفلان عتدا وانا قاربا  
لمنعني الغوث والاستيلاء للعقاب والنسب ان ورثته ولم يسلو هذه عاصيت  
الا ان عني عنه مما لا وكذا على مال بالترافع ولا نعمة لم يخرج من محله عاصيت  
زوجها بشروط ان لا يكون بلا اذن ولا يقدح على رعايته بنفسه او يارسا له لها  
او ياكل من يصف وان لا يقدح على منعها ابنته وان تكون كالمثمة لا مقلومة ولا  
حلم يتصرفها وان يكون الى ورج حاقم وان لا تكون حلا ملائمة ان كان الزوج مكسنا  
الى امرائه غير ميسر البها قبله الرحيل بها الى بلد اخر بشرط ان لا يفي  
والى بقة وكون البلد الذي اراد الرحيل اليه غير فيه الاحكام الشرعية و  
قلبيس له ذلك ان امتنع كما قال الحيل وقال الزراف **قاربا** ان يمسها  
بها البلد غير فيه الاحكام وهو حر ما موى عليها والخصم ما مونة والبلد  
قريبة بحيث لا ينفذ خبرها عن اهلها واخبار اهلها عنها وان ثبت الضرر  
قلها التخليق به كضرب وشتم وغيره واخذ مال ومساورة ووقع كلامه  
عنها وتولية وجهه عنها والفرار والداعل **وسيل** عن مالا واجبة اليها  
مومة وعن نظائره ما يجب فيحل بالسكة الجارية في ما تملك وهو **١١٦٥**  
**قاربا** رضي الله عنه وعزل ما الواجب في المملوكة وهي المتوصلت لغيره  
الدماء ثلث الدية ووجدت على العقبه تسبيح يوسف بن يعزى الرستم في ان  
ثلث الدية بالسكة الجارية في حيلة تسبيح علي بن محمد اليعقوبي اربع عشرة  
مائة اوقية واربع واربعون اوقية بالحساب الصحيح **ام** المراء منه وذلك  
ملائن واربعون مثقالا وثلاثا مثقالا والداعل **وسيل** عن سكة رعدة  
الغنم قالت لعلقة منع اذ نت لخم ان تضر ثوبا بلحماره فضر ثوبا بالحماره  
لك حتى يصيح بفضعه وتكون ثم جاء وهو اخر فادخله حماره فضره بها  
صارت راس طعنة منهم وشجت راسها شجة كبيرة زال جلد الراس والخنم  
حتى يخطي على الراس ما الواجب في ذلك شرعا ومن يطالب بذلك **قاربا**  
رضي الله عنه وعزل ما الواجب في المملوكة خطا نصف عشر الدية وذلك نحو  
ستم وثلاثين مثقالا واربع موزونات على ما في جلد الفلح تسبيح يوسف بن يعزى  
الرستم في حيلة ذلك على الجدا اما ان كان صغيرا فلا يشك في ان يكون ذلك  
بماله اذ عتده وخطا ما في ذلك سواء اما ان كان بالغا فمدهد الامام وابن  
الفسهم المدونة ان الضرب على وجه اللع من الخطا **قاربا** استنطق الحماره  
ارشد حيلة على الاطراف سواء لاعتب الضروب ام لا وعليه فتل مدية الممو  
لحة المدونة كماله الاول والداعل **وسيل** عن المتهم بالقتل مد يعقل له

البلد الصغير  
وخطا ما سوا

هل يضرب ام كيف **قاربا** رضي الله عنه قال في الدار الشيرة ولا يجوز ان يضرب  
المدة على عليه باللع بالثمة وانما يجسر بها ان كان ممن تليق به التهمة  
الشيرة وغيره رجاء ان توجه عليه بينة وان فويت عليه التهمة بما يشبه  
به عليه مما لم يتحقق فحقه بوجوب القسامة حبس الحبس الطويل حتى تبيتن  
براهنه او نامة عليه الشئون الكثيرة فان لم يوجه بشيء وطال حبسه استنطق  
خمسين يمينا وخطي بسبيله والله تعالى اعلم **وسيل** عن امرأه خرجت ودار زوجها  
غير اذ نزل اراها له لابنه لها الرضيع فخرجت فيه فرجة فادكتونها به امة  
واهلكها من غير اذن ابيهم فمات من ذلك هل عليها حد **قاربا** رضي  
الله عنه ان كانت الا عارفة للمدة او كانت جلاضها على هذا النوع والعدا  
بنو ليتها ذلك ان في اثن هلال والداعل **وسيل** عن امرأه مرضت وكان وجع  
في صدرها فماتت بها بالليل وبعثت حتى ماتت ولم يكن طبيب ولا عتده معر  
فة الا اذ وبه شملت من ماله اجره مائة مائة مرضها واراد لها حبس  
ورثتها غيرت وكان ذلك ان مال هل يلى مائة من ذلك **قاربا** رضي  
الله عنه امراة بنت ابي بن عمه وهو جده باللب فانه يضرب موجت بعلي  
عليه وعلى عارفته على قول عيسى بن بشار وهو كذا في رواية اصبغ عن ابي  
الغاسم وقيل ذلك في ماله وحده وهو طاهر قول الامام في العتبية وعلى الاول  
افتق الزرافة قول المختص طبيب جدهل ونحوه في القارة وزاد في قول  
مالك في العتبية ضعيف والداعل **وسيل** عن ثلث رجلان ان يقاتلوا على قتل  
شخص فذبحوا اليه فمضى فقتله فماتت ثم اتوا اولاد المقتول فادعوا على  
المعتبين فادعوا منهم الدية هل لهم ان يرجعوا على من طلعهم بما ينوبهم من  
الدية وتكون عليه وحده حيث طلعهم بذلك **قاربا** رضي الله عنه وعزل  
قلا المتقاتلون على قتل العمد العدة وان سوا في المظالمية دم المقتول او وليه  
الغوث او والديه بالترافع وهذا مما ثبت عليه المملات على ذلك والله تعالى اعلم  
**وسيل** عن رجل ضرب امرأه برصاص خطا فماتت جلتها وهي على ملة فادعوا  
جنتها ميتة استبعة اشهر ونصف ما الواجب **قاربا** رضي الله عنه ان ثبت  
العدا الجنب بفعل الظارب المذكور فلو اجب عليه فيه عشر دية ماله اميد  
او غير غنية او اتم صغيره كسنت سبع مئتين تسلا والعشر والتجيز الجارية  
لا مستغفلة وكتب **وسيل** عن زوج جرح زوجته بحد بحد ما الواجب في ذلك  
**قاربا** رضي الله تعالى عنه ان كان الجرح عتدا وانا وليس من المتالف قلا  
لواجب الغصام الا ان يرافيا على الصلح فمات او على مال عدل جلتها وان كان في  
المتالف تقيت الدية مالم تسمع ايضا وتقصي ذلك في المختص وغيره



اللهم صل على  
الحبيب محمد

وكتب امرأته **وسيل** عمه الواجب به جنس في ج بضرته اذا لم تعلم ذكره  
والنوتته **قاربات** رضي الله عنه الواجب به الجنين وان علقته العرة وتورث  
على ابويها ان ثبت ذلك بموجبه له وكتب امرأته **وسيل** عن امه مارت عنها  
زوجها وترك لها رضيعا قار فعتده حتى كانت حائضا وتزكته وذهبت  
به حقه وهو ابن سنة ويحمل الطحال ويمش على يديه ورجليه ثم مرض فلما  
ت وفاه جده على الام ويطلبها بالدية هل ان ذلك عليه **قاربات**  
رضي الله عنه لا يشك على المذكورة وكتب امرأته **وسيل** عن رجل قتل غدا وانما  
ترك ابوين وزوجته وبنتا ثم ماتت البنت ومكث ابوه عاما او اكثر ثم  
موت البنات المذكورة فعلى عمن قتل ابوه جلا على الدية للاب هل تترك  
البنت من الدية ام لا **قاربات** رضي الله عنه اذا وقع العفو على اخه الدية  
كلنت على ورثته الذي وقضى منه كد بينه والدة اعلم **وسيل** عن امرأتين تغار  
تلقا فتسلطت احدهما بشئ وبسبب الضرب من الاخرى فوقعن الفسادة  
المرضية على ما سلف من هذا فوجدن ذلك كمالا جدهما ولم يثبت لهن ان ذلك  
جمل بين فالتبس من ذلك للدين ما الحكم في ذلك سبب وملا على التت  
تسببت لهما كمال من كنهه ام لا حيث لم يتحقق ان ذلك جمل **قاربات** رضي  
الله عنه وفي المختار وفي الجنين وان علقته عنترا اريد التي قوله لو غرة محبة او وليه  
تسلو به ولا يجوز للشخص ضرب راعي وجرحه وان كان صليلا عليه ان قدر على  
الهي ب منة بلا مشقة كمالا المختار ايضا والله اعلم **وسيل** عن سعد بن خنيس  
مننا فسلف من يده لدا شئ من ذلك التذكير على من تحت ذلك التخلد وشهد  
ذلك في راسه هل يلا من شئ ام لا **قاربات** رضي الله عنه من سلف من يده  
على شخص شئ في جرحه بد جنة الك من الخطا فان كان الارش ثلث الدية فلا تترك  
وعلى العاقلة والجمل وان كان اقل من الثلث فعليه والدية على اعلم **وسيل**  
عن انتم بالقتل **قاربات** رضي الله عنه ونجس من ادعى عليه قتل رجل  
فلا الواجب ان يقتل امرؤ فان كان غير متهم فلا شئ عليه وان كان متهم جنت  
فان لم يوجد شئ وطول جنسه استخلف واحد خمسين يمينه وخلي سبيله  
على ما نقل في الدر المنثور والله اعلم **وسيل** عن امرأة ماتت المعتق ولم يترك في تركه  
من نسبه ومات المعتق ووجد اقرب عصبة وبنت المعتق من الولاء كد  
منهم وهل ثبت الولاء بشهادة السماع ام لا **قاربات** رضي الله عنه وبعد  
فلا الولاء اقرب ففرا عصبة المعتق ولا تستخف انش الا ان اعتقت او جرت اليها  
ولا يولد او اعتق وثبت الولاء بشهادة السماع على المعتق اذا قلنت  
لم تزل سمع من الشفقت وغيرهم ان فلا يمولي هلا والله اعلم **وسيل** عن صبي  
ضرب رجلا بسيف عينه وماتت ثم تغار ضد ابو الصبي فعدت بعد ان دفع

لده

له ماذوع وفصد منه وسامع ثم توفي الصبي وفلا الى جلد يملك اباه شاك  
العيش هل له عليه شئ ام لا مع انك ضربته بخلعك **قاربات** رضي الله عنه  
معتق ويقتل دية ما جلد الصبي تحت عليه وعلى عاقلة عنه او فطنت  
اذا كان ذلك ثلث الدية فلا تترك **وسيل** عن الصبي في المختار وجاز حقه به عنه  
بافلا او اكثر والخطه كبيع الدية انما تملك به شروحه والدية اعلم **وسيل**  
عن رجل توفي وترك بنتا واخاه ثم توفي البنت وترك عتقا ثم توفي  
العم وترك بنتا ثم قامت زوجته المتوفى اولا بطلب صحا فام زوجها بنت الهالك  
به مال له ما يقع مقام الهالك حيث هلك اهوه بعز ولم يترك الا البنين احب لنا موهبا  
**قاربات** رضي الله عنه ان عدت عتقة الغاية المعتق فعصبة فان عدت فعتقه  
عصبة التي حيث ينتهي ان لم يوجد شئ في بيت المال وظاهره كمال جماعة سواء كان منتقيا  
او غير منتقيا وذكر البجير في شرح الارشاد عن عيون المتسايل انه حكى اتفاق شيوخ  
المدح بعد الميتين على توريث ذوا الارحام والرد على وه السطح لعدم انتظام  
بيت المال وخوة قول الشيخ اب بكر المرحوم في بيع عتقة الامر بين ما اذا كان الاملا  
عدا والله اعلم **وسيل** عن رجل طلق زوجته وذهبت لدار اهلها وترك ولدها  
لوالده ثم هلك فكتب بعض الطلبة لزوم الدية على امه المطلقة **قاربات** رضي  
الله تعالى عنه افول على لزوم الرضاع للاب فلا تملك بدية مع كون الاب جده من يرصده  
مجانا او بجره او يقبل لبن الغنم او البقر وقد تعدة في ترك قلب اخلاصه ملاك بل  
لقد في الجماعة وغيرها حتى ظلك لوجوب الكفالة عليه وتركه تخليص مستهلك  
من عيس بوجوب عليه ضمانه ومتفق على حره من الاب من المدونة التي هي اصل  
تعيته انتعارة الضمان على الام في النزلة وقد نقلها الشيخ ابن مزي في كلامه  
العلماء عليها **قاربات** اما قول ابن سميون واذا ابنت الام التي فليس بعل محض فيه اذا داك  
في المأمور به او لا وما بعد ان تركته فليس الا وجوب طلب خلع عليه بقدره  
مكنا وتعدى في تركه بالغة وغيره كذا في نا والمالك في النزلة لئلا يثبت عنه ما يور  
حيث عليها الدية وحكم به بقطع تشيعيات المحكوم عليه انه لا يجوز نفقة ما لم  
يثبت خلعها كمالا علم والله اعلم واما من اطلق الضمان على الام او عد مدعواجا ان  
يحمل على المفقة وقد نصوا على ان العمل بالعموم قبل البحث على المخصص منتفع اجلا على  
انتهى والله اعلم **وسيل** عن خمسة رجال قتلوا رجلا ثم اخذ بعضهم قاذي ذلك  
دينه لخم شيخ القبيلة لكون القاتل بولاية الشيخ ثم رجع من ادى الدية  
على من لم يفر عنه بطل هل لهم عليه استيفاء مالا واعطى مع عدم دفعه القاتل  
وان لم يفر عنهم ام لا لكون الماخوة اخذت منه في غير ارباب الدع وقال لخم غير الماخوة  
لقد اخذها منهم غير اللاب وقال الموديون ان هذا الشيخ يحمل على بنته من قبيلته



هل هذا نذير أو أكلام لهم حتى يشبهوا أكلها لها أو ليلاء الدم **باب**  
 رضي الله عنه قال الشيخ خليل ولو ليه النكاح أو الفتل والدية كرامة الأعراس  
 ونكاح المواق وان لم يترك الفتيل أو ليد أصغر أو لا ولي له أو الشلفان أفلام  
 لدوليلا كالتوصي والولي ينفي لهما بالقتل أو العقر على الدية لا على أقل منها  
 ان كان ملبدا بطلا وان لم يجر عن طار على ما يرى على وجه النكاح فان صلح بطل منه  
 والقاتل ملق لم يجر ورجع على القاتل ولا يجر في القاتل على الولي بشيء واذا تعدد القاتل  
 يكون عند أحد وانما للولي القود من شاة منط وصلى مع شاة على الدية باللفظ والله  
 اعلم **وسئل** **باب** رضي الله عنه سئل الشيخ ابو الفضل العفلة عن  
 المرأة يصح ولها الضيع مينا فتقول انك رقت عليه فقتلته **باب** املا  
 المرأة تقول انك رقت علي ابنة الضيع فمات فلما يلزم العاقلة بقولها دية  
 لان العاقلة لا تحل اعترافا ولا يلزمها هي شيء الا ان رقت فقتله اقل الخطية التي  
 زعمت به فلما يلزم لو ثبت في العاقلة وفيه اختلاف هل يكون الجوارح من  
 العاقلة **ام** المراد منه **وسئل** الشيخ ابو زيد الوغلي عن المرأة تفرق على  
 طبعها فتقتله وقد كتبت فتمت الدية على عاقلة البوع ليس فيها  
 ما ينفق للملاد او الواحدة ثلاث او نحو ذلك وقال ابو الفضل العفلة للملاد انما  
 صبي وصدافك بدية الفعل **باب** لم يثبت للزوج ما طلبت ولا مبال له  
 على الزوجة وعليه ان يوفى لها صدقها **ام** فقال ابن عمر بن لو انك  
 امرأة على ولدك وهي تامة فلا شيء عليها غير العفلة **باب** هل الخطية مسئلة  
 التامة تنقلب على ولدها وهي تامة فتمت في هذه المدة ونصه واذا نامت  
 امرأة على ولدها فقتلته بدية على عاقلة لها وتعتق رقبته **باب** الزرقانية ومن  
 الخطية الذي فيه دية تامة على عاقلة لها وتعتق رقبته **باب** الزرقانية ومن  
 الكريمة والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل قتل ثلاثا ثم انكر كل واحد منهن  
 ولو قتلته كيف يعلقون هل لانه الجميع محضوهم ومعلومهم على قتله او انكر  
 انهم اليمين على نفى الفتيل عن كل واحد اطلقوا على نفى الفتيل ومعلومهم على قتله او انكر  
 عليه كيف العمل هل تلي معهم الدية ام لا فلا اشك في بلوغ الثلاثة هل يصح قود  
 بدعواهم ولي معهم ما اوجب الله في الدماء او يقتل في تمييزهم النفع والضرب **باب**  
 رضي الله عنه جعل المنكروا على نفى الفتيل والتسبب فيه بتملك وغيره  
 ضح فامة في البلوغ ان لم يترك وان ثبت بالبينه العفلة ان واحد منط هو العفلة  
 حلقوا وعليهم الدية وكذا الدار خلوا وان خلق بعضهم دون بعض فلا دية على النكاح  
 كل مقلد والله اعلم **وسئل** عن ثلاثة رجال ذهبوا في بيع بلفوا رجلا فقتلوه وا  
 خذوا ما عليه ثم حلقوا به يده وانكروا حرم منكم انه شارك صاحبيه في القتل هل لا

من اظلمت على ولدك  
و النوع بقتلته

نكاح

لا تترك وجهه **باب** رضي الله عنه الغول من انكر القتل والتملأ عليه  
 الابينة والله اعلم **وسئل** عن المتهم بالقتل هل يترك المفتول ام لا وهل تلي منه  
 القسامة ام لا **باب** رضي الله عنه ان ثبت القتل عنه اعدوا ولا يترك القتل  
 تلي ونجيت القسامة ان حصل اللوث والافلام والله اعلم **وسئل** **باب** رضي  
 الله عنه بمانعة ومن المدونة واذا قامت بينة بالقتل عتق  
 ولم يقتل بنون وبنات بمقتول البنين جاز على البنات ولا امر لهن مع البنين في  
 عقر ووافقه جاز عقر على الدية دخل فيها النساء وكلفت على مرقب البية على  
 قضى منها دينه وراعى واحدة من البنين سقطت حصته من الدية وكلفت به  
 بغيرها بيبس بقى على الباقى وتدخل في الدية الزوجة وغيره وكذا اذا وجبت  
 الدم بفسامة ولو انك تحصى على الدية كلفت له ولسان العرنة على الموارث **ام**  
 بنقل الشيخ الخطيب والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل اشترى عبدا بدينار وقبض  
 سلعانية لزوجة له واعتقه ثم مات المتيق وقامت زوجته على المعتق وقلن له  
 نعم لم تعتق حضانة لك هذا الحق فيه قال لا **باب** رضي الله عنه قال الزرقانية  
 ينبغي ان ينفق عتق الشريك للمعدة وضة وتلي مدته شريكه فمئة نصفه كعبه مشترك  
**ام** والله اعلم **وسئل** عن امرأة تامة على ولدها فقتلته هل الدية على العاقلة او  
 عليها وكيفية ان لم تكن عاقلة او كلفت وامتنعت من عقرها او قتل العاقلة  
 وهل تدخل مع عاقلة لها **باب** رضي الله تعالى عنه سئل الشيخ ابو  
 الفضل العفلة عن المرأة يصح ولها الضيع مينا فتقول انك رقت عليه فقتلته  
**باب** املا المرأة تقول انك رقت علي ابنة الضيع فمات فلما يلزم العاقلة بقولها  
 دية لان العاقلة لا تحل اعترافا ولا يلزمها هي شيء الا ان رقت فقتله اقل  
 الخطية التي زعمت به فلما يلزم لو ثبت في العاقلة وفيه اختلاف هل يكون الجوارح من  
 العاقلة **ام** المراد منه **وسئل** الشيخ ابو زيد الوغلي عن المرأة تفرق على  
 طبعها فتقتله وقد كتبت فتمت الدية على عاقلة البوع ليس فيها  
 ما ينفق للملاد او الواحدة ثلاث او نحو ذلك وقال ابو الفضل العفلة للملاد انما  
 صبي وصدافك بدية الفعل **باب** لم يثبت للزوج ما طلبت ولا مبال له  
 على الزوجة وعليه ان يوفى لها صدقها **ام** فقال ابن عمر بن لو انك  
 امرأة على ولدك وهي تامة فلا شيء عليها غير العفلة **باب** هل الخطية مسئلة  
 التامة تنقلب على ولدها وهي تامة فتمت في هذه المدة ونصه واذا نامت  
 امرأة على ولدها فقتلته بدية على عاقلة لها وتعتق رقبته **باب** الزرقانية ومن  
 الخطية الذي فيه دية تامة على عاقلة لها وتعتق رقبته **باب** الزرقانية ومن  
 الكريمة والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل قتل ثلاثا ثم انكر كل واحد منهن  
 ولو قتلته كيف يعلقون هل لانه الجميع محضوهم ومعلومهم على قتله او انكر  
 انهم اليمين على نفى الفتيل عن كل واحد اطلقوا على نفى الفتيل ومعلومهم على قتله او انكر  
 عليه كيف العمل هل تلي معهم الدية ام لا فلا اشك في بلوغ الثلاثة هل يصح قود  
 بدعواهم ولي معهم ما اوجب الله في الدماء او يقتل في تمييزهم النفع والضرب **باب**  
 رضي الله عنه جعل المنكروا على نفى الفتيل والتسبب فيه بتملك وغيره  
 ضح فامة في البلوغ ان لم يترك وان ثبت بالبينه العفلة ان واحد منط هو العفلة  
 حلقوا وعليهم الدية وكذا الدار خلوا وان خلق بعضهم دون بعض فلا دية على النكاح  
 كل مقلد والله اعلم **وسئل** عن ثلاثة رجال ذهبوا في بيع بلفوا رجلا فقتلوه وا  
 خذوا ما عليه ثم حلقوا به يده وانكروا حرم منكم انه شارك صاحبيه في القتل هل لا

بغير عتق الشريك  
بغير عتق الشريك

من اظلمت على ولدك  
و النوع بقتلته







يفتقر من الأول أو من الثلاثة وما كان في الأثر هل يثبت ويورث أم لا **باب** رضي الله  
 وإذا انعدت مغايرة شخوص من أجله عليه فإنه لا يقتل من أجله عليه بعد انقضاء  
 ولما قلنا وهو من جنس من جنس الغلام في سماعه لا يثبت به الشك فيقتل به الشك فيقتل  
 ابن ربيعه والأول القضي وروي عن حمزة أن وصية من انعدت مغايرة لا يجوز بقلي  
 قوله لا يثبت ويورث على رواية ابن زيد يقتل الشك فيقتل ويورث ويورث والمنصوص  
 وفول ابن الغلام في سماعه عيسى بن يورث فيحصل ما استدلنا ثلاثة أحوال  
 أحدها أن يقتل به الأول فقط ولا يورث والشك في مقتله به الشك في مقتله ويورث  
 ويورث والثاني أن يقتل به الأول فقط ولا يورث والثالث أن يقتل به الأول فقط ولا يورث  
 وهو أحسن الأقوال فالله أبو الحسن بقلي المنصوص وإذا كان للمنفوعة المغايرة موروث  
 مات قبل زهوف زوجه ورثة منقودة المغايرة وإن كان له أخ غير زوجه فزوجه بعنف أو  
 أشبه مات منقودة المغايرة ورثة والده أعلم **وسئل** عن من خفي جثته بغيره في داره ودخلت  
 دار جداره وعشت أصابع بدم الغيبية هل تليق أن يثبت به الشك أم لا **باب** رضي  
 الله عنه لا يثبت على المذكور فيما أصابته البقرة فيبطل إذا لم يترعها ولا كان ذلك  
 مثله أنه في تمام السلام على المشتك في شروح المحتج كل لا يحطون وراجع المختار في  
 نقل ذلك فحول والده أعلم **وسئل** قال قلت لعل عتفا حبيب عتف عليه لا  
 لفضله فلا سبيل الذي يملكه بفتح حصول العتف كما ينبغي وتفتيح العتف الوافعة فيه  
 ما بيع أو خبير أو ذكوره لا يبيع فيه ذلك ويؤدب بل يحد ومشتريه أو علم بذلك  
 بحيث الشك في انقضاء مورث حسب الأكلان والده أعلم **وسئل** عن من أكل على جمل  
 خذ بالشبهة مع علمه بالبيع وكذا المعتقة تحت العتق هل تعذر بالجهل أم لا **باب**  
 رضي الله عنه قال لا يجوز أن يملك من الأعتق أو ما كان علم بالبيع وأدعى جمل الأخذ بالشبهة  
 فلا يحد ولو كان أمرا لأن الناس لا يحطون أمرا للشبهة كذا المعتقة تحت العتق فلا  
 أبو الحسن **باب** قال لا يجوز أن يملك من الأعتق أو ما كان علم بالبيع وأدعى جمل الأخذ بالشبهة  
 أن هذا الجمل يثبت على تقييد في المحتج والذينة تخبر به إذا كان الفصل وفيه به المشهور  
 وقال إنما سقطت الألف في ذلك حيث المشهور **باب** قال إنما سقطت الألف في ذلك حيث المشهور  
 الأقرب أنه تقييد وكذا قال الفقيه في شرح ابن أبي الجواب الأصح أنه نجس في ذلك كغير  
 والشيوخ التي لا خلاف في صحة ابن عبد السلام وقد روى عليه أبو المودعة محتج كما تقدم  
 أن في تمام ذلك الممنوع والده أعلم **وسئل** عن ثلثة التفوا كلهم في جرح شئ أو أحد من مات  
 ليل أو بقي الأخران أحدهما السليم إلى اليد بالرجح وانهم يقتله تلك للمقتل بالدرجته أن يجلده  
 عنه لأنه الوارث لما أن في القتل عليه **باب** رضي الله عنه أنه لا يثبت أهل  
 لأقرب إلى المذكور فقتله أو تملا على قتله عمرا عدا وإنه لا يثبت ويقتل منه وإنه لا يثبت  
 وهو مشهور حيث كان لم يوجد شيء وطول حبسه استخلف حسين يمينه وخلص يمينه وإن  
 ثبت أنه أمر من يقتله بالجره أو غير ذلك ومقتل اقتض من المأمور فقتله وضرب الأثر ملأ  
 وحسن ستمه أن لم يخف المأمور ولم يكن الأمر حاضرا ولا افتقر منه مغل والله أعلم **باب**

من استلحق الفاتك  
افتقر من استلحقه

ابن هلال

ابن هلال فإن نزل نوع دار أو لعب الصبيد في المراح ليلته في ثوبه نجر أو غير  
 في راسه صحت ومات ولم يدر من ضربته فإنه يعلق جميعه فإن خلعه أو خلعه  
 كلهم بعلية الدية وإن نخل بفضه وحلف البعض بالدية على الناكل بغيره **باب**  
 في النعيس والجراح وأما المال كمسلب الغنبل أو قتل عبدة معة فلا يثبت إلا بيمين  
 عدا لئلا على من أخذه ومقتل ذلك **باب** قال أبو الفضل العفيل في رجل ضل في حق فقال  
 لا عليك شيئا ولم يأت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان هذا المطلوب فحول به ما روا  
 جيب جاني وقال هذه المغالاة الشنعاء **باب** إذا نزل موثقا وإن كان هذا المطلوب فحولت  
 بغير حق فقتل العفوية وإن كان من لا يثبت به دية نفي أن يعودة الرمثل مغالاة واقية  
 من العفوية **باب** رضي الله عنه ومن خط سيم يوسف بن يعزى السموة أرش  
 الجديعة ثلث الدية وهو أربع عشرة مائة أو فية وأربع وأربعون أو فية لا يحسب **باب**  
 المراح حكمه على صلح بين امرئ النعير الأجران وعليه فمقتل دية الرجل أربعة آلاف  
 أو فية وثلاث مائة وأثنان وثلاثون أو فية وأثنان وعشرون مثقالا **باب** وقال الأصمعي  
 عن عمار بن أنس أن لولبي المغنول قتل فأناله وليه بجيلة أو لا يختار ولا أدب عليه ولا  
 شيء عليه إذا لم يكن سلطان ينصره ويمكنه من أخذه **باب** والكثير في البلاد من ولت  
 من خطبه **باب** وسئل سمي دأود النخعي عن امرأة أضيحت أنها حولة لتتور  
 فتركتها فذبح الشها فخرق هل تضمد أم لا **باب** رضي الله عنه في امرأة لا تهل  
 فعلت ما يجوز لها من إيقاد النار في ثوبها ووضع ولدها حيث لا تلتصق اندبعت منيد  
 الشها فملا ثوبا على عظامها وسارت اليد الفلار أو سار إليها والجلال في ذلك فلا تلتصق **باب**  
 وبجر مغنول الأخترون في باب اللعان عند قوله أو أدعته مغربية على مشرق أسلاف فيد  
 البعد وفلان من أفاق يمينه على شقشق اندبعت كذا فقتل جلالنا وشهدت بينة أخرى أنه في ذلك  
 الوقت بعينه في مكان كذا في أن يمينه القتل مثبتة وعلى يمينه القتل ما لم يثبت الشها هرون بأنه  
 كان في ذلك الوقت في مكان كذا في حيث يمينه خبرهم العلم الضروري فيجعل بشهادة فيهم **باب**  
 خروجه فلان لم يدارف الشهود المذكور في علمه في ذلك الوقت فلا فرق بين البعد والغرب  
 يورث من قول المحتج أو بينة لم تدارف فلان فارتدت البينة بعض الأحيان فهذا شرط البعد  
 والمتراد به ما قال في باب اللعان أو يثبت في محله يمينه بحيث لا يرد إلى العمل النازل بعد أن رأوا  
**باب** من تدارف الشرفه وما شققت في بهاك **وسئل** عن سرفت  
 أمته ثم اقتدأها شققت بيمينه وعشرين مثقالا معة أن يمينه إنما من خمسة وعشرين مثقالا  
 الحكم في تلك الزيادة هل يقع منها الجارية أو يقع منها كرت الأمانة **باب** رضي الله عنه  
 فلان لم يمين الهجره في دون ما جدها به المذكور لما هي له جده إلى جوع به فالله المحتج والاحسن  
 في المعدي من ليس أخذه بالعداء وكتب **وسئل** عن شرف لذة شق وشق جده عند رجل وأدعى على  
 دأود هو سارق الدة عليه ولو وجد مناعدا أم لا **باب** رضي الله عنه فلان دجع المذكور  
 جعله على الظهار مثلا عدله تخلف المحتج به على القول بل في ذلك للشارف وكل من أنه به التحمل وكتب  
**وسئل** عن من ادعى عليه بالشرقة وهو لم يكر متعها **باب** رضي الله عنه قال الشيخ أبو محمد

فمقتل البلادية ولت

من ادعى عليه بالشرقة  
ولت يمينه تدارف جده  
وقد اقتل

من ادعى عليه بالشرقة  
وقد اقتل



















من التصديق به وبتبني القولين هذا هو معينون لكونه اصل محصورا او غير معينين  
للمقتضى بعد ذلك الحال فعلى انهم غير معينين انفسهم الغلة ومن مات منهم كان نصيبه  
لبنية اشراكه بالورثة وعلينا انهم غير معينين نوقف الغلة ومن مات منهم كان نصيبه  
لورثته وقد اشار الشيخ خليل الى هذا الخلاف في باب الى كذا بقوله وفي الخلاف ولج  
فلا ياب بالمعينين او غيرهم فوالا ثم قال الشيخ مباركة **وهذا خير من بقائه ملكا**  
**او على المتي ومن قد ملكه** وقد ذكر الاول لانه مختار لخل الا يملكه واشتق من  
في الشرح وعليه فخر فتوى اب عبد الله المنبسطي وعلى الثاني فخر فتوى اب محمد  
سبيع عيسى وتبعه سبيع احمد بن سليمان الراسموي فبعد سبيع ابو مطة عم اوصي  
للمعدية اولاد اولاد الذكور من الاناث بثلاث مائة هل حق لمن حضر من الجمعية  
من الغنم دون من مات منهم فلما حستهم ذهبت اليه ابن الفاسم في المدونة او هي  
جميع الجمعية وان مات قبل الغنم على مائة ذكبت عليه غير قل جاز ان كانت النسا  
زلة مسئلة ابن الفاسم في المدونة والذات انقله في قبلة في قوله هو ان ذلك  
يقسم بين اولاد الاولاد بالشووية وماتت ورث حصة ادة هو الذي رجمه ليعلم  
من قوله في المدونة وهو ايضا رواية ابن الفاسم في العينية وقول غيره في المد  
ونة انه جمل على المعينين في حصة من مات من ذلك على هذا القول ولا يخرج  
وارث من حصة وعوضه ايضا بالعي وان الذي يعطى من مائة اهل هذا البلاد  
الشووية في حصة من مائة من النساء من ذلك من تعليم الذكور ومن ولد ومن سبيل  
وتورثت حصة من مات من اولاد الاولاد واعتبار الاعراف والمفاد واجب في المد  
لعتوى والفضة **وقال** سبيع احمد بن سليمان الراسموي واذا وجد بعض الموصي  
لهم دون بعض فلا يخلط هذا بكون ملكا لجميع الاجلاد يوم الابليس من زيارتهم  
دونه من مات منهم قبل الابليس او تشره ملكا لجميع الاجلاد من اجلاء منهم في حال ال  
بابس والاموات فمن مات منهم كان حصة الوارثة يوم موته والغلة تغلسم ب  
لشوا على القول الاول لمن حضر من الاجلاد لغنمها دون من مات فلما ذهبت  
لوارثته وبه اجنى كثير من الابنة وهي على هذا القول او قلها حصة المنازع  
من حضر لغنمها واخرها حصة الرقاب للاجلاد يوم الابليس وعلى الثاني تورثت  
لذلك الغلة كل هذه المرات تنقطع زيادة الاجلاد جنفسم كذا اصول جميع الاجلاد في  
من مات كان حصة من الغلة والاصول لوارثته يوم موته **والكس** التي ينضمي من  
مفاد اهل هذا البلاد الشووية وصيته لاولاد الاولاد الموجودين وفي سبيل  
ان تكون كل غلة حاضرة لمن وجد منهم بالشووية ومن مات منهم كان حصة الوارثته ولا  
يوقف شيء من الغلة لمن سبيل واد الغنم جميع الاجلاد لا ينقطع نسل ذاب  
بهم كانت رقاب الاصول ملكا لجميع الاجلاد بالشووية ومن مات منهم كان حصة  
منها لوارثته فمن لا علم منزلة المعينين **ام** المراد باختصار فلا يعرف بين الوصية و

نفس الغلة لمن  
جرت فتمت الغلة  
الخير

والهبة

والهبة والصرفه في تلك الاخلع فتمت ملو وكتب **وسئل** عن امرأة اوصت لانيها  
وابن تلك البنت بنصف متعلقها هذا لانيها لم ير لها شيء من ذلك ام لا وهو  
يتم صغيرا وما بعد ان ماله منه ان لم يلد منه شيء واراد ورثتها فتمت متعلقها الا  
**قال** رضى الله عنه ويجزى بالوصية زيادة الثلث بالملكية للوارث وغيره واما الثلث  
فلا يوجب منه الوارث وهو نص في عند الاطلاق فيبطل كذا قال واما نصيب الامم في  
للموصي له الحصة المذكرة **فصل** في الوصية اذا اجتمعت حلالا او حراما مخصوصا به  
لمعروفات المالية بالبيع والشراء كما قال **تعالى** **صفة** **جمعها** **التي** **ام** مع الحلال  
**في بيع النكاح** **زاد** **المرء** **وخره** **في الجمع** **عند الترخ** **كذا** **الجمع** **فيكون** **الحل**  
المذكور الشدة من بعد فضاء الدين ثم ما فعله ان الوصية فيما علم به الموصي والخالك  
لان ذلك فيما اوصى به لوارثته ورثته الموت فمال ابو اسحاق في قوله **فصل**  
**قال** **اوصى** **اجنبي** **وتعفى** **من يرثه بشي** **الى ان قال** **وان يلى** **اخر** **جلال** **بالبند**  
**في ثلث المال** **مخفف** **واجبه** **وما يثوب** **من كراه** **الوارث** **يضم** **لثلاثة** **والمرث**  
قال الشارح بقوله شيء وان اوصى سريقا اجنبي بشي او بغيره من يرثه بشي واد  
او اوصى اجنبي وبعض من يرثه بشي واحدا لا يعرف بين ان تكون الوصية كلها مقترفة  
او مجموعة **فصل** **الاول** **اذا اوصى** **اجنبي** **ثلث** **ماله** **اوصى** **بسه** **واوصى** **لوارث** **بنصف**  
الثلث او بنصف الثلثين **فصل** **الثاني** **اذا اوصى** **له** **مع** **الثلث** **او بثلث** **بنصف** **بنصف**  
الثلث او بنصف الثلثين **فصل** **الثالث** **اذا اوصى** **لغيره** **وان** **يكن** **مجموع** **الوصيتين** **اكثر** **من** **الثلث** **ومنع**  
من وصية الاجنبي لاراد على الثلث فانك تارخ الثلث وتقسم بين الوارث والاجنبي في  
خذ الاجنبي ما يرضى في ثلث المال وما يرضى من الثلث الوارث ترضى التي بالبر في التركة  
وتقسم بين الوارثة ان في ثلثها والدة على علم **وسئل** **قال** **جاء** **بطلان** **نصف** **اخ**  
كتب الموصي وصيته وهو مريض او عجز وان في الكتات من يد ولم يستردك فالوصية  
بجدة قاله المختص لان لم يستردك او قال متوحد الموت وكذا ان كتبها خطيه وبقيت  
عنده ووجه قال اذا مات فلا يرد لها ما يرضى **فصل** **الرابع** **اذا اوصى** **بشيء** **وهو** **مريض** **به**  
بمريض فقل ان اذ كتبه وقال اذا مات فليعطه ما كنت بخله فليعطه ذلك اذا عرف ان  
خطبه كما لو اشهد والد اعلم **قال** **اليمين** **العلمية** **اذا وصيت** **انما** **يعلقها** **من** **الورثة** **من** **بلغ**  
بوج موت مؤثر وتصح ممن يكن به العلم لا غير وكتب **وسئل** **عن** **وصية** **الجمعة** **هذا** **تورث**  
عشر مات منهم او ترجع للباقين **قال** **جاء** **رضي** **الله** **عنه** **العرف** **ان** **الذات** **من** **بهم** **البلاد**  
انما يقصدون منع الخوات من الارث فتورث الوصية عشر مات والجمعة كما اقبى به الشيخ  
سبيع عيسى واذا اراد عزلهما من الملك عزلت من الافضل والاولى والادنى **قال** **عزلهما**  
في الدنيا فلا يجوز الا ان اجتمع الجمعة كلها رشفه او رضوا به والدة على **وسئل** **عن** **اوصى**  
لشخص بنصيب ابنه ما الواجب في ذلك **قال** **جاء** **رضي** **الله** **عنه** **فمن** **اوصى** **لشخص** **بنصيب**  
ابنه او مثل نصيب ابنه وكل ان لم يكن واحدا ولم يكن واردا لو كان موجودا ما له الموصي لرد

الضعف اذا اجتمعت  
كل ما وحللا

المرء وصية  
رواها























القطر على  
الحبيب

جميع المعجزة وإن مات قبل الغشمة على ما ذهب إليه غيره **فأجاب** أن ما يورث  
 في الوصية بما يورث في الموعدة الزايدة الوان فلا والذء أفضله من مغلصه أهل فقرا  
 البلاد الشوسية وصادقهم منع النسخة من ذلك ونعيم الذكور بعد ذلك  
 ذلك في ولد ومقاسيولة وجورث حلف من مات من أولاد الأمراء **فأجاب**  
 الأقوي والمغاصد واجبت في البنيان والفضاء **أم** المراد منه جرج تمام الخلا  
 في الشجيرة المذكورين رضي الله عنهما والذء أعلم **وسئل** عن رجل يشهد عليه  
 رجل بالوصية لا ولا بد بئانه ثم أفتر بئانه وهو الذي أجزم المورث تلك الوصية لا ولا  
 بئانه المذكورين أفتر بئانه الك في مجلس الغلاء هل يكفل ذلك سبع تلك الوصية  
 وتلك الشهود **أم** **فأجاب** رضي الله تعالى عنه إذا أراد المورث أن يوصي لواء  
 رث بقاء له الشهود لا وصية لوارث في شطرح بالوصية للمعجزة بالوصية عاملة  
 بعد سئل الشيخ أبو الحسن الصغير عاصرا فالت للشهود أربعا أن أوصي ثلث  
 مائة بنتي فلانة وفلانة وفلانة لا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 رث بقاء له ولا ولا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 من المذكرين وكتبوا بذلك رسما فلما توفيت أذعت التي قالت انظر  
 تعفها انظر مضارة وانما فحمت الضرر وشهد الشهود أن القضية كذا  
 فعت ولكن لم يكتبوا إلى المورث الوصية للمعجزة لا غير **فأجاب** هذه أراد  
 أن تعف وصية متعذرة في الشهود الوصية حل بنة بعفة نكح ولا غير  
 يكون مضارة **أم** على قول ابن عتبة الحكم الذي أيراع الضرر أصله الثلث فلا  
 شكل وعلى قول ابن الغلام الذي أيراع المضارة فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 كذا ما يجوز **فأجاب** بمسئلة الأولي فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 صي بقاء المعتفوا عبدا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 صي بما يجوز **أم** فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 من جنتي لزوجه وقال في وصيته فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 فقلت له هذا يجوز وأنيته بالرواية فيه فتدكرها وأصل ما كان عفة وذلك  
**أم** فقلت أن من أوصي لواء يجوز وفقد بعد الجواز فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 صيته جازية بلا اشكال والله تعالى أعلم ثم إن تارة السؤال التي ليست فيها  
 إلا اشكال الوصية أن الوصية لوارث لا يجوز وإنما تخرج بغيره كالأول البنايت  
 لا اشكال في معناه كذا في ناوله خلاها ما قلناه في الدر الشير في الفقه بها  
 الضرر الله والله أعلم **وسئل** عن امرأة أوصت ثلث ما لها هي وزوجها لا ولا  
 دأولادها غلب زوجها وترك ابنه معجزة عملت وصية أخرى غير الأولى  
 وماتت هل عملت أم لا آخره **فأجاب** رضي الله عنه أن أوصت

الموت

في قول الشيخ  
في قول الشيخ

الموت

المذكورة بالثلث لغير من أوصت له **أولاً** في التفسير بينهم في الثلث على  
 المشهور ليست الثلثة بشيخ للأولى حتى يقع التفسير به أو يقع فريضة نحل  
 عليه والله تعالى أعلم **وسئل** عن رجل أوصى له وصية عاملة **أم** **فأجاب** رضي الله  
 عنه وفي المحتوي صح أيضا جز ميمر مالك وإن شقيها وصغيرا ونقل الشيخ المتوافق  
 في المدونة يجوز وصية ابن عشر سنين وأقل من بقاء هذا إذا أصاب وجه الوصية  
 ويجوز وصية الميمر عليه والسعيه **أم** والله تعالى أعلم **وسئل** عن رجل أوصى ثلث  
 ماله وقبل على ذكور بنيه والآن الفرض الموصي لهم في خلاصة الدرح وقول الأقرب  
 التيمم بربنة عزل الوصية ولم يكفل ما هو مال المورث من مال من يعز في الدرية  
 يسوي الشير بئانه هل الحكم يعزل ثلثه ولو لم يعرف من كان معه من زوجة وأولاد  
 حين استنري أم كيف المخرج لئلا ولكم الآخر **فأجاب** رضي الله عنه **وسئل**  
 فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 ستمخفاها من لم يعرفه الك ولا أفتر به من نزل منزلة التي لم يعلم الاستحقاق في  
 الدار الشير وأجوبة سبي عيسى والله أعلم **وسئل** عن رجل أوصى لأولاد أخرى  
 زوجته دون أولاد أولاد أخرى ويعز مؤتمرة تتلذت الأولاد في قسم الوصية  
 وفيها لوجود مستحقها هل لها بقاء الموصي لعفيهم وفق الوصية لوطود العف  
 وغير الموصي لعفيهم أراد وأقسمها لوجود مستحقها من يسمع قوله والي يفس  
**فأجاب** رضي الله عنه وعز بقا اجاب الشيخ عبد الحميد بن أبي الدنيا الغلبة  
 للورثة ولا تكون للموصي لظن الأصابع الغيوب على المشهور من القولين والقول  
 لا يكون الآخر وجود الموصي لهم واجب **فأجاب** الشيخ الفوري أن الاستقلال للورثة  
 في خلاص تلك المرة يقسمونها على ما يفيق ووافق عليه ابن زيادة المدونة السئلة  
 المنصوصة لا بن يونس في التلاء من الوصية فلا فلا فلا فلا فلا فلا فلا  
 مما ليسه أن في ما شق ابن أبي الدنيا هو غير ماله المدونة وماله المدونة وقول  
 ابن الغلام هو المشهور صوابه أن يقول والمعمول به في القولين أن الغلبة  
 للورثة **أم** ومراده بماله المدونة قولها وما انظر الجنا بعد موت المورث  
 قبل النظر في الثلث بل في الثمرة للموصي له ولا تغزو الثمرة مع الأصل فلا وقيل  
 غير هذا وهو قول أكثر الرواة **أم** فقلت أن المشهور وفق الغلبة للموصي  
 لهم وهو القول عليه ما لم يجر العمل من فراض معتبر بالقول الأخ فلا الشيخ  
 ميلدة في شرح تخصيل قواعد الزفاف والقول الضعيف في كون الغلبة قبل القول  
 للورثة مبني على أن الملك إنما حصل من حين القول فيكون الملك قبل القول  
 للورثة المورث **أم** والله المشهور من أن الغلبة للموصي له بمبني على أن الغيوب  
 كاشفة أن الموصي به ملك للموصي له من حين الموت أن في تلامه وعلى المشهور

انظر قول الشيخ  
المستطاع



الحبيب عمر  
اللهم صل على

مخافتہ

الشجر

اولاد اولاد، ولد اولاد

تَعْلَافُ

منه في بقية الاصل  
والخليفة في الموصية

افتتح الشيخ خليل فقال وقبول المعين شره بغير الموت فالملك له بالموت و  
نحوه للشيخ ابن الحاجب واللداع علم **وسئل قار قار** بطلان هذه البراءة التي  
تسمى لولد في البيت علمه أمانة لا اعتصار لها فيها لا سيما إذا كانت ثابتة  
أو ككتاب الله تعالى وتعالى وثبتت كما ينبغي واللداع علم **وسئل قار قار**  
رضي الله عنه بانه الموصي لم يستحق حظا من ماله وأخته البكر من المبيع  
بالشبهة الواجبة كما ينبغي واللداع علم **وسئل قار قار** بطلان هذه البراءة  
اجوبتها نعم لا تنظر في تسليم غير الرجل فولا المولى على اولاد اولاد لا يتناول اولاد  
البنات على المنصوص وقضى اهل فريضة بدخولهم مفصدا عرفي بلدهم ومفصدا  
العرفي في جميع البلاد على ضد ذلك انما يفصدا المولى في هذا اثنان ولد البنات  
في تتبع فضة **ام** واللداع علم **وسئل قار قار** امرأة اوفقت لاولادها بنات جميع  
ما غنمت غنمها عنده ثم بقر مدة طويلة رجعت عن ذلك هل لها ذلك  
**ام** **قار قار** رضي الله عنه تبطل الوصية برجوع المولى فيها سواء كان  
او فرقت رجعة او مرض واللداع علم وفي الغنم برجوع فيها وان بقر  
في انفس **وسئل قار قار** اوصى لجدته الذكور ثم انقضوا الجميع عن ابيهم وامهم  
واخوانهم فمن ولد ما تلك الميراث بعد ما يبيع من مات تركه الى  
انقطاع الولادة هل للمام الثلث او السدس منهم **قار قار** رضي الله عنه  
فقال الشيخ مباركة يستلزم **وهذا خير من ماله او هو الحق ومنه**  
**هنا** قال في شرحه اختلاف في الموصي بد هل يملكه الاخير من الاجلاد وعليه  
من قبله منع من مات قبل انقطاع ولادة الاولاد انما له الانتجاع بالغلظة  
قبلا او حتى ملك لجميع الاجلاد وعليه فلا تنقسم الغلظة ولا اصل الاخير  
انقطاع ولادة الاولاد في جميع انفسهم الاصل والغلظة على جميع الاجلاد حتى  
يأخذ نصيبه والبيت نصيبه لورثته والقول الاول مختار لجل الأئمة وهو  
الظاهر لا نه كذا في فصد المولى فتعين العمل عليه اني تمامه وقال تميم  
عيسى واللداع علم من مفاد اهل هذه البلاد الشوسية واصلها منع  
النساء من ذلك وتعميم الذكور فبطلان ذلك من ولد ومن سبيله وبورث حقا  
من مات من الاولاد واعتبار الاعراب والمفاد واجب في الفيل والفضل **ام** وميراث  
ابن الام من ولدها الثلث وجميعها للسدة ليس ولد وان سفل واخوان او اخوان  
على ما علم في المختص واللداع علم **وسئل قار قار** عن كل ولد وصية تجده به ملكه محض لخاله  
الملك حتى قسم مرتين ثم فلق بالوصية المذكورة بعد اخذ كل وارث ما له به  
بعد له الفيلام بهذا **قار قار** رضي الله عنه ان كل انت الوصية محبسة سر  
سمعت فيها البيعة وان نضر هذا الجلالة بالقسمة او غيره ولو ضل وان لم  
تكن محبسة وحضر من حق له وسكت ما يدل على ضلوه فلا شيء له الا ان يكون

三

له عند تركه ترك القيلع وهو على حفي وان لم يلد له ولد والولد اعلم **وسئل قاضي**  
 رضي الله تعالى عنه بما نصه اعلموا انك يوحى في الوصية ليرى ان الموصي  
 اراد ان يترك على كل فريض ومقرب اعتبار ذلك ولا يجوز له ان اجزاء الاختراع  
 على وجه واحد وان اعتبر احوال الناس في الصيغ والمقصود من هذا الاختلاف  
 الاعراف الدالة على المفاد بل اختلاف الازمنة والامكنة **وسئل الشيخ** سبي  
 عيسى عن رجل اوصى بثلاث جميع ما ترك اولاد اولاد اولاد اولاد مع ما ترك  
 سئلوا وصية بمسكنة مؤفوفة على اولاد اولاد هل يدخل الاولاد مع ما يبايع  
 قبل ان يبيع بل نعم يدخلون الا ان تغرز العرف بخلافه بل جري ان الصيغة الشفعية  
 لا تدخل مع الطبقات العليا **والله اعلم وسئل** عن رجل اوصى بثلاث ماله  
 اولاد بنته ووصى ايضا لخاله بجميع ماله ورثته الله ورثته من ماله فلو وصى بذلك  
 في المرض لم يبرأ منه ومات بعد ذلك فباع اولاد بنته يبيعون الوصية هل ينفذ  
 بطلان حيلة الموصي او لا وهو لم يبيعها وكتبها واجرعه في ماله عن حجة او لا **ق**  
 رضي الله تعالى عنه وبغير هذا على المصنف فليد ان الموصي اذا قال اذا مات  
 وكذا مريض ان وصيته تنفذ ولو لم يترك ذلك المرض وغو فقول التنبهات اذا قال  
 ننت الشهادتين في غير كتاب في المبطلات فقول ما ضيقه ابعدا لا ينفذها الا بقية  
 ونسختها انفسه مريض اوصية وهو خلاف قول ابن رشير وانما ان كان اوصى  
 في مرض اصابته او عند سعي اراد ان يترك اولاد من ماله من ماله هذا او سعي  
 هذا او قال يخرج عنه كذا وكذا ولم يترك الموت بحال فان كان الشاهد بذلك في غير  
 كتاب لم تنفذ الوصية الا ان يموت بذلك المرض او في ذلك الشيء وان كتب بذلك  
 كتابا ووضع عنه غيره نفذت بكل حال من ماله وان مات وغير ذلك المرض  
 في غير ذلك الشيء واختلف قول مالك ان اقر الكتاب عند جمره قال تنفذ ومن  
 قال لا تنفذ الا ان يموت في ذلك المرض او في ذلك الشيء انفي نفي ذلك في المواهب  
 في الوصية المحرمة بالمال تنفذ بشاهاه وبمعي حيث لم تكن حبسا ونجت المال  
 منه في الثلث المرضي لهم به والموصي له به ورثته عند ان لم يجر العرش الجميع وثبتت  
 الوصيات كما ينبغي والله اعلم **وسئل** عن رجل بلغ له الاخر حقة الارض بغير فاضلها  
 غير هامة فبويته وتركها لورثته وعمره في ذلك ثم فاع عليه واحدا وعي  
 ان والده كان له هذا المثل فبويته ما الحكم في ذلك **ق** رضي الله تعالى عنه ان كنت  
 نعمة بالزهر البيع بشرط الشراء بالبيع الصحيح يبيته مع عدم فدية الاجلته في  
 لوارث البايع لذلك الا القيمة ببيع القبيح والله اعلم **وسئل** عن السؤال اخونا  
 القبيح سبي احمر السلام عليكم مع الرجمة والبركة وبعثه في سعة سبي حاملة نجوابك  
 في مسئلة الوصية اذا رسمها نساها واجرعه هل يفضي بطلانها مع اليمين ام لا وهل ان بل  
 عطل الموصي قبل وجود اربابها نجوت او تركه اجب لنا سبي توجز **ق**

وصية المرفي

ان اقر  
تثبت العصبه  
الحبيبه بشي طورو



الفرع على  
الحبيب

الحبيب بنيت بالتمسك  
هو واليمين على الشهادة

رضي الله عنه الحمد لله على وعلى السلام ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فإن  
كانت الوصية بالمال لشخص معين فلا تملك تثبت بشهادة واحد وبمبين أو  
المشهود له وإن كانت متعينة جرت على ما علم في المحبس المعقب قال في المختار  
وان نذر يمين بعرض كسنة هدية بوفع على يمينه وكفيعه أو على العفراء على الخ  
حصله كثير على ما يقض الغرويين ورأى في المختار وغيره ان من حلف بيمينه  
ومن افلا في يمينه ان الوقت المعقب يثبت بالشهادة واليمين فلا الاجهون و  
هو المشهور وكذا في غير ذلك من جرحه فيما يثبت بالشهادة واليمين المحبس  
فيل يملك من غير المحبس لرد شرطه في الشهادة به وعليه حمل ابن غلظ كماله  
المختار وكذلك المعقب عند تسمية عيسى قال تسمية عبد الرحمن التمهيد في اقل  
شهادة الواحد في المحبس المعقب والذ حكم به في المختار في سائر اقل  
من حسمه نفي صاحب المعقب حلف المحبس عليه مع شهادته في يمين المحبس  
وقد اريت حكمه في اقل في جرحه ان تسمية المحبس بن محرم ثم نرا جرح المحبس  
في عليه لظن الجماعة تسمية تسمين على فكل من حلف في المحبس وامضه بينهما  
واسقط منه حجة الفلاح فيه وابطل حكمه جرح فيه ان في تمامه والصلاح  
في المشقة فيكون عريض فليبر بعد في حمله والذ اعلم **وتسليم**  
او صلا او اذ او اذ ما تملكوا وامضت جرحه وعظم وصية محسنة فلا لم يكونوا او  
انقضوا بعد كونه نرجح افلا به بالنعصيب ثم مات المحبس وترك بنتين وزوجة  
وعلا صبا عنه او اذ عمه نرجح ولم يوجد له ولد فمن ترجع اليه منهم **فلا جرح**  
رضي الله عنه شمل جرحه تسمين محرمين سعيهم رحم الله تعالى عمن اوصى الاولاد او  
في الذكور بالتأدية والا نكث فلا يستغلان ان كانوا فلا لم يكونوا او انقضوا بعد  
كونه نرجح اليه افلا به ثم ان لم يبق الابنتان ونكث ابنه وعصية قلتم تكون  
فلا جرح ترجع اليه العصبة ولا ترجع اليه بنت لان المحبس وصية ولا وصية لوارث  
**المراد** ما وجدت معز والذ رضي الله عنه ولا يفتي ان الوصية للأقرب في النكاح  
في المورث وليس ذلك والمرجع الشرعي وقد قال في المختار في افلا به هو و  
وثر المحتاج الا بعد الابن فينفذ في الاخ وابنه على الجرح ولا يفتي **في نكاح**  
الشيخ المواق وان اوصى افلا به نفسه خرج ورثته بقرينة الشرعية وان اوصى  
لأقرب جفان ابن الفاسم يفضل الأقرب فالأقرب ما لم يكونوا ورثته فلا ند لم يرد بق  
صيته ورثته والاخ اقرب في الجرح ثم الجرح ثم العزم فيعقب الاخ اخذوا كلان  
ايتموه ثم الجرح ثم العزم على نحو هذا فلا ابن يونس زاح ابن شلاس وان كانت  
وصية على وجه المحبس فلا اخ اولي ولا يدخل معه غيره فلا اهلك صار له بعد  
ونحو هذا في شمل الصبي فالابن رضى قوله في المحبس لا يدخل مع الاخ غيره  
معناه اذا كانت وصيته بشخصي الاقرب فلا اقرب ولو كانت بغلة حبس

نفس

من اوصى افلا به  
نفسه

تفسير عليه الأقرب جلا اقرب لدخل الاقرب مع الاقرب بلا احتياط **المشكلة**  
طويلة الخيل جرح جمع في محلهما والذ نفي اعلم **ومن حلف** المحرم له نسخة جواب  
العقبة تسمي المحرمين محرمين داود المحسنون انشد لشمس الدار حرر المحرم على المحرم  
سيرة محرم والذ يوجب في المحبس والذ اعلم في الشك ورحمة الله وبركاته ورضوانه ونحوه  
وبقر بنية المحبس اليه الذ لا اله الا هو واشهد ان لا اله الا هو واشهد ان محمدا عبده  
وسلم وعليه والذ يوجب في المحبس والذ اعلم في الشك ورحمة الله وبركاته ورضوانه ونحوه  
المعقبة حيث لم يوجد من جعلها المحبس اليه وحسمها عليه ترجع اليه ورثته  
والذ اعلم ان لا يراعى فيها جانب المحبس فيكون رفاة الاملاك المعلومه لتلك  
الوصية ممنوعة من النعوت التي ان في الزمان وان يراعى فيها جانب الوصية فلا  
ذا رجعت لمن هو وارث للمورث حين موته بطل اخذ من الغلة المحاضرة بالوصية الو  
فعينه بعد حجة الوصية لوارث فيلأخذ منها بكونه وارثا للمورث فيدخل معه فيها  
جميع ورثة المورث وان لم يكن له حق في مرجع المحبس كذا في وجبات والاخوة للام فتم مات  
منهم في الحال كانه حطه في الغلة لوارثه الذي انقضت من هو وارث للمورث فلا ذارجعت  
الوصية المتعينة جرحه مثلا لبنت المورث واخوته كلان للبنت نصف الغلة بالعرض  
واخوته النصف البكر بالنعصيب وبفقد الشقيق على الاخ في اللاب وان مات المورث  
عز خوته الشقيقين مثلا او اب مرجعت اليه تلك الوصية ثم مات احدهما عن  
اولاد فلا حظ له في الغلة يكون لاولاد فلا ذارجعت اليه ان المحبس يفتي ان يرجع  
حظ الميت الى الاخ الحي الذ هو الأقرب للمورث فيبطل اخذ المجموع بالوصية فلا  
لا تخرج لوارث فيمير ان يلاخذ منه بل لا تخرج عن المورث الذ بقى الموقوف على ملكه فلا  
يدخل معه في ذلك اولاد الاخ الميت لانه وارث للمورث فيعود ان لنفسه التي فلا  
تأخذ او لا فينتقل النصف اليه من الغلة فيبطل اولاد بل لا تخرج عند **وان مات**  
المورث مثلا عن الاولاد المستقرفين لانه انقضوا رجعت الوصية للشقيقين ثم  
مات احدهما عن اولاد رجع الجميع للأخ البكر لحيث الوصية لانه اقرب للمورث  
وهو غير وارث له حين موته وانما لم يرجع حظ الميت منه لاولاد لان الفلاح  
ان المحبس المحبس اذا رجح افلا به المحبس عيش ورثته يتقرر جوعه عن كل ميت منهم  
الذ هو الأقرب للمحبس حين ارادة فتمت كل غلة جرحه التي انقضت المحبس عليه  
فيرجع اليه ففرا المحبس اليه انقضت الدنيا وان رجعت الوصية عن اولاد المحبس فيس  
مثلا الى الاخ الشقيق والاخ للاب فتم الشقيق البكر على الاخ للاب **وان مات** المورث  
المحبس مثلا عن اولاد اولاد الموصي له وهو الوارثون له حين موته كلان كل غلة  
حاضرة بين جميع ورثة ذلك المحبس على ميراثهم الوجود عقب غير وارث للمحبس  
فيبطل كل مع اكله من ابيه ان لم يكن له في المحبس ما يفتي في الترتيب بما ينوبه من  
الغلة وما ينوب من هو وارث للمحبس يدخل فيه جميع ورثة المحبس فمن مات منهم  
كلان حظ لوارثه وهو كذا يكون الامر ان في من هو وارث للمحبس فتكون الوصية

الحبيب بنيت بالتمسك  
هو واليمين على الشهادة

الحبيب بنيت بالتمسك  
هو واليمين على الشهادة







الدم على  
الحبس

لوقه الغريب  
من القرنة والبعيد

ارتداد الكثرة  
بذاتها هو غريبة

نشد ام الوليد

لا تغفل دعوى الجهل  
بما لا يجهل انما جنسه

بشهادة دقيقتي لقوات الشريك ولا يتبعني بشهادة نعم ان كرامة الو  
رثت محضورين وجعل الغريب منظر والبعيد منفذ ابن المؤذن في شجره لموارث  
التقليد في ذلك ثلاث افواول الاول للملح مالك يقسم المال بينهم بالتسوية قا  
ثلاثة اميرات لهم وانما علم المال والثالث ان هذا المال للفقير والمساكين وا  
ما النكاح فلا يتركيبه من الطبيعة الدالة على انفسه في عزق اهل الزوجين واما  
ما عرفت به القادة في عقول البلاد ما ينصدم من النابيين بوق الخطبة في العلم وما  
تولية للفقيرة الشريفة التي يتواضعون عليها عند الوليمة واما جميع ما ينصدم  
في قبالها بامارة على ميل كل من البهيمتين الى اخرى وايضا تتميز ذلك بينهم الا عند  
الاشهاد الذي يقع عند الوليمة فعلى هذه الحالة تفرد عادتهم بغير هذه  
المحوش والعلم ان في الانتفاة واجوبة سبيح اجوس سليمان ام والد اعلم **وسيل**  
عمن ترك امه ووجد الاب واختا شقيقة واخيت اب مامفد ان ارث كل منها  
**قاربات** رضي الله عنه للملح الشدس وللمجد ثلث البلدة وللشقيقة النصف والبلد

36	18	
10	06	03
06	03	03
18	09	03
06	01	01

في للاختين اب وهو ثلث الشدس على هذه الصورة  
وفي المختص وقد مع ذلك في موضع السدس او ثلث  
البلدة وفيه وعاد الشقيق بغيره كزوج كل الشقيقة  
بما لهما لم يكن جده وكتب **وسيل** ام الولد  
هذا ترث او اذ هلا من سبيح امه **قاربات** رضي  
الله عنه وعبر بلق الولد تغتفر موت سبيحها اختها  
الذي ولدت منه ثم ترث من مات من اولاد هلا على مرض الام والد اعلم **وسيل**  
**قاربات** رضي الله عنه بما نصه اذا مات الرجل وارثه من زوجته وامه  
واختا شقيقة تخرج المسئلة من ثلاث عشرة وللزوجة ثلثا منها ولا  
مما اشكاه ولا اختها ثلثا ابنة اربعة اهل واحدة منها ولم يبق شيء للعايب و  
اذا ماتت الزوجة عن بنت وعايب فليمنع نصف ما لهما والبلدة للعايب  
والد اعلم **وسيل** عن هلاكي عن جده تيم واخوته اميد والاخ الشقيق والاخت  
الشقيقة وابناء عمته بيتا لهما ما لعل واحدا من الارث **قاربات** رضي الله عنه  
للمجدة الشدس وللأخوة للملح اثني عشر الثلث والنصف للبلدة وللأخ المس  
الشقيق والاخت الشقيقة ثلثا وللأخت والاخت والاخت والاخت  
مما يجتمع بشقيق الميت وكتب **وسيل** قاربات د عوى جهل ملا يج  
بجهل ابنا وجنسية لا تقبل كذا فتني بغير سبيح عيسى في نازلة من اذ عى ا  
بجهل بوزانة الاخ للملح واخرا للاخ الشقيق والد اعلم **وسيل** عن ترك  
زوجة وبنت عمه وطلع رجل بشهادة انه من صلب الميت هلا لطلن شقيق  
في مال الميت او يجيب عن الفلح بشهادة المة كثر او يكون ما فضل عن الزوجة

المال  
قاربات

**قاربات** رضي الله عنه وعبر فللزوجة المة كورة من المة كورة الابع والاشد والاشد  
البع ثم ارثت الفلح المة كورة اند عاصب كمالينغ اخذ البلدي والافليغيت البذل  
كمالان في المختص ثم بيت المالوا بيرد ولا يرجع لذو الارحلم وتعلم منه في شروحه وفيه  
كقول قليتراجع والد اعلم **وسيل** عن ميرضة من تركت زوجها واختا شقيقة وجدة  
تيس وجدة تيس **قاربات** رضي الله عنه وانما الارش من المة كورة للزوج والاخت  
والجدة للملح والمجدة للاب والد اعلم وهي ههنا

36	18	
10	06	03
06	03	03
18	09	03
06	01	01

عن هلاكي عن ابن وبيت ثم مات الابن عن الاخوين  
ما يقبل بالنصف البلدة هلا بيت المال اولدوا اختا  
رضي الله عنه وفي المختص ثم بيت المال ولا يرجع  
رحلح وتبع في الحلفا فقول ابن الحجاب وان لم جده  
المال على المشهور وقيل لذو الارحلم وعن ابن الفلاس يتصدق به الا ان يكون  
الوالي كعتر من عبد العزير فله ههنا اند وارث على المشهور مطلقا لمجدة تقييدا  
بكونه الوالي يصير جده مصرعه خلاص المشهور وقيل في التوضيح تبعه لاش عبد  
السلح وكذا ابن مرزوق وايضا قال المحقق واليه الغير واحد من اهل المذهب  
ان بيت المال وارث اذا خلاص يفي بوجهه الى اباغان ونقل الشيخ البجير عن صاحب  
ميمون المستدل في انفاق شيوخ المذهب بعة الملة تيسر على تورث ذو الارحلم  
والتركة على ذو السهل احسن يونس اذا صرف بيت المال في غير وجهه بحيث ان يورث  
ذو الارحلم غير العصبة والى هذا رايت كثيرا من فقهاء بلادنا ومثله في ههنا  
قوله ادرك الامع مالك والحمد لله هذا الوقت لقالوا بتورث شقيق او بلر على ذو السهل  
وعنه للشيخ زروق عن ابن ابي زيد وقال ابن تاجر ولا يعرف اليوم بيت المال و  
انما هو بيت الخلق فلهذا كله يعيد ان بيت المال معذوخ زمانه انما لم يمد  
والد اعلم **وسيل** عن شقيقين مات احدهما وترك ابنة وبنتا ومات الابن  
وبنت البنت وعمتها كيف يعصم ذلك **قاربات** رضي الله عنه املا ان مات  
الرجل عن ابن وبيت جلالين الثلثين والثلث ثلث مات الابن عن اخيه ار  
لشقيقة وعمه فملاخت النصف باليوس وللملح النصف الا في التعقيب والد اعلم  
اجراحي **وسيل** عن امرأة ماتت وترك ابنا وعمها وبنت اخيهما من غيرهم منهم  
**قاربات** رضي الله تعالى عنه لا ترث بنت الاخ شيئا من عمتها المة كورة وانما ترث المة  
كورة ابنا وعمها والد اعلم اجراحي **وسيل** عن تركت زوجها وعمها وامها واختها  
بلا اب وابناء اخيهما بلا اب هلا يحس ما هلا بعض المة كورة او يقسم بينهم **قاربات**  
رضي الله تعالى عنه الميراث للزوج والام والاخت للاب اصل المسئلة من سبعة ق  
عالت لهما ابنة ومنهما نصف فللزوج ثلثا منها وللواثله وللأخت للاب ثلثا  
وقالت بمثل ثلثهما وان شقيق لكل وارث ربع ما يترك والد اعلم اجراحي **وسيل**  
عرجل مات وترك زوجته وبنتا منها وابنا واخيت ثم ماتت الاخت وتركها اختها

بذاتها هو غريبة  
نشد ام الوليد



للمزوجة

24941

المدينة على مدعي  
مصدق المارش مخ

الحمد لله وحده

وَعَرَضَ لِي مَا يَعْمَلُ فِيهِ

بتفويض المفسود وما لا يعمل فيه به اجوبة حتى ثبتت اجماعا فيبقى الامر على الجواز  
**اجابة** فلا بد ايضا من المسالك مما ينبغي  
 ان يتبين له انه خالفوا فاعرف ان المسالك لا ينبغي  
 المقيد بالاسيرة الشاهد في جميع ماله ليس في غيره في ضالحج ومنه في السعي في رمضان للابطال وموت  
 الصلاة للسعي للمفسر والمخير في الوقت للسقوط واصلح الدراع والدليل في حلية الاستطاف الزكوة  
 ووجهه بعض المشايخ بان هذه المسالك دأبوا من مباح ومنه في حلقه مما علم فيه بتفويض الى  
 المقصود يقتل الموروث والمطابق في المرض وشبهه مما هو كثير في نظام دأبوا بين محنة ومثورة  
 ووجهه بعض ايضا بضع التهمة تقتل الامانة لتشكل الصدق وبعضه بمعدومة خلاعة  
 اخرى من ان الاصل بقاء ما كان على ما كان كعدمه العيب حلية الحول ولباع النعم كذا في كذا  
 والله تعالى اعلم **اجابة** من اجوبة السور رزوه **كل وجوب**



**الحمد لله وحده** . وفيه دليل على العظمة العظيمة لسيدي محمد بن سليمان

السموي الذي سماه بالعلم المبسوط . في اختصار بيع المصنوع . ما بعده  
وفيل ما من الزم به العمل . الذي مغلوب وشرف وفيل . قال به التفتي والشيم  
وغيرهم من علم الخري . وابن كند نذ ليد من نضاه . وكل حاله اذ قد فعل  
وخالف الفوري بفلس وعزل . لداك من فتوى كما عظم نفل . ويؤجر الممشي منه  
بالعلم . اندر خلاصه من الحسنة . وفي عذاب وعفان ونكلا . وفي شدة يد القرب . فلا علم  
ووجد . وحيلة نفيسهم عن الاموال . مقدم في الشرح التال . فلا حكم به مني اليك يرفع  
ولا تمل رغير فتوضع . ولا تخالف ما علمت العدل . بالشرق والغرب . فداك  
اعمل . ذكي ذاب شين الخليل . ومثله في النراج والاكليل . وابن هلال به دليل خالص  
وغيره من كل قبر قاص . ونسارج التحفة والعقيدة . وصاحب التوضيح والافلا  
والبرزخ ونسجه ابنه في قد . والغزلة في زفت دينام في قد . وصاحب المعيار وابن الطهي  
والملزوم والعلم ابن رشر . هذا طريق المتأخرين . من علمنا هذا التحفة في

**الحمد لله وحده** . وفيه دليل على العظمة العظيمة لسيدي محمد بن سليمان

وورثه العظمة لسيدي محمد بن احمد الخراز . ما بعده وفيل على جواب عنfrage المظلمة بقر  
الحرك ليس لا شراكه منعه في الحصاد بل تحصد معهم لتكمل سعائهم ولم اجزه الا معروا  
والله اعلم بسير محمد بن محمد ابن عبد الله بن يعقوب . لكن من جوابه في قتالويه ما يسله عنه ذلك  
نشد اذ احث احد السعداء ولم يحصد دج ما نذ به اجرة الحصاد فتكمل له سعادته فله حثت الاولى  
بغير بقر الزوج في غير ملكه بل اذرع لعلوا كذلك الاخرى وعليه كرا الحارث وفي الارض لئلا التي تقتضيه  
الشركة الحكيمية ان الجميع مشتركين بينهم ولعلهم يصروا به حين انشغلوا بالحث كما هو العادة و  
لعل في بلاد جزولة بين الازواج والوجلات نفلد محمد بن احمد الخراز . كما وجب لطفه الطويل لسيدي  
محمد بن الحسن السبلاني والله اعلم

**الحمد لله وحده**

بلغ كل تبذ عمل الله عند العظمة العظيمة لسيدي محمد بن وعز بن من تشكج وانيل بيكي  
من لفلد تنسث من هل الويداه جميع هذا المجلد المكتوب بخط يد العلية  
المختصة على قتالويه العلية واجوبة التلج بشي معلوم نهلية اربعة عشر  
مشغلا دراهم وقله سكة الوقت فيضها الكلاب فيم مبتلعه فضا وافيلا يعلا  
محمل تمل فضا تمل ابرامو تمل شطر براك كل تبذ وعلى الستة والمي جمع لم  
لحري والاستخفاف بلا خديعة واخيار وادلية جرن نفي المتبل يعين ثمت  
ومثمنه لويه كتب تمل ابرامو اسطر مضا العظم على علم ١٤٤٠ عيس . دارود بسا اياهم  
موازية تمل السبلاني لفق الله به اامين

في حرمه وحده

اشهد ان نبأ يحيى اعلاء جميع ما رسم على وغيره من معاينة  
سليمانية فانه قرنه بل جميع في التاريخ اعلاء في جزر اهل  
والبناء مبارك اعلاء ابل الهرونة داران اوية شجرة اس برحمته



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٠٧٣ - ف ١٤٤٩/٣  
العنوان: أجوبة الصبار  
المؤلف: محمد بن محمد الحفصاني - ١١٥٤ هـ  
تاريخ النسخ: ١٢٤١ هـ  
اسم الناسخ: داود بن إبراهيم  
عدد الأوراق: ١٤٤  
ملاحظات: - - - - -  
- - - - -